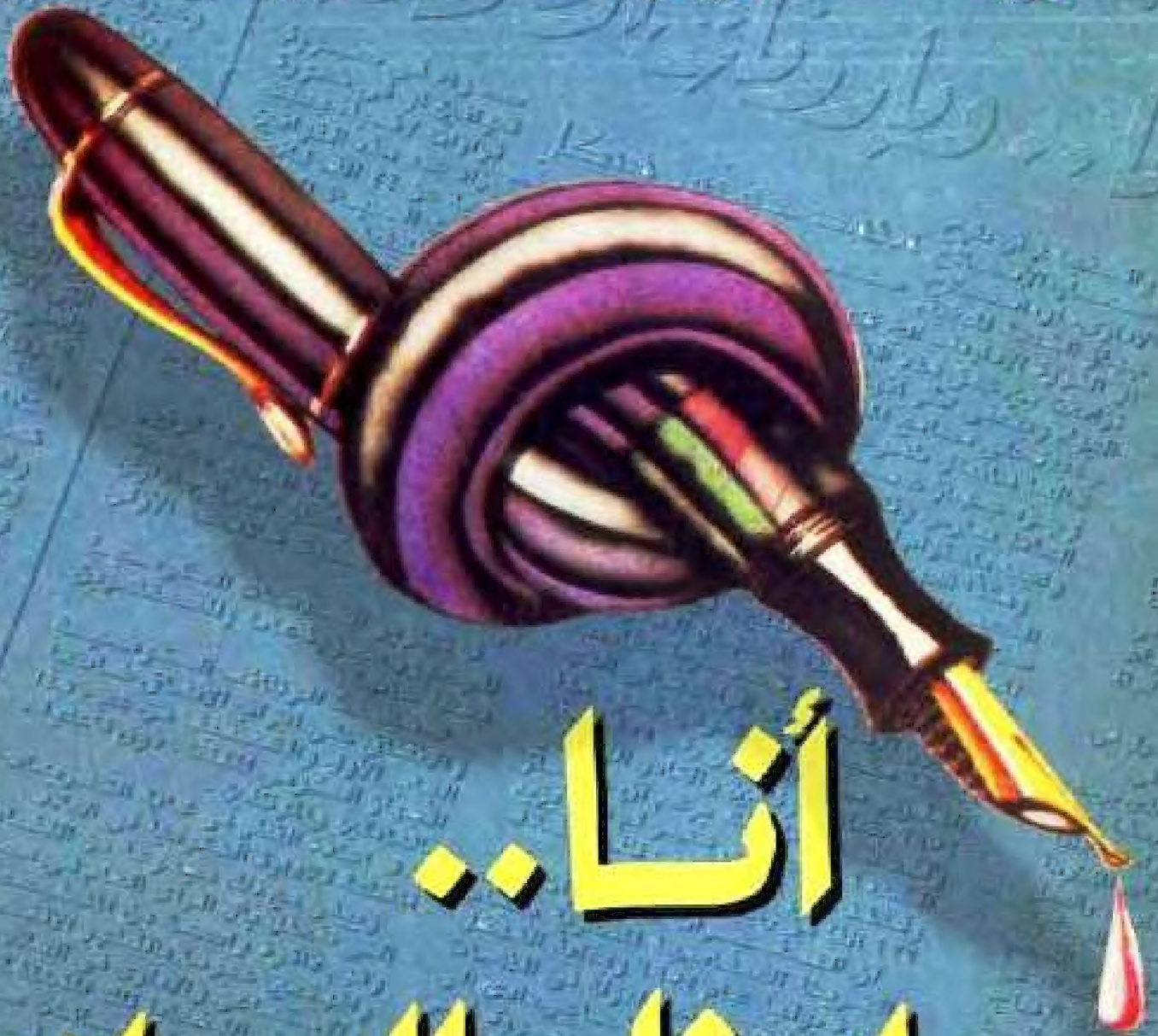


جمیل عارف



انا...

دیار و فئات الصحافہ

تقدیم: محمد سنین میکل

جميل عارف

أَنَا وَبَارِئُ فَنَاءِ الصَّحَافَةِ

تقديم:

محمد حسنين هيكل

الطبعة الثانية

شهادة عمرها ٥٠ سنة عن صحافة مصر من سوريا

STUDY

٧٥ مذكرات التاريخ • الجزء ٣ • ١٩٨٣ • ١٢ • ٢٠

و اطرف في الادب والاصنام

[illegible]

أنا عربي ...

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

هذه شهادة من دمشق عن صحافة مصر وأدب مصر وكفاح مصر لى عام ١٩٤٣ عندما كانت صحافة مصر تعيش عصر النهضة بالرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية وعندما كانت صحافة مصر تعيش بلا الحرافات ، وبلا ضغوط أو سيطرة :

والشهادة لكاتب سورى اسمه فؤاد الشائب ،
وقد نشرها في جريدة كانت تصدر في دمشق
اسمها « الصباح » ، وقد جاءت في مقال له عن
زعامة مصر ومستقبل العالم العربى المتحد ، ولها
يقول بالحرف الواحد :

— إننى أرى مصر مدينة بسمعتها الطيبة
وبهضتها الحديثة إلى زعماء الأدب وحلة الأفلام
وأمرء البيان فى الأزهر^(١) والجامعة والبيئات
والخفقون العالدون من فرنسا والمجلترا أخرجوا
نخبة ممتازة من الأدباء والكتاب والصحفيين
والنشئين ، راجت عملتهم الفكرية فى العالم
العربى رواجاً حوّل إلى العرب والشرق أنظار
العالم أجمع .

والسياسة في مصر مدينة إلى رجال الفكر بما ترك فيها من كفايح المعرفة الفنية والادراك الاجتماعي الواعي ، ربما دخل فيها من هذا العنصر الأدنى ، الذي لقحها ورطبها وسماها ..

(١) الكاتب كان يقصد أزهر محمد عبده الذي كان متارة للتدريس .

الغلاف بريشة :

الفنان نجيب فرح

تصميم وإخراج وفصل ألوان :

كامل جرافيك ت : ٣٠٤٧٧٠٩

التجهيزات :

شركة الأمل للتجهيزات الفنية ت : ٥٧٦١٩٦٢

المحتويات

الصفحة

الموضوع

٧	■ تقديم الأستاذ محمد حسنين هيكل	
١١	■ معالم النكسة فى الصحافة المصرية	
٢٥	البحث عن الذات ولعنة فرعون	١
٣٥	أول صحفى فى مجاهل اليمن	٢
٤٣	صحفى باع ابن خالته للإنجليز . . من هو؟	٣
٤٧	عندما تحدى هيكل نقابة الصحفيين أن تحاكمه	٤
٥٧	المصاريف السرية أيام زمان	٥
٧٣	هكذا يفسدون الأجيال الصاعدة من الصحفيين	٦
٨٥	نصف مليون جنيه لحراسة الصحفيين	٧
٩٩	حكايات الريان والفاسى والصحافة المصرية	٨
١٢١	لماذا قرر فكرى أباطة أن يحرق مذكراته؟	٩
١٢٩	وكان زهير الشايب شهيداً لكتاب وصف مصر	١٠
١٤٧	عبد الناصر يرفض القبض على أحمد بهاء الدين !.	١١
١٥٧	غراميات بورقيبة على ضفاف النيل	١٢
١٦٥	عبد الناصر رفض اخراج توفيق الحكيم فى التطهير	١٣

١٧١ صحفي يطالب بعرش مصر والعتبة الخضراء	١٤
١٨١ عندما أعلن السادات الحرب على نقابة الصحفيين	١٥
١٩٥ رئيس مجلس إدارة الأهرام .. صحفي تحت التمرين	١٦
٢٠٣ اعترافات مرسى الشافعى على فراش الموت	١٧
٢١١ بعد النكسة قائد ل سلاح الطيران لمدة ٩ ساعات	١٨
٢١٩ دخلت فلسطين مع قوات الفدائيين سنة ١٩٤٨	١٩
٢٣٣ أول مقر لنقابة الصحفيين فى شقة للقمار	٢٠
٢٤٩ شقق جريدة مايو للإيجار مفروش	٢١
٢٦٧ أنا ومصطفى شردى وقنبلة نابالم فى لبنان	٢٢
٢٧٥ جليل البندارى ممنوع من الكتابة	٢٣
٢٨١ أول صحفي فى بغداد بعد الانقلاب	٢٤
٢٩٣ عندما قال عبد الناصر: محمد صبيح كان استاذى	٢٥
٣٠٥ مؤامرة على طائرة مصرية فى الكونغو	٢٦
٣١٧ فصلوه من الصحافة فأصبح أخصائياً عالمياً	٢٧
٣٢٣ ذكريات صحفي مع مونتهجومرى وروميل فى العلمين	٢٨

تقديم

محمد حسنين هيكل

حينما طلب منى الصديق القديم والكريم الأستاذ جميل عارف أن أكتب مقدمة لكتابه كان ردى - على الفور - بالقبول حرارة وحماسة، فجميل عارف رفيق أيام خوال تعود إلى أواخر الأربعينيات، حينما كنا وسط السحابات الوردية للصبيا جيلاً جديداً خطفت أحلامه مهنة «البحث عن المتاعب» فأعطاه نفسه، وقبلت بدورها عطاءه وأخذت عمره كاملاً لم تترك فيه بقية!



وأظن أن اندفاعات جيلنا بكل أوهامه وأحلامه نشأت من إحساس بأن الحدود سقطت بين الدول والقارات، وأن العالم المفتوح أمامنا أصبح «عالمًا واحدًا»، وكانت تلك صيحة عالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ترددت أصداؤها عبر القارات والمحيطات، وكانت تلك بالضبط حروف الشعار الذى اختاره مرشح الرئاسة الأمريكية «وندل ويلكى» (سنة ١٩٤٤ أمام روزفلت) لبرنامج الانتخابى عن «دنيا ما بعد الحرب»، ونشره فى كتاب تحت عنوان «عالم واحد».

وأذكر أننى بعد فترة تدريب وممارسة فى جريدة «الاجبشيان جازيت» - ورئيس تحريرها فى ذلك الوقت هو الصحفى البريطانى المتميز «هارولد إيرل» - حملت معى إلى الصحافة العربية فكرة المراسل الحربى أو السياسى المتجول، وأذكر أننى عرضتها على ثلاثة من الكبار الذين أتيح لى أن أعمل معهم فى ذلك الوقت الذى بدت فيه طلائع القلاقل فى الشرق الأوسط بداية من فلسطين.

كان أول من عرضت عليه الفكرة هو الأستاذ «محمد التابعى»، وكان رفيقه بشبابنا هو الذي جعله يستقبل اقتراحى بحذر، وكان ظنه أن الجرائد المصرية ليست مهياة بعد للتعامل مع هذا النوع من النشاط الصحفى.

وكان الثانى هو الأستاذ «كامل الشناوى»، وكانت عواطفه هى التى أملت عليه رأيه، ومؤداه أنه «ليس هناك ما يدعو عاقل بالغ ورشيد للزج بنفسه طواعية وسط أزيز الرصاص ودوى القنابل لكى يكتب تحقيقاً أو مقالاً»!

وكان الأستاذ «على أمين» هو الذى قبل الفكرة بحماسة التجريبية اليقظة مع إشارته إلى مخاطر المغامرة، ثم إلى تكاليفها المحتملة، وفى أية حدود؟

وأذكر أننى ذهبت إلى ميادين فلسطين لأول مرة مع الزميل والصديق الراحل «محمد يوسف» كبير مصورى أخبار اليوم ذلك الوقت وكل ما لدينا تصورات وخيالات، ودفاتر ورق أبيض من زوائد لفائف طباعة الصحف، ومجموعة كاميرات وعدسات، وثلاثون جنيهاً مصرياً لنا نحن الاثنان، وكان تقديرنا أن نظل فى ساحة الصراع شهراً أو أكثر إذا استطعنا، وأن نبعث برسائلنا! من هناك ولست أعرف حتى الآن كيف فعلناها؟ لكنى أعرف أننا قضينا ليال متوالية فى خيام المقاتلين فى يافا وحيفا، ومشينا ليال أخرى على الأقدام مسافة أربعين كيلو متراً ما بين القدس إلى بيت لحم متسللين بجوار مستعمرات إسرائيلية نشيطة بسلاحها ونيرانها، مزدحمة بجنود «الهاجاناه»، وهى المنظمة الصهيونية العسكرية التى تحولت فيما بعد إلى جيش إسرائيل، ثم أننا قضينا ليال قليلة فى فندق فيلادلفيا القديم فى عمان، ثم وجدنا أن سعر الغرفة - وهو وقتها خمسون قرشاً مصرياً - يزيد عن حدود الاعتماد المخصص لرحلتنا، فاختصرنا الإقامة فيه قاصدين إلى الخيام مرة أخرى مع جماعات المتطوعين للقتال على أطرف «الخليل».

لم نكن نشعر بتعب أو ضيق، فقد كانت رسائلنا مكتوبة ومصورة على الصفحات الأولى فى القاهرة تثير اهتمام الناس وتجعلنا - بأوهام شبابنا - نشعر رغم حياتنا فى الخنادق بأننا محللون فى آفاق النجوم!

وكان جميل عارف واحداً من طلائع ذلك الجيل. مشى، وجازف، وكتب من مواقع عديدة وبعيدة، وأعطى من نفسه وفكره. وكانت الظروف قد أخذت كلاً منا إلى طريق، وتباعدت الطرق، ومع ذلك فقد كنت أتابعه حيث ذهب شاعراً - طول الوقت - أنه زميل سلاح، ورفيق

خندق واحد فى يوم من الأيام، وطرف علاقة صداقة وود لا يتأثران بالغياب وإن طال وبالبعاد وإن امتدت السنين.

وكنيت أراقب أحواله من مواقع مختلفة شاعراً على نحو ما أنه يستحق أكثر مما وصل إليه، مشفقاً عليه أحياناً من مزاجه المرهف دائماً، والحاد أحياناً، والذي كان يقوده مرات عديدة إلى معارك داخل المهنة ساقته إليها الظروف. وعلى أية حال فإن جوانب من هذه المعارك موجودة فى فصول هذا الكتاب، ومنها يستطيع القارئ أن يرى ويسمع ويحكم.



وأعترف أننى بعد أن قرأت بعض الفصول من هذا الكتاب، وقد قبلت كتابة مقدمة له، سألت نفسى : متى يصح لأى كاتب أن يقدم عملاً لزميل له أو لصديق؟

وتداعت على فكرى حالات يصح فيها، أو لعله يجوز!

ثم قلت لنفسى: يصح أو يجوز إذا كان صاحب العمل الأصلي غائباً لسبب أو آخر عن الساحة - لكن ذلك - والحمد لله - ليس صحيحاً فى حالة جميل عارف، فهذا الصديق العزيز حاضر، وحضوره بارز ومؤثر.

ثم قلت لنفسى: يصح ويجوز إذا كان موضوع العمل الأصلي يحتاج إلى من يلفت النظر إلى أسرار، ويفض مغاليق النصوص ويفتح أبوابها للفهم - وذلك أيضاً ليس صحيحاً فى حالة جميل عارف، فعمله الجديد أسرار تبوح بحكاياتها ونصوص متدفقة من الأبواب والنوافذ أيضاً.

وقلت لنفسى أخيراً: يصح أو يجوز إذا كان موضوع العمل متفقاً فى توجهاته ومقاصده مع كاتب مقدمته، ومن ثم فقصده أن يعزز ويؤكد - لكن هذا أيضاً ليس صحيحاً فى حالة هذا الكتاب الذى أقدم له. وبرفته الطبيعية فإن جميل عارف استشعر ذلك فى موقفى، فإذا هو يبادر متطوعاً بالقول «تستطيع أن تكتب مقدمة لكتابتى بالخلاف معى». والغريب أن ذلك أيضاً ليس صحيحاً، فلا أنا مختلف مع الكتاب ولا أنا متفق معه!

وإذن ماذا؟

إذن ما الذى أقدم له؟

الحقيقة أننى أقدم لرجل، رجل أخلص فى كل الأحوال لرؤياه واجتهاداته سواء اتفقنا أو اختلفنا عليها.

ورجل عاش كثيراً مع الناس ومع الأحداث وقد روى تجربته معهم من موقع نظره، وهو مسئول عنها، وكلهم يستطيع أن يناقشه ويحاوره.

ورجل يروي حكاياته حية ومشوقة وبأسلوب فيه الكثير من الحيوية والشباب، وهو شيء نادر فيما نقرؤه هذه الأيام حتى لشباب الصحفيين والكتاب. وإذن فإنني أكتب مقدمة للرجل، ثم للعمل بعده.

أكتبها حفاوة بصديق قديم، وأكتبها ترحيباً بعودة غائب عنا لسنين.... وأكتبها وفي مشاعري ذكريات أيام خلت، وحكايات شباب طارت ذات يوم في آفاق النجوم ■

محمد حسنين هيكل

ملاحم النكسة فى الصحافة المصرية؟

فى رأى أن صحافتنا الوطنية أصبحت تعيش عصر النكسة بعد أن امتلأت الصحف والمجلات، ومن بينها الصحف المعارضة بكلمات الطبل والتزمير من أجل إرضاء القارئ الواحد الذى يتوهم بعضهم أنه وحده الذى يهب ويمنع وهو الذى يمكن أن يقول لآى واحد منهم كن فىكون!. إنها تتدهور بعد أن كانت دائما قوية، وكانت تعبر عن أمانى شعب مصر فى كل مراحل نضاله من أجل أن يتحرر من نير الاستعمار الأجنبى .

وهى التى ساندت الحركة الوطنية بالرغم من كل القيود التى حاول الاستعمار البريطانى أن يفرضها عليها، وعملت دائما على ترسيخ أسس الحياة الديمقراطية الصحيحة فى بلادنا من أجل تحرير الإنسان المصرى، وتحقيق ذاته، وللدفاع عن حقوق قضايا الإنسان .

ويكفى أن نتابع تاريخ وتطور الصحافة المصرية حتى نجزم بأن نهضتها الحقيقية كصناعة تواكبت مع نشأة الصناعات الوطنية كصناعة السينما، وكل الصناعات الأخرى التى أكدت نبوغ وتفوق الإنسان المصرى، وأن تأثيرها كان واضحا على حركة الجماهير. وكانت هى التى مهدت لثورة ٢٣ يوليو بما كانت تنشره من مقالات تطالب بالإصلاح وترسيخ أسس الديمقراطية فى بلادنا ..

حاربت حكم الفرد أيام الملك فاروق، وكانت أول من أعلن الحرب على الاقطاع والاقطاعيين، وهى التى طالبت فى الأربعينيات بإصدار قوانين الإصلاح الزراعى . وكانت دائما صوتا للشعب وأقوى أسلحته ضد الفساد والمفسدين ..

وكان طبيعيا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو أن يكون للصحافة الوطنية دور فى التعبير عن هذه الثورة باعتبارها إحدى الحلقات الوطنية فى مراحل نضال شعب مصر، ولكن للأسف الشديد نجح بعض الذين لم يفهموا دور الصحافة الوطنية فى اختراقها بهدف إثارة الخوف والرعب فى قلوب الصحفيين ..

تصوروا أن فى وسعهم أن يسيطروا على الصحافة المصرية، وبالتالي فرض إرادتهم على حركتها فى التأثير على الجماهير، وكانت البداية عندما وقف الصاغ صلاح سالم عندما كان وزيرا للأرشاد القومى عند مدخل قصر عابدين، الذى أصبح اسمه الآن القصر الجمهورى ليصرخ فى وجه مندوبى الصحف، وهو يقول : لك يوم يا صاحبة الجلالة! ..

كان نائرا لأن بعض الصحفيين الوطنيين اعترضوا على أحداث مارس سنة ١٩٥٤، ولم يعجبهم أن يعتدى بالضرب على عالم القانون الدستورى الكبير الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة داخل مكتبه ..

واعتقل صحفيون، وألقى بهم فى السجن...!
وقبل الثورة كانت التهمة الوحيدة التى كان يمكن أن يحاكم بها الصحفي، هى العيب فى الذات الملكية...!

وبمعنى آخر... كان الصحفي حراً فى أن يعبر عن رأيه، وأن يقول ما يشاء فى الحدود التى كانت تخولها قوانين النشر والمطبوعات...

أى أن حركة التعبير كانت مكفولة بحكم القانون، وكان من حق الصحفي أن ينتقد، وأن يقول رأيه بصراحة وبلا خوف...!

ونجحت بعض عناصر الثورة فى اختراق الصحافة الوطنية، وكان أن اهتزت الأقلام الضعيفة، وأصبح من أبرز العيوب التى عانت منها الصحافة، بل أهمها، هو دورها الذى قامت به فى ترسيخ حكم الفرد الواحد...

إنه العيب الذى أضعف من مصداقية الصحافة الوطنية وساعد على ذلك عدم قناعة غالبية الصحفيين بكل ما كان يتردد ويطلق من شعارات حول إرساء قواعد الديمقراطية، مما أدى بالتالى لعدم التزام هؤلاء الصحفيين بقضايا حقوق الإنسان، وبالتالى ترددهم فى التعبير عن آرائهم بحرية...
وانتشرت ظاهرة تفشى الخوف والتردد فى نفوس الصحفيين وأصبحت - هذه الظاهرة كالوباء المعدى...

إنها أخطر ظاهرة هددت كيان الصحافة الوطنية. فقد تناسى الصحفيون بسببها قضايا الحرية، وتحولت بعض المنابر والأقلام التى عرفت بتحررها - نتيجة للضغوط والقهر - للتنافس والجري من أجل إرضاء القارئ الواحد وللتعبير عن حكم الفرد الواحد.

أصبحوا رموزاً لحكم الفرد المطلق، وضاعت بسبب الخوف والتردد قيمة المعلومة أى الخبر فى الصحافة المصرية، وضاعت قيمة التحقيق الصحفى، وتحول بعض الصحفيين والكتاب وفى مقدمتهم بارونات الصحافة، ومنهم للأسف الشديد من لا يقرأ ويكتب له حتى الآن وبعضهم لم يستكمل دراساته الجامعية ولا يحمل سوى الشهادة الابتدائية... أى أن ثقافته دون المستوى، وأصبحوا كتاباً للمقاولات والأعمدة الثابتة فى الصحف والمجلات...

وتحولت هذه الأعمدة الثابتة التى تنشر تحت أسماء وعناوين مختلفة مع مرور الأيام، إلى ما يشبه الدكاكين أو العزب الخاصة التى يكتب فيها كل منهم ما يشاء، وعمن يشاء، ولكل من يدفع الثمن!...
إنها الحقيقة المؤلمة التى اختلط فيها الحابل بالنابل، وتحول بعض الذين يطلق عليهم اسم الكتاب الصحفيين إلى أدوات للطليل والزمر، وكان الأجدى بهؤلاء الكتاب أن يستخدموا أقلامهم فى محاولة إقناع قرائهم بسياسة الدولة، وأن يكونوا أداة تفاهم بين الحاكم والمحكوم...!

بمعنى آخر... تحولت الصحافة الوطنية من صحافة خبر، وصحافة تحقيق إلى صحافة اتسمت بالنفاق والرياء...!



إن بارونات الصحافة هذه الأيام لا يختلفون كثيراً عن باشوات الصحافة أيام زمان .. أى قبل ثورة ٢٣ يوليو . إنهم الباشوات الذين كانوا يتحكمون ويتاجرون فى أرزاق الصحفيين الذين كانوا يعملون معهم فى الصحافة، وكانت غالبيتهم من أصل سوري أو لبناني ..

وهم أصحاب الصحف والمجلات التى تفتحت عيون الشعب المصرى عليها مع الاستعمار البريطانى، وأتمتها ثورة ٢٣ يوليو مع إصدارها قوانين تنظيم الصحافة سنة ١٩٦٠ ..

وهم الذين اتخذوا أيام زمان من الصحافة تجارة، وحققوا من ورائها أرباحاً ومكاسب خيالية .. وصحيح أنه كان عندنا صحافة وطنية، وكان عندنا صحفيون وطنيون، ولكن بارونات الصحافة، أى الباشوات كانوا دائماً هم الأقوى، والأكثر نفوذاً عند المستعمر الإنجليزى، وعند حكومات الأحزاب، وفى القصر الملكى ..

وكان بعض باشوات زمان عملاء للإنجليز يعملون لحسابهم فى أكبر عملية لغسيل مخ الشعب المصرى الذى رفض أن يستكين، ولم تهدأ ثورته، وبالتالي لم تفلح كل محاولاتهم من أجل أن يجعلوا منه أداة طيعة فى أيدي المستعمر الإنجليزى ..

وأيام الحرب العالمية الثانية استخدم الإنجليز هؤلاء الباشوات، وبعض أذنابهم من مرتزقة الصحفيين الذين كانوا ضعاف النفوس والوطنية حتى تصبح الصحافة المصرية أداة دعاية للحلفاء، وحارب هؤلاء الباشوات أى بارونات الصحافة أيام زمان الصحفيين الوطنيين، كما حاربوا كل المحاولات لقيام صحافة وطنية فى بلادنا، وكان لابد مع انتفاضة شعب مصر، وثورته من أجل التحرر من الاستعمار الأجنبى أن تقوم عندنا صحافتنا الوطنية الأصيلة، وأن يبرز عدد من الصحفيين والكتاب المصريين الذى نجحوا بما أنشأوا من صحف ومجلات فى التعبير عن تطلعات شعب مصر، وعما كان يجيش فى نفسه من حب ووفاء لوطنهم الأكبر مصر ..

إنهم الصحفيون المصريون دماً ولحماً أمثال الدكتور محمد حسين هيكل ومحمد التابعى ومحمود أبو الفتح وأمين الرافعى وفاطمة اليوسف وعبد القادر حمزة والدكتور طه حسين والدكتور محمود عزمى ومصطفى وعلى أمين وجلال الحامصى وعزيز فهمى ومحمد صبيح والدكتور محمد مندور وأحمد حافظ عوض وتوفيق دياب وحافظ محمود وغيرهم ممن قامت على أكتافهم أكبر نهضة صحفية فى مصر، وهم الذين ساندوا الحركة الوطنية، وساهموا بأقلامهم وأفكارهم فى بلورة فكر الإنسان المصرى المعاصر وبناء نهضة مصر الحديثة ..

وتقارن بين بارونات الصحافة أيام زمان، وبارونات الصحافة هذه الأيام، فلا تجد فارقاً كبيراً لأنه إذا كان باشوات الصحافة قد استمدوا نفوذهم من مساندة المستعمر الأجنبى، فإن بارونات الصحافة الحاليين استبدلوا إيمانهم بالله الأحد بالتملق والتزلف إلى القارئ الواحد .. الذى توهموا أن فى وسعة أن يقول لآى واحد منهم كن فيكون .

إنها الحقيقة التي أصبحت واضحة كالشمس ، وأصبحت من معالم عصر « النكسة » الذي تعيشه صحافتنا هذه الأيام ١.



إننى لا أتهم بارونات الصحافة وحدهم بأنهم السبب فيما أصاب صحافتنا الوطنية من انخفاض فى مستوى الأداء والتدهور الصحفى، فقد كان قرار تنظيم الصحافة عام ١٩٦٠ هو أول مسمار فى نعشها.

أصبح الاتحاد الاشتراكى مالكا لكل الصحف والمجلات القومية، وكانت الصيغة التي صدر على أساسها هذا القرار على ما يبدو ناقصة بحيث قضت على روح المنافسة الحقيقية بين الصحف والمجلات، فقد أصبح المالك الجديد لها واحدا، وهو الاتحاد الاشتراكى، ولم يكن يهم المسئولون فيه أن يكون هناك تنافس بين هذه الصحف والمجلات طالما أنها أصبحت تخدم هدفا واحدا هو حماية النظام والمبادئ التي انشئ من أجلها هذا الاتحاد الاشتراكى والمسئولون عنه، قبل أى تفكير فى الدفاع عن كيان مصر نفسها، وبحيث جاء وقت بعد نكسة ١٩٦٧ ليتحول التنافس الصحفى إلى صراع بين مراكز القوى عندما كلف السادات عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية بالإشراف على مؤسستى أخبار اليوم ودار الهلال، وكلف على صبرى بالإشراف على دار التحرير، أى على جريدة الجمهورية وملحقاتها. أما الأهرام فقد كان محمد حسنين هيكل رئيسا لتحريرها، وكانت ثقة عبد الناصر به بلا حدود. وكان أن بقيت الأهرام تحت قيادته بعيدة عن كل الصراعات، ولتصبح أشبه بالجريدة الرسمية التي كانت تنطق بلسان ثورة ٢٣ يوليو وعبد الناصر.

وكان رأيى أن وجود محمد حسنين هيكل إلى جانب عبد الناصر بالرغم من اختلاف رأى بعض الحاقدين والحاسدين والذين انتابهم الشعور بالغيرة نتيجة لضعف مواهبهم الصحفية، قد ساعد كثيرا على المحافظة على كيان الصحافة الوطنية، وعلي بقائها قوية، وبحيث بقيت السند الأكبر والدور الواقى لحماية آمال وتطلعات شعب مصر بكل فئاته، وللمحافظة على مكاسبه فى عهد عبد الناصر.

وكان عبد الناصر نفسه يؤمن بالصحافة الوطنية ويريد أن تصبح قوية، وفى أيامه استطاع محمد حسنين هيكل بالجهود الذاتية بناء مبنى الأهرام الجديد، وتزويده بأحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا فى عالم الصحافة ..

وجاء وقت اقترح فيه عبد الناصر إلغاء الرقابة على الصحافة، وللأسف ، اعترض رؤساء تحرير الصحف، وبعضهم أصبح اليوم من بارونات الصحافة، على إلغائها، وطالبوا بالابقاء على الرقيب ١.

وأيام عبد الناصر انطلقت الصحافة المصرية وراء الأحداث العالمية، وخرج الصحفيون من كل المؤسسات الصحفية يغطون كل ما كان يجرى فى العالم من حركات التحرير فى آسيا وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية، وفى العالم العربى، ولم تكن المؤسسات الصحفية تبخل فى الانفاق على رحلات محرريها فى رحلاتهم حول العالم ..

وكانت نهضة صحفية بلا حدود بحيث أصبحت الصحافة المصرية تحرك الأحداث في الكثير من مناطق العالم، لا أن تكتفى الصحف والمجلات بنقل الأحداث عن وكالات الأنباء لتنشرها في صفحاتها كما يحدث الآن..

وكانت الصحافة مرآة صادقة تعكس انتصارات شعب مصر من أجل تحرير الإرادة المصرية ومساندة حركات التحرر في العالم العربي وفي أفريقيا، وفي كل بلاد العالم..

وبمعنى آخر. كانت صحافة مصر تلعب دوراً مؤثراً في الأحداث وكان يعمل لها ألف حساب.. ١.



وجاء السادات بعد عبد الناصر لتلعب الصحافة الوطنية دوراً كبيراً في التمهيد لمعركة ٦ أكتوبر، ولكن نظرة السادات إليها تغيرت كثيراً بعد انتصارات قواتنا المسلحة في المعركة، وخاصة بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧.

لم يعجب السادات مثلاً أن يختلف معه الزميل المرحوم صلاح حافظ، وكان مسئولاً عن التحرير في مجلة روزاليوسف في الرأي عندما وصف هذه الأحداث بأنها انتفاضة شعبية بينما أصر السادات على أن يشير إليها في كل خطبه وبياناته السياسية على أنها انتفاضة حرامية. ١.

ولم تفلح كل أساليب التهديد والترغيب في إقناع صلاح حافظ بتغيير رأيه، وكان أن أصر على وصفها بأنها انتفاضة شعبية مما أثار سخط السادات عليه. وكان أن عمل على إبعاده عن مسئولية رئاسة التحرير بمجلة روزاليوسف بعد أن كان يرشحه لمنصب رئيس مجلس الإدارة. ١. ودفع صلاح حافظ الثمن لأنه لم يختلف مع زميل له في الرأي، ولكن خلافه حول تسمية هذه الأحداث كان مع رئيس الجمهورية.. ١.



وحدث نفس الشيء مع كامل زهيري نقيب الصحفيين الأسبق عندما هاجم الأفكار التي كانت تتردد حول مشروعات لنقل مياه النيل إلى إسرائيل في مقال نشره بجريدة الجمهورية. قال فيه أن اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في أوائل أيام الاحتلال البريطاني لمصر رفض الموافقة على مشروع كان تيودور هرتزل زعيم الصهيونية العالمية قد عرضه عليه عندما جاء لزيارة مصر عام ١٩٠٦، لنقل مياه النيل إلى صحراء النقب. كما أن مهندس الري الإنجليزي الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة المصرية اعترضوا أيضاً على هذا المشروع، وأبدى كامل زهيري عجبه من أن يراودنا التفكير بعد أكثر من ٨٠ سنة في مثل هذه المشروعات التي تعتبر من أكبر أحلام الصهيونية العالمية.

وكان كامل زهيري يستند في كل ما كتبه على الكثير من الوثائق التاريخية التي ترجع إلى أيام الاحتلال الإنجليزي لمصر.

ولم يعجب السادات مانشره نقيب الصحفيين الأسبق فى جريدة الجمهورية، واسألوا محسن محمد الذى كان رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير، كيف اختفى العمود الذى كان كامل زهيرى يكتبه فى جريدة الجمهورية فى كل يوم؟ .. ولماذا منع الكاتب الكبير من الكتابة؟ .. وهكذا كانت الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأى أيام السادات .. !



وكانت للرئيس السادات نظرية خاصة للسيطرة على الصحافة والصحفيين تعتمد على استخدام كل أساليب الضغط بما فى ذلك التشريد والابعاد عن العمل الصحفى لإرهاب وإثارة الخوف فى نفوس الصحفيين المصريين. وكان تصوره كما كان يقول أن كل صحفى لا يؤيده فى رأيه يعتبر معارضا له .. ويؤسفنى أن أقول – دون أن أظلم السادات – أنه توهم فى بعض اللحظات التى كان ينتابه فيها الشعور بالعظمة متصورا نفسه ملكا يجلس على عرش مصر، أن فى وسعه أن يضع الصحافة والصحفيين فى جيبه ..

ومع التعديلات الدستورية أصبحت الصحافة سلطة رابعة، وانتقلت ملكية الصحف القومية إلى مجلس الشورى، وانشئ المجلس الأعلى للصحافة، ليكون مسئولا عن الصحافة والصحفيين ..

وظهرت مع إلغاء الرقابة على الصحف ، وعلى برقيات المراسلين الأجانب نظريات تنادى بالسيطرة على الصحافة والصحفيين بأساليب مختلفة منها أن يصبح رئيس التحرير هو الرقيب على الجريدة أو المجلة التى يكلف برئاسة تحريرها .

وأن يكون أيضاً رقيباً على تصرفات الصحفيين الذين يعملون تحت رئاسته، أى مسئولا عنهم بما فى ذلك كتابة التقارير الأمنية عنهم .. !

وكانت للسادات طريقته وأسلوبه فى اختيار رؤساء تحرير ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية المختلفة ..

كان يسعده أن يسمع من أحد الصحفيين الذين كانوا مقربين إليه حكاية عن الانحراف فى تصرفات أحد الصحفيين حتى يقوم بترشيح هذا الصحفى لأحد المناصب القيادية فى الصحافة ..

وكان يحتفظ فى مكتبه بالتقارير التى كانت ترفع إليه من أجهزة المتابعة المختلفة عن الانحراف فى حياة بعض الصحفيين .

ولم يكن يهم السادات كثيرا أن يعرف أن أحد الصحفيين جاد فى عمله أو إنه إشتهر بالشرف وبنظافة اليد والجيب .. !



وأنقل عن أحد بارونات الصحافة ، وكان من المقربين إلى السادات أنه سمعه مرة يصف أحد القيادات الصحفية من إختياراته الشخصية بقوله :

– ده واحد متخربش .. !

كان وصفاً غريباً، ولما سأل بارون الصحافة السادات عما يعنيه بهذا الوصف، قال له، وهو يقهقه:

– يعنى أنا كاسر عينه يا سيدى.. فاهم متخريش يعنى إيه!

وروى لى وزير سابق أن السادات قال له مرة فى أحد توجيهااته عن ترشيحات لبعض المناصب القيادية فى الصحافة بالحرف الواحد:

– أنا عاوزهم متخريشين، واللى مش متخريش أخريشه. وأشغله زى ما أنا عاوز..!

كان يريداهم أن يكونوا – كما كان يقول، متورطين فى أى انحراف يمكن أن يكون موضع مساءلة لهم، حتى يصبحوا بعد أن يواجههم بما كان يتلقاه من تقارير حول انحرافاتهم، تحت سيطرته دائماً..!

تماماً كما لو كنت قد ضبطت لصاً فى بيتك، وبعد أن أمسكت به تقرر الإفراج عنه، وأن لا تقوم بتسليمه إلى الشرطة مقابل أن يعمل لحسابك..!

ولم يكن يهم السادات أن يسمع أن أحد هؤلاء المتخريشين قد سرق أو نهب من أموال مؤسسته، وهو ما كان يعرف به أولاً بأول عن طريق تقارير الرقابة والمتابعة التى كانت أجهزة الأمن المختلفة ترفعها إليه، وعلى العكس كان كثيراً ما يأمر بالإغداق عليهم بسخاء عملاً بالمثل العامى الذى يقوم: «اطعم الفم تستحى العين»، وحتى يصبح دائماً صاحب نعمة عليهم، وبالتالي يكونون فى كل وقت تحت رحمته، أى أن تكون سيطرته عليهم كاملة..!

وكان كل واحد منهم يعرف أن كلمة واحدة منه تكفى لزوال النعمة بعد أن يكون قد تذوق طعمها، ولم يكن أى واحد منهم على إستعداد لأن تزول منه نعمة السادات!



وأذكر عندما توجه النبوى إسماعيل عندما كان وزيراً للدخلىة إلى مجلس الشعب، ثم ألقى بياناً عن الصحافة والصحفيين..

كان قاسياً فى أوصافه وفى الاتهامات البشعة التى وجهها إلى بعض الصحفيين، وكان واضحاً أنه كوزير ما كان يجرؤ على أن يوجه إليهم مثل هذه الاتهامات ما لم يكن قد حصل على ضوء أخضر من السادات شخصياً لإلقاء مثل هذا البيان.

وأسالوا بارونات الصحافة عن الموقف الذى كان يمكن أن تتخذه أى صحافة تحترم نفسها من بيان الوزير، ولا أريد أن أقوم البيان الموحى له بإلقائه من رئيس الجمهورية؟..

إن أحداً منهم لم يفتح فمه بكلمة رد واحدة معبراً عن سخطة أو حفاظاً على كرامة المهنة، وكرامة زملائهم الصحفيين خوفاً على أنفسهم من أن تزول عنهم نعمة صاحب الراى الاوحد والقرار..!

وهكذا استطاع السادات أن يحيط نفسه بمجموعة من بارونات الصحافة.. أى القيادات الصحفية التى كانت تعمل تحت سيطرته..!

ولا أظن أن نظرية السيطرة على الصحفيين . وهى نظرية بلا شك شيطانية، وقد سبق أن استخدمها جوبلز وزير الدعاية أيام النازية، كانت من بنات أفكار السادات، وفى تصورى أن أحد الفلاسفة من المتحزلقين أو ترزية القوانين الذين كان يحيط بهم نفسه هو الذى أوحى بها إليه كأسلوب للتحكم فى الصحافة والصحفيين، وقد أعجب السادات بهذه النظرية، وعمل على تطبيقها عند اختياراته للكثيرين من القيادات الصحفية التى برزت وأصبحت من أكبر بارونات الصحافة فى عهده .. !
وتسأل عن العبقرى صاحب هذه النظرية التى أوحى بها إلى السادات فلا تجد جواباً إلا أن أحد المقربين إلى السادات اعترف لى ضاحكاً باسم هذا العبقرى ، وهو يهمس فى أذنى قائلًا :
- إنه بلا أدنى شك كان الشيطان نفسه .. !



وأذكر أيضاً أننى كنت فى زيارة للوزير صاحب المبادئ منصور حسن على أثر مصرع السادات، وكان قد استقال من منصبى وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية احتجاجاً على قرار السادات بنقل ٧٨ صحفياً من مؤسساتهم إلى وظائف مدنية لا علاقة لها بالعمل الصحفى دون استشارته بصفته وزيراً للإعلام، ولأسباب أخرى .. !
كنت مررت عليه فى بيته فى الزمالك وبصحبتى ناشر صديق، وتطرق بنا الحديث أثناء هذه الزيارة إلى محاولة لتحليل العوامل التى أدت إلى اغتيال السادات ..
قلت للوزير: يراودنى تفكيرى إلى أن السادات لم يكن فى حالة طبيعية عندما أمر بالقبض على الشخصيات العامة التى كانت تعارض سياسته، وألقى بهم فى السجن يوم ٥ سبتمبر .. أى قبل حادث المنصة بأربعة أسابيع، وأخشى أن يكون قد أصيب بحالة تصلب شرايين مما أدى إلى ارتباك حساباته السياسية عندما اتخذ هذا القرار .. !
ولن أنسى تعليق الوزير صاحب المواقف الشجاعة عندما التفت ناحيتى، ثم قال لى بهدوء شديد :
- يا عزيزى السادات لم يكن مصاباً بحالة تصلب الشرايين، ولكنهم أصحابك الذين كانوا مقربين إليه كانت عندهم هذه الحالة .. !

وأدركت ما كان الوزير السابق يعنيه فقد كان يريد أن يقول لى إنهم أصحابى من الصحفيين الذى كان السادات يقربهم إليه وكان هذا يكفى لأن أسجل رأيه فى يومياتى حتى لا تضيع الحقيقة فى زحمة التاريخ!



إن حالة التدهور التى أصابت الصحافة المصرية أيام السادات كانت سريعة، وبصورة غير متوقعة، وساعد على ذلك تخاذل بعض بارونات الصحافة الذين كانوا مقربين إليه، وعدم محاولة أى واحد منهم الاعتراض على ما كان يتخذه من قرارات وإجراءات لفرض سيطرته على الصحافة والصحفيين ..

كانوا أضعف من مواجهة العناصر التي عملت على تحويل الصحافة المصرية من صحافة تجرى بشرف وراء البحث عن الحقائق، إلى صحافة تطويل وتزوير لكل من يمنح ويمنع، وبالتالي أصبحوا - للأسف الشديد - أبواقا للدعاية قبل أن يكونوا صحفيين محترفين ..

وصحيح أن السادات لم يكن يعجبه أن يتمرد عليه أحد الصحفيين من الذين كانوا مقربين إليه، كما كان يكره أن يعارضه أحدهم فى رأى ولكن من المؤكد أنه كان فى وسع بعضهم التأثير عليه وإقناعه بالعدول عن رأيه ..

واسألوا بارونات الصحافة، وخاصة هؤلاء الذين كانوا مقربين إلى السادات .. ماذا كان موقفهم فى مواجهة أبرز أخطاء السادات فى حق الصحافة والصحفيين عندما هدد بتحويل نقابة الصحفيين إلى «ناد»؟ ..

هل حاول أحدكم أن يقول له : عيب يا ريس أن تتخذ مثل هذا القرار؟
إننا لم نسمع أن أحداً منهم حاول أن يقول للسادات كلمة حق واحدة لإقناعه بالعدول عن تهديداته ..

ويذكر تاريخ نقابة الصحفيين أن الصحفيين الشرفاء استطاعوا مواجهة هذه التهديدات ، وكانت معركة حامية إنحاز فيها الوزير منصور حسن - فى شهادة أمام الله والتاريخ - إلى جانب الصحفيين، وهم يدافعون عن حقهم فى التعبير عن آرائهم بحرية، وانتهت بتراجع السادات عن موقفه وتهديداته ..!

واسألوا بارونات الصحافة أيضاً عن موقفهم عندما استدعاهم السادات إلى اجتماع عاجل عقد فى استراحة القناطر الخيرية فى يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٨١ .. أى فى اليوم السابق لمذبحة القبض على مجموعة السياسيين الذين كانوا يعارضونه فى آرائه وإقائهم فى السجن؟ ..

كان السادات قد أعد قائمة تحتوى على أسماء مجموعة من الصحفيين قرر إبعادهم عن العمل الصحفى ونقلهم إلى وظائف مدنية لا علاقة لها بالصحافة، وطلب إلى حواربيه من الصحفيين، الاجتماع مع النبوى إسماعيل وزير الداخلية لمراجعة هذه الأسماء قبل إعلانها .. فماذا فعلوا؟ .. وماذا حدث للأسف الشديد بالضبط ..

أضاف كل واحد منهم أثناء اجتماعهم مع النبوى إسماعيل أسماء جديدة إلى القائمة بحجة أن أصحابها من الصحفيين المشاغبين ..!

واستطاع المرحوم ممدوح رضا وهو واحد منهم بنفوذه وعلاقاته مع النبوى إسماعيل أن يضيف سرا ١٣ اسما من العاملين فى مؤسسته دفعة واحدة إلى القائمة وعندما أذيعت الأسماء التى تضمنتها القائمة فى اليوم التالى ، تبين أن ممدوح رضا أضاف أسم عامل التليفون فى مؤسسته لرفضه التصنت على المكالمات التليفونية للمحررين لحسابه ..

وكان من بينهم اسم محمود بسيونى وكان رئيسا لتحرير إحدى المجلات التى تصدرها مؤسسته ولم يكن قد مر على تعيينه عضوا فى المجلس الأعلى للصحافة أكثر من أربعة أسابيع . وكان من بينهم

أيضاً اسم عبد الحميد غازي أمين الفلاحين بالاتحاد الاشتراكي انتقاماً منه لأن ممدوح رضا كان قد طلب إليه أن يعمل على تعيينه مستشاراً صحفياً لأمانة الفلاحين، ولم يقبل أمين الفلاحين تعيينه في هذا المنصب ..

وكانت فضيحة، وقد اضطر الوزير منصور حسن لأن يتدخل ، وكان هو الذي قام بإقناع السادات بالأخطاء التي جاءت في القائمة ..

وأذيع في اليوم التالي خبراً نشرته الصحف يقول : إن محمود بسيوني اسم رئيس التحرير نشر خطأ بين الأسماء التي تضمنتها القائمة .. ! أما عامل التليفون فلم يجد من يتشفع له عند السادات، ولم يعد إلى عمله بالمؤسسة إلا بعد حادث المنصة !



إنها محاولة صادقة بكل الموضوعية لتسجيل بعض المواقف التي عشناها كصحفيين محترفين ونحن نتابع ما وصل إليه حال صحافتنا الوطنية من تدهور وفساد نتيجة لانفراد مجموعة من بارونات الصحافة بإدارة المؤسسات الصحفية دون أن تكون هناك رقابة أو محاسبة لتصرفاتهم ..

وصحيح أن ديوان المحاسبة يقوم بمراجعة حسابات المؤسسات الصحفية، كما أن المجلس الأعلى للصحافة يعتبر مسئولاً عن كل ما يجري داخل مهنة الصحافة وخارجها .. أو هكذا يقولون .. !
ولكن للأسف الشديد .. أصبحت الصحافة « حماية » بحيث لا أحد يراجع، ولا أحد يحاسب، وبالتالي فإن الخلل يتزايد والفساد يستشري !

والدليل على ذلك ما حدث عندما عزل أحد بارونات الصحافة، وهو ممدوح رضا عن موقعه يوم ١٦ مارس سنة ١٩٩١، بعد أن ظل يعمل رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة دار التعاون أكثر من ١٦ سنة ..
كشف تقرير أعدته لجنة تضم عدداً من أساتذة الجامعات إنه خلف وراءه ديوناً ثابتة على المؤسسة التي كان يديرها قدرت بمبلغ ٤٥ مليوناً من الجنيهات، وأن الخسائر التي تكبدتها المؤسسة خلال فترة إدارته لها بلغت ٣١ مليوناً من الجنيهات .. !

وتبين أنه كان يسحب بالملايين من البنوك على المكشوف، وأن بعض الشركات المدينة كان تهدد بالحجز على ماكينات الطباعة وعلى مبنى المؤسسة أيضاً ..

وأن المؤسسة الصحفية القومية كانت على وشك إعلان إفلاسها .. !

وتقول : ماذا فعلتم بالرجل الذي تسبب في كل هذه الخسائر والديون ؟ .. هل استدعيتموه للتحقيق معه قبل وفاته بالسكتة القلبية ؟ .. وهل أحلتموه إلى المدعى الاشتراكي ؟ .. وهل سألتكم عن مصدر ثروته الضخمة، وعلى الأقل ذرا للرماد في العيون كما فعلتم ببارونات المخدرات ؟ .. وأهم من ذلك .. أين كانت كل أجهزة المتابعة والرقابة حتى أصبحت الديون والخسائر بعشرات الملايين ؟ .. إنه التسبب بأعلى صورته .. !

ولن تصدق عندما تعرف أن ثلاثة من بارونات الصحافة ذهبوا بعد قرار عزل الرجل إلى رئيس مجلس الشورى يتوسطون له للموافقة على تعيينه كاتباً متفرغاً في إحدى المؤسسات الصحفية القومية الأخرى!

أرادوا مكافأته على ما خلفه من خراب في مؤسسته.!

وكانت فضيحة عندما عرف أن ثلاثة من بارونات الصحافة – وكان أحدهم من أقرب الصحفيين إلى السادات – حصل كل منهم من المؤسسة «الخريانة» قبل عزل الرجل على عدة آلاف من الجنيهات تحت حساب كتب تطبعها المؤسسة من تأليفه، وأن أحدهم لم يقدم أصول هذه الكتب حتى الآن!



ولعلها أول مرة التي يعرف فيها أن السادات كان السبب المباشر لحالة الاحباط التي أصابت على حمدى الجمال عندما كان نقيباً للصحفيين، ورئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام مما أدى لاصابته بالأزمة القلبية التي أودت بحياته..!

إنه لم يكن يميل إليه، وكان يقول عنه لحوارييه من الصحفيين أنه من أتباع محمد حسين هيكل...

وكان على حمدى الجمال قد اختلف مع وزير الإعلام حول مشكلة نقابية بحثه تتعلق بالدعوة لعقد اجتماع طارئ للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين.

وعرف السادات بالازمة التي نشبت بين الوزير والنقيب فلم يعجبه أن يقول أحد الصحفيين حتى، ولو كان نقيباً للصحفيين كلمة: لا..

وكان أن قال لعللى حمدى الجمال وهو يؤنبه بعنف أمام زملائه الصحفيين فى اجتماع بالإسماعيلية:

– أنت الظاهر مش نافع معنا يا على.!

وقيل أن السادات كان قاسياً فى حديثه مع على الجمال وأنه وصفه بكلمة لا يعرف معناها إلا أرباب السوابق والمساجين داخل السجون.!

قال له بالحرف الواحد: أنت كنت «ناو».. وانت صغير.. يا على.!

كانت كلمة غريبة للغاية، ولم يكن يليق بالسادات أن يصف بها صحفياً مهماً كان مركزه الأدبى أو الثقافى.. فما البال إذا ما كان هذا الصحفى نقيباً للصحفيين..

وأعرف أن على حمدى الجمال حاول على مدى يومين كاملين أن يعرف معنى هذه الكلمة، وأنه سأل أكثر من واحد من الصحفيين –وأنا منهم– عما كان السادات يعنيه بها..

إن أحداً منا لم يكن يعرف المقصود بها، حتى كانت الصدفة بعد يومين عندما همس أحد بارونات الصحافة فى أذن على حمدى الجمال – وكان يستعد للسفر إلى واشنطن لتغطية رحلة للرئيس مبارك عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية إلى الولايات المتحدة – بمعنى هذه الكلمة قال له إنه.. سأل السادات عما تعنيه الكلمة، وعرف إنها لفظ قبيح للغاية وقد درج المساجين على تداوله داخل السجون.

وأصيب نقيب الصحفيين بانزعاج شديد بحيث راودته فكرة الاعتذار عن السفر والمبادرة بتقديم استقالته إلى السادات من منصبه كرئيس لمجلس إدارة الأهرام ورئيس لتحرير الجريدة! وظل الرجل يفكر في المهانة التي أنزلها السادات به على مدى ساعات أثناء رحلته بالطائرة إلى واشنطن.

وكان قراره أن يبادر بالاستقالة على أثر عودته إلى القاهرة، ولكن قضاء الله لم يمهل، وكانت الأزمة القلبية التي أصابته على أثر وصوله إلى واشنطن، وأودت بحياته.

وأكد الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين في كتابه: أيام مع السادات، ما حدث عندما قال إن السيدة جيهان السادات قالت له مرة إن زوجها رئيس الجمهورية يشعر بالأسى اعتقاداً منه بأنه كان السبب في وفاة المرحوم على حمدي الجمال!

ومات على حمدي الجمال، ولا أظن أن بارونات الصحافة يذكرونه الآن لأنه كان دمث الأخلاق، ولم يكن واحداً منهم.. الله يرحمه..!



إنها شهادة خالصة لوجه الله والتاريخ أنشرها بمناسبة مرور أكثر من ٥٥ سنة على صدور قانون إنشاء نقابة الصحفيين في يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤١. وهي شهادة صادقة. ومن القلب لأننا بالصدق مع أنفسنا، والتعرف على نقط الضعف والخلل عند البعض منا نستطيع أن نخرج من المحنة، وأن ننقذ ما تبقى من صحافتنا الوطنية من عمليات التخريب والهدم والتي تعرضت لها على مدى سنوات طويلة.. وحتى يعود للصحفي المصري حقه في التعبير عن رأيه بصراحة، وبلا خوف!

وفي رأيي أن السادات لم يكن يؤمن في قرارة نفسه بشيء اسمه حرية الصحافة وكان كل ما أطلقه في خطبة السياسية وتصريحاته من شعارات عن الديمقراطية وحق النقد والمعارضة لا يزيد عن كونه مسرحيات للاستهلاك المحلي والعالمي. وإذا كان قد خدع بعض الناس بما كان يتشدد به عن رفع الرقابة عن الصحف وعن برقيات المراسلين الأجانب، إلا أنه لم يستطع في تصوري أن يخدع كل الناس خاصة أمثالنا من الصحفيين الذين تعاملوا معه وكانوا أكثر فهما لما كان يراوده من أفكار..

وأذكر أنه في شهر إبريل سنة ١٩٨١، أي قبل مصرعه في حادث المنصة بعدة أشهر كان قد دعا محرري مجلة أكتوبر لمقابلته في قرية ميت أبو الكوم

كانت تراوده فكرة ضم جريدة مايو إلى مجلة أكتوبر وإصدارهما من دار صحفية واحدة..

واصطحب أنيس منصور ٧٠ محرراً ومحررة إلى ميت أبو الكوم لتدور مناقشة مثيرة بين السادات ومحرري مجلة أكتوبر كشفت عن الكثير مما كان يراوده من أفكار..

وكان أنيس منصور قد استهل الاجتماع بكلمة كشف فيها عن جانب من ملامح شخصيته قائلاً:

— يا سيادة الرئيس أقدم لك أحفادك فهؤلاء هم أبناء مجلة أكتوبر إحدى بنات أفكارك.. أي أحفادك!.

وابتسم السادات وهو يرحب بالمحررين قائلا : طبعاً .. طبعاً .. تكلموا يا أولادى ..

وتكلم أحد مديري تحرير المجلة نيابة عن زملائه ، وهو يقول لرئيس الجمهورية :

- عاوزين يا ريس مجلة أكتوبر تبقى دار صحفية مستقلة عن دار المعارف مثل الاهرام وأخبار اليوم ..!

وكانت مفاجأة عندما قاطع السادات مدير التحرير وقال له بغضب :

- أنتم عاوزين صحافة مدرسة مصطفى وعلى أمين فى أخبار اليوم اللي بتقول لك تدخل على الوزير

تضرب بابه برجليك زى ما بيحصل فى واشنطن بوست فى أمريكا .. الكلام ده فى أمريكا، وده

مدرسة لا مؤاخذه ما تنفعش عندنا .. وصحافة مصر مش زى صحافة أمريكا ..!

وكان واضحاً أن السادات لم يفهم ما كان مدير التحرير يعنيه، إلا أنه عبر عما كان يجيش فى

نفسه من حقد وكراهية لصحافة أخبار اليوم .

وتحدث السادات طويلاً إلى محررى المجلة التى كان هو صاحب فكرة إصدارها عن دار المعارف وقام

بدعمها عند إنشائها بمبلغ مليونى جنيه إلا أن حديثه أصاب الصحفيين الشبان بالدهشة، وقال لى

أحدهم بعد عودته من ميت أبو الكوم :

- إذا صح أن السادات كان يعبر حقيقة عن رأيه، فإن أفكاره تقتل الصحافة، ولا يمكن أن تصنع

صحافة مصرية قوية ..!

ولا يسعنى إلا أن أسال بارونات الصحافة ممن كانوا مقربين إليه وعلى معرفة بآرائه وأفكاره ..

كم تقاضى كل واحد منكم كبدلات سفر عن الأيام التى قضيتموها فى رحلاتكم مع السادات فى

جولاته فى بلاد العالم خلال سنوات حكمه ؟ ولماذا غضب عليكم السادات مرة فطلب إليكم فى

خطابات رسمية استرداد ما كانت رئاسة الجمهورية تدفعه إليكم كبدلات سفر إضافية إلى جانب ما

كنتم تحصلون عليه من مؤسساتكم الصحفية ؟ وهل يعقل أن تدفع مؤسسة صحفية قومية كبيرة

لرئيس مجلس إدارتها بدلات سفر فى سنة واحدة عن عدد من الليالى تزيد عن أيام السنة نفسها ..

أى أكثر من ٣٦٥ يوماً، وكأنه كان مسافراً مع رئيس الجمهورية بصفة دائمة ولأيام أكثر من السنة

نفسها . وإن إدارة المؤسسة القومية لم تكتشف ذلك إلا بعد مصرع المرحوم بارون الصحافة الكبير ..

واضطرت لحفظ الموضوع منعاً للفضيحة ..؟ إن كل واحد من بارونات الصحافة يحصل على مبلغ

يتراوح بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ دولار فى اليوم كبدل سفر فى رحلاته حول العالم ؟ .. وأصبح بعضهم على

جانب كبير من الثراء نتيجة لما يحصلون عليه من هذه البدلات بالعملات الصعبة وما يحصلون عليه

عمولات الإعلانات وأيضاً من عمولات شراء المطابع وقطع الغيار والأخبار وغيرها، ولا أحد يسأل، ولا

أحد يحاسب .. واستشهد بما كتبه واحد منهم، وهو أنيس منصور فى عموده مواقف بجريدة الاهرام

بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٩١، ويقول فيه بالحرف الواحد :

- عرفنا اللصوص والخونة والقوادين، وتأكدنا من ذلك فماهى النتيجة ؟ فمن الذى يعاقب من ؟ .. نشرنا

كشوف البركة، وعرفنا الذين أخذوا وسرقوا وهربوا، وتأكدنا من ذلك .. فماذا كانت النتيجة ؟ ..

ولا حاجة ! .. لا أحد حاسب أحداً لأننا مجتمع صفار اللصوص، فاللص الصغير هو الذى نحاسبه

ونخرب بيته ونضيع مستقبل أولاده، لأنه سرق، وإذا ثبتت براءته فبعد وفاته ! ولأننا ضبطناه يسرق بطيخة أو يسرق جملا، ولأن القانون المصرى ضعيف النظر فهو لا يرى الشيكات ولكن يرى البطيخ والقانون المصرى ضعيف السمع، فهو يسمع خشخشة الملاليم، ولكنه لا يسمع هسيس ملايين الدولارات. !

هذا ما كتبه أنيس منصور، ولا أعرف ما الذى كان يعنيه بهذا الكلام، ولا يسعنى إلا أن أقول له إن أحداً لا يهتم بسرقة الملاليم أو البطيخ، ولكن أهم ما يعنينا ونجرب وراءه هو المسروق الأكبر، وهو صحافتنا الوطنية التى أصبحت تعيش الآن عصر النكسة، والسبب - فى رأى - هم بارونات الصحافة! ■

جميل عارف



البحث عن الذات ولعنة فرعون!

كنت قد أهديت إلى الرئيس السادات نسخة من كتابي : صفحات من مذكرات عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية ..

وأعجب السادات بالكتاب حتى أنه بعث إلى برسالة شكر كتبها بنفسه أشار فيها إلى مستوى تبويب الكتاب وتنسيقه، وطباعته أيضاً .. وبدقة الوقائع التاريخية التي جاءت على لسان المرحوم عبد الرحمن عزام ..

ولم يكن في وسعي إلا أن أشكر السادات على رسالته، فقد كانت بمثابة تقدير منه للجهد الذي بذلته في إعداد هذه المذكرات، والتوثيق التاريخي لوقائعها ...

ومرت عدة أيام لينقل لي أحد الذين كانوا مقربين إلى السادات رسالة شفوية قال لي فيها :

- إن رئيس الجمهورية قام بقراءة مذكرات المرحوم عزام، وقد أعجب بها ويعتبرها مثلاً لما يجب أن تكون عليه كتابة المذكرات ..

ولم أكن أعرف يومها أن السادات يزمع كتابه مذكراته التي نشرت في كتاب بعنوان : « البحث عن الذات » ..

وعندما تعاهد السادات مع مؤسسة « هاربر أندرو » الأمريكية على نشر هذه المذكرات كان مقرراً أن تخرج أولاً باللغة الإنجليزية ...

ولم يعجب ذلك أصحاب دور النشر في مصر ..

وكتب الناشر الصديق المرحوم أحمد يحيى رسالة إلى السادات قال له فيها .. إنه كمواطن مصري أولاً وقبل أن يكون ناشراً كان في تصوره أنه عندما يكتب رئيس الجمهورية مذكراته يجب أن تكون باللغة العربية قبل أن يتم التعاقد على إخراجها في كتاب باللغة الإنجليزية ..

وأثارت رسالة الناشر المصري اهتمام السادات وقال إن أحمد يحيى على حق ..

ولعلها أول مرة يعرف فيها أن السادات اطلع المرحوم الدكتور رشاد رشدي الذي كان مكلفاً بالإشراف ومراجعة النسخة الإنجليزية لكتاب : « البحث عن الذات » على الرسالة وهو يقول له :

- أخشى أن لا يكون عندنا في مصر ناشر لديه الإمكانيات التي يحتاجها نشر كتابي ..

وابتسم الدكتور رشاد رشدي وهو يقول للسادات :

- إن الناشر صاحب هذه الرسالة إلى سيادتكم يستطيع أن يقوم بنشر النسخة العربية من الكتاب .

وأطرق الرئيس السادات قليلاً، ثم التفت إلى الدكتور رشاد رشدي وهو يقول له :

- إذن على بركة الله نتعاقد معه ينشرها باللغة العربية بنفس شروط التعاقد مع الناشر الأمريكي ..

السيد / جميل عارف
مدير تحرير مجلة أكتوبر

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقت بمزيد الاثنان .. النسخة من الجزء الأول من كتابكم "صفحات من المذكرات
السرية لأول أمين عام للجامعة العربية .. عبدالرحمن عزام" التي أهديتها لي ..
وقد نالت كل الاستحسان ..

ان المغفور له عبدالرحمن عزام .. شخصية عربية أصيلة .. وقد عاش تحليلها
بأخلاقيات الفلاح ابن القرية .. وعمل بها في حياته .. ولقد أفنى حياته في صنع حياة
الوطن العربي من جديد .. ولن ننسى جهاده في سبيل تحقيق أمنيته التي كان يحلم
بها .. بوحدة الشعوب العربية .. بوحدة عربية واحدة .. وبناداته بالقومية العربية ..

ان هذا التأثير العربي منذ نشأته .. له تاريخه الطويل .. بمواقف الفداء والتضحية
والأعمال الشرفية التي سبقت مع الزمن .. شاهدة على آرائه الصائبة .. وإرادته الصلبة
وعزمته القوية .. ووطنيته الخالصة .. ونضاله البطولي .. من أجل اعزاز العروبة ..
واعلاء مكانتها .. ولا شك فانه حقيقة نادرة .. بارزة .. لن يطويها النسيان .. وستظل
ذكره خالدة .. وستبقى الاحداث التاريخية التي عاشها .. وجهاده الطويل المجيد
علامة مضيئة للأجيال الحاضرة .. والمستقبل .. على طريق الكفاح .. والنضال ..

تحية تقدير واعجاب .. واعزاز .. مني لذكراه بعد سناته .. والذكرى العظيمة
للانسان عظيم شان ..

لقد راغني حسن تنسيق الكتاب .. وتبويه .. وما احتواه من مذكرات .. كما
أعجبني الصور التذكارية التي زينتم بها الصفحات الاخيرة من الكتاب .. والتي تنطق
بصدق عن نشاطه السياسي .. في سبيل عزة أمته العربية .. وان اخراج الكتاب بهذه
الصورة الممتازة يستحق كل تقدير ..

واني اذ احبب فيكم هذه اللقطة من الوفاء .. بتخليد ذكرى هذه الشخصية ..
التي تستحق كل تكريم .. أبعث اليكم بأجمل الشكر القلبي .. على ما عرتم عنه من نبيل
المشاعر نبوي .. متمنيا لكم كل النجاح .. والتوفيق .. في مجال الصحافة والتأليف ..
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الشيخ
الشيخ

رئيس جمهورية مصر العربية

* أبدي السادات إعجابه بتنسيق وتبويب كتاب مذكرات عزام للمؤلف، واشترط
أن تخرج الطبعة العربية من كتاب "البحث عن الذات" علي نسق هذه المذكرات.

ولم ينتظر الدكتور رشاد رشدى وبادر بالاتصال بالناشر أحمد يحيى ..

قال له : مبروك .. وقع اختيار رئيس الجمهورية عليك لنشر مذكراته باللغة العربية ..!

وبسرعة تم إعداد عقد الاتفاق على نشر كتاب « البحث عن الذات »، بعد ترجمته من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، ثم استدعى الناشر أحمد يحيى لمقابلة رئيس الجمهورية وتوقيع التعاقد معه على نشره ..

وحمل الناشر المصرى دفتر شيكاته، وذهب لمقابلة السادات لتوقيع العقد، وليدفع إليه العربون .. أى دفعة تحت الحساب كإي مؤلف آخر ..

وللحقيقة والتاريخ .. أن السادات قال للناشر قبل أن يقوم بتوقيع العقد إنه لا يريد مليماً واحداً باسمه وأن عليه أن يحول كل مستحقاته كمؤلف إلى مشروع إعادة بناء قرية ميت أبو الكوم ..

وأضاف قائلاً: إن جمعية أهلية قد تم تشكيلها لتنفيذ مشروع إعادة بناء القرية وأن عليه أن يحول باسمها العربون وكل ما يستحق له بعد ذلك من نسبة فى حصيلة مبيعات الكتاب ...

ولا يعرف كثيرون أن السادات كان قد كتب مسودة أصول الكتاب باللغة العربية وأن هذه المسودة سلمت للدكتور محمد عنانى أستاذ اللغة الإنجليزية بكلية الآداب ليقوم بصياغتها وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية ..

وكانت مهمة المرحوم رشاد رشدى الذى عمل مستشاراً ثقافياً لرئيس الجمهورية أن يقوم بمراجعة الترجمة قبل تسليمها إلى دار النشر الأمريكية ..

وفى نيويورك قام الناشر الأمريكى بتكليف مدير تحرير جريدة النيويورك تايمز الأمريكية بإعادة صياغة الترجمة وإعدادها للنشر فى كتاب، وقد أشار الناشر الأمريكى فى آخر صفحات الطبعة الإنجليزية إلى صحفية أمريكية قامت بإعداد وإخراج الكتاب للنشر، واسمها «لندا دنجلر» ..! وكان للسادات شرط واحد بالنسبة للنسخة التى صدرت باللغة العربية فى مصر ..

قال إنه يريد لها على نمط لا يقل فخامة عن كتاب صفحات من مذكرات عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية، وأن يستخدم فى إخراجها نفس الأسلوب الذى طبعت به هذه المذكرات ..

وكانت له طلبات أخرى منها أن يكون للكتاب جاكيت .. أى غلاف خارجى تنشر عليه صورته بالألوان واسم الكتاب تماماً كالغلاف الخارجى لمذكرات المرحوم عزام باشا ..

ولما قيل للرئيس السادات: إن الذى قام بإخراج هذه المذكرات هو صاحبها، قال:

- خلاص ... اتفقوا معه يخرج كتابى ..

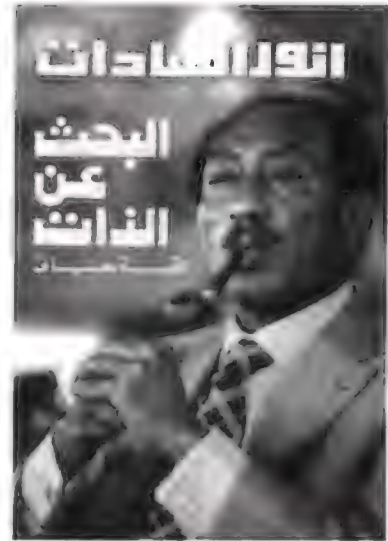


المهم .. جاءنى المرحوم أحمد يحيى يطلب إلى القيام بمهمة إخراج كتاب: البحث عن الذات .. وكنت أيامها قد انتقلت من العمل مديراً لتحرير مجلة آخر ساعة للعمل مديراً لتحرير مجلة أكتوبر ..

قال لى، وهو يبتسم:

- إنه تكليف رسمى من رئيس الجمهورية ..

قلت له: هل يعرف أنيس منصور رئيس التحرير بذلك؟ ..



٠٠٢١٧١
 السيد : م. رؤوف علي حسن رافيت
 مبلغ وقدره : ...
 وذلك عن : ...
 بالسياسة رقم ٢٧٥٩٨
 عنوان المستر : مجلة النور
 رقم ١١ / ٢ / ١٩٧٨

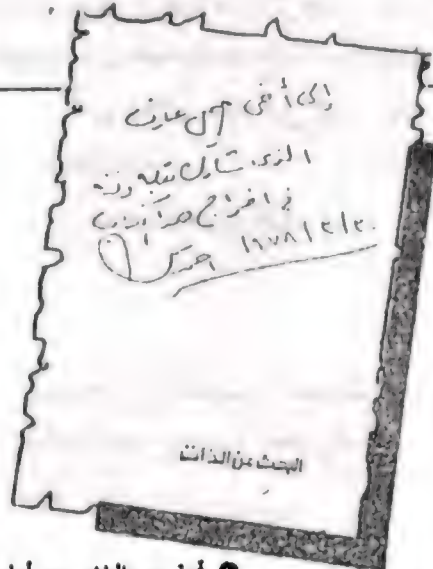
استلمت مبلغ مائة جنيه (١٠٠) من الأستاذ جميل عارف مدير تحرير
 مجلة النور كفاية لعملي كاتبة خطوط كتابي لبيت عمي لسان للبرقي
 كذا أن الأستاذ ليزن تقسم دار الكتب لاسر من الحديث بطلانته
 وهذا يعالمني بالاشتراك
 محمد عبد الحميد (عمام)
 عضو نقابة الصحفيين ١٩٧٨/٤/١٤



• رؤوف رافت انظر
 هو الآخر للاطلاع



• محمد حام أجروه
 على الاستقالة



• نسخة من الناصر مع أول
 نسخة خرجت من المطبعة.

قال : لا أظن ...

قلت له : أفضل فى حالة موافقتى على إخراج كتاب رئيس الجمهورية ألا يعرف .
كنت أعرف أن أنيس منصور يحلم بأن يكون الصحفى الوحيد إلى جانب الرئيس السادات ..
وكثيرا ما كان يقول لى .. إن الأستاذ محمد حسنين هيكل كان الصحفى الأوحى إلى جانب
الرئيس عبد الناصر، والفرصة متاحة له لأن يقوم بنفس المهمة إلى جانب السادات ..
وحاولت أكثر من مرة إقناعه بأن السادات ليس عبد الناصر الذى كانت ثقته بالأستاذ هيكل بلا
حدود، كما أن هيكل كثيرا ما كان يشارك بالرأى فى اتخاذ القرار .. أما السادات فإنه لم يكن يثق
بأحد، ويفضل أن لا يكون تعامله مع صحفى واحد، ولكن مع أكثر من صحفى .. أى أنه لم يكن
يؤمن بنظرية الصحفى الأوحى إلى جوار رئيس الجمهورية ! ..

وقلت له صراحة إن هناك اختلافاً كبيراً بينه وبين الأستاذ هيكل ..
ولم يكن يعجبنى فى أنيس منصور كثرة تباهيه أمام صغار المحررين بما كان يجرى بينه وبين رئيس
الجمهورية من أحاديث ومناقشات عندما كان يذهب فى يوم الخميس من كل أسبوع لمقابلته
ولتسجيل حلقات أوراق الرئيس التى كانت تنشر فى مجلة أكتوبر ..
كان يضى على نفسه هالة أكبر كثيرا من حجمه محاولا أن يبدو أمامهم كما لو كان شريكا فى
صناعة القرارات وليس مجرد رئيس تحرير إحدى المجلات الأسبوعية ..
وكان يحاول دائماً أن يوحى إلى هؤلاء المحررين بأنه الصحفى الوحيد الذى يثق فيه رئيس
الجمهورية ..

وبمعنى آخر .. الصحفى الأوحى، وإن لم يكن يقولها بصراحة ..
وكان فى رأى الكثيرين من زملائنا الصحفيين أن أنيس منصور متحدث لبق وصاحب نكتة
وأسلوب رشيق فى أحاديث الأدب والتاريخ .. وأيضاً فى الكتابة، ولذلك فإنه الرئيس السادات يجد
فى أحاديثه ما يرفه به عن نفسه من مشاق عمله كرئيس للجمهورية ..
وكثيراً ما كان الرئيس السادات يستدعيه بالتليفون ليمارس معه رياضة المشى محافظة على رشاقة
قوامه وصحته .. وللإستماع إلى آخر النكات والقفشات التى كانت تنطلق من الشارع المصرى ..
ومن المحزن أن أحد الزملاء الصحفيين شبه فى أحد الأيام أنيس منصور بالجلسة التى يجد السلطان
سعادة فى الإستماع إلى حكاياتها الشيقة ..

وكان أنيس منصور نفسه يحدثنا عن جلسات الفرفشة التى كان يشترك معه فيها الأديب صاحب
الأسلوب الساخر فايز حلاوة . وكانت من عادة أنيس منصور أن يصطحبه معه فى الكثير من مقابلات
الخاصة فى بيت رئيس الجمهورية ..

وكان السادات هو الذى أوصى بتعيين فايز حلاوة كاتباً ساخراً للصفحة الأخيرة بمجلة أكتوبر ..
ولا أريد أن أقول إن السيدة جيهان السادات لم تكن مستريحة للعلاقة بين الرئيس وأنيس منصور،
وأنها كانت تفضل موسى صبرى عليه ...

وفى إحدى المرات وصفت السيدة جيهان السادات أنيس منصور لإحدى صديقاتها من أيام التلمذة بأن دمه ثقيل..



المهم.. كنت أخشى إذا ما عرف أنيس منصور بأننى قد كلفت بإخراج كتاب «البحث عن الذات» أن يتصور أننى أحاول الاقتراب من رئيس الجمهورية على حساب مصلحته الذاتية..

كنت أعرف الكثير عن غيرته الشديدة من أى صحفي يقوم بعمل متميز، وكنت على يقين من أن هذه الغيرة كانت تملأ قلبه بالحقد والكراهية لنجاح غيره من الصحفيين..

وأذكر أن الناشر الصديق أحمد يحيى قد عرض على أن يدفع لى مكافأة سخية مقابل عملى فى إخراج وإعداد الكتاب للنشر، ولكننى رفضت أن أتقاضى هذه المكافأة..

قلت له : إننى سأقوم بهذا العمل إكراماً لرئيس الجمهورية...

وطلبت فى نفس الوقت الاتفاق مع مخرج شاب هو الزميل الفنان رؤوف رأفت لإخراج صفحات الكتاب ومع شيخ الخطاطين محمد حمام لكتابة العناوين الداخلية لفصول الكتاب، وكان كلاهما يعمل معى فى مجلة أكتوبر..

وبدأنا نعمل فى صمت وسرية كاملة..

وكنت أنتهى من عملى فى مجلة أكتوبر فى ساعة متأخرة من الليل لأصطحبهما إلى منزلى حيث كنا نعمل حتى ساعات الفجر الأولى...

واضطرت لإضافة مجموعة من الصور من أرشيفى الخاص إلى مجموعة الصور التى نشرت بالنسخة الإنجليزية، ومنها على ما أذكر صورة السيدة جيهان السادات بملابس التمريض أثناء حرب أكتوبر..

وانتهينا من إعداد الكتاب للنشر فى أقل من أسبوعين..

ودفع أحمد يحيى ١٠٠ جنيه للخطاط و٣٠٠ جنيه للمخرج..

أما أنا فقد رفضت أن أتقاضى مليماً واحداً..

وحاول الناشر إقناعى بكتابة اسمى كمشرف على إخراج الكتاب كما فعل الناشر الأمريكى بالنسبة للصحفية الأمريكية التى قامت بإعداد وإخراج الكتاب للنشر، ولكننى رفضت..

قال لى : إن أمانة النشر تستدعى ذلك..

قلت له : لا أريد متاعب مع الحاقدين والحاسدين..

وأدرك الرجل ما كنت أعنيه..

وأشهد أمام الله والتاريخ أن الناشر أحمد يحيى بذل جهداً فوق طاقته لكى يصدر كتاب «البحث عن الذات» فى صورة لاثقة ومشرفة.

أراد كما كان يقول لى أن يثبت لرئيس الجمهورية ومؤلف الكتاب أن الناشرين فى مصر يمكن أن ينافسوا أكبر دور النشر فى العالم.

وكان قد تحدد يوم أول أبريل سنة ١٩٧٨ موعداً لصدور الكتاب فى القاهرة باللغة العربية وفى نيويورك باللغة الإنجليزية فى وقت واحد . وصدرت النسخة الإنجليزية فى الموعد المحدد . أما النسخة العربية فقد اتفق بناء على إقتراح منى على التبكير بموعد إصدارها لمدة ٢٤ ساعة حتى لا يربط بعضهم بين موعد صدور الكتاب وكذبة أبريل ..

والتزم الناشر بالموعد المحدد لصدور الكتاب، وشاءت الصدفة أن أشهد مولد أول نسخة خرجت من المطبعة، فقد كنت ساهراً مع الناشر لمتابعة عمليات تجليد الكتاب وطبع بصمة الذهب على غلافه عندما جاءنا أحد العمال بأول نسخة منه ..

وأمسك الناشر بالقلم ثم كتب فى الصفحة الداخلية من غلاف الكتاب كلمة إهداء لى تقديراً للجهد الذى بذلته فى إعداد الكتاب للنشر .

وأذكر أن رئاسة الجمهورية كانت قد اتصلت صباح يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٧٨ بالناشر وأبلغته أن السيد الرئيس يريده أن يحضر لمقابلته فى تمام الساعة السادسة مساء نفس اليوم، ومعه النسخ الأولى من الكتاب بعد خروجها من المطبعة ..

وبادر الناشر بإعداد صندوق من الكرتون وضع بداخله مائة نسخة من الكتاب لتقدمها إلى السادات عندما يذهب لمقابلته، ثم أخذ يعد نفسه لمقابلة الرئيس ..

ولكن المقابلة لم تتم بسبب تلقى الناشر فى الساعة الثالثة بعد الظهر خبراً بالتليفون ينعى وفاة والده فى الاسكندرية .

واضطر الرجل لأن يعتذر لرئاسة الجمهورية عن تلبية الدعوة التى وجهها إليه الرئيس، وقام بإرسال صندوق الكرتون وبداخله نسخ الكتاب التى طلبها رئيس الجمهورية إلى الدكتور رشاد رشدى ليقوم بتقديمها إلى الرئيس بدلاً منه .

وفى صباح يوم ٣١ مارس نشرت جريدة الأهرام فى صفحتها الأولى خبراً عن صدور كتاب « البحث عن الذات »، ونشرت فى صفحة الوفيات فى نفس العدد نعى وفاة السيد على يحيى والد الناشر أحمد يحيى ..

وانهالت البرقيات على الناشر .. برقيات تهنئة بصدور الكتاب . وبرقيات تعزیه فى وفاة والده ..



ومع صدور الكتاب عرف أنيس منصور دورى فى إخراجه وإعداده للنشر .. وكانت غصبة كشفت عما يمتلىء به قلبه من غيرة وكراهية لنجاح غيره من الصحفيين حتى ولو كانوا من أقرب الناس إليه ..

وكان تصرفه وأسباب أخرى أخرج عن الإشارة إليها هى بداية الخلاف بينى وبينه .. وفشلت كل محاولاته للانتقام منى، فقد كنت أقوى منه بكثير بفضل الله ورعايته .. وكم أسفت عندما تحول أنيس منصور بغيرته وكراهيته لينتقم من المخرج رؤوف رأفت وشيخ الخطاطين محمد حمام ..

كان محمد حمام قد طلب إجازة بدون مرتب للعمل خطاطا في دولة الإمارات العربية .. ووافقت بصفتي مديراً للتحرير .. أما أنيس منصور رئيس التحرير فقد رفض منحه هذه الإجازة .. وأجبره على الاستقالة ..

أما المخرج رؤوف رأفت فقد تعمد إساءة معاملته حتى أجبره هو الآخر على الاستقالة من عمله .. ولا أعرف ما إذا كان كتاب « البحث عن الذات » نقمة أو نعمة على الاثنين، فقد عاد محمد حمام بعد أن ذهب أنيس منصور ليجري تعيينه من جديد في مجلة أكتوبر، وضاعت عليه عدة علاوات وإن كان قد حقق نجاحا في أعمال أخرى منها تعيينه أستاذا غير متفرغ لفن الخط العربي في معهد الخطوط العربية ..

أما المخرج رؤوف رأفت فيعمل الآن مديراً وشريكاً في إحدى المطابع الكبيرة، واستطاع أن يحقق نجاحا هو الآخر بعيدا عن أنيس منصور ..



بقي أن تعرف أن كتاب « البحث عن الذات » حقق أرقاما خيالية في التوزيع لأن مؤلفه كان يعمل رئيساً للجمهورية ...

وقد ردت حقوق المؤلف .. أي الرئيس أنور السادات من حصيلته التوزيع بمبلغ ٤٩ ألف جنيه تم تحويلها إلى جمعية إعادة بناء قرية ميت أبو الكوم طبقا لتعليمات الرئيس السادات .. وتكلم الأرقام لتقول :

دفع الناشر للرئيس السادات مبلغ ١٥ ألف جنيه بال شيك رقم ٣٧٤٧٢٥ على البنك الأهلي المصري الفرع الرئيسي بتاريخ ١٩٧٧/١/٧

ودفع له مبلغ ١٩ ألف جنيه بال شيك رقم ٣٩٣٧٠٣ على البنك الأهلي المصري الفرع الرئيسي بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٣

ودفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه بال شيك رقم ٥٢٢٧١١ على البنك الأهلي المصري الفرع الرئيسي بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٥

ودفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه بال شيك رقم ٦٠٥١٢٠ على البنك الأهلي المصري الفرع الرئيسي بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١

ولعلها أول مرة يعرف فيها أن خلافا نشب بين ورثة المرحوم السادات ومصلحة الضرائب حول حق الرئيس السادات في تحويل هذه المبالغ إلى جمعية أهلية وإن كانت تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية .. وقالت دراسة قانونية لأحد مأموري الضرائب :

- إن الممول وإن كان رئيسا للجمهورية من حقه أن يتبرع بأى نسبة من دخله للدولة .. أى لميزانية الدولة على أن توجه بعد ذلك وفق المصلحة العامة أما مجموع تبرعاته الأخرى للجمعيات والهيئات فلا يجب أن يتعدى ٣٪ من مجموع الدخل العام ..

وبالتالى فإن الفرق بين قيمة التبرع بدخل المؤلف من تأليفه كتاب « البحث عن الذات » وقد قدر بحوالى ٧٪ من إجمالي دخله العام فيجب أن تسدد عنه ضرائب ..

وتكشف هذه الدراسة القانونية عن حقيقة مثيرة للغاية وهى أن الرئيس السادات كان يقدم إلى مأمورية ضرائب الدقى إقراراته الضريبية عن إيراداته العامة سنوياً فى الموعيد المقررة كأتى ممول ولكنه فى كل إقراراته الضريبية كان يقصر دخله العام على ما يتقاضاه كمرتب عن عمله رئيساً للجمهورية فقط...

وبمعنى آخر لم يكن يذكر أى دخل إضافى آخر كان يحصل عليه إلى جانب راتبه كرئيس للجمهورية كدخله مثلاً من تأليف الكتب...

وهنا نسمع من يقول لك إن كتاب « البحث عن الذات » صدر عام ١٩٧٨ وبالتالى كان مفروضاً أن تجرى محاسبة رئيس الجمهورية عن ضريبة المهن الحرة كمؤلف عما حصل عليه من نصيبه كحقوق تأليف هذا الكتاب خلال السنوات التى سبقت صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وهو القانون الذى أعفى التأليف والترجمة من الضرائب...

ولا يهم من وجهة نظر مصلحة الضرائب ما إذا كان الرئيس السادات قد تسلم هذا النصيب ليصبح إضافة إلى إيراداته العامة أو أنه قام بالتبرع بكل ما حصل عليه من دخله من الكتاب إلى جمعية إعادة بناء قرية ميت أبو الكوم...

وعندها تنحصر المشكلة فى حقه فى التبرع بنسبة لا تتعدى ٣٪ من دخله العام لهذه الجمعية، أما فيما عدا ذلك فيجب أن تجرى المحاسبة عليه ضريبياً...

وتقول إن الكتاب له ناشران أحدهما مصرى والآخر أمريكى وكان نصيب السادات من حصيلة بيع الكتاب فى الخارج باللغات الأجنبية رقماً خياليا قدرته بعض التقارير الصحفية بحوالى ٢ مليون دولار، فهل ينطبق نفس رأى مصلحة الضرائب على هذا المبلغ؟ والجواب على لسان المسئولين فى مصلحة الضرائب:

– إن الازدواج الضريبى منع مصلحة الضرائب من أى تدخل لمحاسبة الرئيس ضريبياً على هذا المبلغ لأن الدفع كان فى نيويورك وبالدولار الأمريكى..

وأذكر أننى كنت قد حاولت أن أكتشف بالضبط حقيقة الرقم الذى دفعته مؤسسة « هاربر أندرو » الأمريكية للرئيس السادات عن حصته فى مبيعات الكتاب باللغات الأجنبية.. كما حاولت أن أتأكد من أن المبلغ كله قد تم تحويله إلى جمعية إعادة بناء قرية ميت أبو الكوم حتى تكون شهادتى للتاريخ كاملة ولكن كل محاولتى باءت بالفشل.

وإذا كان الدكتور رشاد رشدى المستشار الثقافى للرئيس السادات والرجل الذى قام بكل الاتصالات مع المؤسسة الأمريكية قد توفاه الله فإن الحقيقة لن تضيع.

وأظن أن الأخ عاصم عباس كان مديراً لمكتب الدكتور رشاد رشدى وكان يعمل فى نفس الوقت أميناً لصندوق جمعية إعادة بناء قرية ميت أبو الكوم يستطيع أن يؤكد هذه الحقيقة.. إن شهادته للتاريخ يمكن أن تفيد..

كما يمكن أن يفيد أيضاً تقرير الجهات التى تجري مراجعة حسابات جمعية بناء قرية ميت أبو الكوم باعتبارها جمعية مشهورة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وهى إدارة الجمعيات بوزارة

الشئون الاجتماعية وديوان المحاسبة الذى يعتمد سنويا ميزانية الجمعيات الخاضعة لإشراف هذه الوزارة...

ومن الغريب أن المسؤولين فى مصلحة الضرائب كانوا على علم بالخطأ الذى وقع فيه الرئيس السادات بحسن نية عندما تبرع بدخله من حقوق تأليف كتاب البحث عن الذات إلى جمعية إعادة بناء قرية ميت أبو الكوم بدلا من توجيه هذا التبرع إلى ميزانية الدولة على أن يجرى توجيهه بعد ذلك وفق المصلحة العامة..

إن أحدا من هؤلاء المسؤولين لم يجد فى نفسه الشجاعة لإثارة انتباه الرئيس السادات إلى الخطأ الذى وقع فيه، وكان فى وسع الرئيس بلا أدنى شك، ومن سلطاته إصدار قانون خاص بتوجيه كل تبرعاته إلى جمعية إعادة بناء قريته.

إنهم لم يتحركوا إلا بعد وفاته.. وكانت الفتوى القانونية التى قالوا فيها إن تبرعاته إلى الجمعية قدرت بحوالى ٧٪ من دخله العام، بينما لم يكن من حقه أن يتبرع لهذه الجمعية بأكثر من ٣٪ على أن تجرى محاسبته ضرائبيا على الفرق..

وصحيح أنهم وجدوا حلا لهذه المشكلة، ولكن بقيت المشاكل الأخرى الكثيرة التى خلفها كتاب «البحث عن الذات»، وبقيت المتاعب التى سببها لكل الذين عملوا فى إعداد وإخراجه للنشر.. والسبب غير فرعون وكراهيته لنفسه ولمن حوله! ■



• أنيس منصور لم يكن الصحفي
الأوحد إلى جانب السادات!



• جيهان السادات كان لها رأي في
أنيس.



• الرئيس السادات طالبوه بعد
وفاته بالضرائب!



أول صحفي في مجاهل اليمن!

كنت أول صحفي يذهب إلى اليمن سنة ١٩٤٧ في أواخر أيام الإمام يحيى، وكانت رحلتى مثيرة للغاية، فقد وصلت بالطائرة إلى عدن، ومنها أبرقت إلى الإمام يحيى أطلب إليه أن يسمح لى بزيارة اليمن..

وكان السيد حسين الكبسى مندوب اليمن الصامت الذى لم يكن يتكلم فى اجتماعات الجامعة العربية قد توسط لى لدى الإمام يحيى لإقناعه بالسماح لى بزيارة اليمن..

وكان على أن أنتظر فى عدن عدة أيام حتى جاءنى الرد من الإمام يحيى بن حميد الدين ملك اليمن المعظم فى تلك الأيام يقول لى فيه: «إلى «الولد» جميل عارف الصحافى المصرى نسمح لك بزيارة اليمن..».

ووصلت إلى فى نفس الوقت برقية أخرى من القاضى عبد الله العمرى رئيس وزراء اليمن أيام الإمام يحيى، وهو والد القاضى محمد بن عبد الله العمرى وزير الخارجية فى أيام الإمام أحمد يقول لى فيها إن مولانا الإمام أمر بإرسال موتر... أى سيارة إلى عدن لحملككم إلى صنعاء...

وكان على أن أنتظر عدة أيام حتى وصلت السيارة الملكية إلى عدن وكانت سيارة فورد قديمة.. وجاءنى سائق السيارة فى فندق «كريست أوتيل» أكبر فنادق مدينة عدن فى تلك الأيام ليقول لى إنه جاهز لحملنى إلى صنعاء.

وتحركت بنا السيارة عند الفجر فى رحلة شاقة استغرقت أربعة أيام كاملة. وكنت أمسك أنفاسى عشرات المرات بينما كان السائق اليمنى يقود سيارته المتهالكة بسرعة ١٠٠ كيلو متر فى الساعة وهو يلف ويدور فى المسالك الجبلية والمدكات التى كانت تمتد وتدور حول الجبال، ولم تكن تسع لأكثر من سيارة بالمرور فيها.

وكان علينا أن نمر بأرض سلطنة الحُج عند مشارف مدينة عدن، وبعدها توغلنا فى منطقة أخرى قال لى السائق إنها أرض سلطنة الحواشب. وتوقفنا عند قصر السلطان فى الحواشب وكان عبارة عن مبنى صغير يتكون من عدة حجرات صغيرة مبنية بالطوب اللبن، وأدرك السلطان وجهتنا وباستضافة الإمام لى فدعانى لشرب الشاي الذى قام بصنعه بنفسه وهو جالس على أريكة من الخشب وضعها فى ساحة صغيرة أمام باب قصره الذى اشتهر باسم قصر السلطان، وكان الرجل فى تلك الأيام لا يعرف شيئاً عما كان يجرى فى العالم حوله، وكان كل مايهمه هو إعانة الشاي والسكر وأكياس الأرز التى

كان الحاكم البريطاني فى عدن يبعث بها إليه كمعونة فى كل شهر بالإضافة إلى مخصصات من الحكومة البريطانية وكانت عبارة عن ستين ٦٠ ريالاً أي حوالى عشرين جنيهاً فى كل شهر. وأثارنى حديث الرجل الذى لم يكن قد سمع فى حياته عن التليفون أو اللاسلكى عندما سألنى عن الحرب العالمية الثانية..

قال لى : إنه يسمع الكثير عن أخبار هذه الحرب من الضباط الإنجليز الذين يزورونه بين الأونه والأخرى ولا يعرف شيئاً عما انتهت إليه هذه الحرب.. قلت له : إن الحلفاء انتصروا فى هذه الحرب منذ أكثر من ثلاث سنوات وأن هتلر انتحر بأن أطلق الرصاص على نفسه قبل أن يدخل الحلفاء إلى برلين..



شربنا الشاي مع عظمة سلطان الخواشب ثم استأنفنا رحلتنا بالسيارة.. وعند حدود اليمن شاهدت جنديين من جيش الإمام وكانا يجلسان على الأرض بجوار قطعة من الخشب يسدان بها الطريق.. وأبرز سائق السيارة ورقة صغيرة كان يحملها معه لأحد الجنديين الذى بادر برفع قطعة الخشب حتى يسمح للسيارة بالمرور.. ودخلت أرض اليمن السعيد، وهو الاسم الذى اشتهرت به جمهورية اليمن على مدى التاريخ... وكنت قبل أن أغادر القاهرة قد حملت - عملاً بنصيحة أحد الأطباء - حقيبة صغيرة ملأتها بأقراص الأتربين المقاومة للملاريا والكلورين لتطهير المياه من الجراثيم.. وعندما وصلت إلى عدن بادرت بشراء ثلاثة صغيرة ملأتها بزجاجات المياه المعدنية.. ولقد أخذ القلق يراودنى عندما فرغت زجاجات المياه المعدنية أثناء الرحلة.. واضطرت لأن أمتلأ الزجاجات من مياه السيول الجارية التى مررنا بها، وكنت أغافل السائق وألقى بأقراص الكلورين فى داخل الزجاجات حتى لا أجرح مشاعره.. ووصلت إلى مدينة تعز عند غروب الشمس أول أيام الرحلة لأمضى الليل فى دار الضيافة الشريفة أى دار الضيافة المخصصة لضيوف الإمام.. وكان الإمام أحمد.. أو سيف الإسلام أحمد فى تلك الأيام يعمل حاكماً للمدينة بالنيابة عن والده الإمام يحيى.. وجاء الأمير اليمنى لزيارتي بعد العشاء.. وأخذ الأمير يرحب بى وهو يقول إنه تلقى برقية باللاسلكى من صنعاء ترحب بوصولى إلى أرض اليمن وأن والده الإمام يتعجل وصولى إلى صنعاء... وأدركت من حديث الأمير.. إنها أول مرة يلتقى فيها بأحد الصحفيين! وفى الطريق إلى صنعاء أمضيت ليلة فى مدينة اسمها إب وكانت رحلة مثيرة شاهدت أثناءها أشجار البن المتناثرة على سفوح الجبال لأول مرة فى حياتى.

وأثار انتباهى منظر المزارعين القرويين، وهم يحملون على أكتافهم أعواد نباتات القات وهو الكيف الوطنى لشعب اليمن...

إنه نبات مخدر، وهم يتنافسون فى اليمن أولاداً وشباباً ورجالاً حتى النساء على مضغ براعمه الصغيرة وتخزينها داخل أفواههم.

وأصبحت عاداتهم عند الظهر عندما يختفى اليمنيون داخل الدكاكين بعد أن يغلقوها على أنفسهم ليمضغوا براعم نباتات القات.

وأثار انتباهى كثرة ما يشربونه من المياه مع كل تخزينه - وكما قال لى أحدهم:

- إن مضغ القات يشعر المرء بالظمأ كما أنه ينشف الريق ولا يقل ما يشربه اليمنى مع كل مضغ قات عن جالون أو جالونين من الماء.

وأذكر أننى تذوقت القات أثناء رحلتى المثيرة فى بلاد اليمن السعيد مرة أو مرتين مجاملة لبعض الأصدقاء من اليمنيين فى بعض مجالسهم للترحيب بى، كان طعمه حريفاً للغاية، وقد أشعرنى كذلك بعطش شديد.

إن القات يصيب كل من يتعاطاه بالبلادة وارتخاء الأعصاب وإن الذين يتعاطونه يتحولون مع أول تخزينه إلى مساطيل!



واصلت رحلتى إلى صنعاء، ليأمر الإمام بإنزالى فى إحدى حجرات قصر الضيافة الإمامية، وكانوا يطلقون عليه اسم دار الشكر.

كان الإمام هو الذى يحرك كل شىء فى اليمن، وكان هو الذى يسمح بدخول بلاده - أى منح تأشيرة الدخول - وهو الذى يسمح بالخروج منها. ولم يكن فى وسع أى مواطن إدخال ابنه المدرسة إلا باذنه وكان هو الذى يمنح تراخيص العلاج.

كما كانت الحقن والأدوية لا تصرف إلا باذنه وأمره أيضاً..

وبالرغم من كل البرقيات اللاسلكية التى أخذ يلاحقني بها مستعجلاً وصولى إلى صنعاء لم يستقبلنى الإمام يحيى إلا فى اليوم السابع بعد وصولى إلى عاصمته ومقر حكمه، وإن كان الكثير من المسؤولين فى اليمن قد قاموا بزيارتي.. كما إقيمت لى عدة حفلات للحفاوة بى..

ولفت انتباهى أثناء جولاتى فى مدينة صنعاء طراز المباني الذى تتميز به المدينة.. فهو طراز فريد من نوعه.

وفى عام ١٩٤٧ عندما ذهبت إلى اليمن لأول مرة لم تكن الكهرباء قد دخلت اليمن.. وكان هناك مولد واحد للكهرباء لا يستخدم إلا فى إنارة قصر الإمام ودار الشكر.. أى دار الضيافة الإمامية..

وكان هذا المولد لا يدور إلا بأمر الإمام، ويتوقف عن العمل فى الساعة الثانية عشرة مساءً أى عند منتصف الليل عندما ينام الإمام، وذلك لتوفير الوقود أيضاً..



• كان الإمام يحيى يعتبر التصوير
حراماً ولذلك رسموا له هذه الصورة!



• كان سلاح الجيش اليمني سنة ١٩٤٧
٦ مصفحات من طراز غريب!



• لم تكن اليمن آمنة. واضطر المؤلف
لشراء بندقية قديمة لحماية نفسه!



• كان الإمام أحمد وليا للعهد وكانت
إقامته جبرية في مدينة تعز..

وكان سور مدينة صنعاء الذى اشتهرت به المدينة وقامت الثورة اليمنية بهدمه يحيط بالمدينة .. وكان للسور سبعة أبواب أحدها يؤدى إلى حى اليهود الذى كانوا يعيشون فيه واشتهر باسم قاع اليهود .. وكان يحيط بهذا الحى سور داخلى له باب آخر يفتح على المدينة ..

وكانت العادة أن تغلق أبواب هذا الحى على سكانه أثناء الليل ..

وكما قال لى أحدهم: كان شيخ العكفة أى رئيس الحرس الإمامى يغلق أبواب هذا الحى بعد صلاة العشاء من كل ليلة ثم يحمل المفاتيح إلى أمير المؤمنين أى الإمام . وكان الإمام يضع هذه المفاتيح تحت مخدة السرير الذى كان ينام عليه وعند الفجر كان شيخ العكفة يدق على باب حجرة نوم الإمام ليمد الإمام يده إليه بالمفاتيح حتى يقوم بفتح أبواب قاع اليهود!

وفى تلك الأيام كانت شوارع مدينة صنعاء ضيقة للغاية، وكانت تشبه الحواري أو الأزقة ..

إن عرض الشارع لم يكن يتجاوز المترين أو الثلاثة أمتار على أكثر تقدير.

ولم تكن المدينة قد عرفت شيئاً اسمه المجارى أو مواسير صرف الأوساخ ومياه الغسيل .. بل كانت هذه الأوساخ والمياه القذرة تخرج من فتحات حوائط البيوت لتنساب على هذه الحوائط، وتصب إلى جوانب الشوارع ..

ولم يكن فى وسعى أثناء تجوالى داخل مدينة صنعاء إلا أن أتحرّك فى خط مستقيم فى منتصف أزقتها وشوارعها، وقد شددت قامتى حتى لا أصاب برذاذ القاذورات والأوساخ التى كانت تتساقط من فتحات حوائط البيوت على الجانبين ..

وكان وصولى إلى مدينة صنعاء قد أصبح حديث كل أهالي المدينة حتى إنهم كانوا يتجمعون فى الطرقات لمصافحتى والترحيب بى، ولا أريد أن أقول لمشاهدة الإنسان القادم من مصر ..

وكان منظرًا مثيراً عندما كنت أتجول فى أحد الشوارع الضيقة وأنا أسير بحذر، وقد ركزت انتباهى على المحافظة على سلامتى من الإصابة برذاذ القاذورات عندما كانت النسوة تفتح طاقات الأبواب وهى تقول لى:

– اشتهينى يا مصرى ... أى أطلب يدى لتتزوجنى!

وكنت أجرى بسرعة حتى أفلت بعمرى من مطاردة النسوة اليمنيات .

والمرأة فى البادية أجمل بكثير من المرأة فى المدينة وأثار انتباهى جمال عيون المرأة اليمنية، إنها تتميز بالحدقات الواسعة ولها طابع خاص، وكما يقول عنها شعراء اليمن فى الكثير من أشعارهم .. إنها تبدو كحيلة بلا كحل ..!

كما تمتاز المرأة البدوية برشاقة القوام وهى تنطلق بجسمها المديد وصدرها المشوق لتصعد من الوادى إلى قمة الجبل وقد حملت فوق رأسها آنية الفخار وهى مملوءة بمشروب قشر البن المغلى . وعادة تقوم المرأة البدوية بالصعود إلى قمة الجبل والنزول إلى الوادى عدة مرات فى كل يوم .

ولا يشرب اليمنيون القهوة وهم يقومون بتصدير إنتاجهم من حبوب البن اليمنى الذى أصبحت له شهرة عالمية وخاصة البن الذى يزرع فى المنطقة حول ميناء المخا وهو أحد الموانئ اليمنية، ويُعرف عالمياً باسم بن المخا، وقد جرت عاداتهم على شرب النقيع المغلى لقشر حبوب البن.

ويعتبر هذا النقيع هو المشروب المفضل عند اليمنيين، وله طعم الكاكاو أو الشوكولاته، وهو حلو المذاق ولا يحتاج إلى سكر لتحليته وقد جرت عادة اليمنيين على شربه فى أكواب زجاجية صغيرة أثناء جلسات تخزين القات.

كما أنهم يقدمونه إلى الضيوف الذين يعتذرون عن مضغ القات.



مرت عدة أيام قبل أن يستقبل الإمام يحيى.. وكان حديثاً مثيراً بينه وبينى عن مصر وعن الجامعة العربية، وعن الملك فاروق.

قال لى : إن الأئمة حكموا اليمن أكثر من ألف سنة.

كما حدثنى عن حضارة اليمن القديمة وعن سد مأرب، وما تتناقله الأجيال عن حضارة اليمن القديمة.

كان شيخاً وقوراً قد تجاوز الرابعة والتسعين من عمره وكان يمتلىء نشاطاً وحيوية.

وأثارتنى قصة رواها لى الإمام عن قصر قديم كانوا يطلقون عليه اسم قصر رغدان.

قال لى : إن هذا القصر كان يتكون من ٤٠ طابقاً بعدد القبائل التى كانت تعيش أيام الجاهلية فى بلاد اليمن.

وكان يوجد على سطح هذا القصر أربعة تماثيل من النحاس الأصفر لآسود ضخمة وقد صُممت بحيث تزار هذه الآسود عندما تشتد العواصف والرياح لتمر تياراتها فى تجاويف خاصة داخل جسم هذه الآسود. وكانت لكل قبيلة طابق يعرف باسمها فى هذا القصر.

وكان القصر يُشاهد لارتفاعه من كل أرجاء اليمن، وكانت عادة ملك اليمن عندما يريد استدعاء إحدى القبائل أن يشعل ناراً فى الطابق المخصص لها فيهب زعمائها للقاء الملك عندما يشاهدون هذه النار. وكان يكفى إشعال النار فى كل الطوابق حتى يتجمع ممثلو القبائل فى مدينة صنعاء للاجتماع بالملك..

قلت للإمام يحيى : وأين ذهب هذا القصر الآن؟

قال : تهدم وإن بقيت آثاره حتى الآن فوق جبل اسمه نجم فى ضواحي مدينة صنعاء.

وفى تلك الليلة دُعيت إلى وليمة لتناول العشاء كان الإمام قد أمر بإقامتها للحفاوة بى.

وجلست إلى جوار الإمام وكان هناك عدد من المدعوين وكانوا جميعاً من أهل الحل والعقد أى من علماء اليمن وزعمائها.

إننى أذكر من بينهم السيد حسين الحلالى رئيس الديوان الملكى أيام الإمام يحيى والقاضى محمد العمرى رئيس الوزراء والسيد على إبراهيم قائد الجيش وكان من بين المدعويين أيضاً ضابط عراقى كان الإمام يحيى قد جاء به من العراق لتدريب قوات الجيش اليمنى .

كان اسمه جميل جمال وكان فى رتبة القائمقام – أى العقيد – إنه نفس الضابط الذى اتهم بعد عدة أشهر فى محاولة الانقلاب التى قام بها ابن الوزير واشترك فيها سيف الحق إبراهيم – أحد أبناء الإمام – وهى المحاولة التى قُتل فيها الإمام نفسه، وحُكم على هذا الضابط بالإعدام .
قد قطعوا رأسه بالسيف وعلقت فوق أحد أبواب مدينة صنعاء إلى جانب رأس ابن الوزير وسيف الحق إبراهيم .

ولعلها أول مرة التى يعرف فيها أن حكومة العراق أيام الحكم الملكى قامت بمحاولة لإنقاذ حياة الضابط العراقى الذى كان رئيساً لبعثة عسكرية جاء بها الإمام يحيى من العراق لتدريب الجيش اليمنى، ولكنه اشترك فى المؤامرة التى قُتل فيها الإمام، وكان رد الإمام أحمد – بعد أن تولى حكم اليمن بعد فشل محاولة الانقلاب – على محاولات حكومة العراق أن وضع رأس جميل جمال فى صندوق ثم بعث بها إلى بغداد، وتقبلت الحكومة العراقية الأمر الواقع، ولم تقل شيئاً!

ومع تناول العشاء جاءوا بأطباق مصنوعة من الذهب والفضة والشوك والسكاكين والمعالق وكلها مصنوعة من الذهب الخالص، وجلسنا على مجموعة من الوسائد لتناول الطعام على الأرض .
و كما قال لى أحدهم: إن هذه الأطباق لا تستخدم إلا فى مناسبات خاصة وهى تُعتبر عهدة أحد كتبة الإمام ولا يمكن إخراجها من مخازن الإمام إلى بائع من الإمام نفسه .
وقال لى أيضاً : إن أمر الإمام باستخدام هذه الأطباق والشوك والملاعق والسكاكين أثناء الوليمة يعتبر أكبر تكريم لى .

وأثار انتباهى طريقة المدعويين اليمنيين وكبار رجال الدولة فى استخدام الشوك والسكاكين ، فهم عادة يستخدمون أيديهم فى تناول الطعام وقد أرادوا استخدام هذه الشوك والسكاكين لمشاركتى فى أسلوب تناول الطعام بطريقة حضارية .

كانوا يستخدمون الشوك والسكاكين بطريقة مضحكة للغاية، فكان أحدهم يمسك الشوكة ثم يحاول أن يلتقط بها حبات الأرز . . وأذكر أننى أردت أن أحررهم من الحرج الذى وقعوا فيه فقامت بإلقاء الشوكة والسكينة من أمامى ثم شممت عن أكمامى، وبادرت باستخدام يدي فى تناول الطعام .
وانفرجت أسارير الضيوف والإمام أيضاً، وبادروا بإلقاء الشوك والسكاكين، وتسابقوا فى تناول الطعام بأيديهم!

وابتسم الإمام، وهو يقول لى : يا رجل . . خلصتنا من ورطة!

وأذكر أن هفوة بدرت منى أثناء حديثى مع الإمام عندما قلت له : إن اليمن بلد فقير .

وغضب الإمام بشدة وهو يقول لى : من قال إن اليمن بلد فقير .

وحاولت تهدئة الإمام إلا أنه أصر على اصطحابي إلى داخل سرداب يمتد تحت جدران القصر الملكي وينتهي بقبو كبير يشبه الكهف تحت جبل نجم.

إنها خزينة بيت المال، وكان الإمام يحتفظ بمفاتيح أبوابها الضخمة في جيب تمتد داخل سرواله! وجاءوا بالمسارج لإنارة المكان لأشاهد عشرات الزكائب وصفائح الجبنة القديمة وقد امتلأت بالجنیهات الذهبية وريالات ماريا تريزا وهي العملة القديمة التي كانت تتداول في اليمن.

وأخذ الإمام يشير إلى الكنز الذي يخفيه تحت الجبل وهو يردد:

- من قال إننا دولة فقيرة!؟

وكانت أول مرة في حياتي أرى مثل هذه الكميات من الذهب.



وكان اعتقادی أنني أول صحفي زار اليمن، ولكن أحدهم قال لي: إن الأديب اللبناني الأصل الأمريكي الجنسية - أمين الريحاني - كان قد سبقني في زيارة اليمن.

ويبدو أن الرجل قد ترك أثراً كبيراً في نفوس بعض اليمنيين فظل الكثيرون منهم يتحدثون عن زيارته لبلادهم.. وأثار سخطى أن يكون هذا الأديب اللبناني قد سبقني في رحلتي لاكتشاف ما وصفته في تلك الأيام باليمن المجهول. ومكثت أكثر من عشرين سنة أفتش عن كل ماكتبه أمين الريحاني، وكانت فجيعتي عندما عثرت على عدة وثائق أمريكية وإنجليزية تدين الرجل. وتقول صراحة: إنه كان عميلاً للمخابرات الأمريكية. وأنهم استأجروه واتفقوا معه على رحلته في ربوع السعودية واليمن ليمهد لاتفاقيات البترول.

وللأسف الشديد يعتبر شعب لبنان الرجل واحداً من أكبر أدبائه، وقد قاموا أخيراً بتحويل منزله القديم في منطقة الجبل في لبنان إلى متحف ومزار.

إنها وثائق رسمية دامغة، ولا أريد في أقول: إنه نجح في مهمته وهي التغرير بكل الذين التقى بهم في اليمن، وأنه ضحك على ذقن الإمام يحيى كذلك! ■



الصحفي الذي باع ابن خالته للإنجليز من هو...؟

ليس عيباً أن يُعرف عن الصحفي الكبير أنه كان يعمل في شبابه كاتب محكمة أو محضراً في محكمة العطارين بالاسكندرية فقد بدأ زكى طليمات الذي كان واحداً من أشهر الممثلين حياته بالعمل كاتباً في إدارة حدائق الحيوانات بالجيزة أيام الاحتلال البريطاني لمصر، وكان يتقاضى ست جنيهات شهرياً كمرتب من خزينة مصلحة التنظيم التي كانت حدائق الحيوانات تابعة لها حتى تم إلحاقها بوزارة الزراعة في عام ١٩٣٠.

ولكن العيب أن تسجل بداية تاريخ حياة هذا الصحفي الكبير أنه كان يستغل وظيفته في الاطلاع في أرشيف المحكمة على القضايا الهامة وخاصة قضايا الجوزات التي يتولاها قلم المحضرين بالمحكمة، ثم يقوم ببيعها كقضايا وأخبار لمكتب أخبار اليوم بالاسكندرية مقابل مكافآت كان المرحوم على الشيخ أول مدير لمكتب أخبار اليوم بالاسكندرية يدفعها إليه من جيبه الخاص، وكانت تتراوح ما بين ثلاث وخمس جنيهات في كل شهر.

وتزايد نشاط محضر المحكمة في سرقة القضايا من أرشيف المحكمة وكان طبيعياً أن ترتفع مكافآته حتى جاء يوم كتب المرحوم على الشيخ مذكرة إلى مصطفى وعلى أمين صاحبى دار أخبار اليوم في تلك الأيام يقترح فيها تعيين محضر المحكمة مندوباً إخبارياً متخصصاً في كتابة القضايا في مكتب الاسكندرية.. ووافق صاحباً أخبار اليوم على تعيين محضر المحكمة الذى أصبح صحفياً كبيراً وعمل عدة سنوات رئيساً لمجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية القومية قبل أن يُحال على المعاش ليعمل كاتباً صحفياً في مؤسسة كبرى أخرى.

وأرادت الصدفة أن يكون تعيينه في مكتب الاسكندرية هو والزميل الفاضل صاحب الأسلوب الساخر أحمد رجب، وهو اسكندراني أيضاً، في قرار واحد بتوقيع المرحوم على أمين.. وكان تعيين محضر المحكمة بمكافأة قدرها ثمانية جنيهات في الشهر.

أما أحمد رجب فكانت بداية تعيينه بعشرة جنيهات شهرياً.

واشتهر محضر المحكمة في حياته الصحفية بالتزلف والتسلق على حساب مصالح زملائه الصحفيين.

إنه لم يكن يتردد في شبابه عن سرقة تحقيقاتهم الصحفية وإعادة كتابتها بخط يده ليقدّمها إلى رئيس التحرير باسمه.. وعندما أصبح في غفلة من الزمان رئيساً لمجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية كان لا يتردد عندما يعترض أحد زملائه على أحد قراراته في أن يصف نفسه بالنذالة والخسة والصفاقة.

وكان يقول له : أنا نذل وخسيس وابن...!

وكان يجد سعادته فى أحاديثه عندما يهاجم العمالقة من الصحفيين الكبار الذين علموه الصحافة وجعلوا منه صحفياً محترفاً .

واشتهر محضر المحكمة بأنه لا يكتب إلا إرضاء للقارئ الواحد بإعتباره الأمر الناهى صاحب قرار تعيينه فى منصبه، وأنه نادراً ما كان يكتب فى السياسية حتى لا يقع كما كان يقول فى المحذور! .

وبمعنى آخر... حتى لا يثير غضب القارئ الواحد!

وأصبح محضر المحكمة صحفياً مرموقاً وصاحب ملايين فى أقل من عشر سنوات .

وعندما كان رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية الكبيرة قام ببناء عمارة ضخمة فى ناحية مدينة الصحفيين بالجيزة، وقد باع الشقة الواحدة فى هذه العمارة بمبالغ خرافية تتراوح ما بين ٢٠٠، ٢٥٠ ألف جنيه .

وانتهم بعض زملائه من الخبثاء باستغلال نفوذه كصحفى فى الحصول على تراخيص الأسمنت وكل ما كان يحتاج إليه من مواد البناء حتى أتم بناء هذه العمارة .

وأصبحت هذه العمارة من معالم مدينة الصحفيين بحى المهندسين بالجيزة.. وقال أحدهم إنه كان يفرض على المحررين المتخصصين فى شئون الاسكان والصناعة مساعدته فى الحصول على احتياجات بناء العمارة التى أصبحت حديث كل الصحفيين ليس فى المؤسسة التى كان يعمل رئيساً لمجلس إدارتها وحدها ولكن فى كل المؤسسات الصحفية أيضاً! .

وأثناء إحدى زيارات الرئيس السادات للولايات المتحدة الأمريكية أراد زميل من كبار الصحفيين مداعبة صاحبنا أمام الرئيس السادات وكان قد دعا الصحفيين المرافقين له فى رحلته للاجتماع به فى قصر بليز الذى كان ينزل فيه ضيفاً على الحكومة الأمريكية فى مواجهة البيت الأبيض الأمريكى فى واشنطن .

وأنقل عن الصحفى الكبير أنه قال للرئيس السادات :

– أوص بنا فلاناً يا سيادة الرئيس... .

وسأل الرئيس السادات : على أى شىء؟

قال الصحفى الكبير : لقد انتهى من بنا عمارته وهو يبيع الشقة فيها بربع مليون جنيه، ورفض أن يبيع لى شقة بمائة ألف جنيه .

وأخذ المرحوم الرئيس السادات بقهقهة وهو يقول لصاحبنا :

– من أين لك هذا يا فلان؟

وانتهى الموضوع عند هذا الحد بلا أية تعليقات أو مناقشات أخرى!

وقال أحد الصحفيين : إن الرئيس السادات كان قد عرف من واقع تقارير المتابعة التى كانت تصل إليه عن حكاية العمارة التى بناها صاحبنا محضر المحكمة السابق بمدينة الصحفيين بالجيزة .

وأنه كان يحتفظ بهذه التقارير فى ملف خاص .

والشىء الوحيد الذى لم يعرف به الرئيس السادات ولم تتضمنه وثائق هذا الملف الخاص أنه فى الوقت الذى كان السادات يشارك فى الحركات الوطنية ضد قوى الاحتلال البريطانى كان صاحبنا قد إرتكب فى شبابه وقبل أن يعمل بالصحافة جريمة بشعة عندما تطوع بإبلاغ السلطات الإنجليزية فى الاسكندرية عن اسم شاب مصرى من الفدائيين كان قد أطلق الرصاص على ضابط إنجليزى برتبة ميajor . . أى الصاغ فى الاسكندرية فأرداه قتيلاً .

وقع هذا الحادث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت كل محاولات البوليس والقلم السياسى المصرى قد فشلت فى الكشف عن مرتكب الحادث وقام الجنرال بيكر الحكمدار الإنجليزى للبوليس المصرى بالاسكندرية فى تلك الأيام بالإعلان عن مكافأة قدرها ١٠٠٠ جنيه لمن يدلى بأية معلومات تؤدى إلى القبض على الشاب الوطنى مرتكب الحادث .

وأرادت الصدفة أن يكون هذا الشاب ابن خالة محضر محكمة العطارين السابق، وكان يسكن فى بيت قديم فى أحد أزقة حى العطارين إلى جوار البيت الذى كان صاحبنا يعيش فيه مع والدته بعد وفاة والده، وعرف صاحبنا ان ابن خالته هو مرتكب الحادث الذى يفتش عنه الحكمدار الإنجليزى وقوات القلم السياسى المصرى التى كانت تعمل لحساب الاستعمار الإنجليزى . فلم يتردد فى التوجه إلى حكمدارية البوليس وإبلاغ الجنرال بيكر باسم ابن خالته .

وتم القبض على الشاب الوطنى لتجرى محاكمته بسرعة وقد انتهت هذه المحاكمة بالحكم عليه بالإعدام شنقاً، وعرفت والدته صاحبنا بالجريمة البشعة التى ارتكبها ابنها محضر محكمة العطارين فثارت فى وجهه ثم طردته من البيت وهى تصب عليه لعناتها، وقد عاشت كما كانت تقول وقلبها غاضب عليه .

وظلت إلى آخر لحظة فى حياتها تدعو عليه فى صلواتها .

وروى لى أحد زملائه الذين عرفوه فى شبابه بالاسكندرية أن الجنرال بيكر الإنجليزى تنكّر له أيضاً عندما ذهب إليه لتسلم مكافأته، فقد قال له بالحرف الواحد :

– أنت قدمت خدمة كبيرة لصاحبة الجلالة الإمبراطورية البريطانية ولكن المتهم ابن خالتك وأنت بلغت عنه وهذا شىء لا أظنه أخلاقياً . . لذلك لن تحصل على المكافأة .

ثم قام بطرده من مكتبه واحتقره لنذالته وخسته .

ولعلها أول مرة التى يعرف فيها أن صاحبنا هرب من الاسكندرية إلى القاهرة ليعمل فيها ليس بحثاً عن مستقبل أفضل، ولكن لتحاشى دعوات والدته فى صلواتها . وللهرب أيضاً من مضايقات أهله وأقاربه، وأهل الزقاق الذى كان يعيش فيه فى حى العطارين بالاسكندرية! . . ■





عندما تحدى هيكل نقابة الصحفيين أن تحاكمه..!

نُظِّمَتْ نقابة الصحفيين في شهر مارس سنة ١٩٥٣ أول مؤتمر للصحفيين العرب في القاهرة . وكتب محمد حسنين هيكل مقالاً في «آخر لحظة» التي كانت تصدر كملحق لمجلة «آخر ساعة» ، وكان رئيساً لتحرير المجلة، يعترض فيها على إقامة هذا المؤتمر . وأثار هذا المقال أعضاء مجلس نقابة الصحفيين في تلك الأيام، وقرروا إحالته إلى مجلس تأديب بتهمة الإساءة إلى الصحافة المصرية . وكان موقف هيكل قوياً وصلباً مما اضطر مجلس النقابة للتراجع بسرعة عن قراره، وكان أن ابتلع اتهاماته، وتوقفت كل إجراءات محاكمته أمام مجلس التأديب ! وأعود بذكرياتي إلى تلك الأيام . وعندما ترددت أحاديث كثيرة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عن كشوفات المصاريف السرية التي كانت الحكومات الحزبية تدفعها لبعض الصحفيين قبل الثورة كما انتشرت أحاديث أخرى عن ضرورة أن يشمل التطهير الذي كان يجري في مختلف المواقع على مستوى مصر كلها - الصحفيين أيضاً - وقد أراد باشوات الصحافة أيام زمان أن يستعرضوا بهذا المؤتمر عضلاتهم في مواجهة مجلس قيادة الثورة حتى يبتعد الذين كانوا ينادون بتطهير الصحافة عنهم، فلا تشملهم عمليات التطهير . وكان طبعياً أن يتعاطف شباب الصحفيين في تلك الأيام - وكنت واحداً منهم - مع محمد حسنين هيكل . ولا أعرف .. كيف انطلقت فكرة عقد هذا المؤتمر للصحفيين العرب في مجلس نقابة الصحفيين؟! كان النقيب هو الاستاذ حسين أبو الفتح، وكان مجلس النقابة يضم عشر أعضاء آخرين توفي منهم تسعة وهم : عبد المنعم الصاوي وعبد الوارث كبير وعلى الشيخ ومحمد خالد ومحمد عبد المنعم رخا ومحمد على غريب ومحمود العزب موسى ومصطفى القشاشي . وكان من بين أعضائه شيخ الصحفيين المرحوم حافظ محمود والدكتور على الرجال المحامي أطال الله في عمره . وكان المؤتمر في ظاهرة ، كما تصورنا في تلك الأيام مظاهرة يشارك فيها الصحفيون من مصر والدول العربية لمباركة وتأييد ثورة الجيش، وكان في نفس الوقت فرصة لمطالبة مجلس قيادة الثورة، بالمزيد من الامتيازات الصحفية من جانب النقابة المصرية .. وكان هذا المؤتمر هو أول مؤتمر عربي يعقد في القاهرة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو .. ولا أعرف لماذا اختارني مجلس النقابة مع عدد من الصحفيين الشباب للعمل كمراقبين للوفود العربية التي شاركت في المؤتمر؟ .

بقية للحديث الصريح عن صحافة مصر أين هو مجلس التأديب الذي أقالوني عليه

أريد أن أسال نفسي بصدق
مجلس التأديب هل هو
أول مرة في مصر
التي أقالني عليه مجلس
التأديب؟ منذ اليوم، إلى
كنت في آخر سنة ١٩٨٠
مجلس التأديب
أريد أن أسال نفسي
هل هو أول مرة في مصر
التي أقالني عليه مجلس
التأديب؟ منذ اليوم، إلى
كنت في آخر سنة ١٩٨٠
مجلس التأديب

مجلس التأديب هل هو
أول مرة في مصر
التي أقالني عليه مجلس
التأديب؟ منذ اليوم، إلى
كنت في آخر سنة ١٩٨٠
مجلس التأديب

مجلس التأديب هل هو
أول مرة في مصر
التي أقالني عليه مجلس
التأديب؟ منذ اليوم، إلى
كنت في آخر سنة ١٩٨٠
مجلس التأديب

مجلس التأديب هل هو
أول مرة في مصر
التي أقالني عليه مجلس
التأديب؟ منذ اليوم، إلى
كنت في آخر سنة ١٩٨٠
مجلس التأديب

مجلس التأديب هل هو
أول مرة في مصر
التي أقالني عليه مجلس
التأديب؟ منذ اليوم، إلى
كنت في آخر سنة ١٩٨٠
مجلس التأديب



صورة لنادية محمد حسين هيكل في حرب
الطائف سنة ١٩٨٨ .
(تصوير الفنان الراحل : محمد يوسف)

وأذكر أن مصطفى القشاشي، وكان سكرتيراً عاماً للنقابة، اتصل بي في التليفون في اليوم السابق لانعقاد المؤتمر، وطلب إلي أن أوافية على عجل في مكتبة بمبنى النقابة..

وذهبت إلى الرجل ليبلغني قرار مجلس النقابة باختيارى للعمل مرافقاً لوفد الصحفيين العراقيين في المؤتمر، ثم ناولني مطروفاً بداخله ٥٠ جنيهاً، وهو يقول لي :

- إنها مصاريف جيب للإتفاق على تنقلات أعضاء الوفد العراقي أثناء فترة انعقاد المؤتمر!..



عقد مؤتمر الصحفيين العرب الأول في موعده ليتوافد على القاهرة عدد كبير من الصحفيين العرب الذين وجهت إليهم نقابة الصحفيين الدعوة لحضور المؤتمر..

وفي بادئ الأمر كان حماسنا كصحفيين شبان كبيراً لهذا المؤتمر فقد كانت أول مرة نلتقى فيها بعدد كبير من الصحفيين العرب، وكان لقاؤهم في القاهرة فرصة للدعاية لثورة ٢٣ يوليو في مختلف الدول العربية..

وأخذنا نرحب بهؤلاء الزملاء الصحفيين العرب، وننظم لهم اللقاءات مع اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة.

وكانت أول مرة يرى فيها هؤلاء الصحفيون العرب مصر كما قال لي أحد أعضاء الوفد العراقي من غير الملك السابق فاروق!..

كانت مصر الثورة تختلف كثيراً عن مصر قبل الثورة!..

وفجأة ألقى محمد حسنين هيكل قبيلته التي انفجرت على صفحات «آخر ساعة» لتدوى في أرجاء المؤتمر وتهزه بعنف..

وتقول كلمات هذا المقال بالحرف الواحد..

- عقد في القاهرة هذا الأسبوع مؤتمر للصحافة والصحفيين، وقد تركت مقعدى أمام مائدة هذا المؤتمر خالياً، لم أذهب لأجلس فيه مرة واحدة، لأننى كنت واثقاً بما سوف يحدث!..

سوف نجلس نحن أعضاء مؤتمر الصحافة العربية لنسمع من ضيوفنا في المؤتمر حديثاً لا يؤمن به قائلوه!..

وسوف ننهض نحن أعضاء مؤتمر الصحافة العربية لنلقى إلى أسماع الناس أكاذيب، نحن أول من يعرف مجافاتها للحقيقة!..

وسوف ننهى نحن أعضاء مؤتمر الصحافة العربية مؤتمرنا بالتقدم إلى المسئولين بمطالب تتضمن منح صاحبة الجلالة امتيازات جديدة تضاف إلى الامتيازات القديمة. كنت واثقاً أن هذا كله سوف يحدث، وقد حدث فعلاً ثم استطرد قائلاً:

- كنت أتمنى لو أن الصحافة العربية في مؤتمرها الأول وجدت الشجاعة لتواجه نفسها بالحقيقة في أمر نفسها، إذن لكان ذلك أجدى عليها، وعلى مستقبل البلاد العربية كلها من سماع المجاملات وإلقاء الأكاذيب، والمطالبة بالامتيازات!

ولسوف أقصر كلامي على الصحافة المصرية وحدها، فليس من شأنى أن أتدخل فى مشكلات الآخرين...!

والحقيقة فى أمر الصحافة المصرية أنها لم تتعود أبداً أن تطل برأسها بين سطور الصحافة العربية، ذلك لأننا نحن الصحفيين نملك الزر الذى نضغط عليه مرة فتنجس الحقائق بمنتهى البساطة...! لتنام فى سلال المهملات، أو نضغط عليه مرة أخرى، فتجرى الأكاذيب بمنتهى الجراءة...! لتصبح سطوراً سوداء على الورق الأبيض.

والنتيجة أن هوة عريضة عميقة من الشكوك بدأت تفصل بين رأى العام وبين صحافته!



هذا ما قاله هيكمل فى ١٥ إبريل سنة ١٩٥٣، كان صريحاً وواضحاً، ولا أعرف.. ماذا يمكن أن يقوله الآن إذا ما سنحت له الفرصة ليقول رأيه بصراحة عن حال الصحافة المصرية هذه الأيام؟! لا أظن أن رأيه الآن فى الصحافة المصرية سيتختلف كثيراً عن رأيه فيها عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو..!

واستطرد هيكمل فى مقاله الهام يقول:

قال لى واحد من المسئولين منذ أسبوع وأنا أصدقه إلى حد بعيد:

- هل تظن أن الصحافة المصرية تعبر فى الغالب عن رأى العام، أنا أعتقد أنها فى الغالب تعبر عن رأى الخاص لأصحابها ومحرريها.

وقال لى واحد ثان من المسئولين، وأنا واثق أن كل حرف قاله صحيح:

- لقد جاءنى خمسة من الصحفيين يطالبون بحرية الصحافة الكاملة، وسمعت ألفاظهم الضخمة الكبيرة حتى آخره، ونظرت إليهم، وكان على لساني أن أقول لهم: ما رأيكم أيها السادة المطالبون بالحرية، أن أسماءكم أنتم الخمسة قد جاءت فى كشف المصروفات السرية فى أكثر من عهد من العهود الماضية..

وسمعت غير هذا كثيراً من المسئولين، وغير المسئولين..

ثم لماذا نذهب بعيداً... أين هى الحقائق، وأين هو التوجيه؟... وأين هو النقد فى الذى تنشره الصحافة المصرية الآن؟

أنا أقرأ الصحف كل يوم، أقرأها، وأنا أعلم إلى حد ما - بحكم ظروف العمل - بعض ما يجرى وراء الستار، فما الذى أجده فى الصحف؟.

ومضى يقول:

- دعونا نكون شرفاء مع أنفسنا - إننى لا أجد فى معظم الصحف المصرية الآن من الحقائق والتوجيه والنقد إلا بقايا ضائعة تائهة فى طوفان من الأكاذيب والنفاق والضعف، فإن تلمس بعضها الشجاعة يوماً، لم يخرج عن حدود اصطناع المجد الرخيص واحتراف البطولات الكاذبة.

فقد كنت أتمنى لو أنها واجهت أزمته بكرامة وعزة ..

كنت أتمنى لو أنها قالت لنفسها :

- يجب أن نقول الحق على أنفسنا لنستطيع أن نقوله على الآخرين ..
- يجب أن نثبت اسحقاقنا للحرية قبل أن نشور على القيود التي تغللها ..
- يجب أن نقدم الدليل على أننا حينما نتكلم، نتكلم بوحى من الشرف والضمير، وليس بوحى من الاهواء والمصالح ..
- يجب أن نحرر أنفسنا حتى نستطيع أن ننظر للحاكم فى عينيه ونقول له :
- اسمع .. إن حدودك هنا، فإن تجارزتها فنحن حرب عليك . !
ولكن صحافة مصر لا تستطيع أن تقول لنفسها أو للناس شيئاً من هذا، والشكوك تحوم حولها، والشبهات تأخذها من كل جانب !
لقد كنت أتمنى لو أن نقابة الصحفيين بدلاً من هذا الهذر والهراء الذى تضيع فيه وقتها تقدمت للمسئولين برجولة تقول :
- نحن نريد أن نمنح أنفسنا القوة والحرية ولن نستطيع هذا إلا إذا طهرت الصحافة وسنقول لكم بانفسنا ما هو السبيل .. إننا نقدم ثلاثة مطالب :
١ - أوقفوا المصروفات السرية إذا كانت باقية لم تلغ . !
٢ - انشروا كشوفات المصاريف السرية فى كل العهود حتى يعرف الناس من كان يتكلم بوحى الضمير، ومن كان يتكلم بوحى الهوى .. !
٣ - ألقوا لجاناً قضائية تفحص حسابات جميع الصحف لتعرف مصادر تمويلها، وما هى العوامل والاتجاهات التى تسيطر عليها، وتدفعها إلى اليمين وإلى اليسار !
بعد ذلك .. بعده وليس قبله، اقفزوا خارج الحدود، وحلقوا كما تحلق النسر قوية، ووجهوا الدعوة إلى مؤتمر للصحافة العربية إذا أردتم، أو مؤتمر لصحافة العالم كله إذا شئتم، أو حتى لمؤتمر صحافة نيام نيام إذا طافت بخيالك الفكرة ..

محمد حسنين هيكل



قال الصحفيون الشبان أيامها أن هيكل عبر فى كل كلمة من كلماته عن رأى القيادة السياسية ممثلة فى مجلس قيادة الثورة فيما كان عليه حال صحافة مصر فى تلك الأيام وتؤكد هذا الرأى عندما أذاع مجلس قيادة الثورة بعد ١٣ شهراً كشوفات المصاريف السرية، وطلب إلى الصحافة المصرية أن تبادر بتطهير نفسها !

وبمعنى آخر .. كان هذا المقال يحمل الكثير من علامات التحذير والإنذار للصحافة والصحفيين .

ولم يفهم باشوات الصحافة المصرية الذين كانوا يسيطرون على مجلس نقابة الصحفيين ما كانت تعنيه كل كلمة جاءت فى هذا المقال الذى كان فى رأى الصحفيين الشبان دعوة لإنقاذ الصحافة المصرية من الهوة التى كانت قد تردت فيها، وكان أن ارتفعت أصواتهم تتهم هيكى بالتمرد على التقاليد والعادات التى فرضها هؤلاء الباشوات على المهنة.

وكان أن عقد مجلس نقابة الصحفيين جلسة عاصفة لمناقشة المقال .. قالوا إنه أخرج مجلس النقابة أمام الضيوف العرب، وأنه أساء كثيراً إلى سمعة الصحافة والصحفيين المصريين .. !
وعرف أن صوتاً أو صوتين قد ارتفعا فى مجلس نقابة الصحفيين فى محاولة للدفاع عن الكاتب «الشاب» .

وكان أعضاء مجلس النقابة جميعاً يعرفون أنه أصاب كبد الحقيقة، وأنه تكلم بصراحة، وبشجاعة، وهو ما لم يجرؤ أى واحد منهم على أن يشير إليه ..

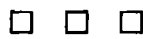
وكانت فضيحة عندما قرر مجلس نقابة الصحفيين برئاسة حسين أبو الفتوح النقيب إحالة الصحفى محمد حسنين هيكى للمحاكمة التأديبية!

كانت أول مرة فى تاريخ نقابة الصحفيين منذ إنشائها، وأظنها المرة الوحيدة فى تاريخها أى على مدى خمسين عاماً التى يتقرر فيها إحالة صحفى لمثل هذه المحاكمة التأديبية!
وكان هذا القرار كافياً لكى تتفتح عيوننا كصحفيين شبان فى تلك الأيام عن الأهداف الحقيقية لما كانوا يسعون وراءه عندما وجهوا الدعوة لعقد هذا المؤتمر للصحفيين العرب!
لم نتصور أن يقرر مجلس نقابة الصحفيين إحالة زميل للمحاكمة التأديبية لأنه قال كلمة حق .. كانت كلمة صادقة ومن القلب!

وأذكر أنني بادرت من جانبى بالتوجه إلى مكتب مصطفى القشاشى السكرتير العام للنقابة الصحفيين وقمت برد مبلغ الخمسين جنيهاً التى سلمها إلى كمصارييف جيب للإنفاق على تنقلات الوفد العراقى ..

قلت له : إننى أتحمل من جيبى ما أنفقه على تنقلات أعضاء هذا الوفد . أما مبلغ الخمسين جنيهاً، فلا أريدها ..

وحاول مصطفى القشاشى أن يقول شيئاً، ولكننى أصررت على موقفى، وأظنه أثبتت إعادتى للمبلغ فى كشوفات مراجعة الحسابات النهائية لنفقات المؤتمر المحفوظة فى ملفات النقابة .!



وتتكلم الوقائع التاريخية حول هذه الأزمة لتقول إن مصطفى وعلى أمين صاحبي أخبار اليوم فى تلك الأيام قد حاولا محاصرة قرار مجلس نقابة الصحفيين . وكان تصورهما أن القرار صفقة وجهها مجلس النقابة إليهما فى أخبار اليوم، قبل أن تكون رغبة من المجلس فى الانتقام من هيكى .

وتدخل بعض كبار الصحفيين فى محاولة لإقناع أعضاء مجلس النقابة بإلغاء قرارهم وكان اقتراح أحد أعضاء المجلس، وهو محمد على غريب، وكان يعمل فى أخبار اليوم أن ينشر هيكل اعتذاراً عما نشره لتهدئة الموقف .

ورفض الصحفى الشاب أن ينشر أى اعتذار، وكان رده على قرار مجلس النقابة مقالاً آخرأ نشره فى العدد التالى من مجلة « آخر ساعة » وهو الذى صدر بتاريخ ٢٢ إبريل سنة ١٩٥٣ وكان المقال بعنوان : بقية للحديث الصريح عن صحافة مصر .. أين هو مجلس التأديب الذى أحوالونى عليه ..

وقال هيكل فى هذا المقال :

« .. أريد أسأل : متى ينعقد مجلس التأديب الذى أحوالونى إليه ؟ .. لقد أحوالنى مجلس نقابة الصحفيين منذ أسبوع لأننى كتبت فى « آخر ساعة » حديثاً صريحاً عن صحافة مصر .. أين هو هذا المجلس ؟ .. إنى أريد أن أقف أمامه .. فى قلبى ثورة تريد أن تنفجر ، وعلى لسانى كثير يريد أن ينطلق ! أريد أن أقف أمام هذا المجلس لكى أكرر له كل حرف قلته فى المقال الذى أحلت بسببه إلى مجلس التأديب ، وأزيد عليه .. !

وهكذا لم يدافع هيكل عن نفسه، ولم يعتذر كما اقترحوا عليه، ولكنه أعلن تحديه لمجلس نقابة الصحفيين ..

وكان يبدو فى مقاله الجديد كمن أمسك بمذفع رشاش، ثم أخذ يطلقه على باشاوات الصحافة من أعضاء مجلس النقابة .. !

ونقل عن هذا المقال الذى أطلقنا عليه اسم « مقال التحدى » كلماته، وهو يقول :

- لماذا ضاقت صدورنا بالصراحة، لأنها كانت صراحة على أنفسنا ؟ ..

لماذا ثرنا على الحرية نحن الذين كان يتعين علينا أن نشور من أجلها ؟ ..

لماذا يباح لى أن أنقد وزيراً وأن أنقد حكومته، وأن أنقد عهداً، ثم أحرم من حقى فى أن أنقد نفسى ؟ .. وفى أن أقول كلمة حق اختفت فى صدور الناس، لأننا حبسناها عن صحفنا، بما لنا من سلطان على سطورها ؟

لماذا فتك بالحرية هؤلاء الذين كان يجب أن يكونوا حماةها ؟

ومما قاله أيضاً فى هذا المقال :

« .. أريد أن أقف أمام مجلس التأديب لأكرر له السؤال الذى توجهت به فى حديثى الصريح عن الصحافة المصرية والذى قلت فيه :

- أين هى الحقائق ؟ .. وأين هو التوجيه ؟ .. وأين هو النقد الذى تنشره الصحافة المصرية الآن ؟

أريد أن أكرر هذا، وأزيد عليه . أزيد عليه أن أطلب من مجلس التأديب أن يضع أمامه مجموعة من معظم الصحف المصرية .. ماذا فيها .. ؟ هل فيها حقائق .. أين هي .. ؟ هل فيها توجيه .. دلونى عليه ؟ .. هل فيها نقد .. ؟ أنا لا أذكر أنى قرأت كلمة نقد واحدة، كأنما أحد لم يخطئ، وكأنما الذين يحكمون مصر الآن ليسوا بشراً يخطئون كما يخطئ الذين يعملون من البشر .. !



ماذا فيها؟ .. هل فيها إلا نفاق وضعف؟ وإلا محاولة رخيصة لصنع آلهة لا يريدون هم أنفسهم أن يؤلهم أحد!

وهل فيها إلا أن صحافة مصر أو جزءاً منها على الأقل، رفض أن يفهم أن نوع حكام مصر قد تغير بعد ٢٣ يوليو، فمضى يتكلم عنهم بنفس التهالك والتخاذل الذين كان يتكلم بهما عن حكام الأمم. وسوف أروى لمجلس التأديب بعد ذلك مثلاً صغيراً، مثلاً سمعته من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، وكان قد عاد لتوه من رحلة خارج القاهرة.

لقد قال لى وعلى تقاطيع وجه امتعاض، وهذا تعبير مهذب لحقيقة ما كان مرتسماً على وجهه.. قال:

- هل تعلم ماذا اكتشفت اليوم؟ .. لقد تبين لى أن واحداً من الصحفيين الذين كانوا معى كتب إلى جريدته وصف زيارتي لبلد معين قبل أن أدخل هذا البلد!

إنه لم يكلف نفسه مشقة الانتظار، ورؤية شعور الناس والانفعال به، ثم وصفه بعد ذلك، وإنما جلس يرض العبارات الكبيرة التى تبتذل معانيها لأنه لم يكتبها وليدة إحساس أو تأثر!

أريد أن أقف أمام مجلس التأديب لأكرر له ما قلته من إننى كنت أتمنى لو أن نقابة الصحفيين واجهت أزمته بكرامة وعزة، وقالت الحق على نفسها لتستطيع أن ترفع رأسها وتقذفه فى وجوه الآخرين، وقدمت بيدها الدليل على استحقاقها للحرية قبل أن تثور على القيود.. أريد أن أكرر هذا وأزيد عليه، أزيد عليه أننى أؤمن بأن أحداً لا يستطيع أن يعطينا الحرية. إن الحرية لا تعطى كما تعطى المصروفات السرية. والحرية لا تطلب استجداءً وتسولاً..

إن الحرية كامنة في قلوب الأحرار، رابضة على أسنة أعلامهم. وسوف أسأل مجلس التأديب.. هل يريد قصة أخرى؟

وسوف أقول له: إذن اسمع ما حدث، وقد سمعته بأذنى، وسمعه غيرى كثيرون..

لقد قيل لأحد المسئولين يوماً إن نقابة الصحفيين سوف تنظم حملة للمطالبة بحرية الصحافة، فهل أعددتُم رداً على هذه الحملة؟.. وقال المسئول: نعم.. أعددتنا كشف المصروفات السرية منذ سنة ١٩٣٠ حتى اليوم..

لقد كان هذا مقتل الحرية، وعليه ينبغى أن تكون الثورة، وضده أن تكون إنتفاضة العزة والإباء!.. أريد أن أقف أمام مجلس التأديب لأكرر له ما قلته عن مطالب كنت أتصور أن تتقدم بها نقابة الصحفيين إلى المسئولين بدلاً من أن تقدمنى أنا إلى مجلس التأديب.. وهذا المطالب هى:

١ - وقف المصروفات السرية إذا كانت باقية لم تلغ إلى الآن.

٢ - نشر كشوفات المصروفات السرية فى كل العهود الماضية..

٣ - تأليف لجان قضائية تفحص حسابات جميع الصحف لتعرف مصادر تمويلها.

أريد أن أكرر هذه المطالب وأزيد عليها.. أزيد عليها إننى لا أريد أن أدخل فى مهاترة بالألفاظ، ولا أريد أن أتهم أحداً أو أتجنى على أحد.. إنما أريد الحقيقة كاملة، لأننى أريد كرامة مهنتى، وقداستها، وحريتها كاملة!..

إنما أريد الحقيقة كاملة أنى أريد أن تبقى صحافة مصر عزيزة مجيدة على نفس المستوى العالى الذى سجله لها طليعة من روادها وأبطالها يوم اندفعوا عزلاً إلا من الإيمان لمقاومة جيوش الشر الزاحفة ويوم استحالوا بقوة هذا الإيمان وحرارته إلى نار تحرق حصون الظلم ونور يبدد أطباق الظلام..

إنما أريد الحقيقة كاملة لأنى أريد أن يبقى طريق الصحافة المصرية كما كان فى أكثر من فترة من تاريخها، على جانبيه بقايا المعارك وعى أرضه آثار المقاومة وبجوار أعلامه المنتصرة ترقى القيود المخطمة وفى ترابه يختلط العرق والدم والدموع.

وبعد.. أين هو مجلس التأديب؟؟ أريد أن أقف أمامه..!



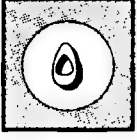
وعقد مجلس نقابة الصحفيين اجتماعاً جديداً لمواجهة تحدى هيكل، وكانت مناقشات كثيرة انتهت بالإتفاق على تجميد قرار المجلس بإحالة هيكل على مجلس التأديب!

وكما قال لى أحد باشوات الصحافة فى تلك الأيام:

– انقسم أعضاء المجلس على أنفسهم، وكان تخوفهم من أن يتحول مجلس التأديب إلى محاكمة لأعضاء مجلس النقابة أنفسهم وخاصة الأعضاء الذين جاءت أسماؤهم فى كشوفات المصاريف السرية..!

وكان قرارهم: تجميد الموقف ووضع قرار إحالة محمد حسنين هيكل إلى مجلس التأديب فى

ثلاجة!.. ■



المصاريف السرية أيام زمان!

حاولت الحكومات الحزبية التي تعاقبت على حكم مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اختراق مجالس نقابة الصحفيين، وكان أن أدرجت أسماء بعض هذه المجالس في كشوفات المصروفات السرية. كانت تطلق عليها اسم مساعدات اجتماعية أو إعانات... وأحياناً اسم مكافآت لبعض الصحفيين.

وكان هؤلاء الصحفيون يتوجهون في أول كل شهر لتسلم المبالغ التي كانت مقررة لكل واحد منهم من خزينة وزارة الداخلية.

ولم يكن بعض هؤلاء الصحفيين يجد حرجاً في أن يوقع بإمضائه في كشوفات هذه المصاريف السرية إقراراً منه بتسلم ما كانت الحكومة تخصصه له.

وكان هناك صحفيون آخرون من أعضاء مجالس نقابة الصحفيين وغيرهم يرفضون الحصول على هذه المصروفات السرية ويعتبرونها إذلالاً لكرامتهم ومحاولة لفرض سيطرة الحكومة على الصحافة والصحفيين.

وحدث أن أحد الصحفيين الشبان من الرعيل الأول الذين عملوا بالصحافة بعد تخرجهم من الجامعات المصرية، أى الصحفيين الجامعيين، قام تمزيق مظروف كان بداخله ٣٠٠ جنيه ثم ألقى به على مكتب وزير الداخلية في إحدى الحكومات الحزبية التي كانت تحكم مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو. وكانت أزمة عندما اتهم وزير الداخلية الصحفي الشاب بإهانته.

قال إنه تعمد إلقاء المظروف بعد تمزيقه في وجهه، وحاول في إتهامه للصحفي أن يصور ما حدث على أنه إهانة لشخصه كوزير وليست محاولة منه لرشوة صحفي شريف!

ولم يتحرج الوزير في أن يكشف عما كان يحتويه المظروف من أوراق مالية.

وقال إنها كانت هدية شخصية منه للصحفي الشاب، ولا علاقة لها بصفته وزيراً للداخلية.

وهاجمت واحدة من صحف المعارضة الوزير وقالت له معاتبة:

– عيب يا معالي الوزير لأن الصحفي الشاب يحمل شهادة جامعية مثل شهادتك تماماً يا صاحب المعالي!

وكان الوزير معذوراً في موقفه، فقد كانت الحكومات قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لا تجد حرجاً في إدراج بند تحت اسم المصروفات السرية في ميزانية الدولة.

وكان البرلمان الذى كان يتمثل فى مجلسى الشيوخ والنواب يوافق على هذا البند الخاص بالمصروفات السرية عند مناقشة الميزانية بلا أدنى اعتراض!

وكانت ميزانية هذه المصروفات السرية تختلف من وزارة إلى أخرى، وإن كانت تتراوح ما بين ١٥٠ ألفا و ٢٥٠ ألف جنيه فى السنة الواحدة.

وكانت كل حكومة حزبية لها قائمة بأسماء الصحفيين الذين كانت تدفع إليهم هذه المصروفات السرية.

وكان بعض الصحفيين يحصلون على هذه المصروفات السرية من كل الحكومات.

وكان القصر الملكى أيام الملك فاروق هو الآخر له قائمة تشمل عدداً من الصحفيين الذين كان يُطلب إلى رئاسة مجلس الوزراء.. وإلى وزارة الداخلية أن تدفع إليهم مبالغ ضخمة من ميزانية المصروفات السرية فى كل شهر.

وكان إسماعيل صدقى باشا قد فكر فى إلغاء ميزانية هذه المصروفات السرية عندما تولى رئاسة الحكومة فى سنة ١٩٤٦.

وكان أن طلب تقريراً عن المصروفات السرية التى كانت تدفع للصحف والمجلات والصحفيين، وكانت مفاجأة عندما وجد أن ثلاثة من كبار الصحفيين فى تلك الأيام يتقاضى كل واحد منهم ١٠٠٠ جنيه فى كل شهر بأمر من القصر الملكى.

كان أحدهم هو كريم ثابت المستشار الصحفى للملك.

وكان الثانى هو إدجار جلاد صاحب جريدة الجورنال دى يجيبت.. والصدى الشخصى لفاروق.

وكان الثالث صديقاً شخصياً لرئيس الوزراء نفسه!

ولم ينتظر إسماعيل صدقى باشا وبادر بإرسال مذكرة سرية إلى القصر الملكى.

أراد أن يستفسر بلباقة وذكاء عما يراه الملك بشأن مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه التى تدفعها الحكومة لكريم ثابت باشا وحده فى كل شهر.

وجاء الرد فى مذكرة سرية أيضاً من القصر الملكى، وكان يطلب إلى رئيس الوزراء زيادة المبلغ الذى يدفع إلى كريم ثابت ليصبح ١٥٠٠ جنيه فى الشهر.

ووضع إسماعيل صدقى «باشا» هذه المذكرة السرية فى درج مكتبه.. وقرر أن تبفى المصروفات التى كانت الحكومة تدفعها إلى مستشار الملك الصحفى كما هى أى ١٠٠٠ جنيه فى كل شهر!

وكان توفيق نسيم باشا أول من اتخذ قراراً بإلغاء بند المصروفات السرية من ميزانية الدولة عندما تولى رئاسة مجلس الوزراء فى عام ١٩٣٥.

كان شرطه الأساسى لقبول تولى منصب رئاسة الحكومة هو إلغاء هذه المصاريف السرية.

وطبعاً لم يعجب موقفه الذين كانوا يتقاضون هذه المصاريف السرية فأخذوا يتربصون لأخطاء وزرائه ويهاجمونها حتى يظهره بموقف العاجز عن تولى منصب رئيس الحكومة.

وعندما مرض الرجل وسافر إلى النمسا للعلاج أقاموا الدنيا وأقعدوها حول ما وصفوه بفضيحة غرام رئيس الوزراء العجوز بمرضته الحسنة النمساوية ماري هوبكنز..

ولا أظن أن أحداً من رؤساء الوزراء المصريين قبل الثورة قد تعرض لمثل ما تعرض له توفيق نسيم باشا من حملات صحفية بالرغم مما كان معروفاً عنه من نزاهة وأمانة وعفة نفس!

وكانت بعض الشركات الاستعمارية الكبيرة كشركة قناة السويس.. وبعض البنوك الأجنبية والشركات اليهودية التي كانت تتحكم في اقتصاديات مصر أيام الاستعمار الإنجليزي تخصص ميزانيات خاصة لتوزيعها على إدارات الصحف المصرية تحت اسم إعانات أو مساعدات.. وأحياناً تحت اسم الإعلانات.

وكان أصحاب الصحف.. أى باشوات الصحافة أيام زمان يجدون سعادة لما كانت الشركات الاستعمارية تدفعه إليهم من مرتبات ومخصصات سنوياً.

ولم يكن أى واحد منهم يجد حرجاً فى أن يكتب بخط يده رسالة شكر وامتنان لرئيس الشركة الاستعمارية لمبادرته بإرسال المبالغ المقررة له ولجريدته فى المواعيد المتفق عليها.



وتتكلم وثائق نقابة الصحفيين لتقول:

- أرادت الصدفه أن يصدر قرار من وزير الداخلية بمصادرة مجلة آخر ساعة نفس الأسبوع الذى عقد فيه أول اجتماع للمجلس المؤقت لنقابة الصحفيين يوم ٨ إبريل سنة ١٩٤١.. أى بعد أسبوع واحد من صدور المرسوم الملكى بإنشاء نقابة الصحفيين.

وأراد محمد التابعى وكان مالكا ورئيسا لتحرير مجلة آخر ساعة أن يثير عاصفة أئناد اجتماع المجلس المؤقت للنقابة حول مصادرة مجلته.

قال: إن حكومة حسين سرى أرادت تحية نقابة الصحفيين بمناسبة صدور المرسوم الملكى بإنشائها فقدمت بمصادرة مجلة آخر ساعة واقترح أن يصدر المجلس بياناً يعلن فى احتجاجه على قرار المصادرة.

وكانت أول مرة ترد فيها فكرة إصدار مثل هذا البيان على لسان أحد الصحفيين.

وأخذ جبرائيل تكلا باشا صاحب جريدة الأهرام فى تلك الأيام، وكان اجتماع المجلس منعقدا فى مكتبة بجريدة الأهرام القديم لعدم وجود مقر للنقابة، يتلفت حوله، وهو فى أشد حالات الانزعاج.

ولم يتمالك فارس نمر باشا صاحب جريدة المقطم نفسه من الغضب فأخذ ينتفض فى مكانه، وهو يتمتم بكلمات غير مفهومة.

وتلفت باشوات الصحافة ناحية الرجل يتلمسون منه رأى.

وكان واضحاً أن فكرة إصدار مثل هذا البيان للاحتجاج على قرار الحكومة لم تعجب أى واحد منهم.

وأخذ فارس نمر باشا ينظر إلى محمد التابعى من تحت نظارته وفجأة تكلم ليقول له بخبث شديد:

- شو إحتجاج يا أستاذ تابعى .. أنت ماكو قابض إمبراح ٥٠٠ جنيه من حسن رفعت باشا وكيل الداخلية.

وأدرك أعضاء المجلس المؤقت ما كان يعنيه الرجل فاتجهوا بأنظارهم ناحية محمد التابعى . كان يرتجف فى مكانه، محاولاً أن يقول شيئاً ..

وتسجل أوراقى القديمة تفاصيل مناقشة دارت بينى وبين زميل صحفى كان واحداً من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين فى تلك الأيام حول ما حدث بالضبط فى هذا الاجتماع .

قال : كانت مصادرة مجلة آخر ساعة أول أزمة تواجه المجلس المؤقت لنقابة الصحفيين فى أول أسبوع بعد صدور الأمر الملكى بإنشاء النقابة، وكان موقفاً غريباً من فارس نمر باشا عندما وجه تلك الطعنة القاسية لمحمد التابعى .

- وماذا كان موقف الأستاذ التابعى ؟

- أراد أن يتكلم عن المصروفات السرية التى كان معروفاً أن بعض الباشوات من أعضاء المجلس المؤقت لنقابة الصحفيين يتقاضونها فى صورة مكافآت شهرية من الحكومة، وكادت أول جلسة لإجتماعات المجلس المؤقت أن تتحول إلى مشادة حول هذه المصروفات السرية لولا أن تدخل فكرى أباطة لتهدئة الموقف، وكان أن قال بلباقته التى عُرِفَتْ عنه :

- يا جماعة .. إحنا لا نملك إهمال الشكوى التى تقدم بها الأستاذ التابعى لمصادرة مجلته، وعلينا أن نناقش الموضوع حتي نتعرف على الظالم والمظلوم فى القضية .
وعاد الهدوء إلى اجتماعات المجلس المؤقت لنقابة الصحفيين .

وتبين من المناقشة التى دارت حول الموضوع .. أن مجلة «آخر ساعة» كانت قد نشرت خيراً عن زوجة أحد الوزراء فى حكومة حسين سرى باشا، قالت فيه إن زوجة الوزير شوهدت وهى ترقص بلدى فى حفل عائلى أقامته فى بيتها .

وأثار هذا الخبر أزمة فى بيت الوزير وكان واحداً من أشهر علماء الجيولوجيا فى مصر، وكان يعمل مديراً للمتحف الجيولوجى المصرى ويحمل لقب باشا قبل أن يقع عليه اختيار حسين سرى باشا للعمل وزيراً للأشغال العمومية فى حكومته .

وأثار الخبر أزمة وزارية، وعرف أن زوجة الوزير طلبت الطلاق احتجاجاً على زوجها لأنه وهو وزير لم يستطع منع نشر مثل هذا الخبر الذى أساء إليها كثيراً .

ولم ينتظر الوزير وبادر بكتابة استقالته، ثم قام بتقديمها إلى حسين سرى باشا رئيس الوزراء وهو يقول له :

- قالوا .. إن زوجتى راقصة، ولذلك أنا لا أصلح أن أكون وزيراً فى حكومتك .. أو فى أى حكومة أخرى !.

وكانت أغرب أزمة وزارية فى تاريخ مصر .

ووجد حسين سرى باشا الحل عندما أصدر تعليماته إلى وزارة الداخلية بمصادرة مجلة «آخر ساعة» إرضاء للوزير ولإقناعه بسحب استقالته .

وكان قرار المجلس المؤقت لنقابة الصحفيين فى أول اجتماع له .

– أن الخبر الذى نشرته «آخر ساعة» عن زوجة الوزير يعتبر إسفافاً لا يليق .

وكان هذا يعنى .. أن الحكومة كانت على حق!



وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وكانت أول مرة يتفجر فيها موضوع المصروفات السرية مع تصريح لصلاح سالم عندما كان وزيراً للإرشاد القومى بعد ٢٠ شهراً من قيام الثورة .

كان خارجاً من اجتماع فى قصر عابدين ، عندما التفت ناحية الصحفيين ، وقال لهم ، وهو فى أشد حالات الغضب : لك يوم .. يا صاحب الجلالة!!

وسأله الصحفيون عن السبب وراء تصريحه الغريب .

وكانت مفاجأة عندما أدلى صلاح سالم بتصريح نشرته الصحف فى صباح اليوم التالى .. وكان يقول فيه بالحرف الواحد .

– يهمنى أن أعلن أن مجلس قيادة الثورة قد عثر على وثائق ومستندات تثبت أن نقيب الصحفيين تقاضى ٢٠٠٠ جنيه من المصروفات فى أيام الحكومات الحزبية قبل الثورة ، وأن السكرتير العام للنقابة تقاضى هو الآخر خمسة آلاف جنيه من هذه المصروفات السرية .

ولما سأل أحد الصحفيين عن طبيعة هذه الوثائق والمستندات ، قال صلاح سالم :

– إنها الإيصالات التى وقع كل منهما بخط يده وبإمضائه بتسلمه هذه المبالغ .

وحاول أحد الصحفيين أن يقول شيئاً ، ولكن عضو مجلس قيادة الثورة قاطعة قائلاً :

– أنها فضيحة ، ولا يمكن أن تسمح الثورة بتكرارها .

وأخذ الصحفيون يتلفتون إلى بعضهم البعض ..

وكان نقيب الصحفيين فى تلك الأيام هو الأستاذ حسين أبو الفتوح ..

كما كان المرحوم مصطفى القشاشى صاحب مجلة «الصباح» التى كانت قد توقفت عن الصدور بعد الثورة هو السكرتير العام للنقابة .

وحاول بعضهم أن يربط بين هذا التصريح الذى أدلى به صلاح سالم وبين موقف محمود أبو الفتوح الشقيق الأكبر للنقيب .. وصاحب جريدة المصرى من الثورة .

كان قد اختلف مع أعضاء مجلس الثورة ، فسافر من مصر إلى أوروبا ليعيش فيها .. وقرر ألا يعود إليها مرة أخرى .

وأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بحرمانه من الجنسية المصرية!

ومرت عدة أيام .. ثم نشرت إحدى الصحف الصباحية خبراً يقول :

- إن الوثائق والمستندات التى عثر عليها تشير إلى أن سبعة من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين كانوا يتقاضون مبالغ شهرية من المصروفات السرية أيضاً .
وأدرك الصحفيون : أن الموضوع أخطر بكثير مما تبادر إلى أذهانهم وأنه لا علاقة بينه وبين ما تردد عن الخلاف بين محمود أو بالفتح ومجلس قيادة الثورة .

□ □ □

وفى يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بحل مجلس نقابة الصحفيين ..
وتشكيل لجنة لإدارة شئون النقابة تتكون من فكرى أباطة ووكيل وزارة الإرشاد القومى وممثل للنائب العام .. والمدير العام لحسابات الحكومة .

وقرر مجلس قيادة الثورة فى نفس الوقت تعديل قانون نقابة الصحفيين للفصل بين المحررين وأصحاب الصحف . وعُرف لأول مرة .. أن مجموعة من الصحفيين كانوا قد تقدموا إلى وزير الإرشاد القومى بمذكرة يقترحون فيها شطب أسماء أصحاب الصحف من جدول نقابة الصحفيين حتى تتحول إلى نقابة للمحررين وحدهم .

وفى نفس الوقت أذاع مجلس قيادة الثورة قائمة تضم ٢٣ اسماً من الصحفيين الذين عثر على وثائق ومستندات تثبت تقاضيتهم لهذه المصروفات السرية .

إن غالبيتهم ترفاههم الله .. وتضم هذه القائمة التى نشرتها الصحف اليومية فى صفحاتها الأولى فى اليوم التالى الأسماء التالية :

حسين أبو الفتاح نقيب الصحفيين .. مصطفى القشاشى سكرتير عام النقابة .. أبو الخير نجيب رئيس تحرير الجمهور المصرى .. إحسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف .. السيدة فاطمة اليوسف صاحبة مجلة روز اليوسف .. قاسم أمين زوج السيدة فاطمة اليوسف .. مرسى الشافعى عضو مجلس النقابة ومدير تحرير جريدة المصرى .. البرت مزراحى صاحب جريدة التسعيرة والصراحة (يهودى الديانة) وكان قد هاجر بعد الثورة إلى أمريكا .. محمد عبد المنعم رخصا عضو مجلس نقابة الصحفيين .. دكتور إبراهيم عبده وكان يعمل أستاذاً للصحافة .. دكتور حسنى خليفة (صاحب أول وكالة مصرية للأنباء) .. كامل الشناوى (الشاعر والصحفى المعروف) .. إدجار جلاد صاحب جريدتى الجورنال ديجيت والزمان .. كريم ثابت رئيس تحرير المقطم والمستشار الصحفى للملك السابق .. أحمد حسين المحامى ورئيس الحزب الاشتراكى صاحب مجلة الاشتراكية .. عبد الرحمن دنيا وكان عضو بمجلس نقابة الصحفيين .. عبد الرحمن الخميسى الكاتب بجريدة المصرى وهو من الصحفيين الذين هاجروا من مصر وظل سنوات طويلة يهاجم النظام المصرى ومات فى موسكو .. عبد الشافى القشاشى .. عبد الرحمن زايد المحرر بجريدة المصرى .. أحمد محمود على عصفور (صحفى يسارى) .. محمد خالد وكان عضو بمجلس النقابة .. محمد على غريب وكان عضواً بمجلس النقابة .. نعمة الله غانم (صحفى قديم) .

وأذاع مجلس قيادة الثورة فى نفس الوقت قائمة أخرى بأسماء الصحف والمجلات التى قال إنها تقاضت مصروفات سرية .. وكذلك كشفاً ببيان المبالغ التى ثبت أن كل واحدة من هذه الصحف والمجلات قد حصلت عليه وكان كالتالى:

-- مجلة روز اليوسف ١٩٢٨١ جنيها .. جريدة الجمهور المصرى وكان صاحبها هو أبو الخير نجيب ٢٨٠٨ جنيها .. مجلة الصباح وكان صاحبها هو مصطفى القشاشى سكرتير عام نقابة الصحفيين فى تلك الأيام ٧٢٢٢ جنيها .. جريدة الأساس وهى الجريدة التى كانت تصدر كلسان حال الهيئة السعدية ٤٨٠٠٠ جنية .. جريدة البلاغ وهى جريدة مسائية كانت معارضة للوفد ثم أصبحت مؤيدة له بسبب هذه المصاريف السرية ٧٩٠٠ جنية .. جريدة صوت الأمة وهى جريدة وفدية ٢٩٠٠ جنية .. جريدة النداء وهى جريدة أسبوعية وفدية ٢٢٠٠ جنية .. جريدة الحوادث وهى جريدة أسبوعية كانت تصدر فى تلك الأيام ٤٥٥٠ جنيها .. جريدة السوادى ٢٥٢٥٠ جنيها .. جريدة السياسة وهى جريدة كانت تنطق بلسان الأحرار لدستوريين ١٥٥٠٠ جنية .. جريدة الدستور ٣٩٠٠ جنية .. جريدة بلادى ٥٣٠٠ جنية .. جريدة التسعيرة والصراحة ١٠٠٠ جنية .. جريدة المقطم ٧١٩٨ جنيها .. جريدة الزمان ١٢٥٠٠ جنية ..

وأذاع مجلس قيادة الثورة بياناً قال فيه بالحرف الواحد:

-- وضع لجميع المواطنين طوال العامين الماضيين أن الثورة قد هادنت المسؤولين عن الفساد الذى حل بالبلاد فى العهود الماضية، وأعطتهم الفرصة تلو الفرصة ليظهروا أنفسهم من المطامع والشهوات حتى يتجه الجميع نحو بناء نهضة الأمة وسمعتها وكيانها بعد أن أوشكت على الانهيار، ولكن للأسف الشديد ظهر للشعب فى جلاء ووضوح كيف تكتلت صفوف المفسدين والرجعيين والمستغلين .. وكيف جاهدوا بآرائهم لضرب الانتصارات التى حققتها الثورة للشعب توطئة لإلغائها والقضاء عليها إذا ما عاد الحال إلى ما كان عليه قبل الثورة وتحققت آمال أعداء الشعب فى العودة إلى الحكم .. ولا شك أن الوسط الصحفى ضم عناصر شاركت فى فساد العهود الماضية .. وساهمت فى الدفاع عن أخطاء جسيمة فى حق الوطن والشعب، واحترفت تضليل الرأى العام فى سبيل تحقيق المآرب الشخصية والحزبية التى باعدت بين الأمة وأهدافها وصرفت عنها وعرقلت الكفاح فى سبيلها وكان من الطبيعى أن يقترن كل إجراء للقضاء على الأحزاب المفسدة بإجراء مماثل فى الوسط الصحفى لتطهير الصحافة لأنها السلاح الذى جندته الأحزاب لتضليل الجماهير وخداعها والدفاع عن باطلها وفسادها ، فأغدقوا على صحفهم ورجالهم الأموال الطائلة مستغلين بنود المصاريف السرية حتى أن جميع العهود الماضية قد اتفقت حول هذا المبدأ.

كان هذا هو بيان مجلس قيادة الثورة، وهو يكشف عن السبب الحقيقى للقرار الذى اتخذه أعضاؤه بحل مجلس نقابة الصحفيين وتعديل قانون النقابة فى تلك الأيام.

وكان طبيعياً أن يصيب البيان أوساط الصحفيين بصدمة عنيفة باعتباره وثيقة اتهام دامغة لهم .. وكانت السيدة فاطمة اليوسف أول من اعترض على هذا البيان، وردت عليه بقولها: إنها لم تكن تحصل على مصاريف سرية، وأن ما ذكر عن مبالغ تقاضتها مجلة روز اليوسف، كانت فى حقيقتها

تعويضات دفعت للمجلة عن الأعداء التي كانت الحكومات الحزبية تقوم بمصادرتها المجلة قبل الثورة .. وقال إحسان عبد القدوس نفس الكلام .

وأعود بذاكرتي إلى أوائل عام ١٩٨١ عندما نشرت في مجلة « صباح الخير » سلسلة من التحقيقات بعنوان : « ذكريات صحفية » كانت تحقيقات مثيرة للغاية ، وقد أثارت حماس الكثيرين من الصحفيين وخاصة من الشباب الذين لم يكن أى واحد منهم قد سمع شيئاً عن المصروفات السرية من قبل .

ولكن كانت هناك قوى أخرى لم تعجبها سلسلة هذه التحقيقات ، وحاولت إقناعى بوقف ما أطلقوا عليه اسم : النبش فى التاريخ الأسود للصحافة والصحفيين وأذكر أن أحد هؤلاء الصحفيين ، وقد أصبح اليوم واحداً من بارونات الصحافة اتصل بى فى التليفون وقال لى :

- إن موضوع المصاريف السرية أسدل عليه الستار منذ سنوات طويلة ، وهو من الحساسية بحيث لا يليق إثارته من جديد .

وبادرت أقول لبارون الصحافة الكبير :

- إن وقائع تاريخ حياتنا الصحفية جزء من تاريخ مصر وقد عملت فى كل ما نشرته عن ذكرياتى الصحفية على كتابة ما أعرف ووعته ذاكرتى عن تاريخ الصحافة المصرية والصحفيين .

وحاول بارون الصحافة إقناعى بالعدول عن الاستمرار فى محاولة إعادة كتابة تاريخ الصحافة المصرية .. وأذكر أنه قال لى بالحرف الواحد :

- إن هناك مواقف ضعف كثيرة فى حياة بعض الصحفيين الذين أصبحوا الآن مشاهير ونجوماً ، ولن يضار التاريخ كثيراً إذا ما أهملنا الإشارة إلى مثل هذه المواقف .

قلت ، وأنا فى دهشة لرأيه الغريب :

- إن التاريخ لا يرحم ، علينا أن نسجل مثل هذه المواقف بحلها ومرها ، ولا يهم إذا ما كان أبطالها قد أصبحوا الآن من النجوم أو المشاهير !

وحاول صاحبنا البارون الكبير أن يقول شيئاً ولكننى قاطعته وأنا أقول له :

- إننى لم أنشر إلا الوقائع السليمة التى أعرف تفاصيلها ، ويحتمل كثيراً أن تكون ذاكرتى قد خانتنى حول بعض هذه التفاصيل وكم كنت أتمنى أن يعمل زملائى الذين عاشوا معى أحداث هذه الوقائع على تصحيح أو إضافة ما قد أكون قد أخطأت فى سرد بعض تفاصيلها أو سهوت على ذكره منها .

وبمعنى آخر كنت أريد أن أقول له :

- إذا كان لديك ما يستحق إضافته إلى وقائع تاريخ حياتنا الصحفية فإننى أرحب به لنشره من أجل أمانة التاريخ !

وسكت الزميل الصحفى الذى أصبح واحداً من بارونات الصحافة ، ولم يقل شيئاً !

واتصل بى فى تلك الأيام مسئول كبير كان على اتصال وثيق بالسادات ليقول لى :

- إن الرئيس قرأ ما نشرته عن كشف المصروفات السرية الذى أذاعه مجلس قيادة الثورة ...

وإن أشد ما يزعجه هو أن اسم الفنان الكاريكاتور محمد عبد المنعم رخا قد زُج به به ظلماً فى هذا الكشف لقناعته – أى الرئيس – بأن المبالغ التى حصل عليها كانت تعويضاً له عن مجموعة من الرسوم الكاريكاتورية كان قد كلف برسمها لحساب حكومة السودان .. ولم يدفع له إخواننا السودانيون أية مكافآت عنها .

وقال لى .. إن الرئيس يهمله أن أوضح هذه الحقيقة فى الحلقة التالية من ذكرياتى الصحفية .

قلت له : إن محمد عبد المنعم رخا فنان كبير، وهو صديق عزيز، ويهمنى أن أبرئ ساحته من الاتهام الذى ألصقه بيان مجلس قيادة الثورة باسمه، ولكن الذى يحيرنى هو ما أراه من تناقض فى موقف الرئيس السادات لأنه كان عضواً فى مجلس قيادة الثورة، وقد وافق على البيان الذى أصدره المجلس مع زملائه فى شهر إبريل سنة ١٩٥٤ وعلى كشف المصروفات السرية الذى أذاعه المجلس وكان أيضاً يتضمن اسم الفنان محمد عبد المنعم رخا .. وأكثر من ذلك وقع على هذا البيان بإمضائه مع زملائه أعضاء المجلس دون أن يعترض .. ثم يأتى اليوم ليطلب تبرئة ساحته .. وإن كل ما أخشاه أن يأتى أحد المؤرخين – فى أحد الأيام – ليكشف هذا التناقض فى موقف الرئيس السادات !!

قال لى : إن الرئيس على يقين من براءة محمد عبد المنعم رخا من الإتهام الذى وجه إليه .

قلت له : هذا رأى أيضاً، ويكفى ما سمعته حتى أساهم فى تبرئة ساحة الزميل الصديق !

واذكر أننى بادرت بالاتصال بالمرحوم محمد عبد المنعم رخا فى التليفون وأبلغته بتفاصيل الرسالة التى تلقيتها من السادات .. وتكلم الرجل ليروى لى تفاصيل حكاية الرسوم الكاريكاتورية التى كلف برسمها لحساب حكومة السودان، وكيف أن وزارة الداخلية المصرية قد قامت بدفع مكافآته عنها ..

وأقسم لى الرجل الفنان أنه لم يكن يعرف أن مكافآته دفعت إليه من بند المصروفات السرية !

وقمت فى الأسبوع التالى بنشر روايته على لسانه، وكان هذا يكفى لتبرئة ساحته من الاتهام الذى ظل لاصقاً باسمه لأكثر من ١٧ سنة !



وكانت هناك ضغوط أخرى لمحاولة وقف سلسلة التحقيقات .. وأشهد أن الزميل لويس جريس، وكان رئيساً لتحرير مجلة « صباح الخير » كان شجاعاً فى مواجهة كل هذه الضغوط .

كان صحفياً مهنياً؛ وقد تضاعف توزيع مجلته مع نشر سلسلة التحقيقات، وكان اتفاقى معه فى الرأي على أنها تمتلئ بالعبر التى يمكن أن يهتدى بها كل أجيال الصحفيين !

وكان المرحوم صلاح جلال نقيب الصحفيين فى تلك الأيام يجرى استعداداته للاحتفال بيوم الصحفى الذى أقيم يوم ٣١ مارس سنة ١٩٨١ .. إنه الاحتفال باليتيم الذى أقامته نقابة الصحفيين، ولم يتكرر سنوياً كما كان مقرراً، ولسبب اتجاه عجيب بقصر الاحتفال على ما يطلقون عليه اسم يوم الإعلاميين من العاملين فى الإذاعة والتليفزيون على أن يشمل الصحفيين أيضاً !

إن نقابة الزراعيين تحتفل سنوياً بيوم الزراعيين، كما تحتفل غالبية النقابات المهنية كالمهندسين والتجارىين والصيدلة وغيرها بيوم خاص لكل منها، ولا أقول أن المشايخ وأئمة المساجد أصبح لهم

أيضاً يوم يحتفلون به سنوياً.. أما الصحفيون فقد اختفي يومهم، وأصبح فى خبر كان وتم ذلك طبعاً بموافقة بارونات الصحافة..

وكان صلاح جلال سعيداً بكل ما نشرته فى سلسلة تحقيقاتي عن ذكرياتي الصحفية، وكان رأيه فيها كما قال رحمة الله بنفسه لى:

- إنها محاولة جادة جريئة لكتابة تاريخ الصحافة المصرية!

وعلى العكس كان رئيس مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف فى تلك الأيام هو المرحوم السيد عبد العزيز خميس^(١).. أوسى السيد كما كان السادات يطلق عليه يعارض نشر تلك التحقيقات.

كان ينتابه الذعر والخوف، ويبدو كمن يتوقع أن يتلقى تعنيفاً شديداً فى التليفون مع كل حلقة من سلسلة تحقيقاتي التى يتم نشرها.

وفى النهاية استسلم رئيس مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف للضغوط التى تعرض لها من الذين حاولوا وقف نشر ذكرياتي الصحفية وخاصة عن المصاريف السرية.

وكانت مناقشات ومشادات بينى وبينه، وبينه وبين الزميل الصديق لويس جريس رئيس تحرير مجلة «صباح الخير».

وانتهر «سى السيد» فرصة الاحتفال بيوم الصحفيين اليتيم الذى نظمه المرحوم صلاح جلال فأوعز إلى صحفى من أولادى - سامحه الله - لأن يكتب فى مجلة روز اليوسف التى كان سى السيد يرأس تحريرها، وليس فى مجلة «صباح الخير» مقالاً نشر فى عدد المجلة الذى صدر بتاريخ ٦ إبريل سنة ١٩٨١ يدافع فيه عن المصاريف السرية.

كان المقال بمثابة بلاغ إلى رئيس الجمهورية.. أو لآى جهة أخرى يهمها الأمر يصفنى فيه بالفتوة الذى يريد تكسير كلوبات الفرع.. أى الاحتفال بيوم الصحفيين!!

وقال بارون الصحافة الصغير فيما اعتبره سقطة صحفية له ولروز اليوسف:

- «لم يكد الفرع ينصب، ولم تكد الزغاريد تطلق والزينات تعلق والموسيقى تستعد للعزف، حتى فوجيء المعازيم بواحد من أصحاب الفرع يقول لهم فى دهشة واستنكار: قاعدين ليه ماتقوموا تروحوا!»

هذا ما حدث بالضبط فى فرع الصحفيين.. اختار واحد منهم أسبوع ما قبل الاحتفال بيوم الصحفى وتكريم رواد وعمالقة الصحافة المصرية ليعيد بعد ٢٧ سنة نشر قائمة الصحف والصحفيين الذين اتهمتهم الثورة بأنهم كانوا يقبضون مصاريف سرية من الحكومات التى كانت قبلها..

(١) لقد كان السادات يعرفه منذ أن كان متهماً معه فى قضية اغتيال أمين عثمان، وعاش الاثنان فى زنزانة واحدة فى سجن الأجانب، وهو لم يعمل بالصحافة من أول السلم كما فعلنا، فقد عاش غالبية سنوات حياته إما فى السجن وإما سكرتيراً صحفياً فى سفارة مصر فى الصومال ثم فى سفارتها بالارجنتين أى أنه عمل موظفاً قبل أن يعمل بالصحافة، وقد درج على أن يتلقى التعليمات فيعمل على تنفيذها بحذافيرها دون مناقشة.. وعندما أراد أن يستقر فى القاهرة رشحه السادات عندما كان يعمل نائباً لرئيس الجمهورية للعمل فى أخبار اليوم.. وأذكر أن السادات كان رشحه أيضاً للعمل مع أنيس منصور فى مجلة أكتوبر عند إنشائها، ولكنه لم يبق أكثر من يومين ثم اختفى..!

ودافع «الزميل» الذى أصبح الآن واحداً من كتاب جريدة الاهرام للأسف الشديد عن المصاريف السرية عندما وصف قائمة الاتهام التى أذاعها مجلس قيادة الثورة بأنها كانت سمك لبن تمر هندي! وكان الرد على هذا المقال افتتاحية نشرتها مجلة صباح الخير بعنوان: «الصحفيون وأزمة مارس سنة ١٩٥٤ والمصروفات السرية» جاء فيها:

الصحافة دائماً مهنة متعبة!

ليس فى مصر والبلاد العربية فقط ولكن فى كل بلاد الدنيا!!

إذا أيدت نظاماً، كانت متهمة بأنها عميلته وإذا هاجمت شخصاً اتهموها بأنه لم يدفع لها!

وتاريخ الصحافة فى مصر شهد الكثير من الأزمات بسبب سوء الظن بالصحف والصحفيين... بل مازال الصحفى المصرى يعانى من بيان أذاعة صلاح سالم فى إبريل ١٩٥٤ بعد أن كان قد صرح متوعداً الصحفيين بأن لهم يوماً!!

وفى مجلة «صباح الخير» بدأ جميل عارف فى رواية قصة أزمة مارس ١٩٥٤ عندما اصطدمت ثورة يوليو بالصحافة المصرية فى بداية حياتها حول الديمقراطية.

وكانت الصحافة المصرية فى ذلك الوقت قد أتمت بنجاح القضاء على مناورات الملك فاروق وبعض الصحف فى سلب الصحافة سلطاتها وتقليص أظافرها لخدمة القصر الملكى وبعض الأشخاص الفاسدين.

وعرفت هذه الحملة البرلمانية بالتشريعات الصحفية وكان بطلها فى البرلمان الدكتور عزيز فهمى.

وفى مارس ١٩٥٤ عندما اشتد الخلاف بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول الديمقراطية وقف الصحفيون المصريون فى ذلك الوقت مع الديمقراطية.

واتسع سوء الظن بينهم وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة.

وهناك أطلقت ثورة يوليو صاروخاً يسىء إلى سمعة الصحافة والصحفيين، نشرت كشفاً حساساً قالت عنه إنه كشف مصروفات سرية تقاضاها بعض الصحفيين وبعض الصحف أيام الملكية.

ولم يكن الكشف صحيحاً ولم تكن الأسماء صحيحة!

وعندما روى جميل عارف قصة بيان مجلس قيادة الثورة الذى أصدرته فى إبريل ١٩٥٤ تصور البعض أنه يحيى هذه الهجمة الظالمة على الصحافة المصرية.

وغضب بعض الزملاء واتصل بنا أكثر من زميل والكل يتساءل: لماذا إثارة هذا الموضوع فى الأسبوع الذى يكرم فيه الرئيس السادات عمالقة الكلمة المصرية وشهداءها وأبطالها وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث.

والجواب، لا سبب!.. كان الموضوع الذى نشره جميل عارف والذى سبق أن أعلن عن نشره فى بابهِ الأسبوعى مرات فى أعداد سابقة، عبارة عن فقرة أولى من قصة ذات عدة فقرات، وكان بذلك يمهّد لنشر الحقائق التى لم تنشر وقت أن بدأت حملة التشهير ضد الصحافة والصحفيين.

وفى بابه الأسبوعى يواصل جميل عارف نشر الفقرات التى استعجلها الناقدون ، ويفسح صدر الصفحات لأقلام زملائه الصحفيين ، : حسين أبو الفتح ، مصطفى أمين ، موسى صبرى ، أبو الخير نجيب .. لكى يقولوا ما لم يتمكنوا من قوله فى تلك الأيام العصيبة من النزاع الذى فرض نفسه مبكرا فى تلك الأيام على كل من الصحفيين وثورة يوليو دون أن تكون مصالحهما فى الحقيقة متناقضة .

فالصحافة والصحفيون هم الذين مهدوا لقيام ثورة يوليو بما كتبه ونشروه عن العهد الملكى البائد .. روى إحسان عبد لقدوس فى روز اليوسف قضية الأسلحة الفاسدة ، وروى أحمد حسين فى جريدة مصر الفتاة تحت عنوان «رعاياك يا مولاي» قصة الظلم الواقع على الشعب من الملك والأمراء والاقطاع ، وروت جريدة المصرى الكثير من المفساد والفضائح الحزبية ، وكان أبو الخير نجيب سوطا على الباشوات ومبادلهم وهكذا فلم يكن هناك تناقض بين الصحفيين وثورة يوليو .

وظلت قضية المصروفات السرية وأزمة الثقة بين الصحفيين وثورة يوليو دون بحث ودون دراسة .



وهكذا كانت فرصة للاستمرار فى مناقشة موضوع المصروفات السرية .
وتكلم الدكتور محمود متولى أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب بجامعة المنيا ، وكان عضوا فى لجنة تسجيل التاريخ بالحزب الوطنى التى كان يرأسها الدكتور صبحى عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى فى تلك الأيام ليقول :

– إن وثائق هامة تجمعت لدى حول نفس الموضوع .. فى تصورى أن دراسة هذه الوثائق وتحليلها بأسلوب علمى يمكن أن يكشف عن الكثير من الحقائق التى ماتزال مجهولة فى قصة هذه المصروفات السرية والمناخ الذى أحاط بما أذيع عنها .

وتلقيت من الأستاذ حسين أبو الفتح نقيب الصحفيين رداً على البيان الذى أذاعه مجلس قيادة الثورة فى شهر أبريل سنة ١٩٥٤ رسالة يقول فيها بالحرف الواحد :

– لما كان التاريخ ملكا للأمة المصرية ويعتبر أمانة مقدسة نحو أجيال قادمة ، ونحن بلد كريم ننتمى إليه جميعا ، أرجو أن تسمحوا لى بأن أعقب على ما جاء فى مقالكم الأخير وقد شجعنى على كتابة هذا التعقيب ما أبدىتموه من ترحيب لأى تصحيح فى نهاية المقال .

لقد نشرتم أن المرحوم السيد صلاح سالم وزير الإرشاد القومى السابق أعلن فى بيان له أننى أخذت مبلغ ألفى جنيه من الحكومة كمصاريف سرية بصفتى نقيباً للصحفيين .

وأذكر أننى علقت على هذا البيان فى نفس يوم صدوره وتعليقى منشور ومثبت فى كل هذه الصحف إذا رجعت إليها وكم كنت أود ذلك بعد أن تصديت لمهمة خطيرة ، وهى مهمة إعادة كتابة تاريخ الصحافة المصرية .

والحقيقة باختصار – أنه فى شهر نوفمبر ١٩٥٠ ، دعت الحكومة الفرنسية ممثل الصحافة المصرية لزيارة الشمال الإفريقى الذى كان واقعا تحت الاحتلال الفرنسى فى ذلك الوقت ، وباعتبارى نقيبا للصحفيين كلفنى الأستاذ إبراهيم فرج الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية بالنيابة ، لغياب

الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى مهمة بنيويورك فى ذلك الوقت - أقول كلفنى السيد إبراهيم فرج بإعطاء مبلغ الألفى جنيهه للسيد علال الفاسى رئيس حزب الاستقلال المغربى الذى كان يدافع عن استقلال بلاده ضد الاستعمار الفرنسى فى ذلك الوقت، كإعانة من الحكومة المصرية لحركة الاستقلال المغربية وقد سلمت المبلغ بالفعل للسيد علال الفاسى أمام بعثة النقابة فى ذلك الوقت .

و حينما نشر بيان المرحوم السيد صلاح سالم فى الصحف، ورددت عليه فى نفس اليوم، أيد روايتى كتابة فى اليوم التالى كل الموجودين من الأحياء فى ذلك الوقت، واذكر منهم السيد علال الفاسى نفسه والسيد إبراهيم فرج والسيد محمد عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ وعضو بعثة النقابة إلى شمال أفريقيا .

ومن غير المعقول أن أحد أصحاب جريدة المصرى التى كان صافى دخلها السنوى بعد كل المصاريف والضرائب ٢٥٠ ألف جنيه وأحد أصحاب شركتى الإعلانات المصرية والشرقية ينظر إلى مبلغ ألفين من الجنيهات !..

حسين أبو الفتاح

نقيب الصحفيين الأسبق

وكان هذا يعنى براءة الأستاذ حسين أبو الفتاح من الاتهام الذى وجه إليه بيان مجلس قيادة الثورة، وأذكر أنني كنت قد رجعت إلى الصحف القديمة التى صدرت فى تلك الأيام ووجدت أنها قد نشرت فعلا بياناً من الأستاذ حسين أبو الفتاح فى نفس اليوم الذى صدر فيه بيان مجلس قيادة الثورة حول مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه التى سلمها إلى المرحوم علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال فى المغرب .

وتكلم فى نفس الوقت الصحفى العجوز المرحوم أبو الخير نجيب وكان واحداً من الذين جاء ذكرهم فى هذا البيان حول موضوع المصروفات السرية ..

قال : إن إقامته كانت محددة فى بيته عندما أذاع مجلس قيادة الثورة بيانه فى يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٥٤ عن هذا الموضوع وكانت مفاجأة عندما عرف أن اسمه جاء فى هذا البيان .

قلت للزميل الأستاذ أبو الخير نجيب الذى كان صاحباً ورئيساً لتحرير جريدة كانت تصدر فى تلك الأيام اسمها «الجمهور المصرى» .

- اتهمك بيان مجلس قيادة الثورة بأنك كنت تتقاضى مصروفات سرية من الحكومات قبل الثورة .

ولمعت عينا الصحفى العجوز ببريق عجيب .. وهو يقول لى :

- فى تصورى .. أن اسمى زج فى هذا البيان للإساءة إلى سمعتى كصحفى قديم تمهيداً لما اتخذ بعد ذلك من إجراءات ضدى .. ومنها تقديمى للمحاكمة أمام محكمة الثورة .

ثم استطرد الزميل الصحفى يقول لى :

- لم أكن فى وضع يسمح لى عندما صدر بيان مجلس قيادة الثورة بالرد عليه لنفى ما جاء فيه وفى رأى أن أسماء معينة أضيفت إلى قائمة الصحفيين الذين اتهموا بتقاضى هذه المصروفات السرية،

كما استبعدت أسماء أخرى منه كنا على يقين من أنها كانت تتقاضى المصروفات السرية من الحكومات قبل الثورة.

قلت له: أكد المرحوم صلاح سالم فى تصريحاته التى نشرتها الصحف فى تلك الأيام أن مجلس قيادة الثورة استند فى إتهاماته للصحفيين الذين جاء ذكرهم فى القائمة التى أذيعت على بيان المجلس وعلى وثائق وإيصالات موقع عليها بإمضاء كل واحد منهم بما يفيد تسلمهم بمبالغ من هذه المصروفات السرية.

وابتسم أبو الخير نجيب وهو يقول:

... عارضت جريدتى جميع الحكومات التى تعاقبت على حكم مصر قبل الثورة، ولم يكن من المعقول أن تتقاضى جريدة المصروفات السرية ثم تقوم بمهاجمة هذه الحكومة!

قلت له: وماذا عن الوثائق التى أشار إليها المرحوم صلاح سالم فى تصريحاته.

قال: إننى أتحدى أن يبرز أحدهم ايضاً واحداً موقعاً بإمضائى يفيد حصولى على مثل هذه المصروفات السرية.

ثم استطرد قائلاً:

.. لعلها أول مرة يعرف فيها أن المرحوم حسين سرى «باشا» عرض على عندما كان رئيساً للوزراء أن يلتبس إلى الملك فاروق الإنعام على برتبة الباشوية وأننى رفضت هذا العرض.

وحاولت أن أقول للزميل أبو الخير نجيب شيئاً.. ولكنه التفت ناحيتى وهو يقول بسرعة:

— لا أظن رجلاً يرفض رتبة الباشوية، يمكن أن يقبل مثل هذه المصروفات السرية!!

□ □ □

ونتساءل.. وماذا عن كامل الشناوى؟

والجواب.. كما يقول مصطفى أمين فى أحد فصول كتابه «صاحبة الجلالة فى الزنزانة».. لقد ظلموه أيضاً.

إنه يقول فى الصفحة ١٩٦ من كتابه بالحرف الواحد:

— قيل يوماً إن أسماء الصحفيين العشرة الكبار هى أسماء أكبر من تناولوا مصاريف سرية، وأن باقى الأسماء هى أسماء مغمورة غير معروفة كان منهم الواحد يتقاضى شهرياً ما بين العشرين والثلاثين جنيهاً.

وكان من بين الأسماء المذكورة فى الكشف الذى إذيع كبلاغ رسمى اسم كامل الشناوى عندما كان رئيساً لتحرير الأهرام.

وعندما وصلنى البلاغ الرسمى شعرت أن من واجبى أن أتولى إبلاغ كامل الشناوى هذا الخبر المخز والمؤلم والشائن.. وكنت أشعر أن كامل الشناوى لو عرف الخبر بغير تمهيد فسوف ينزل عليه النبأ كالصاعقة ويموت بالسكتة القلبية.. وفقد كان كامل حساساً حساسية بالغة وكان مريضاً بالسكر

وكان رقيقاً... تجرحه لمسات التسييم فما بالك بقنبلة ذرية، وتأمرت مع محرري أخبار اليوم أن يخفوا عنه الخبر إلى أن أتولى إبلاغه وذهبت إليه في مكتبه وقمت بالمهمة الصعبة كأننى بهلوان ورحت أخفف النبأ وأهدئه... وأهون منه حتى اعتقد أننى استطعت أن أجرد القنبلة الذرية من كل موادها المتفجرة لأحولها إلى شكة دبوس وكانت مهمة شاقة مرهقة معذبة حطمت أعصابى وأحرقت دمنى.

ولكن كل محاولاتي لم تنفع... إن الخبر حول كامل الشناوى إلى شظايا مزقته إلى قطع صغير، شعرت أن دمه ولحمه وعظامه تناثرت فى أرجاء المكتب وغطته ببقع من الدم الأحمر.

ولم تعد مهمتى أن أخفف الصدمة وإنما أعيد الروح إلى جثة ميت وأحضرت كلونيا ونشادر وأخرجت مناديل أجفف بها دموع كامل الشناوى التى كانت تتساقط كالدم.

وأفاق كامل ليقول لى بصوت نصف ميت إنه برىء من هذا الاتهام وإنه لم يوقع ايصالات ولم يقبض مليمًا من المصاريف السرية.

وجلس كامل الشناوى وكتب بياناً يتحدث فيه تقديم مستند واحد يثبت أنه قبض أى مبلغ من المصاريف السرية فى أى عهد من العهود.

وقررت أن أنشر بيان كامل الشناوى فى الصفحة الأولى جنباً إلى جنب مع البيان الحكومى وإذا بالرقيب يمنع نشر بيان كامل الشناوى واتصلت بالسلطات المختصة فقبل لى إن لديها ايصالات بخط كامل الشناوى وأنه إذا نشر بيان كامل فسوف تصادر جريدة الأخبار.

واقترحت على كامل الشناوى أن يكتب بلاغاً للنائب العام يطلب فيه التحقيق وكتب كامل البلاغ وأرسلناه بالتلغراف إلى النائب العام.

إن نشر الاتهام ومنع نشر الدفاع يوحى إلى أى منصف أن الاتهام لا بد أن يكون هزىلاً ولا يستند إلى أساس.

وكانت هذه الصدمة بداية الأزمة النفسية التى أودت بحياة كامل الشناوى!

وأذكر أن صلاح سالم كان قد هدد بإذاعة قائمة جديدة تحتوى على أسماء أخرى كان يزعم أن يوجه إليها الاتهام باسم مجلس قيادة الثورة.

واستدعى الصحفيون الذين كانوا مكلفين بتغطية أخبار مجلس قيادة الثورة لتسلم هذه القائمة، وعرف حافظ محمود فتوجه إلى صلاح سالم واستطاع إقناعه بعدم توزيع هذه القائمة على الصحفيين.

قال له إن الصحافة كانت القوة الضاربة التى ساندت ثورة ٢٣ يوليو حتى تحقق لها النجاح وأن مصلحة الثورة فى أن تظل على علاقة طيبة مع الصحافة والصحفيين.

ووافق صلاح سالم بعد أن عرض الموضوع على مجلس قيادة الثورة على عدم إذاعة القائمة الثانية. وبقى كشف الأسماء التى تضمنتها تلك القائمة من وثائق مجلس قيادة الثورة التى لم تسنح الفرصة لإذاعتها حتى الآن.

والشيء الذى أستطيع أن أؤكد أنه اسم المرحوم حافظ محمود لم يرد فى أى تحقيق حول هذه المصروفات السرية فقد عاش الرجل شريفاً.

وكانت أكبر مفاجأة له عندما بلغ سن الستين ليجد أن معاشه الذى يستحقه عن عمله بالصحافة لن يتجاوز ١١٤ جنيهاً فى الشهر.

واضطّر الرجل الفقير أن يواصل العمل والعطاء حتى يتسنى له الحصول على الفرق بين راتبه ومعاشه كى يعيش.

ومن المعروف.. أن الملك فاروق كان يكرهه، وأنه عندما أنعم على فكرى أباطة برتبة الباشوية، ومنح الكثيرين من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين رتبة البكوية، وكان من بينهم أحمد قاسم جودة ومصطفى القشاشى، شط اسم حافظ محمود ورفض أن يمنحه أى رتبة.

وعرف أن بعض التقارير كانت تتهمه بالتطرف والوطنية.

وأنه كتب مقالا عندما كان طالباً بكلية الآداب فى مجلة كان اسمها «الصرخة» بعنوان: «يا شباب سنة ١٩٣٥ كانوا كشباب سنة ١٩١٩» وأنه اعتقل بسبب هذا المقال وألقى به فى السجن وكان موقف الملك فاروق من حافظ محمود هو السبب فى تكتل الصحفيين وراءه وانتخابه نقيباً للصحفيين.

ثلاثة آخرون ثبت بالدليل القاطع أنهم لم يحصلوا على أية مصروفات سرية حتى من حكومات قبل الثورة التى كانوا قريبى الصلة بها، وهم الدكتور محمد حسين هيكل والكاتب العملاق محمد عباس العقاد والكاتب محمد صبيح.

وكان فى رأى العقاد أنه أكبر بكثير من أى رئيس حكومة وكان يعتبر قبوله أية مصروفات سرية إهانة ومذلة! ■



هكذا يفسدون الأجيال الصاعدة من الصحفيين الشبان

إنهم يحترمونك عندما تحترم نفسك، والصحفى الشريف يستطيع أن يفرض احترام كل الناس له .. ويؤسفنى أن أقول إن تصرفات بارونات الصحافة الذين استهوتهم هدايا الساعات الذهبية والحسابات فى البنوك الأجنبية والشقق فى العواصم الأوروبية، أفقدت الصحفى المصرى الكثير من مصداقيته التى اشتهر بها أيام زمان .

إن بعضهم أصبح لا يجد حرجاً فى أن يقف فى طابور أشبه بطوابير المتسولين انتظاراً لكلمة أو إشارة من أمير أو شيخ .. وأصبح من المعروف أن بارونات الصحافة فى مصر يربحون كثيراً، وأن غالبتهم أصبحوا من أصحاب الملايين، وأنهم ربطوا أنفسهم ومعهم الصحافة المصرية فى مستنقع المهانة ناهيك عن مستنقع الإنهيار المهنى .

وللأسف الشديد أنهم يضربون بتصرفاتهم مثلاً سيئاً للأجيال الصاعدة من الصحفيين .. إنهم يفسدونهم لأن الصحفى الشاب عندما يسمع عن تصرفات رؤسائه من بارونات الصحافة لا يجد عيباً فى أن يصبح مثلهم، وبالتالي أصبح ما يستحله الكبار لأنفسهم شيئاً عادياً بالنسبة « لبعض » شباب الصحفيين، ذلك لأن البعض الآخر مازال يحلم بصحافة حرة ونظيفة .

وخير مثال على ذلك .. أنه فى الآونة الأخيرة تلقى مجلس نقابة الصحفيين عشرات الشكاوى من زملاء صحفيين يتهمون فيها بعض المسئولين العرب بمحاولة تقديم رشاوى إليهم فى صورة مظاريف مليئة بالدولارات أو هدايا أخرى .

إن غالبية أصحاب هذه الشكاوى من الصحفيين الشبان الذين لم يعجبهم ما أصبح عليه حال الصحافة المصرية، فأعربوا عن رفضهم لعمليات الإغداق التى يقوم بها بعض المسئولين العرب على الصحفيين كاسلوب لإفساد الصحافة المصرية والصحفيين .

وأذكر على سبيل المثال واحداً من هؤلاء الصحفيين اسمه كارم محمود ويعمل فى جريدة الشعب القاهرية بالإضافة إلى عمله فى مكتب جريدة الخليج التى تصدر فى دولة الإمارات العربية بالقاهرة، وقد إنتخب أخيراً ليصبح عضواً فى مجلس نقابة الصحفيين ..

ويقول الصحفى الشاب فى شكواه التى تقدم بها إلى مجلس نقابة الصحفيين بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٩١ .

السيد نقيب الصحفيين .. السادة أعضاء مجلس النقابة .. لا يسعنى إلا أن أتقدم إلى مجلس النقابة بهذه الشكوى عن واقعة محاولة وزير الإعلام فى دولة الخليجية، وهو الدكتور، رشوتى بمبلغ

مالى كبير عندما ذهبت إليه لإجراء حوار صحفى لجريدة خليجية أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة، وقد سبق أن طلبت إلى السكرتير العام للنقابة مناقشة هذا الموضوع ليس من منطلق أنها واقعة شخصية، ولكن باعتبارها أصبحت ظاهرة للأسف الشديد فى مقابلات المسئولين والهيئات العربية مع الصحافة والصحفيين المصريين، ولا يسعنى إلا أن أطلب من المجلس أن يتخذ الموقف الحاسم المناسب تجاه مثل هذه الظاهرة التى تسمى إلى الصحافة المصرية بتقاليدها العريقة.

هكذا قال الصحفى الشاب الذى لم يكن قد تجاوز الثلاثين من عمره فى شكواه التى أصبحت من وثائق نقابة الصحفيين.

أما تفاصيل ما حدث له مع الوزير الخليجي فقد رواها لزملائه الصحفيين وهو يقول :

— كان موعدى مع الوزير فى الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٤ سبتمبر ١٩٩١ فى الجناح الذى كان ينزل فيه بالدور العشرين بفندق سميراميس انتركونتيننتال بالقاهرة، وقد ظل كل شىء أثناء الحوار الذى دار بينى وبين الوزير طبيعياً حتى أجاب على كل الأسئلة التى وجهتها إليه، ثم كانت المفاجأة التى اهتز لها كل كيانى عندما أخرج الوزير رزمة من الأوراق المالية من جيبه، وحاول أن يدهسها فى جيبى .. وكان رد فعلى عنيفاً إلى الدرجة التى نرف معها الدم من جرح فى إصبعى . ولم أتمالك نفسى، فأخذت أصرخ فى وجه الوزير ثم ألقيت برزمة الأوراق المالية على الأرض، وبادرت بالهرب من جناح الوزير ..

وانتهى المشهد المثير عندما أخذ الوزير يهرول وراء الصحفى الشاب، وهو يتعجب .. ولسان حانة يقول :

— أنت أول واحد يرفض الهدية .. !



وعرف أن مجلس نقابة الصحفيين قام بمناقشة شكوى الصحفى الشاب كارم محمود ... وكان رأي مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين فى تلك الأيام إحالة الشكوى إلى التحقيق ... واعترض بعض أعضاء مجلس النقابة على ذلك، وقالوا إن تحويل الشكوى إلى التحقيق يعنى تجميدها . أى وضعها فى ثلاجة ..

واقترحوا إصدار بيان يشجبون فيه موقف الوزير الخليجي . وقال النقيب .. إنه يعارض إصدار بيان يوجه اللوم إلى الوزير خشية أن يؤثر ذلك على العلاقات الطيبة التى تربط مصر بالدولة الخليجية .. واعترض أحد أعضاء المجلس على رأى النقيب، وقال إن نقابة الصحفيين يجب أن يكون لها رأى نقابى بالنسبة لموضوع شكوى الزميل الصحفى، ولا علاقة لذلك بالعلاقات الطيبة التى تربط مصر بالدولة العربية التى ينتمى إليها الوزير أو بغيرها من الدول العربية .

وكانت مناقشة انتهت بالموافقة على رأى النقيب وهو إحالة موضوع الشكوى إلى التحقيق .! ومرت عدة أسابيع دون أن يجرى أى تحقيق فى الشكوى حتى كان يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٩١ عندما عقد مجلس النقابة اجتماعه التالى وطلب بعض أعضاء المجلس إعادة مناقشة الموضوع ..

وكان الاجتماع برئاسة الزميل جلال عارف وكيل النقابة لتغيب النقيب، الذى اعتذر عن عدم حضور الاجتماع لسفـره برفقة الرئيس مبارك فى رحلته إلى النمسا وألمانيا .

واشترك فى هذا الاجتماع كما يقول محضره الرسمى تسعة من أعضاء المجلس بالإضافة إلى النقيب بالنيابة ولم يحضر اثنان . . كان أحدهما بالخارج للعلاج، وهو وكيل النقابة جلال عيسى، والثاني مقرر لجنة النشاط إبراهيم حجازى الذى لم يعتذر عن عدم الحضور، أى أن الاجتماع كان قانونياً، لاكتمال النصاب القانونى لعدد أعضاء المجلس المشاركين فيه .

وكانت مناقشة جديدة، انتهت بموافقة المجلس على إصدار بيان عن موقف مجلس النقابة من شكوي الزميل الصحفى مع عدم الإشارة فيه إلى اسم الوزير الخليجى، أو اسم الدولة العربية التى ينتمى إليها حفاظاً على العلاقات الطيبة التى تربط مصر بها . .

بيان من مجلس نقابة الصحفيين

عقد مجلس نقابة الصحفيين المصريين اجتماعاً برئاسة الزميل الأستاذ / جلال عارف وحضور كل من الزملاء الأساتذة جمال حمدى، محمد عبد القدوس، مجدى مهنا، على هاشم، فيليب جلاب، محمد حسن النبا، صلاح عيسى وأمنية شفيق وأسامة سرايا – وأصدر البيان التالى :

«نشرت بعض الصحف أخباراً بشأن قيام بعض المسئولين فى بعض الهيئات المتصلة بشئون الصحافة فى بعض الدول العربية بعرض هدايا عينية أو مادية على بعض الصحف المصرية وبعض الصحفيين المصريين . ومع ثقة المجلس التامة بأن الصحفيين المصريين فى جملتهم، يلتزمون بتقاليد مهنتهم العريقة، وبنزاهة وشرف أعلامهم فإنه يرى أن من واجبه أن يلفت نظر هذه الهيئات إلى أن القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية لا تجيز لكل من يمارس دوراً عاماً أن يتلقى هدايا مادية أو عينية، كما أن قانون سلطة الصحافة وقانون النقابة وتقاليد الصحافة المتوارثة يعتبر قبول مثل هذه الهدايا، مخالفة نقابية جسيمة، تخضع لمواد التأديب المنصوص عليها فى القانون، التى تصل عقوبتها إلى الفصل من النقابة والحرمان - بالتالى - من ممارسة المهنة .

ويجد المجلس من واجبه أن ينبه كل من يعنيه الأمر، أنه سيحقق فى كل واقعة تصله فى هذا الشأن، ويتخذ الإجراءات الحازمة التى تتناسب مع مسئوليته فى الحرص على مكانة الصحافة المصرية كصحافة مستقلة، وبما يصون حرية الرأى وحق الاختلاف والعلاقات العربية ذاتها من كل أساليب التهريب والترغيب .

ويؤكد المجلس أن الصحافة المصرية - حزبية وقومية - ساحة مفتوحة لحرية الرأى، وأن من حق الجميع أن يقنعوا العاملين بها، بآرائهم من خلال الحوار الحر، والمعلومات الموثقة وأن تتجاوز ذلك سيواجه بإجراءات حازمة، لأنه لا يتضمن مساساً بالصحافة كمهنة فحسب بل يتضمن مساساً بكرامة مصر ومكانتها .

القاهرة فى ١٤ أكتوبر ١٩٩١

وهكذا أذان مجلس نقابة الصحفيين فى بيان رسمى نُشر فى بعض الصحف القومية وأيضاً فى صحف المعارضة. تصرفات الوزير الخليجي..!



وحدث ولا حرج عن حالات الإثراء المفاجيء الفاحش لبعض الصحفيين من بارونات الصحافة..؟ وللأسف الشديد أصبحت عادة بعض الحكام العرب، وخاصة فى منطقة الخليج العربى أن « ينفحوا » كل صحفى يزور بلادهم بعض الهدايا، وأحياناً مبالغ مالية تتناسب مع مركز الصحفى وشهرته الأدبية.. إنها ظاهرة جديدة لم تعرفها الصحافة المصرية من قبل..

وأيام زمان اشتهر الصحفيون المصريون بالذات بترفعهم عن قبول مثل هذه « النفحات » العينية أو المالية، وكانت غالبيتهم تعتذر عن قبولها..!

وفى الآونة الأخيرة انتشرت حكايات كثيرة عن تصرفات بعض بارونات الصحافة المصرية أثناء زياراتهم لعواصم دول منطقة الخليج العربى..

ويسمع الصحفيون الشبان ما يتردد من هذه الحكايات فيصابوا بخيبة أمل شديدة، وسرعان ما تهتز ثقتهم فى قياداتهم الصحفية..

وأشهد أن الزميل سعيد سنبل رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم السابق كان له موقف مشرف للغاية عندما اشترك مع مجموعة من الصحفيين، فى زيارة لعاصمة إحدى الدول الخليجية. إنه صديق قديم، وهو زميل مخضرم من الرعيل القديم للصحفيين، وقد اشتهر منذ عرفته فى مستهل حياته الصحفية بعفة النفس واللسان، وبنظافة اليد..!

وكان قد تردد على أثر عودته مع زملائه الصحفيين إلى القاهرة أنه اعتذر عن قبول الهدية التى بعثت بها إليه حكومة الدولة الخليجية، وأصر على ردها إلى المسئولين فى هذه الحكومة، وأكثر من ذلك أقنع زملاءه الذين أخرجوا كثيراً بسبب موقفه بالاعتذار عن قبول الهدايا التى قدمت إليهم..! قلت له، وأنا أداعبه: أنت متهم برد الهدية التى تلقيتها أثناء زيارتك للدولة الخليجية التى عدت منها..!

وابتسم سعيد سنبل، ثم أخذ يروى لى تفاصيل ما حدث بالضبط عندما تلقى هذه الهدية.. قال لى إنه فوجيء بأحد الموظفين بوزارة الإعلام بالدولة الخليجية، وهو يدق على باب حجراته بالفندق الذى كان ينزل فيه مع زملائه أعضاء الوفد الصحفى، ولما فتح الباب ناوله الموظف حقيبة جلدية صغيرة، وهو يقول له إنها مرسلة إليه من وزارة الإعلام فى الدولة الخليجية..

وكان أول ما تبادر إلى خاطره أن الحقيبة تحتوى على مجموعة من الكتب ونشرات الدعاية فلم يقل شيئاً، ولكن كانت المفاجأة عندما فتح الحقيبة ليجدها ملآنة بهدايا مختلفة منها عدة قطع من أقمشة البدل الصوفية، وعدد من الكرافات الثمينة بالإضافة إلى عدة زجاجات من أفخر الروائح الباريسية.. كما عثر فى داخل الحقيبة على مظروف بداخله مبلغ ٤٥٠٠ دولار..

ولم ينتظر سعيد سنبل كما قال لى، وبادر، وهو فى أشد حالات الغضب والانفعال بفتح باب حجرته محاولاً أن يلحق بالموظف الذى حمل إليه الحقيبة ليردها إليه ولكنه كان قد اختفى فلم يعثر عليه ..

وعاد سعيد سنبل إلى داخل حجرته ليتصل بزملائه أعضاء الوفد الصحفى واحداً بعد الآخر فى التليفون ..

قال لهم إنه يرفض الهدية، ويريد أن يردها إلى المسؤولين بوزارة الإعلام التى بعثت بها إليه ..

وأخرج بارونات الصحافة، ولم يكن أمامهم إلا أن يوافقوا على مشاركته فى موقفه ..

وكان قرارهم الاعتذار عن قبول الهدايا التى أرسلت إليهم !..

وحاول أحدهم أن «يفلسف» الموقف، وهو يقول :

– إن قبول الهدية مشكلة، كما أن ردها مشكلة أكبر !..

وادعى أحدهم وهو رئيس مجلس إدارة مؤسسة قومية ورئيس تحرير سابق أنه عثر داخل الحقيبة التى تلقاها على قطع القماش وزجاجات الروائح العطرية والكرافات، ولكنه لم يجد بداخلها المظروف الذى يحتوى على الدولارات ..

وتمت إعادة الهدايا فى نفس اليوم إلى المسؤولين بوزارة الإعلام فى الدولة الخليجية . وكانت أول مرة يعود فيها مجموعة بارونات الصحافة من زيارة لإحدى الدول الخليجية بلا هدايا، وبلا دولارات !..

ولا أظن أن بارونات الصحافة عرفوا أن تحقيقاً أجرى داخل وزارة الإعلام فى الدولة الخليجية على أثر إعادة الهدايا، فقد تبين أنه كان مقرراً وضع خمسة آلاف دولار داخل كل واحد من المظاريف التى وزعت داخل الحقائق الجلدية على أعضاء الوفد الصحفى إلا أن الموظف الذى كان مكلفاً بتوزيع الدولارات داخل المظاريف اقتطع لنفسه ٥٠٠ دولار من كل مظروف !.

ومرت عدة أشهر، ثم وجهت وزارة الإعلام فى نفس الدولة الخليجية الدعوة فى أوائل شهر ديسمبر سنة ١٩٩١ إلى ١٨ صحفياً مصرياً يمثلون مختلف الصحف القومية والمعارضة لزيارة بلادها . وتلقى كل واحد من أعضاء هذا الوفد الصحفى هدية كانت عبارة عن ثلاث ساعات، منها واحدة من الذهب !.

وعرف أن أحد الصحفيين الشبان، واسمه مصطفى الحفناوى .. وهو شاب لم يكن قد تجاوز السابعة والعشرين من عمره ويعمل محرراً فى جريدة الأهالى – أثار أزمة لمحاولته رفض هذه الهدية ..

وكانت أول مرة توجه إليه مثل هذه الدعوة لزيارة إحدى دول منطقة الخليج العربى، وقد شعر بحرج شديد عندما قدموا إليه هدية الساعات، ولذلك قرر عدم قبولها ..

وثارت مجموعة من الصحفيين فى وجهه، وكان بعضهم للأسف الشديد من الصحفيين الشبان، وقالوا له صراحة .. إنه برفض قبول الهدية يحرجهم كثيراً !.

ولم تفلح كل محاولات الصحفى الشاب تحت ضغط هؤلاء الصحفيين، لإعادة الساعات إلى المسؤولين بوزارة الإعلام فى الدولة الخليجية، ولم يكن أمامه إلا أن يعود إلى القاهرة، وهو يحمل معه

الساعات الثلاثة التى تلقاها كهدية .. كان فى أشد حالات الارتباك، وكان شعوره بأن هذه الساعات رشوة، وليست هدية .. ولذلك بادر بتسليم الساعات إلى إدارة الجريدة التى يعمل بها لإعادتها إلى وزارة الإعلام بالدولة الخليجية ..

وصفقت من كل قلبى للصحفى الشاب مصطفى الحفناوى لموقفه الشريف ، وكل ما أتمناه أن لا تفسده الأيام عندما يرى ما يفعله بارونات الصحافة من جرائم أساءت كثيرا إلى الصحفيين، وإلى مهنة الصحافة فى مصر .. ! إنه صورة مشرقة لواحد من الصحفيين الشبان الشرفاء، ولكن على الجانب الآخر نجد صورا أخرى مختلفة تكشف عن الأثر السئ لتصرفات بارونات الصحافة على الأخلاقيات المهنية على بعض هؤلاء الصحفيين الشبان .

إنهم يفسدون طهارة الصحفيين الشبان، ويشجعونهم على الوقوع فى الأخطاء التى تسمى إلى كرامتهم، وإلى أخلاقيات مهنة الصحافة أيضاً ..



وأذكر أن مجلس نقابة الصحفيين عقد ثلاث جلسات عاصفة للتحقيق من عضو فى المجلس من الصحفيين الشبان أساء بتصرفه إلى سمعة العمل النقابى فى مصر، وإلى الصحافة المصرية بصفة عامه عندما انتدبته النقابة لتمثيلها فى اجتماعات منظمة الاتحاد الدولى للصحفيين فى براغ .. وكانت فضيحة دولية لنقابة الصحفيين المصرية ..

وكان تصورى أن إخفاء اسم عضو مجلس النقابة قد يفيد بعد أن أعترف بجريمته وعفا الله عما حدث، ولعله وجد فى قرار مجلس النقابة بتوجيه اللوم إليه درسا وعبرة، ولكن جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بهذه الفضيحة تكشف عن اسم عضو مجلس النقابة، ولا يمكن رواية تفاصيلها دون الإشارة إلى اسمه صراحة ..

وكان أسفى لأن عضو مجلس النقابة الذى تسبب فى هذه الفضيحة شاب فى مستهل حياته الصحفية، وقد اختاره زملاؤه الصحفيون الشبان ليصبح عضوا فى مجلس النقابة ثقة به، وفى تصورى إنها وسوسة الشيطان التى جعلته يضعف ويتخاذل من أجل حفنة من الدولارات .. !

وأنا شخصيا كنت أحترم وأحب هذا الصحفى الشاب وكنت واحدا من الذين منحوه ثقتهم، وكان أن أعطيته صوتى لانتخابه عضوا فى مجلس النقابة، وأحاول الآن أن أقنع نفسى بأنه كان ضحية لما يراه ويسمعه فى كل يوم عن الجرائم التى يرتكبها بارونات الصحافة من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية على أنقاض صحافتنا الوطنية . !

كان تصوره عندما عمل بالصحافة لأول مرة أنهم المثل الأعلى الذى يجب أن يهتدى به، إذا به يكتشف أن من بينهم عناصر شريفة، ولكن من بينهم أيضا المرتشون والمستغلون الذين أصبحوا أسوأ مثل لكل الأجيال الصاعدة من الصحفيين . !

والوقائع الثابتة التى تجمعت لدى مجلس نقابة الصحفيين تقول بكل وضوح، وبلا حساسية إن مجلس النقابة كان قد كلف أحد أعضائه وهو الزميل محمد حسن البنا لتمثيل النقابة المصرية فى اجتماعات مؤتمر منظمة الاتحاد الدولى للصحفيين فى براغ ..

وطار الزميل البنا إلى تشيكوسلوفاكيا حيث اشترك في المؤتمر ممثلاً لنقابة الصحفيين المصريين. وتقرر أثناء المؤتمر اختياره للاشتراك باسم مصر في اجتماعات لجنة المراجعة المالية وهي إحدى لجان المؤتمر، واتفق على أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها في هراري عاصمة جمهورية ملاوى في أفريقيا.. وعاد الصحفي الشاب عضو مجلس نقابة الصحفيين إلى القاهرة بعد أن قام بتمثيل النقابة المصرية في اجتماعات المؤتمر وفي اجتماعات اللجنة، لتتلقى أمينة شفيق وكانت تعمل سكرتيراً عاماً للنقابة رسالة بواسطة جهاز الفاكسميلي من إرناندو رولبرج رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين.. وكاد أن يغمى على أمينة شفيق على أثر قراءتها لهذه الرسالة.

كان رئيس المنظمة يطلب إلى نقابة الصحفيين موافاته ببيان عن جميع الخسائر المادية التي أصابت الزميل محمد حسن البنا نتيجة لتمثيله النقابة المصرية في اجتماعات المنظمة حتى يتسنى تقديم التعويض المناسب له..!

وقال رئيس المنظمة في رسالته إن محمد حسن البنا تقدم إليه بمذكرة على أثر عودته من هراري يطلب فيها أن تدفع المنظمة إليه تعويضاً مالياً عن الأضرار المادية التي أصابته حيث أن مؤسسته التي يعمل بها، وهي مؤسسة أخبار اليوم اقتطعت من راتبه الشهري ما يستحقه عن الأيام التي تغيبها أثناء مشاركته في اجتماعات لجنة المراجعة المالية في هراري..

كانت رسالة غريبة، وقد أثارت دهشة أمينة شفيق وهي النقابية المخضمة، وقالت إنها أول مرة يطلب فيها أحد أعضاء مجلس النقابة عندما يكلف بتمثيل النقابة المصرية في أحد المؤتمرات الدولية مثل هذا التعويض.

وكان سابقة خطيرة، ولم يكن أمامها إلا أن تطلب إلى الزميل مكرم محمد أحمد وكان نقيباً للصحفيين الموافقة على دعوة مجلس النقابة لعقد اجتماع عاجل لمناقشة الموضوع.

قالت للنقيب بعد أن أطلعته على رسالة رئيس المنظمة التي تلقتها بواسطة جهاز الفاكسميلي إنها فضيحة، وليس أمام المجلس إلا أن يناقشها بصراحة وبلا حساسية!

وعقد مجلس نقابة الصحفيين أول اجتماع له لمناقشة موضوع هذه الرسالة يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٩١ برئاسة النقيب مكرم محمد أحمد..

ويقول محضر هذا الاجتماع إن أمينة شفيق قدمت للمجلس تقريراً سريعاً حول ملابسات الموضوع هذا نصه:

– تلقت النقابة بتاريخ ١٧ إبريل سنة ١٩٩١ برقية من رئيس منظمة الاتحاد الدولي للصحفيين في براغ تقول: نطلب منكم أيها الزملاء في نقابة الصحفيين المصرية موافاتنا بسرعة بقيمة الخصومات التي أقتطعت من مرتب محمد حسن البنا، وكذلك أي خسائر مادية أخرى لحقته نتيجة عمله لحضور اجتماعات لجنة المراجعة المالية المنبثقة عن الاتحاد خلال الفترة من ٣ إلى ١٢ إبريل سنة ١٩٩١ حتى يمكن تحديد التعويضات اللازمة له..

- تلقيت بعد ذلك من الزميل البنا خطاباً محرراً من دار أخبار اليوم يحمل توقيعات وختماً غير واضحين، ويقرر أن الزميل محمد حسن البنا يستحق عن الفترة ما بين ١٢ و٣ إبريل سنة ١٩٩١ بدل سفر قدره ٢٢٥٠ دولاراً أمريكياً بواقع ٢٢٥ دولاراً فى اليوم الواحد . وكتب الزميل بخط يده يطلب إلى العمل على ترجمة الخطاب إلى اللغة الإنجليزية، وإرسال صورة منه إلى المنظمة فى براغ، على أن يتسلم بنفسه أصل الخطاب ليقوم بتسليمه باليد إلى المسئول المالى فى لجنة المراقبة المالية عند انعقاد اجتماعاتها التالية فى شهر مايو سنة ١٩٩١ فى بودابست .

- تلقيت من منظمة الاتحاد العالمى للصحفيين فى براغ صورة من الإقرار الذى وقعه الزميل محمد حسن البنا بتسلم مبلغ ١٠٠٠ دولار، وتقول ترجمة هذا الإقرار: أنا محمد حسن البنا عضو لجنة المراقبة غير العادية المشككة بقرار من مؤتمر المنظمة عن الصرف المالى . والموقع أدناه، أقر بكل مسئولية أنى أثناء إقامتى فى براغ حيث أعمل كعضو فى اللجنة لم تدفع لى نقابة الصحفيين التى أنا عضو فيها أو إدارة التحرير مبالغ من أى نوع، وفى هذا الشأن أقر أن مبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكى تمثل تعويضاً للدخل المذكور عن الفترة ما بين ٣ و١٢ إبريل سنة ١٩٩١ .

(التوقيع: محمد حسن البنا)

وقالت أمينة شفيق: بادرت بناء على الرسالة التى تلقيتها من رئيس المنظمة بالاتصال بالاستاذ جلال دويدار رئيس تحرير الأخبار، وسألته عما إذا كانت أخبار اليوم قد خصمت أى مبالغ من مرتب الزميل محمد حسن البنا عن الأيام التى تغيبها أثناء تمثيله نقابة الصحفيين فى اجتماعات المنظمة، فنفى أن يكون شىء من هذا القبيل قد حدث، وقال إنه على العكس فإن أخبار اليوم صرفت له بدل سفر جزئياً عن أيام تغيبه لحضور اجتماعات اللجنة فى هرارى، إلا أنه قبل سفره إلى بودابست لم يطلب أى بدل سفر .

وبعد أن استعرضت أمينة شفيق الموقف تكلمت بصراحة لتقول مانصه:

- إن الزميل محمد حسن البنا أساء إلى نقابة الصحفيين التى ينص قانونها فى المادة ٤٣ فقرة ٣ على أن العضوية فى مجلس النقابة بلا أجر وبلا مكافأة، كما أنه أساء إلى مؤسسته الصحفية التى يعمل بها بادعائه أنها أوقعت خصومات على مرتبه لقيامه كعضو فى مجلس النقابة بمهمة نقابية .

ثم استطردت تقول: مهما اختلفنا مع مؤساستنا إلا أن هذه المؤسسات درجت على اعتبار أى مهمة نقابية مدفوعة الأجر بمعنى أنها لا تمس المرتبات بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تصرف للعضو فى غالبية الأحوال بدلاً نقدياً جزئياً طالما أن المهمة على نفقة الجهة الداعية سفر وإقامة .

وكانت مناقشة حاول الزميل محمد حسن البنا أن يدافع أثناءها عن موقفه . قائلاً إن أعضاء اللجنة اتفقوا عندما كانوا فى هرارى على أن يتقدموا إلى رئيس المنظمة بطلب دفع تعويضات لهم:

وسأل الزميل صلاح عيسى عضو المجلس: هل صرفت مبلغ الـ ١٠٠٠ دولار، أم أنها ما تزال موجودة فى المنظمة؟



ORGANIZAÇÃO INTERNACIONAL DE JORNALISTAS

To: Mr. Hakram Mohamed Ahmad
Ms. Adina Shafik
Egyptian Press Syndicate

Prague, June 10, 1991.

Dear colleagues,

I received today your fax concerning the Investigating Commission. Answering to your requests I am sending you by letter the minutes and further documents of the Commission meeting. There is a lot of papers, so I may use the air mail.

I must inform you the the chairman of the com Mr. Heikki Karkkainen, from Finland, has resigned to be very serious. The last Ex. Com. meeting, he may 8/9, decided not to send the preliminary report member-organizations. I immediately communicated to all members of the Investigating Commission. that I consider these financial matters to be very serious, and I am very concerned about them.

As far as Mr. Mohamed Hassan el Banna I expressly tell you that my secretary, Mr. Ransés Al the mentioned sum of money (one thousand Probably there was a misunderstanding on this point.

With my best regards.

[Signature]
Hakram
Mohamed



● مكرم محمد أحمد

D e c l a r a t i o n

I, MOHAMED HASSAN BANNA, member of the extraordinary Auditing Commission established by the Congress for auditing of financial activities and signed below, declare with all responsibility my stay in Prague, where I am working as a member of the Commission. I was not paid in any form either by the organization member of which I am or by the editor work.

With this regard I declare the amount of 1000 Czech Koruna for the period when I am working as a member of the Commission (April 3 - 12, 1991), as a justified compensation for my work.

Prague, *[Signature]*.....

[Signature]
signature



● أسية شفيق

ورد محمد حسن البنا قائلاً: المبلغ تركته أمانة عند سكرتير رئيس المنظمة واسمه رميس راموس حتى يبت في هذا الموضوع بصفة نهائية..

وكانت جلسة عاصفة انتهت بقرار ينص على توجيه اللوم إلى الزميل محمد حسن البنا، وتقرر في نفس الوقت إرسال خطاب اعتذار عاجل إلى رئيس المنظمة باسم مجلس النقابة عما حدث، وبطلب سحب المبلغ من سكرتير رئيس المنظمة ورده إلى المنظمة..!

وكانت فضيحة أخرى عندما وصلت رسالة مجلس النقابة إلى رئيس المنظمة، فقد سأل سكرتيه عما إذا كان محمد حسن البنا قد ترك مبلغ الـ ١٠٠٠ دولار أمانة عنده..

وكانت المفاجأة عندما نفى السكرتير بشدة أن يكون البنا قد ترك المبلغ أمانة عنده..!

وأثار هذا الاتهام انزعاجاً شديداً لدى المسؤولين في منظمة اتحاد الصحفيين العالميين..

لم يتصوروا أن مندوب مصر يكذب على نقابته، وكان أن أرسل رئيس المنظمة رسالة شديدة اللهجة إلى أمينة شفيق يقول لها فيها:

– أود إبلاغكم أن رئيس لجنة المراجعة المالية مستر هايكي كارلو لاتين من فنلندا استقال في اجتماع يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٩١، وهو ما اعتبره أمراً خطيراً للغاية، وسوف أرسل لكم فوراً صورة من مذكرة استقالته. أما بخصوص محمد حسن البنا فإنه يهمني أن أبلغكم أن سكرتيري رميس راموس لم يحتفظ بالمبلغ المذكور أي ١٠٠٠ دولار أمريكي، ويحتمل أن يكون نوع من سوء التفاهم قد حدث في هذا الشأن..!

أراد الرجل أن يكون رقيقاً في تصويره للموقف..

وعقد مجلس نقابة الصحفيين اجتماعه التالي لتقوم أمينة شفيق بعرض مذكرة رئيس الاتحاد على أعضاء المجلس..

أرادت أن تضعهم أمام تطورات الأزمة التي أثارها الزميل محمد حسن البنا..!

وعرف في تلك الأثناء أن مندوب الاتحاد السوفيتي قد استقال هو الآخر على أثر تورطه بموقف شبيه بالموقف الذي تورط فيه الزميل البنا!

كما عرف أيضاً أن مندوب أورجواي، وكان واحداً من الذين طالبوا بتعويضات مالية. وحصل هو الآخر على مبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكي من المنظمة تحت حساب ما وصفه بالتعويضات، كان موضع تحقيق في نقابته، وأنه قام بالتنازل عن المبلغ لنقابته للتصرف فيه بمعرفتها..!

وانتهز الزميل أسامة سرايا عضو مجلس النقابة الفرصة ليقول بالحرف الواحد:

– إن الزميل محمد حسن البنا ضلل النقابة وأساء إليها كما أنه أساء إلى مؤسسة أخبار اليوم، وإلى المجلس عندما قدم معلومات غير دقيقة. وفي رأيي أنه أهم من الفلوس.. الكذب على المجلس بالدرجة التي جعلتنا نتورط في الكذب على رئيس المنظمة عندما أدخل في روعنا أنه ترك المبلغ فعلاً أمانة عند سكرتير رئيس المنظمة..!

واشتدت الحملة على الزميل محمد حسن البنا بعد تسببه فى هذه الفضيحة الدولية ..
وتصور بعضهم أن يبادر بالتقدم باستقالته من عضوية المجلس كما فعل مندوب فنلندا ومندوب
الاتحاد السوفيتى فى اللجنة التى كان مشاركا فى أعمالها .
كانت استقالته هى الحل لإنقاذ ماء وجهه، ولكن بعض أعضاء مجلس النقابة تدخلوا لتجميد
الموقف ..

وبمعنى آخر .. الاكتفاء بالاطلاع على الوقائع دون أن يتخذ أى قرار بشأنها !
ومرت عدة عدة أسابيع، ثم طلب النقيب عقد اجتماع عاجل لمجلس نقابة الصحفيين فى يوم ١٧
أغسطس سنة ١٩٩١ .

وكانت المفاجأة عندما لم يحضر الزميل محمد حسن البنا هذا الاجتماع ..
وجاء النقيب ليخرج من جيبه مظروفاً ناوله إلى أمين صندوق النقابة، الذى بادر بفتحه ليجد
بداخله عشر ورقات قيمة كل منها ١٠٠ دولار ..!
وقالت النقيب إن محمد حسن البنا حمل المظروف إليه فى مكتبه بدار الهلال، ومعه رسالة موجهة
إلى أعضاء المجلس ..

ويقول نص هذه الرسالة التى قام النقيب بقراءتها بنفسه :

●● السادة الزملاء أعضاء المجلس الموقر ..

تحية طيبة وبعد .. أولاً : أعذر عن عدم حضور الاجتماع لمرض ابنتى واضطرابى للذهاب معها إلى
الطبيب فى موعد الاجتماع .

ثانياً : مرفق المبلغ الذى وصلنى من منظمة الصحفيين العالميين ببراغ . إنها نفس الأوراق التى
وصلتنى، ولعلكم تعرفون موقفى، وأنى لست الذى يقبل أجرا لعمله التطوعى، ولهذا أقدم لكم نفس
الأوراق المالية التى وصلتنى من المنظمة، ويمكن لكم مراجعتها من المنظمة، وأنى أضع المبلغ تحت تصرف
المجلس الموقر، ولكم منى خالص محبتي وتقديرى ..

(محمد حسن البنا .. عضو المجلس ..)

وكانت مناقشة انتهت بأن أتخذ مجلس النقابة القرار التالى حول الموضوع :

١ - استلام المبلغ على أن يتحفظ عليه لحين إرجاعه إلى المنظمة، وإرسال برقية إلى المنظمة تفيد أن
النقابة تسلمت المبلغ دون ذكر تاريخ استلامه ومطالبتها بإرسال رقم حساب المنظمة فى براغ
لتحويل المبلغ إليها ..

٢ - إرسال برقية اعتذار للسيد رميس راموس لسوء التفاهم الذى حدث ..

وسجل المجلس المطالبة بمحاسبة الزميل محمد حسن البنا لأنه أعطى معلومات خاطئة عندما ذكر
أنه لم يتسلم المبلغ، ثم عاد وذكر أنه تركه أمانة عند رميس راموس، ثم عندما أحضر المبلغ إلى
المجلس !.

وكانت فضيحة دولية انتهت عند هذا الحد، وبالتالي لم تحدث أى محاسبة كما قرر المجلس، للزميل الذى تسبب فيها^(١).. كما أنه لم يبادر بتقديم استقالته من المجلس كما كان متوقعا، وبقي الحال على ما هو عليه!



إنهم يفسدون الأجيال الصاعدة من الصحفيين، وكان آخر ما يمكن أن أتصوره أن توافق مؤسسة أخبار اليوم وكان موسى صبرى رئيساً لمجلس إدارتها على بيع حق استغلال الأفلام التى انفرد مصورها الصحفى مكرم جاد الكريم بتصويرها لحادث مصرع السادات إلى وكالة «جاما» الفرنسية للتصوير مقابل ٥٠ ألف دولار أمريكى..

إن هذه الأفلام وثيقة تاريخية وجزء من تاريخ مصر، وكان الواجب إذا لم يكن فى وسع مؤسسة أخبار اليوم المحافظة عليها أن يتم إيداعها كوثيقة رسمية داخل الأرشيف الرسمى للدولة، ولكن أن يوافق موسى صبرى أو غيره على التنازل عنها إلى الوكالة الفرنسية مقابل أى مبلغ دفع كما يقولون إلى خزينة مؤسسة أخبار اليوم، فهو أمر مرفوض..

كم كنت أود أن أقول لموسى صبرى قبل وفاته إن السادات كان صديقك، وإن علاقتك به قديمة وترجع إلى عام ١٩٤٣ عندما تعرفت به لأول مرة داخل معتقل الزيتون أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان آخر ما أتصوره أن توافق على بيع مثل هذه الوثيقة التاريخية المصرية التى تتعلق بمصرعه فى نفس أسبوع وفاته، وقبل أن يجف دمه فى قبره!

وصحيح أن مؤسسة أخبار اليوم دفعت للمصور الصحفى مكرم جاد الكريم ١٠٪ من ثمن تفريطها وتنازلها عن هذه الأفلام التاريخية، أى حوالى ٥٠٠٠ دولار، ولكن كل هذه الدولارات لا تكفى ثمنا لوثيقة تاريخية تسجل بالصورة حادث مصرع رجل أراد قدره أن يكون فى يوم من الأيام رئيسا لجمهورية مصر..

وفى رأى أن بيع هذه الأفلام للوكالة الفرنسية ليس مكسبا تجاريا لمؤسسة أخبار اليوم، ولكنه قرار خاطئ لأنه يشجع المصورين الصحفيين على بيع إنتاجهم من صور هامة وغير هامة لكل من هب ودب..

وبمعنى آخر إفساد الأجيال الصاعدة من المصورين الصحفيين أيضاً! ■

(١) فى رأى النقيب مكرم محمد أحمد - كما قال بنفسه - أن الزميل محمد حسن البنا تورط فيما حدث، وقد اعتبر الموضوع منتهيا، بعد أن قام برد المبلغ حيث قرر مجلس النقابة إعادته إلى المنظمة الدولية هذا وقد وافق المجلس الأعلى للصحافة على الرغم مما حدث - وهو ثابت كما تقول وثائق نقابة الصحفيين - على الترخيص للزميل الذى تسبب فى هذه الأزمة بالعمل رئيساً لتحرير جريدة أسبوعية!



نصف مليون جنيه لحراسة الصحفيين وحدهم!

■ كان للسادات رأيه فى أن لا يتولى أى منصب قيادى فى العمل الصحفى، إلا صحفى تمت عملية السيطرة عليه، ومضمون له شخصيا..

وكانت له طريقته فى السيطرة والتعامل مع مجموعة الصحفيين الذين كانوا على صلة به.. كان يعرف نقاط الضعف فى كل واحد منهم. وكانت له فلسفته الخاصة فى اختيار حواريه من الصحفيين..

وكان السادات يرفض أن يعارضه أى صحفى فى آرائه، وكان يصف كل من يحاول مناقشته فى أحد الموضوعات بأنه لمض وغلباوى..

ولم يكن يتردد فى تجريح أى صحفى إذا ما حاول مناقشته، وأذكر عندما كان المرحوم صلاح جلال نقيباً للصحفيين أن وجه السادات الدعوة إلى عدد من قياداته الصحفية للاجتماع به فى القناطر الخيرية..

وتكلم السادات فى هذه الاجتماع كثيرأ عن أزمة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ولا أعرف لماذا اندفع المرحوم صلاح جلال ليقول للسادات:

- يا ريس قبل ما نطّبع العلاقات مع إسرائيل، لازم نعمل على تطبيع العلاقات بين رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية مع العاملين فى هذه المؤسسات من صحفيين وإداريين وعمال..

ولم تعجب الملاحظة السادات. فالتفت إليه، وقال له فى سخرية ظاهرة:

- إنت إسمك إيه!

فرد عليه نقيب الصحفيين قائلاً: صلاح جلال.. يا أفندم!

وأرادت الصدفة أن يتكلم صلاح جلال أثناء هذا الاجتماع مرة زخرى، ولم يعجب كلامه السادات الذى بادر بمقاطعته للمرة الثانية، وهو يقول له:

- إنت قلت لى من شويه.. إسمك إيه..!

وسكت صلاح جلال، ولم يرد وكان واضحاً أن السادات يعمل على إحراجه وإهانته أمام زملائه من الصحفيين، وأثار الموقف السيدة جيهان السادات التى كانت تشهد الاجتماع فالتفتت ناحية السادات وقالت له.

- هو حد ما يعرفش صلاح جلال يا ريس..!

ورد عليها السادات أمام الصحفيين قائلاً:



- إيسكتى إنت يا جيهان .. إنت ما تعرفيش حاجة .. !



وكان للسادات أسلوبه الخاص لضمان سيطرته على مجموعة الصحفيين الذين كان يقربهم إليه ..
كان يؤمن بأن الاغداق عليهم - عملاً بالمثل القائل : « أطعم الفم تستحي العين » يمكن أن يجعل
منهم أداة طيعة بين يديه ..

ومن المعروف فى بداية عهد السادات أن رئاسة الجمهورية لم تكن تدفع أى نفقات للصحفيين
الذين كانوا يرافقون رئيس الجمهورية فى رحلاته إلى الخارج، وأن كل واحد من هؤلاء الصحفيين كان
يتقاضى بدل سفره من رصيد العملات الصعبة المخصص لمؤسسته ..

وكان بدل السفر المخصص لرئيس مجلس الإدارة فى أوائل السبعينيات أى عندما تولى السادات
المسئولية هو ٣٥٠ دولاراً فى اليوم بينما كان رئيس التحرير يحصل على ٢٥٠ دولاراً يومياً، وهو
نفس بدل السفر الذى كان رئيس الوزراء يتقاضاه عن رحلاته فى الخارج ..

وكانت إدارات بعض المؤسسات الصحفية لا تمنع فى صرف بدل سفر خاص لرؤساء مجالس إدارتها
ورؤساء تحريرها وفقاً لمصروفاتهم الثابتة على أن يقوم كل واحد منهم بتقديم فواتير حسابية عنها ..

وانتهز أحد بارونات الصحافة وكان يعمل رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة صحفية كبيرة فرصة مقابلة له
مع السادات، وشكا إليه من أن بدل السفر الذى يتقاضاه هو وزملاؤه عن رحلاتهم معه فى الخارج لا
يكفى المظاهر الرسمية والبروتوكول .

ولقيت هذه الشكوى هوى عند السادات، وكان أن بادر بإصدار تعليماته إلى السيد حسن كامل،
وكان يشغل منصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية - بأن يدفع لكل واحد من الصحفيين الذين يرافقونه
فى رحلاته إلى الخارج ٥٠ جنيهاً استرلينياً كبديل سفر فى اليوم من ميزانية رئاسة الجمهورية، بالإضافة
إلى ما كانوا يحصلون عليه من مؤسساتهم الصحفية من بدلات ..

وكان هذا يعنى أن يتقاضى كل واحد من هؤلاء الصحفيين .. أى بارونات الصحافة حوالى ٥٠٠
دولار كبديل سفر فى اليوم الواحد . وقد أخذ هذا المبلغ بتزايد ليصبح حوالى ٦٠٠ دولار فى اليوم ! ..

ويصل بدل سفر بعض هؤلاء البارونات الآن إلى حوالى ١٢٠٠ دولار فى اليوم الواحد !
هذا بالإضافة إلى ما يقدمه هؤلاء الصحفيون من فواتير عن مكالماتهم التليفونية، وما يصرف إليهم
كاعتمادات خاصة لمصروفات لا يقدمون عنها فواتير حسابية ! ..

كانت عملية إغداق بالجملة على هؤلاء الصحفيين ..

وفى أواخر عام ١٩٨٠ رفعت إحدى أجهزة الرقابة تقريراً إلى رئيس الجمهورية قدرت فيه متوسط
ما تقاضاه أحد بارونات الصحافة وكان رحمه الله، رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة صحفية كبيرة كبدلات
سفر فى سنة واحدة بحوالى ٤٦ ألف دولار ! ..

وقالت أن فى تقديرها إن المبالغ الضخمة التى يتقاضاها رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء
التحرير الذين يرافقون رئيس الجمهورية فى رحلاته إلى الخارج، أصبحت حديث الصحفيين، وخاصة

أجيال الشبان التي لم تتردد في اتهام هؤلاء الصحفيين الكبار بنهب أرصدة العملة الصعبة المخصصة لبعض المؤسسات الصحفية تحت اسم توفير بدلات السفر التي يحتاجون إليها في تغطية رحلاتهم مع رئيس الجمهورية.!

كان تقريراً مثيراً للغاية، وفي نفس الوقت تزايدت أحاديث الصحفيين الشبان في نقابة الصحفيين حول ما كانوا يوجهونه من اتهامات إلى بارونات الصحافة الذين يرافقون رئيس الجمهورية في رحلاته إلى الخارج، ومنها:

١ - لا يوافق رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية على سفر أى صحفى في مهمة صحفية إلى الخارج إلا إذا كان سفره تلبية لدعوة من إحدى الحكومات الأجنبية، وفي حالات الضرورة القصوى، لا يصرف للصحفى إلا ربع بدل سفر حفاظاً على أرصدة العملات الصعبة لمؤسساتهم حتى يتم استخدامها كبدلات سفر للصحفيين الكبار.. أى بارونات الصحافة في رحلاتهم مع رئيس الجمهورية.

٢ - لا يحتاج الصحفيون الكبار إلى المبالغ الضخمة التي يحصلون عليها كبدلات سفر لأن غالبيتهم ينزلون ضيوفاً على الدول التي يرافقون رئيس الجمهورية في زيارتها، وبمعنى آخر أنهم لا يستحقون وفقاً للوائح المالية في مؤسساتهم، أكثر من نصف بدل سفر لتغطية نفقات رحلاتهم معه..

٣ - أن مكاتب هيئة الاستعلامات في الخارج تقوم أحياناً بتسديد الكثير من فواتير إقامة هؤلاء الصحفيين في الفنادق!.

وفي نفس الوقت أرسل أحد الصحفيين الشبان رسالة إلى الرئيس السادات يقول له فيها:

- إنهم يسرقونك يا سيادة الرئيس وينهبون أموال رئاسة الجمهورية عندما يحصل كل واحد منهم على ٥٠ جنيه استرلنيا كبديل سفر إضافي في اليوم، بالإضافة إلى ما تدفعه إليهم مؤسساتهم الصحفية من بدلات للسفر. ويكفى أن تعرف يا سيادة الرئيس أن أحد هؤلاء الصحفيين الكبار يحصل من منصبه كرئيس لمجلس إدارة مؤسسته وكرئيس للتحريير، وأيضاً لرئاسة مجلس إدارة الشركات التابعة لمؤسسته على دخل لا يقل عن ١٤ ألف جنيه شهرياً، وهو دخل ضخيم يزيد ١٠ مرات على ما يحصل عليه رئيس الوزراء من مرتبات ومخصصات شهرية..!

وأثارت هذه الرسالة السادات ووصفها بأنها رسالة وقحة من صحفى أكثر وقاحة..!

لم يعجبه أن يعترض أحد الصحفيين على عملية الإغداق على حواريه من الصحفيين، ولكنه في نفس الوقت أخذ يستفسر من بعض الصحفيين الذين كانوا مقربين إليه عن حقيقة مرتباتهم وعما يحصلون عليه من بدلات سفر في رحلاتهم معه..

كانت أول مرة يعرف فيها أنهم يستغلون هذه الرحلات من أجل تحقيق ثروات ومكاسب مادية أكثر بكثير مما كان يتصور..

ولا أعرف لماذا غضب السادات على بعض هؤلاء الصحفيين أثناء رحلته إلى واشنطن التي أُجريت فيها مباحثاته مع مناحم بيجين وانتهت بتوقيع اتفاقية كامب دافيد ..

إن بعض تصرفاتهم الشخصية لم تعجبه وربما حدث ذلك لأنه استنفذ أغراضه منهم وكانت المفاجأة عندما عرف أنهم لم يسددوا فواتير الفنادق التي كان ينزلون بها في واشنطن، وأن رئاسة الجمهورية بالرغم مما كات تدفعه لهم، قامت بتسديد قيمة هذه الفواتير ..

وأراد السادات أن يقوم بعملية « قرص ودن » لهؤلاء الصحفيين، ولعلها أول مرة التي يعرف فيها أنه أصدر في شهر نوفمبر سنة ١٩٨٠ قراراً أبلغ إلى جميع المؤسسات الصحفية ينص على أن تتحمل هذه المؤسسات وحدها بدلات سفر الصحفيين الذين يرافقون رئيس الجمهورية في رحلاته إلى الخارج .
وبمعنى آخر إلغاء تعليماته بدفع مبلغ ٥٠ جنيهاً إسترلينياً لك منهم كبديل سفر عن كل يوم من ميزانية رئاسة الجمهورية !

وأرسل حسن كامل رئيس ديوان رئاسة الجمهورية في تلك الأيام بناء على تعليمات السادات صوراً من فواتير الفنادق التي قامت رئاسة الجمهورية بتسديدها مع رسائل إلى عدد من هؤلاء الصحفيين يطالبهم فيها برد قيمة هذه الفواتير إلى حساب رئاسة الجمهورية ببنك القاهرة .

وأذكر أنني اطلعت بنفسى مصادفة على واحدة من هذه الرسائل، وهى التى بعث بها السيد حسن كامل إلى المرحوم مرسى الشافعى وكان رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة روزاليوسف .

كان يطالبه فيها بناء على تعليمات رئيس الجمهورية برد مبلغ ١٦٠٠ دولار وإيداعها فى حساب رئاسة الجمهورية ... وقد لقت انتباهى خط بالقلم الأحمر وضعه السيد حسن كامل تحت أحد بنود الفاتورة . وكان ثمناً لثلاث زجاجات من الشمبانيا كان المرحوم مرسى الشافعى قد طلب إلى إدارة الفندق إرسالها إلى حجرته !

ويتذكر الزميل لويس جريس، وكان يشغل منصب العضو المنتدب لمؤسسة روزاليوسف، إن مرسى الشافعى اتصل به التليفون ليقوله له : رئاسة الجمهورية تطلب إيداع المبلغ المطلوب فى حسابها فى بنك القاهرة، وإنه بعد أن اطلع على رسالة السيد كامل والفاتورة المرفقة .. قال للمرحوم مرسى الشافعى :

- آسف لأنك تسلمت بدل سفرك بالكامل، ولا يمكن أن يصرف باسمك أى مصروفات إضافية إلا فى حالة تقديمك فواتير عن مصروفاتك الفعلية أثناء رحلتك فى الخارج تزيد قيمتها عما حصلت عليه كبدلات سفر ..

واضطر مرسى الشافعى لأن يرد المبلغ المطلوب إلى رئاسة الجمهورية من جيبه الخاص ! ..
وحدث نفس الشيء فى مؤسسة التحرير عندما تلقى محسن محمد رئيس مجلس الإدارة فى تلك الأيام رسالة مماثلة من السيد حسن كامل ..

كان يطالبه فيها بناء على تعليمات رئيس الجمهورية برد مبلغ ١٨٧٠ دولاراً قيمة فواتير إقامته فى الفندق الذى كان ينزل فيه فى واشنطن، وكانت رئاسة الجمهورية قد قامت بتسديدها ..

واعترض الصديق عبد الحميد حمروش، وكان عضواً منتدباً بالمؤسسة، وطلب إلى محسن محمد أن يبادر بتسديد المبلغ المطلوب من جيبه الخاص أيضاً.

وكان موقف عبد الحميد حمروش قاطعاً وحاسماً كما فعل الزميل لويس جريس مما اضطر محسن محمد، وهو فى أشد حالات الضيق لأن يرد المبلغ المطلوب إلى رئاسة الجمهورية بإيداعه فى حسابها فى بنك القاهرة!.



إن بدلات السفر التى يحصل عليها بارونات الصحافة تمثل «إحدى» صور المصروفات السرية التى كان بعض الصحفيين يحصلون عليها فى الثلاثينيات والأربعينيات أى قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢..

وأيام زمان كانت المصاريف السرية ملاليم، وكانت بعض الصحف تحصل عليها فى صورة إعانات أو مكافآت، وأحياناً كمساهمات مالية لمساعدتها على الاستمرار فى الصدور!.

وأيام زمان كانت غالبية المصاريف السرية تذهب إلى باشوات الصحافة، وكان جانباً منها يذهب إلى عدد من فقراء الصحفيين، أما الآن فإن ملايين الجنيهات تنهب لتذهب إلى بارونات الصحافة وحدهم لضمان السيطرة عليهم وبالتالى السيطرة على الصحافة كلها!.

ولا يهم إذا كانت هذه الملايين من الجنيهات تدفع من وزارة الداخلية، أو من ميزانية مجلس الشورى، أو أن تتحملها خزائن المؤسسات الصحفية الغنية والفقيرة على السواء!.

وأستطيع أنؤكد أنه لم تكن هناك مصاريف سرية تُدفع لبعض الصحفيين أيام جمال عبد الناصر، ويحتمل أن يكون بعض الصحفيين قد استفادوا من خدمات أو مزايا حصلوا عليها بصفتهم الشخصية. إلا أن عبد الناصر لم يكن يسمح، بتقديم أى رشوة لأى صحفى..

كان ينظر إلى كل الصحفيين باعتبارهم مواطنين مصريين، ومن كان يتردى منهم فى أى خطأ سواء عن قصد أو بحسن نية، كان يعاقب بأسلوب أو بآخر، وكان أن دخل بعض الصحفيين السجن لأسباب عقائدية، وهو أمر كنا نعتبره مرفوضاً دائماً، إذا لا يصح اعتقال الصحفى أو غير الصحفى لأسباب غير جنائية، وصحيح أن تحقيقات كثيرة أجريت مع عدد من الصحفيين أيام عبد الناصر، كما شرد ونقل عدد منهم إلى مؤسسات غير صحفية، كما أن قرارات صدرت بمنع بعضهم من الكتابة، ولكنها كانت قرارات التحذير، وتم التراجع فيها، ولم يحدث أن حُورب صحفى فى رزقة حتى هؤلاء الذين كانوا على عدااء شديد مع نظام الحكم بعد ثورة ٢٣ يوليو..

وجاءت مرحلة كانت تليفونات الصحفيين بلا استثناء تحت رقابة مستمرة لمتابعة تصرفاتهم وتحركاتهم وللتعرف على أسرار اتصالاتهم العامة والخاصة، كما لعبت تقارير مختلف الأجهزة دورها خلال تلك الفترة فى تحديد مصير ومستقبل عدد كبير من الصحفيين على مختلف المستويات، وهو ما كنا نرفضه دائماً أيضاً، ونعتبره متعارضاً مع حرية العمل الصحفى..

وأذكر على سبيل المثال أن واحداً من أكبر بارونات الصحافة في مصر «الله يرحمه»، وكان يعمل مديراً لإدارة الإعلانات في مؤسسة صحفية كبرى، قد التقى في جنيف بسويسرا مع المرحوم محمود أبو الفتوح صاحب جريدة المصري، وكان بارون الصحافة الكبير يعمل معه في شبابه بجريدة المصري قبل ثورة ٢٣ يوليو.

واعتبرت أجهزة الرقابة هذا اللقاء جريمة. فقد كان محمود أبو الفتوح يتزعم حركة «ثورة مصر» التي كانت تناهض ثورة ٢٣ يوليو في الخارج، وكان يهاجم نظام حكم عبد الناصر وكان قد صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بإسقاط الجنسية المصرية عنه !

وعاد بارون الصحافة الكبيرة ليقبض عليه بمجرد نزوله من الطائرة في مطار القاهرة، وليجرب معه تحقيق إستغرق عدة أسابيع.

وأفرج عن الرجل لينتقل للعمل في مؤسسة صحفية كبيرة أخرى، متصوراً أنه سيلقى فيها الأمان والحماية من زبانية منتصف الليل الذي فرضوا رقابة مشددة على تحركاته واتصالاته !

واقترح بعضهم على عبد الناصر إلغاء الرقابة على الصحف لتجميل وجه الثورة المصرية، وتحمس عبد الناصر لتنفيذ الاقتراح، ولكن كانت المفاجأة التي لم يتصورها عندما عارض رؤساء تحرير الصحف، وبعضهم قد أصبح الآن من بارونات الصحافة اتخاذ قرار في هذا الشأن وطالبوا بالإبقاء على الرقابة .. !

قالوا .. إن الرقيب موظف، ويمكن محاسبته في حالة ارتكابه أى تجاوز لتعليمات الرقابة بالخصم لعدة أيام من مرتبه، كما يمكن أيضاً فصله من العمل أو إبعاده عن وظيفته في الرقابة، أما أن يعاقب رئيس تحرير فهو شيء غير طبيعي، وغير مقبول !



وهكذا وافق عبد الناصر على الإبقاء على الرقابة بناء على طلب رؤساء تحرير الصحف .
ورحل عبد الناصر، ليتولى أنور السادات المسئولية كرئيس للجمهورية . وقد جاء يفكر جديد وبرؤية أخرى عن الصحافة والصحفيين .. كان تصوره الذى عاش يتباهى به أنه كان يعرف غالبية الصحفيين منذ أن كان يتردد على الصحف أثناء فترة طرده من خدمة القوات المسلحة قبل الثورة، ومن خلال تجربته عندما كلف بالإشراف على إنشاء جريدة الجمهورية .. ولكن فرق بين أن يعرف بعض أسماء الصحفيين القدامى الذين كانت له صلة بهم أيام زمان، وبين أن يتعرف على الجواهر والقدرات النادرة من شباب الصحفيين الذين تألفت أسماؤهم في عالم الصحافة، ويعتبرون الآن الكيان الحقيقي الذى تقوم عليه صناعة الصحافة في مصر .. وأيضاً الحرفيين داخل مطبخ الصحف والمجلات، وهم فى العادة يبقون جنوداً مجهولين لا تلقى عليهم الأضواء !

وكان من أشهر قرارات السادات فى يوم ٩ فبراير سنة ١٩٧٤ إلغاء الرقابة على الصحف ظاهرياً للاستهلاك المحلى، وعلى برقيات المراسلين الأجانب للاستهلاك العالمى !

وكان للسادات نظريته الخاصة للسيطرة على الصحافة والصحفيين لصالح حكمه، وهى نظرية تتسم بأسلوب جديد كان يعتمد أساسا على تخير نوعيات معينة من الصحفيين لتولى إدارة المؤسسات الصحفية ومناصب رؤساء التحرير، دون أن يضع أى اعتبار لدرجة ثقافتها العامة أو كفاءتها المهنية، على أن يقوم رئيس تحرير كل جريدة أو مجلة بعمل الرقيب ..!

وأصبحت المؤسسات الصحفية ملكا لمجلس الشورى، بعد أن كانت ملكا للاتحاد الاشتراكي، وأنشئ المجلس الأعلى للصحافة، وهو مجلس درج السادات على أن يتخير بنفسه أسماء أعضائه، ثم يطلب إلى اللجنة العامة لمجلس الشورى الموافقة على ترشيحاته بلا تغيير أو تبديل ..

وفى رأى أننا نظلم وزير الإعلام أو أى جهاز آخر من أجهزة الرقابة إذا ما تصورنا أن السادات كان يستمع إلى أى رأى لها بشأن هذه الترشيحات .

وُقرضت فى نفس الوقت القيود على إصدار صحف ومجلات جديدة ..

وكانت النتيجة أن تحايل الكثيرون ومنهم من لا تربطه أى علاقة بالعمل الصحفى على هذه القيود بالحصول على تراخيص لإصدار صحف ومجلات من قبرص أو لندن أو باريس ..!

وأصبح التطور الجديد مع بداية عصر السادات أن يتم تجهيز وإعداد هذه الصحف والمجلات فى القاهرة لطبع فى الخارج على أن يعاد تصديرها بعد ذلك للتداول فى الأسواق المحلية باعتبارها صحفا ومجلات أجنبية ..!

وطبقا للأرقام، فإن عدد تراخيص الصحف والمجلات التى كان يصدرها مصريون فى الخارج فى أيام الرئيس السادات لم يكن يقل عن ٣٨ ترخيصا لصحف ومجلات كلها مصرية، ولكنها تحمل جنسيات أجنبية ..!

وأضرب مثلاً بمجلة « كاريكاتير » وهى مجلة فنية تعتمد على النكتة المرسومة أو المصورة فى التعبير عن آرائها . وهذه المجلة كان يرأس تحريرها اثنان من أشهر رسامى الكاريكاتير فى مصر هما الزميلان مصطفى حسين وأحمد طوغان ..

إن أحدا لا يستطيع أن يشكك فى ولائهما لمصر .. وللنظام أيضاً ..!

وأذكر أن الزميل أحمد طوغان قد حفيت أقدامه، وبج صوته، وهو يتنقل بين المكاتب فى القاهرة من أجل الحصول على ترخيص بإصدار مجلته فى القاهرة، ولكنه اصطدم بالقيود التى تفرضها قوانين الصحافة التى صدرت أيام السادات، على إصدار الصحف والمجلات، ولم يكن أمام الزميل الفنان إلا أن يطير إلى نيقوسيا عاصمة جمهورية قبرص اليونانية حيث استأجر أحد المحامين القبارصة، وطلب إليه أن يستخرج ترخيصا للمجلة التى تحمل الجنسية القبرصية على أن يتم طبعها وتوزيعها فى القاهرة .

إن عنوانها الرسمى صندوق بريد مكتب المحامى القبرصى، أما مطبخها الفنى وإدارتها فكان يشغل شقة بجوار مسجد مصطفى محمود فى حي المهندسين بالجيزة ..

إنها مأساة أن يصبح حال كل الإصدارات الجديدة للصحافة المصرية من قبرص ومن غيرها دون أن يعمل فوراً على إلغاء كل القيود المفروضة على إصدار صحف ومجلات فى مصر ..

وصحيح أن وزير الإعلام وجد الحل لمشكلة بعض هذه الإصدارات المصرية الجديدة التى تحمل جنسيات أجنبية بالموافقة على طباعتها فى مصر إنقاذاً للملايين الجنيهات بالعملة الصعبة التى كان يمكننا أن نذهب إلى المطابع الأجنبية فى الخارج سنوياً، ولا أحد يعرف مصدرها، أو الطريقة التى تخرج بها من مصر. وكان أن تم الاتفاق بينه وبين رئيس مجلس الشورى على منح الوزير المختص، أى وزير الإعلام، الحق فى منح هذه الصحف والمجلات تراخيص مؤقتة تتجدد مرة كل ستة أشهر لطباعتها. بالإضافة إلى قيود أخرى منها أن يتم طباعتها فى واحدة من مطابع المؤسسات الصحفية القومية، وأن تحصل على موافقة الرقيب على الصحف والمجلات الأجنبية، كأي مطبوعة تحمل إحدى الجنسيات الأجنبية قبل الترخيص بتداولها وتوزيعها فى الأسواق المحلية.

إنها قيود تضع هذه الصحف والمجلات تحت السيطرة والرقابة المستديمة، وهى تمثل ضغوطاً على أصحابها تتعارض مع كل المبادئ التى تنادى بحق الصحفى فى التعبير عن رأيه بحرية، وبلا قيود. وأقول أن غالبية أصحاب تراخيص إصدار هذه الصحف والمجلات مصريون، ولا أظن أن أحداً يمكن أن يشكك فى وطنيتهم أو فى ولائهم لمصر!.

ولكن للأسف أنهم يصدرون صحفاً ومجلات تلبس برنيطة.. أى أن جنسيتها أجنبية..!



●● إننى لا أنتم السادات وحده بتخريب صحافة مصر، ولكننى أنتم أيضاً بعض حواريين من بارونات الصحافة بأنهم شجعوه على الاستمرار فى سياسته التى أدت بصحافتنا إلى طريق مسدود!.

وقبل ثورة ٢٣ يوليو لم يكن فى مصر سوى صحفى واحد يمكن أن يطلق عليه اسم مليونير وهو محمود أبو الفتوح صاحب جريدة المصرى، وكان محمد التابعى رجلاً استقراطياً بطبعه، ولكنه كان مسرفاً للغاية، وكان أن مات فقيراً، أما بقية أصحاب الصحف من الباشوات والشوام اللبنانيين، فقد كانوا فقراء، ولم نسمع عن أي واحد منهم أنه كان من أصحاب الملايين..

وعندما أصدر مصطفى وعلى أمين أخبار اليوم كان كل ما فى جيب مصطفى أمين ١٠٠ جنيه بالإضافة إلى المكافأة التى حصل عليها على أمين أثر استقالته من وظيفته كمدير لمكتب وزير المالية.

وتسأل عن أصحاب الملايين من بارونات الصحافة فى هذه الأيام، والجواب كما تكشف عنه إحصائية مثيرة يتندر بها شباب الصحفيين، ويرجع تاريخها إلى أوائل عام ١٩٩٠ تقول.. أن عدداً يتراوح ما بين ١٣٤ و ١٤٠ صحفياً من بين أعضاء نقابة الصحفيين - البالغ عددهم حوالى ٣٨٠٠ صحفى وصحيفة - يمتلك كل منهم أرصدة وثروات تزيد قيمتها على المليون جنيه..!

وأن ثروات بعض هؤلاء البارونات تتراوح ما بين ٤٠ و ١٦٠ مليوناً من الجنيهات!

وتضاعف عدد أصحاب الملايين من الصحفيين الآن ليقدر عددهم الآن بحوالى ٣٥٠ صحفياً مليونيراً..!

وتقول: إذا صحت هذه الإحصائية، فمن أين جاء هؤلاء الصحفيون - وقد عرفناهم فقراء معدمين - بكل هذه الملايين؟ وهل حصلوا عليها بالجهد والعرق؟.. أى أنها من المال الحلال؟.. أم أنهم

اكتسبها بأساليب وطرق ملتوية وتحايل على القوانين بحيث يمكن اعتبارها ملايين ملوثة.. أى أنها من المال الحرام؟..

ولا يسعنى إلا أن أقول إن غالبية بارونات الصحافة دون أن أحدد أى واحد منهم بالاسم قد استغلوا مراكزهم التى عينوا فيها على رأس المؤسسات الصحفية لتحقيق مكاسب وأرباح تحت بصر العيون الساهرة التى تراقب وتحصى تحركات الصحفيين بالذات باعتبارهم واجهة النظام أمام الرأى العام «أى الشعب»..

وفى تصورى أن السادات عندما جعل من كل رئيس للتحريير رقيباً على العمل الصحفى فى جريدته أو مجلته، قد شجع بالقصد بعض ضعاف النفوس منهم على تحويل هذه الصحف والمجلات إلى عزب وإقطاعيات خاصة، بحيث أخذ كل واحد منهم فى إدارتها على طريقته، ولا أريد أن أقول فى استثمارها لحسابه الخاص!..

وكان أن تحولت الأعمدة الثابتة التى ينشرها بعض الكتاب، وكذلك الأبواب الفنية بالذات فى الصحف والمجلات، إلى فاترينات للعرض والبيع لمن يدفع أكثر، وبمعنى آخر شجع الفساد الذى استشرى داخل المؤسسات الصحفية لأن تتحول صحافتنا التى كانت رائدة دائماً إلى صحافة وصفها البعض - للأسف الشديد - بأنها صحافة للبيع!

إننى لا أتهم أحداً بالذات من بارونات الصحافة باستثمار منصبه من أجل يصبح مليونيراً ولكنى أعرفهم جميعاً، وأعرف الكثير عن تصرفاتهم، كما أن هناك روايات كثيرة يتناقلها زملاؤهم الصحفيون، وخاصة الشبان، أى الصحفيون الجدد، واليأس يملأ قلوبهم من إمكانية تطهير الصحافة من العناصر الفاسدة من أجل أن تصبح عندنا صحافة أفضل فى المستقبل!..

من يصدق مثلاً أن واحداً من أكبر بارونات الصحافة كان قد تحول قبل وفاته رحمه الله إلى مدير أعمال ومتحدث رسمى باسم شيخ عربى من أصحاب الملايين، أراد أن يتوج نفسه شيخاً لمشايخ الطرق الصوفية فى العالم، ولم يفلح. وفى بادىء الأمر كان تصورى أن بارون الصحافة يقوم بعملية علاقات عامة لحساب الشيخ العربى ويحتمل أيضاً أنه كان يجرى وراء صفقة إعلانات ضخمة، ولكن كانت المفاجأة عندما قام بارون الصحافة الكبير بالمشاركة بصوته فى تقديم شريط فيديو يباع فى الأسواق عن الحياة الخاصة للشيخ العربى محاولاً أن يدخل فى روع الناس أنه أمير عربى كبير..

واشترك فى تقديم شريط الفيديو للأسف الشديد صديق قديم أصبح من بارونات الصحافة هذه الأيام. وكان تصورى أنه آخر من يقبل المساهمة فى مثل هذا العمل لحساب الشيخ العربى وانضم إليهما فى الترويج لشريط الفيديو كاتب كبير كان يعمل على رأس مؤسسة ثقافية كبيرة!

وأذكر أن الديوان الملكى فى إحدى الدول العربية أذاع بياناً رسمياً نفى فيه بشدة أن الشيخ العربى الذى توفى هو الآخر منذ عدة سنوات يمت بأى صلة إلى الأسرة الحاكمة فى هذه الدولة العربية، وأنها غير مسئولة عن تصرفاته!

وكانت صفقة للثلاثة الكبار الذين شاركوا بأصواتهم فى تقديم شريط الفيديو!

ومن يصدق أيضاً أن يتحول بعض بارونات الصحافة إلى تجار شنطة وأنهم يستغلون رحلاتهم مع رئيس الجمهورية إلى الخارج في التهرب من الجمارك التي تستحق عما يشترونه من التحف الثمينة والسجاجيد الشنواه والفيديوهات والروائع الغالية وغيرها.

وأذكر حكاية نقيب الصحفيين الأسبق الذي كان في رحلة مع رئيس الجمهورية أثناء زيارته لدول شرق آسيا، واضطر للتخلف في الهند لعدة أيام، وعند عودته إلى القاهرة ضبطت في حقائبه ثلاثة سجاجيد شنواه. وقد اضطر لأن يدفع أكثر من ١٠٠٠ جنيه قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عليها!

إن الحكايات كثيرة، ومنها ما تردد عن أسماء الذين جاءت أسماؤهم في كشوف البركة وما حصلوا عليه من عمولات في صفقات الريان للطباعة والإعلانات لحساب المؤسسات الصحفية، ويروى عن أحدهم وكان رحمه الله مديراً للإعلانات في مؤسسة صحفية قومية كبيرة أن عمولته في إحدى هذه الصفقات قدرت بحوالى المليون من الجنيهات وعرف أحمد فتحي الريان بذلك فنصحته بأن يودع عمولته لديه على أن يحتسب له فائدة ١٠٠٪ عنها. وتضاعف مبلغ المليون جنيه في العام الثاني، ثم أصبح أربعة ملايين في العام الثالث. وفجأة أصبحت كل هذه الملايين في خبر كان.

وعرف صاحبنا بارون الصحافة الكبير - رحمه الله - بمصير ملايينه، فلم يحزن، ولم تهتز شعرة واحدة في رأسه.. وابتسم وهو يقول ما معناه باللغة الإنجليزية:

.. ما جاء سهلاً.. يذهب سهلاً!



إنها الحقيقة. ولا يسعني إلا أن أضيف أن الفساد لم يشمل كل بارونات الصحافة الذين تم إختيارهم وفق مواصفات خاصة لتولى مناصب رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف والمجلات القومية في مصر. لأنه لا يزال عندنا واحد أو اثنين، ويحتمل ثلاث بخير..! إنهم في رأيي الأفقر دائماً، أى الذين لا يمكن إدراجهم في قوائم أصحاب الملايين في بارونات الصحافة..

ولعلمهم آخر الشرفاء الذين يتولون مناصب قيادة العمل الصحفى هذه الأيام..! والذي لا يعرفه كثيرون هو أن بارونات الصحافة أصبحت لهم ما يشبه الرابطة التى يتلقتون حولها للدفاع عن مصالحهم، ولضرب كل من يحاول الاعتراض أو كشف تصرفات أحدهم. وأنهم أصبحوا من خلال هذه الرابطة أشبه بالماфия..

وكان طبيعياً أن يعقدوا مصالحات فيما بينهم حتى يتزايد تماسكهم لإدارتهم أن سقوط أحدهم لا يعنى إلا شيئاً واحد هو أنهم سيتهاوون الواحد بعد الآخر.. وأيام زمان لم نسمع عن صحفى مهما ارتفع مركزه، ومهما كان معارضا أو مؤيداً، قد خصصت له حراسة خاصة..

وأيام زمان كان الصحفيون يتعرضون للموت والاغتيال فى كل يوم، ولم يحدث أن طلب أحدهم أن تخصص له حراسة بقصد حمايته وثمناً لولائه وخدماته للنظام..

إن عمل الصحفي أن يكتب، وأن يكتب، وأن يبدي رأيه بحرية وبلا قيود ..

وأصبحت موضة هذه الأيام أن تصبح للصحفي بمجرد أن يكلف بتولى أحد المناصب القيادية حراسة خاصة تتمثل في حارس يرافقه في سيارته، وآخر يقف أمام باب مكتبه، واثنين أمام بيته. ويتغير طاقم الحراسة مرة كل ٨ ساعات، أى أن عددا لا يقل عن ١٢ حارسا يتناوبون حراسته ليل نهار على مدى ٢٤ ساعة فى كل يوم ..

وتسأل : كم تتكلف حراسة الصحفيين وحدهم فى بلد تعاني من أزماتها الاقتصادية، ومن ارتفاع الأسعار لتتكلم الأرقام وتقول إن الدولة تدفع حوالى ٥٤٨ ألف جنيه سنويا لحراسة مجموعة من الصحفيين بينما تدفع بعض المؤسسات الصحفية مبلغ ٦٠٠٠ جنيه فى السنة مقابل تكاليف حراسة بعض محرريها بحجة أنهم معرضون لخطر الاعتداء عليهم !.

أى خطر .. إنهم كانوا يفرضون الحراسة على كاتب صحفى غير كبير فى مؤسسة روزاليوسف مثلا - رحمه الله - لأنه كان يستقبل السفير الإسرائيلى فى بيته، ولأنه قام بزيارة إسرائيل بالرغم من قرار الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين التى قررت معاقبة الصحفى الذى يقوم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل ..

وعندما كان النبوى إسماعيل وزيرا للداخلية كانوا يخصصون حراسة خاصة على صحفى فى مؤسسة أخبار اليوم اشتهر بما كان يعقده من صفقات مربية حقق من ورائها مكاسب خيالية. وتوفى هذا الصحفى فى حادث سيارة، وكان مخمورا، وقيل أيضاً إنه كان تحت تأثير جرعة مضاعفة من المورفين، ولم تفلح حراسته فى إنقاذ حياته ..

وشكا لى ضابط شرطة صديق فى تلك الأيام أن أحد جنود الحراسة الذى كان مكلفا بحراسة بيت صحفى كان يعمل رئيساً لتحرير إحدى المجلات الأسبوعية تظلم إليه من أن زوجة الصحفى، وهو بارون صحفى صغير، ولا أريد أن أقول بارونا كتكوتا، تطلب إليه شراء الخضار من السوق، وأنها ترهقه بإصدارها أوامرها إليه بتنظيف سجاجيد البيت ..

ولم يتمالك ضابط الشرطة نفسه من الغضب، وطلب إلى جندى الحراسة تسليم نفسه إلى رئاسته، وعدم المشاركة فى حراسة منزل بارون الصحافة الكتكوت ..

قال له : إن مهمته الأساسية كرجل شرطة هى الحراسة، ولا يدخل فى مهامه تنظيف السجاجيد والقيام بأعمال الخدمة المنزلية فى بيت الصحفى المحروس ! ..

وعرف الصحفى بما حدث فبادر بتقديم شكوى إلى وزارة الداخلية ضد الضابط، إتهمه فيها بالتعسف وتهديد حياته للخطر ..

واستجابت وزارة الداخلية لشكوى الصحفى، وقررت إلغاء تعليمات الضابط، وإعادة الحراسة إلى بيت المحروس .. إياه .. !



●● وكان المرحوم الدكتور حسين الغمرى من أنظف وأبرز الإداريين الذين تولوا منصب العضو المنتدب لمؤسسة أخبار اليوم بالدرجة التى جعلت بعض الصحفيين يطلقون عليه اسم: آخر الشرفاء الذين تولوا إدارة الصحف ..!

إنه صديق قديم، وأراد قدرى أن يحدثنى الرجل قبل وفاته عن تفاصيل الخلاف الذى نشب بينه كعضو منتدب وبين موسى صبرى عندما كان رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، وهو الخلاف الذى انتهى بصدور قرار بإيقافه كعضو منتدب عن عمله، قبل أن يصدر قرار بتعيينه رئيساً لمجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع ..

كان هو فى شهادة أمام الله والتاريخ، الرجل الذى عمل على تجديد ماكينات الطباعة فى مؤسسة أخبار اليوم، وكان هو الذى تفاوض، ثم تعاقد على شراء المطبعة التجارية الكبيرة التى تكلف شراؤها أكثر من ٣٠ مليوناً من الجنيهات، وحصلت عليها أخبار اليوم من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق أحد قروض المعونة الأمريكية .

وكانت من عاداته عندما يعود من إحدى رحلاته إلى الخارج كما هو ثابت فى ملفات وسجلات مؤسسة أخبار اليوم، أن يرد إلى خزانة المؤسسة جميع ما كان يتبقى معه من العملات الصعبة التى كانت تصرف له كبدلات للسفر ..

كانت أول مرة فى تاريخ المؤسسات الصحفية يرد فيها العضو المنتدب ما كان يتبقى فى جيبه من عملات أجنبية كان يحصل عليها كبديل سفر، وقد شاهدت بنفسى بين أوراق المرحوم الدكتور حسين الغمرى التى كان يحتفظ بها فى بيته بعض صور الإيصالات التى كانت تدل على تسليمه هذه العملات الأجنبية إلى خزانة مؤسسة أخبار اليوم .!

وكان طبيعياً أن يوغر هذه التصرف الذى لا يعنى إلا التطرف فى الأمانة والتعفف صدور الكثيرين فى أخبار اليوم ضده حتى إن المرحوم موسى صبرى اتصل به التليفون عندما كان رئيساً لمجلس الإدارة، ليقول له:

- أنت بتخرجنا جميعاً .. وتخرج زملاءك برد ما تبقى معك من بدلات السفر عن رحلاتك إلى الخارج ..!

وأذكر أن المرحوم الدكتور حسين الغمرى حدثنى مرة، وكنت فى زيارة له فى الشقة التى كان يسكن فيها بالزمالك عما حدث بينه وبين مسئول كبير فى مؤسسة أخبار اليوم كان قد سافر معه فى إحدى رحلاته إلى الولايات المتحدة - لتوقيع عقد شراء ماكينات الطباعة ..

قال لى إنه فوجئ بالمسئول الكبير وهو جالس إلى جواره فى الطائرة فى طريق عودتها إلى القاهرة عندما وجه إليه كلاماً غريباً ..

قال له: أظن أنك عملت حسابك على نسبة العمولة فى الصفقة ..!

وابتسم المرحوم الدكتور الغمرى وهو يقول للمسئول الكبير:

- العمولة خفضت من أصل الثمن لصالح مؤسسة أخبار اليوم ..!



وأعترف أنني كنت وراء الشكوى التي تقدم بها المرحوم الدكتور الغمري مدعمة بالوثائق والمستندات إلى الرئيس حسنى مبارك عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية ..

كنت أعرف تفاصيل مشكلته، وكانت نصيحتى له بأن يتظلم من قرار أصدره موسى صبرى بمنحه أجازة مفتوحة ..

واستدعى المرحوم الدكتور الغمري لمقابلة اللواء مهندس سعد شعبان، وكان يعمل مديرا لمكتب نائب رئيس الجمهورية ..

وأجرى تحقيق سريع حول أسباب الخلافات التي وقعت بينه وبين موسى صبرى ..

وأراد قضاء الله أن يتوفى المرحوم محمد الهوارى رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع فى تلك الايام، ليتقرر تعيين الدكتور الغمري مكانه ..

أرادوا بهذا القرار فك الاشتباك بينه وبين موسى صبرى الذى كان واحدا من الصحفيين المقربين من السادات، وبالتالي كان يعتبر نفسه - كما كان بعض الصحفيين يقولون .. تحت حماية رئيس الجمهورية! ... ■

حسين الغمري.. أعطوه أجازة

مفتوحة لأنه كان جنبلًا نكدر من اللازم!

نصف مليون جنيه لحراسة الصحفيين وحدهم!



الريان والفساسي والصحافة المصرية

من أخطر الظواهر التي تعرضت لها الصحافة المصرية فى الآونة الأخيرة هى العلاقات المريبة التى ربطت بين بعض بارونات الصحافة وشركات توظيف الأموال كالريان والسعد وغيرها . وكانت واحدة من أشهر الصفقات التى كشفت عنها هذه العلاقات المريبة عندما تعاقد رئيس سابق لمجلس إدارة مؤسسة صحيفة قومية، على بيع مجموعة من كتب التراث الإسلامى التى كانت مؤسسته تصدرها إلى إحدى شركات الريان بمبلغ لا يتناسب مع قيمتها الحقيقية . وقام الريان بإعادة طباعة هذه الكتب، وحقق من وراء بيعها أرباحاً خيالية . وكان من الطبيعى أن يتردد أيامها أن مبالغ كبيرة دُفعت فى الخفاء لإتمام هذه الصفقة، وكانت هذه الصفقة وغيرها سبباً فى إبعاد رئيس مجلس الإدارة عن منصبه ! . وفى السنوات الأخيرة ترددت شائعات كثيرة عن أسماء كبيرة لبعض بارونات الصحافة، قيل إنها عملت كمستشارين إعلاميين لشركات الريان والسعد وغيرها، وللشيخ شمس الدين الفاسى أيضاً . . وكانت جديدة «الأهالى» قد نشرت عدة صور فوتوغرافية التقطها مصور هاو خلّسة لصاحب شركات السعد أثناء أحد اجتماعاته مع أنيس منصور . ولم يستطع أنيس منصور أن يكذب لقاءه بالرجل، كما أنه لم يقل شيئاً عن سر اجتماعه به، وانتشرت نكتة بين الصحفيين تقول عنه كان يدعو السعد لزيارة إسرائيل . . وكان الريان قبل اعتقاله يحيط نفسه بحاشية كانت تضم مجموعة من الإعلاميين والصحفيين الذين كان ينطقون بلسانه، وينظمون له حملات الدعاية والإعلانات التى ساعدته على التغرير بعشرات الألوف من المواطنين، وعرف أنه كان يغدق على هؤلاء الصحفيين من أموال ضحاياه من المودعين . . .

كما تردد حكايات كثيرة عن كشف البركة، وعن الأسماء التى تضمنتها، وكان من بينها أسماء عدد من بارونات الصحافة بالإضافة إلى بعض كبار المسؤولين ! . وأكثر من ذلك أراد الريان أن يفرض سيطرته على نقابة الصحفيين عندما عرض عليها تقديم قرض من إحدى شركات قيمته مليون جنيه بدون فوائد لحل مشكلة الإسكان لشباب الصحفيين . .

وقام أحد الصحفيين من أصدقاء الريان بتوزيع استمارات تحمل اسم الريان على الصحفيين الذين أبدوا إستعدادهم للحصول على هذا القرض، وكان طبيعياً أن يتخاطف بعض الصحفيين الشبان هذه الاستثمارات بعد أن وجدوا فيها حل السعيد لمشكلة الإسكان التى يشكون منها . .



إن أحدا منهم لم يكن يعرف ما كان الريان يدبره خفية . ولما تكشفت أهدافه المريبة، بادر الزميل جلال عارف وكان عضواً في مجلس نقابة الصحفيين بفضح مخططات الريان، وكان أن هاجمه بعنف فى مقال نشر بجريدة «الأهالى» ، وقد إتهمه فى هذا المقال صراحة بمحاولة رشوة الصحافة والصحفيين . وقال إن هدفه الأساسى من وراء تقديم هذا القرض، هو السيطرة على الصحافة المصرية، وبمعنى آخر أن يضعها فى جيبه . . !

وهاجم جلال عارف أيضا مجموعة الاتفاقيات التى كان الريان قد عقدها مع عدد فى المؤسسات الصحفية القومية بعشرات الملايين من الجنيهات مقابل نشر حملاته الإعلانية ولطباعة الكتب أيضا . وقال إن هذه الاتفاقيات ظاهرة خطيرة تستدعى التدخل السريع لوضع حد لها . . وإثار هذا المقال ضجة فى أوساط الصحفيين، آنذاك .

كان يحمل فى كل كلمة من كلماته إتهاما صريحا للريان بمحاولة رشوة الصحافة المصرية والصحفيين !

واضطر الريان لأن يذيع بياناً نشرته الصحف ينفى فيه كل ما كان يتردد عن قرض المليون جنيه . كان يكذب، وأراد أن يبرأ نفسه من الاتهامات التى وجهت إليه بعد أن تكشفت لعبته . . وبادر الزميل جلال عارف برفع قضية ضد الريان يطالبه فيها بتعويض قدره مليون جنيه قال أن البيان تضمن عبارات تسمى إليه وتعتبر ماسة به . وأعلن فى عريضة دعواه إستعداده للتنازل عن هذه التعويض فى حالة ما إذا أصدرت المحكمة حكمها لصالحه، لدعم مشروعات الإسكان لشباب الصحفيين .

ولكن الدعوى لم تستمر أمام المحاكم، فقد كانت مرفوعة ضد فتحى الريان، وانقطع سير دعوى الخصومة بوفاته . !

ولفت الانتباه إن جريدة الأهرام شطبت من البيان الذى أذاعه الريان كلمات التهجم على جلال عارف فى الوقت الذى نشرته جريدتا الأخبار والجمهورية بالكامل . أى بما كان يتضمنه من كلمات اعتبرها الزميل جلال عارف فى دعواه القضائية ماسة به ! .

ونشرت جريدة صوت العرب فى عددها الذى صدر يوم ٥ يوليو سنة ١٩٨٧ تحقيقا عن آراء بعض الصحفيين حول هذا القرض . . وكان رأى شيخ الصحفيين حافظ محمود الذى نشرته الجريدة صريحا وواضحا، إذ قال ما نصه :

- إن قبول أموال الريان فى صورة قرض تكون النقابة بعيدة عنه بالتحايل سابقة خطيرة لأنه يجوز لو قبلنا المبدأ أن تأتى جهة أخرى أقوى من الريان لمنافسته فى تقديم مثل هذه القرض لتصبح العملية شراء نهائيا للمهنة أو للنقابة - ثم ماذا نفعل لو ثبت أن الريان له مواقف غير مشروعة من ناحية تجارته فى العملة أو غيرها، بالطبع سيسىء ذلك لسمعة النقابة، وهذا أمر مرفوض .

ثم روى حافظ محمود قصة ما حدث عندما كان وكيلا لنقابة الصحفيين قبل ثورة ٢٣ يوليو بقليل .

قال إن محمد هاشم باشا كان يشغل منصب وزير الداخلية، وعرض عليه أن تحصل النقابة على جزء من الاعتمادات المخصصة للمصروفات السرية، وكانت جزءاً من ميزانية الدولة، وأن تقوم النقابة وحدها وبدون أي تدخل باستخدام هذه الأموال في أوجه نشاطها، ومنها صندوق المعاشات وغيرها، ولم يكن أمامه إلا أن ينقل هذا العرض إلى النقيب - وكان المرحوم فكرى أباطة باشا - وإلى مجلس النقابة فكان الرفض القاطع من النقيب ومن أعضاء المجلس، وكان قرار الرفض جماعياً، وأغلق الموضوع نهائياً..

وكان لى رأى أنا أيضاً حول موضوع هذا القرض، وقد نشرته جريدة «صوت العرب» فى إطار تحقيقها الصحفى فى نفس العدد بعنوان: من أجل المهنة والصحفيين. ارفضوا هذا القرض.

قلت بالحرف الواحد: إن علامات استفهام كثيرة لابد أن تثار حول دوافع الريان لتقديم قرض بدون فوائد قيمته مليون جنيه للصحفيين، وإذا نظرنا إلى الصحفيين على أنهم دائماً هدف للاستقطاب سواء من مجموعات الاستغلال الاقتصادية أو الاستغلال السياسى كان علينا أن نجد رداً على علامات الاستفهام هذه. وكنت أتصور أن يعمل الصحفيون أولاً قبل أن يناقشوا هذا القرض الذى قيل إنه بلا فوائد، على إجراء تحقيق عن مصادر تمويل الريان نفسها على أمل إزالة أى شبهة داخلية أو خارجية قبل قبول هذا القرض، ولا أعرف لماذا يذكرنى هذا القرض بالعديد من محاولات الاستقطاب للصحفيين سواء قبل الثورة أو بعدها. وأذكر بهذه المناسبة أن شركة قناة السويس قبل التأميم كانت تخصص فى ميزانيتها سنوياً مبلغاً يزيد على المليون جنيه لتوزيعها على الصحف المصرية وعلى بعض كتاب زمان سواء فى صورة إعلانات أو هبات حتى تضمن هيمنتها على أعلامهم وحتى لا يهاجموا أعمال السيطرة والاستغلال التى كانت تقدم بها. وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو وضع أمام الرئيس جمال عبد الناصر تقرير كامل عما كانت تنفقه شركة قناة السويس قبل تأميمها، على عمليات شراء الأعلام الصحفية بطرق مباشرة وغير مباشرة.

وفى تصورى أن قرض الريان هو صورة من صور المصروفات السرية المقنعة، وقبل أن أقول أن القرض مرفوض أساساً من أجل كرامة الصحفيين وكرامة المهنة أرى أن نتحرى أيضاً، ومهنتنا أساساً هى التحرى - من أين سيأتى هذا المليون القرض.. وما هو الهدف؟.. وكل ما أخشاه أن يأتى يوم يحجز فيه الريان على شقق الصحفيين ومفروشات مساكنهم إذا ما تجرأ أحدهم فتناول بعض الحقائق عنه بما لا يعجبه وبما لا يحقق أهدافه!

وكانت بقية الفضيحة عندما كشفت عمليات جرد ومراجعة حسابات شركات الريان عن تورط غالبية المؤسسات الصحفية، وبالتالي بارونات الصحافة فى الكثير من المعاملات المالية مع هذه الشركات..

وأضطرب بعض المؤسسات لتسوية حساباتها التى كانت مفتوحة مع شركات الريان. وكان أن بادرت برد مبالغ ضخمة بملايين الجنيهات كانت قد دفعت إليها من هذه الشركات مقدماً، ودون أن تستخدم..

وكان رد هذه الملايين من الجنيهاات وتسليمها إلى خزينة جهاز المدعى العام الاشتراكى هى الحل السعيد حتى تنقذ نفسها من تهمة التورط فى صفقات الريان .. !



وكانت هناك ظاهرة أخرى للأسف الشديد - هى ظاهرة الشيخ محمد شمس الدين الفاسى الذى تصور أن فى وسعه وبمساعدة بعض بارونات الصحافة المصريين أن ينصب نفسه إماما وشيخا وزعيماً لحركة الطرق الصوفية فى مصر والعالم الإسلامى، ولكن مشايخ الطرق الصوفية فى مصر، وفى مقدمتهم الشيخ التفتازانى تصدوا له، ولم يعترف أى واحد منهم به، وكانت تصرفاته سبباً فى أن يصدر الديوان الملكى السعودى بيانا رسميا أعلن فيه تنصله من تصرفات الرجل، وقال أن المملكة العربية السعودية غير مسئولة عن تصرفاته .

وأنه ليس أميراً، كما أنه لا ينتمى إلى العائلة السعودية من قريب أو بعيد .
ولا أظن أن فى وسع أى جهاز من أجهزة الرقابة أو المتابعة أن يثبت كم دفع الرجل لبعض الصحفيين من حواريه لأن الدفع يكون عادة فى مظارييف مغلقة أو شيكات لا تصرف إلا من بنوك أجنبية فى الخارج، وكما يقول المثل العامى : « لا مين شاف، ولا مين درى » . !
كما أنه لا توجد إيصالات يكتبها الصحفيون لتكشف عن قيمة ما تسلموه من مبالغ نقدية وأحياناً هدايا عينية . !

ولكن الشئ المؤكد - للأسف الشديد - أن بعض بارونات الصحافة عملوا، ومازالوا كوسطاء فى عملية تسليم المظارييف، ولتجنيد الصحفيين ليكونوا دائما فى خدمة الشيخ المليونير . !
ويروى زميل صحفى كان يعمل مدرساً فى كلية الإعلام، ثم تفرغ للعمل فى الصحافة أنه سافر إلى لندن بدعوة من الشيخ إياه ليؤلف كتاباً عن حياته وسيرته فى حركة الصوفية العالمية التى يدعى زعامتها . !

وفى لندن أنزله الشيخ فى فندق اسمه كوين إليزابيث على نفقته، وفى ضيافته لمدة شهرين كاملين .

كان يأكل ويشرب، ويتجول فى أنحاء إنجلترا أيضاً على حساب الشيخ المليونير . !
وتم طبع هذا الكتاب فى القاهرة على حساب الشيخ أيضاً، ليقوم هو نفسه بتوزيعه فى لندن على أصدقائه وأتباعه بالمجان !

وكان الشيخ يعيش فى إنجلترا فى قصر يتوسط مزرعة كبيرة تحيط بها الأسوار العالية على مسافة ٢٣ كيلو مترا فى ضواحي مدينة لندن، ويطلق عليها اسم : دار الشمس ..
كان يتخذ هذا القصر مركزاً لقيادة حركة الطرق الصوفية التى تصور أنه يتزعمها، ولإدارة أعماله الأخرى وتجارته .

وتقدر قيمة استثماراته بملايين الجنيهاات فى تجارة الأدوية ومستلزمات المستشفيات .

وجرت عادة الرجل قبل وفاته على زيارة القاهرة بين الآونة والاخرى ليعيش فى قصر يمتلكه فى ناحية شبرامنت على مسافة عدة كيلو مترات فى الجنوب من أهرام الجيزة . وكان الرجل يتحرك تحت حراسة فريق من الحراس الذين كان يستأجرهم لحراسته، وحراسة قصوره وأمواله ..

وعرف أن الزميل الصحفى الذى قام بتأليف الكتاب عن حياة الشيخ عاد إلى القاهرة لينشر ٤٠ صفحة كاملة فى أعداد متلاحقة من مجلة أكتوبر التى تصدرها المؤسسة الصحفية القومية التى يعمل بها عن حياة الشيخ، وعن سيرته العطرة جداً فيما كان يدعيه عن زعامته لحركة الطرق الصوفية فى العالم .

وأثارت سلسلة التحقيقات التى نشرت عن الرجل شائعات كثيرة، وقيل إن علاقة صداقة خاصة جداً كانت تجمع بين الرجل والزميل صلاح منتصر عندما كان يعمل رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية التى تصدر هذه المجلة .

ولا يسعنى إلا أن أقول فى شهادة خالصة لوجه الله والتاريخ أن صلاح منتصر فرض على الشيخ أن يدفع ٥٠٠٠ دولار أو هكذا يقول كإعلان مدفوع الثمن عن كل صفحة، وبمعنى آخر دفع الشيخ ٢٠٠ ألف دولار حوالى ٦٥٠ ألف جنيه مصرى ثمناً لما نشرته المجلة المصرية عنه . وكانت صفقة العمر بالنسبة لمجلة أكتوبر التى كانت تعاني أزمة مالية حادة .



وكان المرحوم الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين أول من حاول أن ينبه رأى العام إلى الخطر الذى أصبح يهدد صحافتنا المصرية نتيجة لمحاولات اختراقها بواسطة شركات توظيف الأموال، وجماعات الشيخ محمد شمس الدين الفاسى وغيرها بما تقوم به من عمليات إغداق الأموال والهدايا على حواريتها داخل المؤسسات الصحفية، وكان أن كتب فى يوم ١٣ مارس سنة ١٩٨٦ مقالاً صريحاً للغاية فى باب : يوميات الذى كان ينشره بجريدة الأهرام عن الشيخ شمس الدين الفاسى، وما يسببه من إساءة إلى صحافة مصر والصحفيين ..

وكانت المفاجأة بعد أن ظهر المقال فى الطبعة الأولى لجريدة الأهرام عندما اتصل أحد المسؤولين فى سكرتارية تحرير جريدة الأهرام بالكاتب الكبير ليقول له إن المقال ممنوع من النشر وإنه تقرر رفعه من الطباعات التالية فى الجريدة . وأن عليه أن يكتب مقالاً جديداً لينشر فى الطبعة الثانية عن أى موضوع آخر على ألا يتعرض من قريب أو بعيد للشيخ الفاسى .

ورفض أحمد بهاء الدين أن يرضخ لكل الضغوط التى تعرض لها من بعض المسؤولين فى جريدة الأهرام .. وكانت أزمة انتهت بأن قرر أحمد بهاء الدين أن يتوقف عن كتابة عمود يومياته احتجاجاً على قرار منع مقاله من النشر .

لم يتصور أن يصبح للشيخ الفاسى حماية، وأن تكون له ذراع طويلة تمتد داخل قلعة جريدة الأهرام بكل قيمها الصحفية وتقاليدها القديمة لمنع نشر مقال يهاجمه ..

وكانت سابقة خطيرة لمنع مقال لكاتب كبير في الوقت الذي نسمع فيه في كل يوم أن حرية الصحافة مكفولة، وأنه لن يُسمح بمنع كلمة واحدة من النشر...!

وأثار قرار منع نشر هذا المقال تعليقات كثيرة عندما قال بعض أتباع الشيخ الفاسي إن الرجل يحمل الجنسية السعودية، وإن القرار سياسي للمحافظة على العلاقات الطيبة بين مصر والمملكة العربية السعودية.

كان تبريرا واهيا، وكان الرد عليه ببساطة عندما نشرت إحدى صحف المعارضة مقال أحمد بهاء الدين بالكامل في نفس الأسبوع...!

وكان الواضح والأكثر منطقية أن قرار منع مقال أحمد بهاء الدين لم يكن للمحافظة على العلاقات الطيبة مع المملكة العربية السعودية، وأنه لم يكن قراراً سياسياً.. وبمعنى آخر لم يكن للمسؤولين في الدولة علاقة به، فقد كان المسؤولون السعوديون غير راضين على تصرفات الشيخ الفاسي، وبالتالي فقد كان في الحقيقة قراراً شخصياً لحماية الفساد والمفسدين الذين باعوا الصحافة المصرية لكل من هب.. ودب...!



وكانت فضيحة عندما نشرت مجلة الصياد اللبنانية في عددها الذي صدر بتاريخ ١٨ إبريل سنة ١٩٨٦ بعض التفاصيل عما حدث عندما صدرت التعليمات بمنع أحمد بهاء الدين من الكتابة عن الشيخ شمس الدين الفاسي..

قالت تحت عنوان: «الصيد تنشر تفاصيل القصة التي هزت الصحافة المصرية».

وأنقل عن تحقيق صحفي نشرته المجلة اللبنانية حول هذا الموضوع بتوقيع هدى الحسيني:

- استطاع الشيخ شمس الدين الفاسي أن يقنع أحد موظفي المركز الإسلامي في لندن بأن يمنحه شهادة تخوله حمل لقب.. رئيس الطريقة الشاذلية الصوفية، ولم يكتف بهذا، بل عين نفسه رئيساً للمجلس الصوفي العالمي وحمل لقبه ولبي دعوة صحيفة الأهرام وسافر إلى القاهرة، وأثناء خروجه من مطار القاهرة تعرض لحادثة جعلت إحدى الصحف ترويها، وحملت الكاتب أحمد بهاء الدين على الكتابة عن الشيخ الفاسي فوقف رئيس تحرير الأهرام في وجه نشر هذه اليوميات وكانت ضجة في القاهرة تحدث عنها كثيرون، وكانت الصياد بين الذين استمعوا إلى تفاصيلها، وكان هذا التحقيق..:

●● كان الكاتب المصري، أحمد بهاء الدين يتابع أخبار الشيخ شمس الدين الفاسي وأخبار ابنه محمد (أيام كان يعيش في الولايات المتحدة). كما تابعها الكثيرون منا. ولم يخطر يوماً في باله أنه سيكتب مقاله اليومي في «الأهرام» عن هذا الشيخ الآتي من مدينة فاس المغربية. وكان أحمد بهاء الدين قد التقى في السنة الماضية أثناء أجازته الصحفية في لندن، بأحد أصدقائه من الصحفيين الإنجليز الذي قدم له شريط فيديو مدته ساعة ونصف الساعة يصور رحلة قام بها الشيخ الفاسي إلى سيري لانكا. ويصف بهاء ما رآه. بأن ذكره باستقبالات الشعب السوري للرئيس جمال عبد الناصر أيام



الشيخ الفاسي يتجول في الشوارع راكباً سيارته المكشوفة أثناء سيرة كان الشيخ ينظمها في لندن وكانت بداية العلاقة بين عبدالله عبالباري والشيخ الفاسي أثناء إحدى هذه المسيرات في لندن ويظهر في الصورة أحد الحراس الإنجليز للشيخ!



صلاح منتصر عندما كان رئيساً لمجلس إدارة دار المعارف ورئيساً لتحرير مجلة أكتوبر يسجل بنفسه حديثاً مع الشيخ الفاسي في حملته الإعلانية التي نشرتها المجلة للشيخ نقلاً عن نشرة يصدرها ما يطلق عليه اسم المجلس الصوفي العالمي..

الوحدة . من ناحية كثافة الاستقبال البشرى فقط ، لأنه خرج فى سرى لانكا لاستقبال الفاسى الذى يلقب نفسه برئيس الطريقة الصوفية الشاذلية ، ورئيس المجلس الصوفى العالمى ، كل فقراء وجائعى تلك البلاد . . وكان الفاسى يقف فى سيارة « فان » مكشوفة يحبى الجماهير . وكانت السيارة تسير بهدوء ، بينما كان الفقراء فوق بعضهم البعض يهرعون ليلمسوا السيارة على الأقل . طالما أنهم لا يستطيعون لمس الفاسى ، والمذيع بصوت جياش يصرخ « قداسته يومىء بيده » أو « قداسته يلتفت إلى هذه الناحية أو تلك . . وبعد الاستقبال على الطريق يصل الفاسى إلى مدرج ضخم ملئ طبعاً بالفقراء والجائعين . هو على المنصة رافعاً أصبعه ويردد : « الله أكبر » والجمع يعيدها من بعده . يكرر عبارة « الله أكبر » عدة مرات والجمع يردد وراءه . ثم فجأة يتوقف ، فيعم الصمت المكان ، وعلى شريط الفيديو نفسه أيضاً ، الشيخ الفاسى ، لكن هذه المرة فى قاعة كبيرة ، وأمام جمع غفير ، يرفع أصبعه أيضاً ويردد « الله أكبر » وكأنه لا يعرف غير هذه العبارة ، والجمع يعيدها من بعده . يهتز الفاسى ، وهو يردد هذه العبارة ، ثم يتوقف . وأراد أحمد بهاء الدين أن يحتفظ بهذا الشريط باعتباره وثيقة أرشيفية ، لكن فى اليوم التالى جاءه الصحفى الإنجليزى ملهوفاً يطلب الشريط والسبب أن دولة عربية حصلت على نسخة منه وأرسلت وراء الفاسى (لكنه حتى اليوم لم يذهب) وهو يجمع نسخ هذا الشريط ولا يريد أن يطلع عليها أحد .

والشيخ الفاسى كان طموحاً منذ البداية ، لم يقتنع بعيشه فى المغرب . وكان أن سافر إلى مصر . ولكن المشاكل التى خلقها لنفسه جعلته موضع اتهام وبعد فترة ، أصبح من أصحاب الثروات . وقد عاد إلى القاهرة بعد أن غاب عنها ١٦ سنة بالضبط ، وحسب ما قال إنه جاء إليها ليستثمر ، وإنه يريد أن يتبرع بمليون جنيه مصرى لكلية الشرطة . من أجل أن يتخرج ابنه منها وأن يصبح ضابط شرطة . وكان الفاسى قد حاول من قبل المجئ إلى القاهرة ، إلا أن السفارة المصرية فى لندن كانت ترسل التقارير القائلة بأنها لا تنصح فى أن يقابله الرسمىون . لكنه هذه المرة جاد بلقب رئيس المجلس الصوفى العالمى ، وطلب مقابلة شيخ الأزهر ، ثم قابل رئيس الدولة ، كما ظهر لمدة أربع ليال متتالية على التلفزيون فى برنامج دينى . كل هذا أثار الكثير من اللغط . .

كان كل شئ يمكن أن يمر وأن يأكله النسيان ، لو لم يحدث فى مطار القاهرة أثناء سفر الشيخ الفاسى وابنه ما جعل جريدة « الأحرار » - وكان محمود عوض لا يزال رئيساً لتحريرها - تروى قصة الأسلحة والمجوهرات التى ضبطت مع الشيخ الفاسى وابنه .

كان الشيخ الفاسى فى غرفة كبار الزوار ، وفى وداعه وزير الأوقاف الأحمدي أبو النور . وكانت قضية الأمن المركزى قد انتهت للتو ، ورجال الشرطة فى حالة طوارئ ولفت نظر رجال الشرطة فى المطار السلاح الذى كان يحمله حرس الشيخ البريطانىون ، فاعترضوا عليه وبعد أخذ ورد ، تم الاتفاق على أن تسلم الشرطة المصرية السلاح إلى قائد الطائرة الخاصة ، على أن يتسلمه حراس الشيخ منه فى لندن .

فى الوقت نفسه لفت انتباه رجال الجمارك وصول أربع شاحنات محملة بالحقائب والصناديق التى تخص الفاسى وابنه . فأصروا على تفتيشها ، ولم ينفع معهم أن الزائر موجود فى غرفة كبار الزوار .

وزير الأوقاف في وداعه . ولسوء الحظ كانت الحقائق التي اختارها رجال الجمارك للتفتيش مليئة بمجوهرات تقدر قيمتها بعدة ملايين من الجنيهات ولم يكن قد تم الإعلان عنها لدى دخول الفاسي إلى القاهرة وأصر رجال الجمارك على بقاء الحقائق الثلاث في مطار القاهرة دون مصادرة . وقد استطاع الفاسي أن يسترجعها في اليوم التالي لسفره .

كان هذا ما جعل أحمد بهاء الدين يكتب متسائلا . في يوم ١٢ / ٣ / ٨٦ ، أى بعد يومين على تحقيق جريدة « الأحرار » عن الذى وجه الدعوة إلى الفاسي ، فى الوقت الذى لم يوجد فيه شىء يسمى « المجلس العالمى للطرق الصوفية » . وتسأل أيضاً كيف يتسنى لهذا الشخص مقابلة رئيس الدولة ، وشيخ الأزهر ، وتنشر صورته معهما ، مع العلم أنه يستطيع أن يستغل صورته مع هاتين الشخصيتين فى العديد من الدول الإسلامية .

وكانت من عادة بهاء الدين أن يسلم مقاله اليومي الساعة الواحدة ظهرا ، ثم يغادر مكتبه إلى منزله . ولكن حدث فى ذلك اليوم وكان يوم الأربعاء أن اتصل به أحد محررى « الأهرام » فى الساعة الخامسة بعد الظهر ليقول له إن رئيس التحرير معترض على « اليوميات » و« نرجو أن ترسل لنا يوميات أخرى » فأجاب بهاء : لا وقت عندي لكتابة يوميات أخرى ، انشروا مكانها إعلاناً .

واعتقد بهاء أن القصة انتهت عند هذا الحد ، وفى اليوم التالى وكعادته توجه إلى مكتبه بجريدة « الأهرام » ليفاجأ بأن الجميع ابتداء من البوابين وحتى العمال والموظفين والمحررين ، يكلمونه عن غيظهم من الشيخ شمس الدين الفاسي ، وصعدت مجموعة من المحررين الشبان المصعد معه ، ودخلوا أيضاً برفقته إلى المكتب ، والكل يقول له ، إنه معه وإن الحق معه وأسعرت سكرتيرة بهاء لتخبره بأن رئيس التحرير يسأل عنه منذ الصباح ، لكن بهاء فضل عدم الاتصال به . وبدأ الصحفيون الشبان يروون القصص والأخبار عن الشيخ الفاسي . وقال أحدهم إنه شاهده فى اليوم السابق ، وكان يتناول غداءه مع زملائه فى مطعم جريدة الأهرام مع رئيس التحرير ، وهو يجلس حول طاولته إلى جانبه ومعه مدير مكتب الأهرام الدولى فى لندن ومعهما مجموعة أخرى وكانوا يتحدثون عن محمود عوض ، رئيس تحرير « الأحرار » وقال مدير مكتب « الأهرام الدولى » وبصوت مسموع : إن محمود عوض جاء إلى لندن ، وحاول مقابلة الشيخ الفاسي ، لكنه لم يستطع ، بينما رئيس تحرير الأهرام جاء إلى لندن لمدة ٢٤ ساعة ، قابل خلالها الفاسي بواسطة مدير مكتب « الأهرام » وقفل عائدا إلى القاهرة .

وتكلم صحفيون آخرون عن شقق وسيارات فى لندن .. وقد استمع بهاء إلى أحاديث الشبان ، الذين توجه كل واحد منهم بعد ذلك إلى عمله ، وقرر هو العودة إلى البيت ، فلحقت به سكرتيرته تسأله عن اليوميات ، فقال لها :

– قدمى للمخرج يوميات أمس ..

وعادت السكرتيرة تحمل نسخة من نفس اليوميات إلى المخرج ، فما أن قرأها حتى ضرب على رأسه بعد أن عرف أن بهاء يصبر عليها .

مواقف

تناول الأستاذ إبراهيم سعدة رئيس تحرير أخبار اليوم قضية «توظيف الأموال» ببراءة ونكاه. واستأنف الحكم في هذه القضية وتساعل: إن كانت شركات توظيف الأموال تسرق أموال الشعب.. فالقانون موجود..

والقضية تستحق الاهتمام الشديد لأنها تهم ملايين المصريين وقد رتبوا حياتهم على الفائدة المرتفعة التي يتقاضونها من شركات توظيف الأموال. وهذه الشركات يجب أن تستخدم الأموال في تكوين شركات وشراء شركات خاسرة وانعاشها وإعادة الحياة ومضاعفة إنتاجها. وكل ذلك معروف وتشره الصحف كل يوم. وهذه الشركات هي القطاع الخاص الذي تعلن الدولة بكل مستوياتها حرصاً منها على القطاع الخاص ونجاحه وتثبيته وتشجيع رأس المال الخاص أن يعمل وأن يستثمر وأن يعطي الملل الناجح والأمل لكل من يحاول وينجح لكي ينجح أكثر.. وفي نجاح القطاع الخاص دعوة لصاحب رأس المال الأجنبي أن يدخل وهو آمن، ليعمل وهو آمن ويكسب وهو أكثر أمناً.. وهكذا نعمل وننتج ونقيم نهضة مصر - وكلها بدهيات!

ولكن مشكلتنا الكبرى في مصر أن الناس لم تعد تصبى البصمات في العمل والإثارة والإنتاج والاستقرار والنهضة. فلا يكاد يمضي يوم حتى ننتشر القبح حول الذي قلناه بالأمس، وبذلك ينهار ما سوف نبنيه غداً.

وأنا أعرف من أصحاب شركات توظيف الأموال أشرف سعد (٣٤ سنة) وهو بلدياتي وصاحب شركات السعد..

فهو يريد أن يتوسع وأن يعمل وأن ينتج.. فالأموال كثيرة جداً، والناس يودعون لديه الأموال بلا قلق ولا خوف. وهو مستعد أن يكسب الملايين من أجلهم في مشروعات شريفة محترمة معروفة معلنة.. ولكن..

ولكن ما لم يطمئن كل الذين يودعون أموالهم. والذين يستثمرونها، فلا أمن في فكرة صناعية أو زراعية.. وأصحاب شركات توظيف الأموال مصريون مسلمون يمكن تطبيق أي قانون عليهم، فاعمالهم معلنة وأموالهم معروفة ونشاطهم وودائعهم.. وأما التخويف والتشكيك، فسوف يكون كارثة على الملايين وعلى الاقتصاد مصر ومستقبلها!

أنيس منصور



• في جريدة قومية هي الأهرام حاول أحمد بهاء الدين الله يرحمه التحذير والتنبية ويق الأجراس حتي يستمع من لا يريد أن يستمع..

الأهرام في ٢٣/١١/١٩٨٨

• وفي نفس الصفحة الأخيرة من جريدة الأهرام عمل أنيس منصور علي إثارة حماس القراء لشركات بلدياته السعد..

الأهرام في ١٠/١١/١٩٨٧



يوميات

ملحمة الريان! خوان..

سألت أيس: هل الحكومة مسئولة.. والإجابة بالبنط العريض.. هي للمسئولة الأولى.

وما لم يكن مخطئا فقد كان أول تمسبه على الحكومة، في هذا المكان، وكان الفضل لأستاذنا الكبير الدكتور سيد أبو الجاء، الذي بعث إلى برسالة من شركات توظيف الأموال الإسلامية، نشرتها في هذا المكان بعد أن شرح لي للخطر الكبير.. وهذا نص ما نشر يوم ١٦ أكتوبر ١٩٨٤ أي أن التنبية كان قبل أربع سنوات كاملات، ومن أستاذ كبير خبير.

«مناسبة ما كتبتموه اليوم» عن رقابة البنك المركزي على البنوك الكبرى والخاصة في مصر، هل هناك با توى رقابة على الشركات التي تدعو الناس في الصحف إلى استثمار أموالهم فيها، مع ضمان حد أدنى للربح لا يقل عن ٣٠٪؟

وبعض هذه الشركات للملحة لا تنكر لها عنواناً ولا شخصاً مسئولاً، ولا مجلس إدارة، بل تكفي بنكر صندوق السريد! هل هذه الشركات شخصيات معنوية؟ وهل لها دفاتر قانونية؟

هل هي شركات أموال أو شركات لشخاص؟ وكيف تسير الإدارة فيها؟

«لست أدري!»

وعفيت على الرسالة قللاً:

«لقد انفتح ملك البنوك على أموال لا تخطر على قلب بشر. ولقد كنا إذا اشترينا إلى شيء من هذا - ابتداء من الفراعنة القديمة إلى تهراب أموال الشعب - التهمونا بمعاينة الانفتاح.

والدكتور السيد أبو الجاء بالتأكيد من أكبر أنصار الانفتاح ولكن الأستاذ اللطيف، فيه مذهبون فيها يمدون من الجرائم التي ترتكب تحت هذا العنوان. وها هو يشير إلى ملك آخر يضم أموالاً أخرى..

أي يفتقر قانونية يا أستاذنا الدكتور؟ وأي رقابة؟..

إن قال بعد من بنود مسئوليته الحكومات المتعاقبة أنها كانت تعلم، وأنه تم تحسينها علماً، منذ أربع سنوات على الأقل، لم تغلق خلالها التحذيرات الأخرى.

لثلاث حكومات توالت خلال هذه السنوات الأربع. ولا يمكن أن يتهمها أحد. وستنكى إلى الأبد فيما بعد. بأنها كانت لا تعرف ما يجري. وخطورة ما يجري، وهو هذه الشركات نمواً سرطانياً، ومع ذلك بقيت لا تتحرك أو تتحرك تاركاً الناس يفرقون أكثر وأكثر. ولأن الحرام يخرق «خندق» الحكومة أكثر وأكثر.

وهذا بعد واحد فقط من بنود مسئوليته الحكومة. وهناك بنود أخرى!

أحمد بهاء الدين

فى هذه الأثناء وصل بهاء إلى منزله، وقرر ألا يجيب على الهاتف . لأنه فضل أن يأخذ الموضوع حجمه الطبيعى . وبهاء معروف بتهذيبه وحيائه . والكلمات اللطيفة يمكن أن تخجله وتعيده عن قراره . لذلك قال فى نفسه إنه سيضرب عن الكتابة على الأقل عشرة أيام . بحيث تأخذ القصة شكلها الاحتجاجى والرفض، ثم سافر لمدة يومين مع أحد أصدقائه إلي دمياط، حيث لم يبق هناك أحد لم يسأله لماذا اختفى عامودك اليومى مادمت لست مسافرا أو مريضا؟

ولما عاد بهاء من دمياط، كانت القصة قد صارت حديث كل الناس، ولم تبق صحيفة من صحف المعارضة أو الصحف القومية، وإلا وكتبت عنها ووقفت إلى جانب حق أحمد بهاء الدين فى التعبير عن رأيه .

أيام قليلة ابتعد فيها بهاء الدين عن «الأهرام»، وسمع خلالها بأحداث ووقائع كثيرة . كما فوجئ بنوعية الأشخاص – الحيايين – الذين اتصلوا به ليخففوا من موقفه .

فى مصر، دكتور يدعى أبو الوفا التفتازانى، وهو نائب رئيس جامعة القاهرة . والمعروف أن فى مصر، طرقا صوفية كثيرة وأصيلة، كالبكرية والشاذلية والتفتازانية إلخ . . والدكتور أبو الوفا رئيس كل الجماعات الصوفية فى مصر وهو رجل مثقف . وعندما وصل الفاسى بلقب رئيس المجلس الصوفى العالمى أصدر هذا الرجل بياناً وزعه على الصحف قال فيه : لا يوجد فى العالم شىء اسمه المجلس الصوفى العالمى، المؤسف اليوم، أنه صار كل واحد يفتح «دكانا» على حسابه، ويطلق على نفسه اللقب الذى يعجبه، وبالطبع لا نستطيع السيطرة على هؤلاء الناس، ثم نحن فى مصر، التى هى أم الصوفية، لا نعرف شيئاً عن المجلس الصوفى العالمى الوهمى .

الذى حصل أنه فى اليوم التالى، أبلغت الصحف المصرية أن رئيس الدولة استقبل الشيخ الفاسى . فلم تنشر بيان أبو الوفا التفتازانى .

وأثناء وجود الفاسى فى القاهرة، كان فى النهار يقوم بالزيارات الرسمية برفقه وزير الأوقاف، وفى الليل يتفرغ لتلبية دعوات السهرات، وحدث مرة أن أقام الروائى المعروف إحسان عبد القدوس حفلة عشاء، فى منزله على شرفه دعا إليها مجموعة من نجوم السينما والتلفزيون والإذاعة . ووصل الفاسى وهو يرتدى بدلة نبيذية اللون، ولأن الجو يسمح، فقد سائر الفاسى الموجودين . وحدث أن إحدى المدعوات وهى المذيعة آمال فهمى، كانت فى الليلة التالية تشاهد برامج التلفزيون، وبينما هى تراقب البرنامج الدينى، شاهدت شيخاً وقوراً يشرح بعض التعاليم الدينية، فصرخت بأعلى صوتها، عندما تفرست فى وجهه ، وتساءلت : أليس هذا الشيخ، هو الرجل الذى لبينا أمس دعوة العشاء على شرفه، وكان يرتدى بدلة نبيذية اللون، ويسائر المدعوين؟!!

وأثناء توقف، أحمد بهاء الدين عن الكتابة، كان الدفاع الرسمى لجريدة «الأهرام» أن هناك عقد إعلانات مع الفاسى قيمته ٣٠٠ ألف جنيه استولىنى، أو نصف مليون جنيه (لم يوضح أبدا الرقم الصحيح) تم إبرامه عن طريق مكتب «الأهرام» فى لندن، وأن هذا العقد يتحمل نصف تكاليف الطبعة الدولية . .

الوسطاء الذين جاءوا إلى بهاء بهذا التبرير قال لهم: هذا عذر أقبح من ذنب، أولاً، غير مقبول عن الصحيفة أن تأخذ إعلانات وتنشرها في غير الطبعة الأساسية، فعادة الطبعة الأصلية تحمل كل الإعلانات بينما الطباعات الأخرى تحمل بعض إعلانات الطبعة الأساسية. وأعطى مثلاً مجلتي «التايم» و«النيوزويك» فعندما تعلن إحدى هاتين المجلتين لأحد المعلنين، فإنها تضع في طبعتها الأمريكية الإعلان مع عنوانه في أمريكا وفي طبعة الشرق الأوسط تنشر الإعلان مع عنوانه في الشرق الأوسط..

والشيء الثاني الذي أثار بهاء الدين أن «الأهرام» أغنى صحيفة في العالم العربي، وتعتبر من من أغنى الصحف. والمعروف أن الأرباح التي توزعها «الأهرام» كل سنة على المحررين والعمال، تتراوح ما بين ٣ و٦ ملايين جنيه، مكافآت. هذا غير المرتبات والحوافز.

من هنا، فإن وجهة نظر أحمد بهاء الدين بأن مؤسسة في هذا الحجم وهذا الغنى ليست بحاجة إلى ٢٠٠ أو ٥٠٠ ألف جنيه استرليني كى تفتح مكتبا في لندن، أو تصدر طبعة دولية!.

كل هذه التطورات وأحمد بهاء الدين لم يرد على اتصالات رئيس التحرير، إلى أن جاء أحدهم وقال لبهاء: إن رئيس التحرير يفكر في أن يكتب لك رسالة، لكن هذه الرسالة لم تصل...

وفي هذه الفترة طالبت مجموعة من الصحفيين الشبان بأن يجتمع مجلس نقابة الصحفيين ويطلب من رئيس تحرير «الأهرام» تقديم إيضاح عن حقيقة موقفه من هذه الحادثة، وطالبت مجموعة أخرى بأن يكون الاجتماع خارج مجلس النقابة من أجل أن يحضره عدد كبير من الصحفيين، يفوق الثلاثمائة صحفى. وناقشوا الحادثة ثم يصدر قرارا معينا بشأنها.

كما تدخل مجلس الشعب في الحادثة، واتصل وزير سابق، وعدة نواب من مجلس الشعب كانوا رؤساء نقابات مهنية سابقا، وأخبروا بهاء بأنهم قرروا أن يقدموا ما يسمى بـ«طلب إحاطة» لمناقشة وزير الإعلام، لأنهم في المجلس، لا يستطيعون مناقشة غير هذا الوزير عن الذى حصل حتى يتعرف أعضاء المجلس على الموقف. إلا أن بهاء الدين طلب منهم ألا يثيروا الموضوع في مجلس الشعب. واعدوا إياهم بأن يهتم هو بنفسه بالأمر، وشكرهم على نواياهم.

وعندما اتصلوا من رئاسة الجمهورية تلفونيا بأحمد بهاء الدين وقالوا له: لك موعد مع الرئيس غدا صباحا، شعر بهاء بأن الرئيس أقدم على هذه الخطوة، وهى بحد ذاتها أمر كاف، خاصة وأن لهذه الخطوة معنى معيناً لذلك، فى صباح اليوم التالى ذهب بهاء الدين إلى المقابلة فى قصر القبة، وهو مقرر ألا يحدث الرئيس بالذى حصل، لكن الرئيس حسنى مبارك قال له أول ما استقبله:

- إيه يا راجل، تزعل عشان هذا النوع من الناس؟

فأجابه بهاء:

- «لا، بسيطة إنما أنا كنت أعتقد أنني دست على «زلطة»، لكن يبدو أنني دست على قبيلة متفجرة أصابت شظاياها الناس».

وضحك الاثنان، ثم بدأ الحديث عن أمور أخرى.

وكان بهاء قد التقى فى غرفة الانتظار قبل أن يستدعى لمقابلة الرئيس مع الدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد فى تلك الأيام، وكانت مفاجأة عندما قال له الوزير:

– والله، أنا قلت منذ البداية إن هذا الرجل (،،،) فسأله بهاء: من تقصد؟

قال الوزير: الفاسى..

ثم أضاف قائلاً:

– إن رئيس تحرير «الأهرام»، دعا خمسة وزراء إلى مطعم الأهرام لتناول الغداء مع الفاسى، وكنت بين المدعوين فوجه الفاسى الحديث إلى قائلاً.. إنه أتى ليطلع على مشروعات الاستثمار، وإنه سيأتى بأموال كى يستثمر كذا وكذا.

وقال الوزير لبهاء: وطبعاً، أنا لم أهجم على الشخص، وأسأله أين الاستثمار. إنما الواحد يحب أن يفتح الموضوع. وأنا عندى خبرة فى الأشخاص القادمين فعلاً للاستثمار وأولئك القادمين لتضييع الوقت. لكن ما إن فتحت الموضوع حتى قال: الفاسى.

– يا دكتور، هذه أمور نتكلم عنها فى المكتب، وليس على طاولة الغداء ونحن جالسون لنتسلى!.. وكان يبدو وكأنه يريد أن يقول:

– لا تكلمنى فى حكاية الاستثمار...

والمعروف أن وزير الاقتصاد هو رئيس هيئة الاستثمار، وهذا يعنى أن أى مستثمر لابد وأن يقابله، وطبعاً الفاسى قال فى أحاديثه فى الصحف إنه سيثمر، ولكن مع وزير الاقتصاد رفض الحديث عن الاستثمار!

وقال وزير الاقتصاد لأحمد بهاء الدين إنه بعد الغداء مع الفاسى ذهب إلى البيت، واتصل بوزير الأوقاف، وقال له:

– انتبه من هذا الرجل الذى اسمه الفاسى.

فسأله وزير الأوقاف: كيف تقول هذا الكلام، وهو آت ليستثمر؟

فقال له وزير الاقتصاد هذا الرجل لن يستثمر أى قرش فى مصر.. ثم أخبره بالواقعة، وعندها قال وزير الأوقاف:

– والله، لست أنا الذى وجه الدعوة إليه لزيارة القاهرة، ولا أعرف من الذى أتى به إلى هنا..

وتبين فيما بعد، أن «الأهرام»، هى التى وجهت له الدعوة.

وقد عاد أحمد بهاء الدين إلى الكتابة فى «الأهرام»، وفى اليوم التالى لعودته، تناول فى «يومياته» متى يحق لرئيس التحرير أن يغير فى مناصب المحررين، أو فى مقالاتهم، وعن حدود كل طرف.

ثم كتب سلسلة «يوميات» عن الصحف والإعلانات فى مصر.

كان هذا ما نشرته مجلة الصياد اللبنانية التي تطبع في الخارج وتوزيع في القاهرة. وكنت أتمنى أن ينبرى أحدهم ليكذب أو على الأقل يصحح ما جاء في هذا التحقيق، ولكن أحدا لم يعترض على ما جاء فيه!



وفي تصور آخر أن الشيخ علال الفاسي ابن الشيخ شمس الدين الفاسي، الذي تزوج من الفنانة الاستعراضية شريهان، عندما اعتدى بالسب والضرب على موسى صبرى في أحد فنادق مدينة الغردقة، كان يمارس عملية استعراض العضلات التي مارسها والده من قبل على أحد الصحفيين. وكتب الزميل جلال عارف وكيل نقابة الصحفيين مقالا في العدد الثالث في مجلة: «الصحفيون» التي تصدرها نقابة الصحفيين بعنوان: «برقية تأييد لشريهان والفرقة الفاسية». وقال في أحد فقرات هذا المقال:

●● تدهش العصر الفاسي رسميا في صحافتنا حتى منعت يوميات أحمد بهاء الدين عن الفاسي، وكان ذلك إعلانا عن عصر تخضع فيه الصحافة لغير ضميرها، وتخرج حتى من سلطات مالكيها لتقع في أسر من يدفع مهما كانت النتائج، وقد بدأ العصر بسماحة الإمام الفاسي، ولم ينته بسماحة الإمام الريان الذي دخل الساحة وحقق التفوق باعتبار أن الأقربين أولى بالمعروف وأن الإنتاج المحلى أحق بالرعاية وأكثر حاجة للحماية الجمركية أو الصحفية.. ومما قاله أيضاً في هذا المقال الذي نشر في مجلة نقابة الصحفيين:

●● في العصر الفاسي السعيد أصبح عيد ميلاد الطفلة سماهر عيداً قومياً للإعلام في مصر، تذاق فيه البرامج عنها في التلفزيون، وتستباح فيه صفحات الصحف والمجلات القومية (!!) للاحتفال الكبير..

إن من حق سماهر أن تحتفل بميلادها كما تشاء، ومن حقها أن تقيم الحفلات والليالي الملاح، وأن تدعو لها من تريد، ومن حق من يشاء أن يشارك في هذا المولد، ولكن أن يخرج البعض ليستبيح صفحات ومجلات تمتلكها الدولة ويشرف عليها مجلس الشورى في الحديث عن عبقرية سماهر وثقافة السيدة والدتها. وإصرارها على التقشف (!!) في الاحتفال بالميلاد العزيز، فهو أمر لا يمكن أن يحدث إلا في العصر الفاسي، ولا حول ولا قوة إلا بالله..!

هذا ما قاله الزميل جلال عارف في مقاله الذي نشر في مجلة نقابة الصحفيين..

والشيء الذي لم يقله هو أن «سماهر» هي ابنة بنت الشيخ الفاسي، ووالدها الأمير تركي بن عبد العزيز آل سعود، وهي طفلة صغيرة. وقد قامت الدنيا وقعدت بمناسبة الاحتفال بعيد ميلادها الذي أقيم في جدة..

وتردد أن الشيخ الفاسي استأجر طائرتين كبيرتين لنقل المدعوين في القاهرة إلى جدة، وكان على رأس هؤلاء المدعوين عدد من بارونات الصحافة وآخرين من الإذاعة والتلفزيون..

وكان الاحتفال بعيد ميلاد سماهر ليلة من ليالى ألف ليلة وليلة، ثم عاد المدعوون إلى القاهرة يحملون معهم النقوط والهدايا التى وزعت عليهم...!

وعرفنا أيامها أن البرنامج الذى أذيع فى التلفزيون المصرى كان سبباً فى «تقدير» - أى تأنيب أحمد المسئولين الكبار عن الإذاعة والتلفزيون. وأن اتفاقاً تم بسرعة على أن يدفع الشيخ ثمن سهرة التلفزيون المصرى احتفالاً بعيد ميلاد سماهر باعتبارها فقرة إعلانية. وبمعنى آخر أصبحت السهرة على حساب الشيخ...!



وتسأل عن حالات الإثراء المفاجئ لبعض الصحفيين من بارونات الصحافة الذين أصبحوا من أصحاب الملايين لتسمع حكايات كثيرة عن الأموال التى تدفع لبعض هؤلاء الصحفيين فى بعض العواصم العربية، وأحياناً فى القاهرة أيضاً...!

إنها ظاهرة جديدة لم تعرفنا الصحافة والإعلام فى مصر من قبل، وللأسف الشديد أصبحت عادة من بعض الحكام العرب وخاصة فى منطقة الخليج العربى أن «ينفحوا» كل صحفى يصل إلى بلادهم الهدايا وبعض المبالغ المالية التى تناسب مع مركزه الصحفى أو شهرته الأدبية.

وأيام زمان اشتهر الصحفيون المصريون بالذات بترفعهم عن قبول مثل هذه النفحات العينية أو المالية، وأن غالبيتهم كانوا يعتذرون عن قبولها...!

ولعلنا يجب أن نذكر للصحافة المصرية وجهاً آخر ولكن عن أيام زمان وبطل هذه القصة هو المرحوم صلاح جلال نقيب الصحفيين الأسبق وكان قد أثار فى شبابه أزمة بين أمير قطر وأخبار اليوم لرفضه قبول هدية من الأمير...!

كان أول صحفى يذهب ومعه المصور أحمد يوسف إلى منطقة الخليج العربى فى ١٩٥٤.. وكانت مفاجأة: اهتز معها كل كيانه الصحفى، وهو فى مستهل حياته الصحفية عندما جاءه أحد المسئولين فى قصر أمير قطر يحمل إليه وإلى المصور أحمد يوسف مظروفين بداخل كل منهما مبلغاً من المال...!

وثار صلاح جلال فى وجه مندوب الأمير، وألقى بالمظروفين فى وجهه، وهو يقول للرجل: روح للأمير، وقل له: ده إهانة لنا كصحفيين مصريين، لأننا هنا فى مهمة صحفية ولسنا شحاتين!.. ولم ينتظر صلاح جلال وأحمد يوسف، وبادرا بالعودة على أول طائفة إلى القاهرة...!

وكانت أزمة عندنا أوفد أمير قطر - فى تلك الأيام - أحد مستشاريه إلى القاهرة خصيصاً ليشتكو إلى مصطفى وعلى أمين صاحبى أخبار اليوم مما وصفه بسوء تصرف صلاح جلال وزميله أحمد يوسف... وبعد أن هدأ مصطفى وعلى أمين من روع مستشار الأمير، وبعد انصرافه عائداً إلى قطر، استدعى الأستاذ محمد حسنين هيكل، وكان رئيساً لتحرير مجلة آخر ساعة صلاح جلال وأبلغه قراراً من صاحبى أخبار اليوم بمنحه سبع جنيهاً علاوة...!

وكان مرتب المرحوم صلاح جلال فى تلك الأيام ١٨ جنيها فى الشهر، وأصبح ٢٥ جنيها...! ولا يسعنى إلا أن أشير إلى لفظة من أمير قطر -السابق- عندما استقبل وفدا من الصحفيين المصريين الذين كانوا يرافقون رئيس الجمهورية فى إحدى زيارته لدولة قطر، وكان المرحوم صلاح جلال من بينهم.

التفت الأمير ناحية صلاح جلال، وقال للرئيس مبارك أمام كل الصحفيين:
- صلاح جلال كان أول سفير لمصر فى قطر حتى قبل أن يكون هناك تبادل للتمثيل الدبلوماسى.
كانت لفظة عبرت عن احترام المسئولين فى دولة قطر لصحفى مصرى..

وللأسف الشديد.. أذاع تليفزيون دولة قطر كلمات الأمير، كما نشرتها الصحف القطرية، أما بارونات الصحافة فى مصر، فقد تجاهلوا ولم تنشرها جريدة الأهرام التى كان يعمل بها -رحمه الله- أيضا، بالرغم من كل ما كانت تحمله من معان جميلة..

واسألوا بارونات الصحافة فى جريدة الأهرام، وفى غيرها عن السبب...!
ولا يسعنى إلا أن أقول.. إن صورة الصحفى المصرى اهتزت كثيرا عما كانت عليه أيام زمان.. إنها الحقيقة وعلينا أن نواجهها عارية سواء بشجاعة أو بدون شجاعة.

وأذكر أن وفدا صحفيا مصريا كان قد سافر مرة إلى دولة خليجية ليعود وقد ترك وراءه إشاعات كثيرة تقول إن كل رئيس مجلس إدارة حصل على هدية هى عبارة عن سيف من الذهب وعلى مبلغ ٤٥ ألف دولار.. وأن كل رئيس تحرير حصل على خنجر مرصع، وعلى مبلغ ٢٥ ألف دولار هدية أيضا..!

وكان أحد بارونات الصحافة فى مهمة فى سلطنة عمان، فلما بلغت حكاية السيوف والخناجر استقل الطائرة إلى عاصمة الدولة الخليجية ليحصل على هديته قبل أن يعود إلى القاهرة..
إننى أقارن بين ما يردده رجل الشارع فى منطقة الخليج حول موقف هذا الوفد الصحفى الذى كانت غالبية من بارونات الصحافة، وبين موقف صحفى مصرى آخر هو المرحوم الدكتور على محمود الذى كان يعمل كبيرا للمراسلين ومديرا لمكتب وكالة الأسوشيتدبرس الأمريكية فى منطقة الخليج العربى عندما طلب إليه وزير الإعلام فى دولة خليجية -أن ينضم إلى الوفد الصحفى المرافق لأمير بلاده أثناء زيارته الرسمية للولايات المتحدة. لقد رفض الصحفى المصرى بحجة أن تقاليد وكالته لا تسمح له بالانضمام إلى الوفد الرسمى المرافق للأمير..

وكما عرفت، قام وزير الإعلام فى الدولة الخليجية بالاتصال برئيس مجلس إدارة وكالة الأسوشيتدبرس فى نيويورك بالتليفون..

قال له إنها رغبة الأمير فى أن ينضم الدكتور على محمود إلى الوفد المرافق له أثناء زيارته الرسمية للولايات المتحدة، ووافق رئيس مجلس إدارة الوكالة الأمريكية، ولكن بشرط أن تدفع وكالته ثمن تذاكر السفر، وتكاليف إقامة مراسلها بالكامل فى الفنادق، وأن تتحمل أيضا جميع مصروفاته.

إنها لا شك وكالة صحفية محترمة، لأنها بذلك فرضت احترام المسؤولين فى الدولة الخليجية لمراسلها الذى شاءت الصدفة أن يكون صحفيا مصريا يعمل فى وكالة أمريكية!



وفى يوم ٨ من سبتمبر سنة ١٩٩١ نشر الزميل سلامة أحمد سلامة مدير تحرير جريدة الأهرام مقاله اليومى بعنوان : صورة مقززة ..

وقال سلامة أحمد سلامة فى هذا المقال :

●● امتدت الأفراح أياماً ثلاثة بلياليها .. وغصت قاعات الفنادق الكبرى بألوان من البشر بعضهم جاء يهرول على قدمين والبعض الآخر جاء يمشى على أربع .. أما الأغلبية الساحقة فجاءت زحفا على بطنها أو ركبتها .

ولم يعرف أحد ما هى المناسبة .. هل كان مفقودا ثم عاد ؟ أم كان ميتا فردت له الحياة ؟ أم كان عليلا فزال علة واستعاد صحته وغادر فراش المرض ؟

هل هو حفل زواج ثرى عربى ؟ أم حفل طلاق مليونير بترولى ؟ أم لقاء مجمع ماسونى .. أو هو حفل خيرى ؟

هل هى ذكرى إنشاء شركة ناجحة ؟ أو إعلان بتصفية شركة مفلسة ؟ أو بداية مشروع استثمارى جديد ؟ أو ربما كان احتفالا لإحدى الشركات القابضة ؟ !

أغلب الظن أن أحدا من الحاضرين لم يعرف السبب ؟ ولم يعبا كثيرا بأن يفكر فيه أو يسأل عنه . فقد استغرقت جموع الحاضرين أحلاماً وردية راقصة ، وغيبتهم عن الوعى أبخرة رمادية متصاعدة .. اختلطت فيها روائح الشبع والجوع ، وألوان الدولارات والدينارات ، وذكريات الامتلاء والخواء . وأخبار الغنى والفقر ، ومعاناة السلم والحرب .. وأحاديث الإثبات والنفى ، ولحظات الانتشار والهزيمة والخيانة والضياع !

وكنت ترى فى هذه الحفلات عجبا ، فقد تنكر البعض فى لباس غير لباسه ، وارتدى مسوحا غير مسوحه ، ونطق كلاما غير كلامه .. رجال فى ثياب نساء ، ونساء فى ثياب رجال .. وأصحاب فضيلة جنبا إلى جنب مع أصحاب رذيلة .. مهرجون محترمون ومحترمون مهرجون .. أصحاب أقلام مشبوهة وبائعو بطاظة مغمورون .. نجوم لامعة وشهب ساقطة .. ممثلون محترفون وكومبارس من الهواة ..

وقد اختلط الجميع بعضهم ببعض فى حلقات للذكر والإنشاد ، وتبارى الخطباء فى الإشادة والثناء والإطراء .. يسلخون جلد الخصوم والأعداء .. فى انتظار أن توزع عليهم الشيكات .. وأن يبتسم الشيخ فى وجوههم ابتسامة العارف بفضلهم ، وأن يدعوهم لزيارته دعوى البدوى لناقته !

وحين انتهى الحفل ، وتعبت الألسنة من اللهوج بالثناء والفضل ، ووزع الشيخ ما لديه من منح وعطايا ، وظن أنه أحكم قبضته على الأعناق والأقلام والقضايا ، قال للمحيطين به هكذا تكون السياسة والكياسة والرياسة .. إذا استطعت بأموالك أن تشتري الحقيقة ، وأن تغمض العيون عن التفاصيل

الدقيقة، وتعتقل الأفكار فى دفتر الشيكات، فلا عليك إذا ادعيت أشياء وغابت عنك أشياء فأنت لا تخسر شيئاً وإنما هم الخاسرون..

ولكن إذا أردت صميم الحقيقة، فالجميع خاسرون مهزومون!!

هذا ما كتبه الزميل سلامة أحمد سلامة، وقد أثار مقاله علامات استفهام كثيرة وقال بعض الخبثاء: يبدو أنه كان مدعوا لحفل من حفلات التكريم التى أقيمت لأحد الشيوخ من تجار أسواق النخاسة الذين اشتروا الصحافة والصحفيين، ولم يعجبه ما جرى فى هذا الحفل.. وقد استاء الكاتب الصحفى الكبير كثيرا لما دار فى هذا الحفل حتى إنه وصفه بأنه صورة مقززة. وأعتقد أن بعد كل ذلك.. لا يوجد ما يضاف.



هذا وقد أثارتنى بعض الحقائق التى جاءت فى كتاب اسمه: الكتاب الأسود.. الملف الكامل لامبراطورية الفاسى..

إن الكتاب من تأليف كاتب شاب اسمه مدحت فؤاد يحتوى على اتهامات خطيرة لمجموعة من بارونات الصحافة، وهو مدعم بمجموعة من الصور الفوتغرافية والوثائق، وقد قامت بتوزيعه والإعلان عنه مؤسسة صحفية قومية.

ولفت هذا الكتاب الانتباه لنفاذه من الأسواق بسرعة.. وتردد أن أحد الأطراف التى لها علاقة بامبراطورية الفاسى، حاولت شراء كل النسخ التى طرحت فى السوق..

والكتاب يكشف الكثير من الأسرار التى لم تكن معروفة عن الشيخ الفاسى الذى اشتهر باسم الدخاخنى وأطلق على نفسه اسم رئيس المجلس الأعلى للصوفية العالمية إلى جانب ألقاب أخرى كثيرة مثل الشيخ والأمير والحسيب والنسيب وحامى حمى الصوفية فى العالم..

إنه يؤكد فى صفحة ١٥ من الكتاب أنه لا توجد أى صلة قرابة بين الشيخ شمس الدين الفاسى وبين العالم المغربى الجليل محمد الفاسى الذى كان واحدا من أبرز العلماء والمفكرين فى المغرب، وله أصوله العلمية والنضالية والفكرية فى تاريخ المغرب الحديث وليس له أيضا أى علاقة بالزعيم المغربى المجاهد علال الفاسى، وكما يقول الكتاب:

– كل ما فى الأمر أن هناك تشابه أسماء قد استندت إليه عائلة شمس الدين الفاسى التى تدعى أنها من نفس العائلة إلا أن ما ينفى ذلك هو أن الأوراق تؤكد أن جذور شمس الدين الفاسى تمتد لعائلة أخرى عرفت باسم العائلة الفاسية نسبة إلى إقامتها فى مدينة فاس، وقد احترفت هذه العائلة لأجيال متعاقبة فى المغرب حرفة السحر والشعوذة.. وتوارثت سيدات هذه العائلة عملية العلاج بالزيوت والأعشاب الطبيعية والقيام بأعمال الدجل، ويقال إن جميع أصول فن السحر والشعوذة قد صبت بين يدي شمس الدين الفاسى وعرفه الناس فى المغرب بأنه شخصية غريبة ومريبة وكأن الأرواح الشريرة تملكها..!

ويقول الكتاب أيضا إن شمس الدين الفاسي أحس بأن لا مستقبل له بالبقاء في المغرب فقرر الرحيل بحثا عن الرزق، واختار أن يحط الرحال في المملكة العربية السعودية لأنها دولة ثرية يستطيع من خلالها أن يحقق طموحاته المادية.. ولا سيما أنه أشاع أنه من كبار رجال الدين، وفي بداية الستينيات وصل الرجل مع أسرته إلى ميناء جدة، ولم يجد الفاسي كرجل دين أى غضاضة في أن يفتتح بالمملكة محلا لبيع التبغ والدخان حتى إذا ما راجت تجارته، بادر بشراء بيت لأول مرة في حياته، وظلت والدته على عهدهما بما كانت تمارسه من أمور السحر والشعوذة والدجل وبدأت في استقبال زبائنهما في ذلك البيت. وفي نفس الوقت أقام شمس الدين الفاسي زاوية غريبة عن الصوفية الجديدة التي أراد استخدامها في الدعاية ضد مادية الغرب!!

ويروى الكتاب أيضا ما حدث عندما أمر المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز بالقبض على الرجل في سنة ١٩٦٥ وإلقائه في السجن بتهمة السماح بممارسة أعمال السحر والشعوذة في بيته مما يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

كما يقول الكتاب: إن الفاسي جاء إلى القاهرة في طريقه إلى المملكة العربية السعودية، وإنه متزوج من سيدة مصرية اسمها فائزة على حلمي وإن هذه السيدة هي أم محمد الفاسي أكبر أولاده المقبوض عليه حاليا بالسعودية، وإن الشيخ ادعى في حملة الدعاية لنفسه أنه ينحدر من نسل سيدنا علي بن أبي طالب!

وكما يقول الكتاب: أنجب الفاسي من زوجته المصرية التي تطلق على نفسها لقب شيخة ثلاث بنات: هند وهدى ويسرا.

كما أنجب منها الإخوة الأربعة محمد وعلال وطارق ومصطفى.

ويتهم الكتاب (صفحة ٢١) الزعيم الديني والإمام والخليفة صاحب الألقاب الكثيرة شمس الدين الفاسي بمصاهرة عائلة يهودية صهيونية عندما سمح لإبنته هدى بالزواج من شاب يهودي هو ابن المليونير اليهودي الأمريكي فان مالدينك..

إن اسم الشاب اليهودي مارك، وكان متزوجا من فتاة يهودية، وقد اضطر للانفصال عن زوجته للزواج من ابنة الفاسي.

واشتهر هذا المليونير اليهودي بأنه واحد من أشد المناهضين للقضية العربية وحقوق الفلسطينيين، وقد عرف عنه وهو محام مشهور في مدينة ميامي الأمريكية بأنه أحد عناصر اللوبي الصهيوني المؤثر في الحياة الأمريكية.

ويملك هذا المليونير اليهودي منتج للاستجمام في مدينة ميامي اسمه «زى فروج».. أى الضفدعة!

وكانت مجلة بيبول الأمريكية أول من كشف فضيحة هذا الزواج، وقالت إن الشيخ الفاسي قام بنفسه بتحرير عقد زواج ابنته هدى من مارك ابن المليونير اليهودي!



وأقف قليلا أمام أحد الاتهامات التي جاءت في الكتاب لمجموعة من بارونات الصحافة في مصر..

إنه يقول فى صفحة ٦٤ :

- قدرت بعض الأوساط الإعلامية فى لندن تكاليف الحملة الإعلامية التى يقودها أنصار الفاسى ضد المملكة العربية السعودية لتجميل صورته بأكثر من عشرة ملايين دولار تم انفاقها على المحامين والصحافة وفى مقدمتها جريدة «العرب» التى تصدر فى لندن والتى يمولها آل الفاسى منذ فترة طويلة من الزمن وتم تخصيصها للهجوم على المملكة العربية السعودية.. وقالت هذه الأوساط الإعلامية إن هناك جريدة حزبية مصرية مغمورة تخصصت أيضا فى تلك الحملة الشاذة بعد أن تم شراؤها إعلاميا لحساب الفاسى.

وقالت هذه الأوساط أيضا إن هناك أيضا مسئولوا إعلاميا كبيرا تولى مسئولية جريدة قومية فى مصر ويتأرس فى نفس الوقت مجلس إدارة صحيفة حزبية يقود بالاشتراك مع رئيس دار نشر حكومية بدرجة دكتور وكان يعمل أستاذا جامعيا، وقد ورد اسم الأول فى كشوف بركة الريان، حملة الدفاع الإعلامى عن آل الفاسى فى القاهرة منذ فترة طويلة ويسخران جهودهما الآن للدفاع عن محمد الفاسى بعد حبسه واحتجازه فى المملكة العربية السعودية، ويقال إن لدى بعض الصحف الأجنبية وثيقة مهمة، بخط يد المسئول الإعلامى الأول (ع.ع) فى قضية آل الفاسى وتوقيع منه يشرح فيها كيف نفذ تعليمات آل الفاسى لتنظيم الحملة ضد بعض أفراد العائلة المالكة فى السعودية.. وكيف طلب منهم تشويه صورة المملكة.. والوثيقة تحتوى على أسماء كل الكتاب والصحفيين الذى جندهم لهذا الأمر ونالوا منه النفحات الفاسية والدولارية!

إن الكتاب يكشف حقائق كثيرة عن أدوات الدعاية التى كانت تعمل فى خدمة امبراطورية الفاسى..

إنه يقول إن الوقائع كلها تشير إلى أن أحد صبية (ع.ع) واسمه (ح.ع) أصبح بقدره قادر يحمل لقب مساعد رئيس تحرير مجلة كبرى، وكان (ح.ع) قد التحق بإحدى الصحف اليومية القومية للعمل كموظف بالاستعلامات يجلس أمام منضدة فى مدخل الدار مع فريق العاملين من موظفى الأمن..!

وفجأة انتقل ح.ع من العمل كموظف بالاستعلامات إلى قسم التحرير بمجلة أسبوعية تصدر عن المؤسسة الصحفية. « وفجأة أيضا أخذت تظهر عليه دلالات الثراء وأصبح يقتنى سيارة مرسيدس ويرتدى ساعة ذهبية» ويكتب بأقلام ذهبية أيضا.. وأصبحت قمصانه وستراته وسراويله من صنع باريس ولندن. وفجأة أصبح يمتلك شقة فاخرة تطل على كورنيش نيل مصر فى منطقة جديدة اسمها أغاخان. وفجأة أيضا استأجر سائقا لقيادة سيارته المرسيدس، وأصبح كثير السفر إلى الخارج فى رحلات صحفية كلها تختص بتغطية أخبار ونشاط المسيرات الفاسية وأخبار ونشاط المجلس الإسلامى الصوفى العالمى الذى يرأسه الفاسى.. وكان نشر مثل هذه الموضوعات فى بادئ الأمر لا يثير الريبة أو الشك لأن آل الفاسى لم يكونوا قد انتقلوا من لندن وأمريكا للإقامة فى القاهرة، وكان تصور البعض فى بادئ الأمر أن ما كان ينشر عن الصوفية الفاسية أو آل الفاسى كمشايخ ورجال دين هو نوع من الخدمة الصحفية البريئة، ولكن سرعان ما اتضح أنها كانت جزءا من مخطط إعلامى واسع للتمهيد لانتقال الرجل وعائلته للإقامة فى القاهرة، وللتغطية عما كان ينشر عن فضائح عائلة الرجل فى هذه البلاد الأجنبية فى الصحف الأمريكية.

ويقول الكتاب : أثارت الصفحات التي كانت تنشر عن الشيخ الفاسى وعائلته فى المجلة الأسبوعية علامات استفهام كثيرة .. وما دام النشر يتم فمعنى هذا أنه يجرى بموافقة السيد رئيس التحرير . وظل السؤال عالقا بعد ذلك وهو يقول : إذا كان ح.ع يستفيد ماديا من الكتابة عن الفاسى وصوفيته فما هى الاستفادة العائدة على السيد رئيس التحرير من وراء ذلك؟ ..

وأضاف الكتاب : إنه ترددت همسات كثيرة تقول .. أن ما تم نشره من موضوعات فى المجلة عن آل الفاسى هو إعلانات مدفوعة الثمن وأن قيمتها قد تم توريدها فعلا إلى خزانة المؤسسة الصحفية الكبيرة . ولكن هذه الهمسات لا تكفى وإذا صحت فإنها تعنى أن هناك خيانة لأمانة الكلمة لأن ما كان ينشر من حوارات كان يجريها ح.ع مع الفاسى فى المجلة لم تكن تنشر معها كلمة إعلان أو موضوع تسجيلى كما ينص على ذلك العرف الصحفى وميثاق مهنة الصحافة حتى لا يخدع القارئ فى المادة المنشورة ويظن أنها مادة تحريرية حتى لو كانت فى صيغة حوار أو تحقيق صحفى .

ويتساءل الكتاب فى صفحة ٨١ قائلا : إن السؤال الذى مايزال يحير البعض هو : من الذى منح السيد ح.ع درجة مساعد رئيس تحرير المجلة؟ وعلى أى أساس؟ بينما يوجد بالمجلة من هم أكثر منه خبرة وكفاءة وعملا ونشاطا .. ولماذا حصل على هذا المنصب بالذات بعد أن بدأ فى نشر سلسلة كتاباته عن آل الفاسى؟ إنه سؤال تفضح الإجابة عنه الكثير والكثير وتبين كيفية وصول نفوذ الامبراطورية الفاسية لاختراق أجهزة الإعلام المصرية والعاملين فيها بواسطة القطب الأكبر المنفذ لعملية الاختراق وهو المرحوم السيد ح.ع...

إننى أنقل هذه الكلمات حرفيا عن الكتاب الأسود والامبراطورية الفاسية ويهمنى أنؤكد أن الشيخ الفاسى وعائلته لا تعنينا من قريب أو من بعيد .. وأن الذى يعنينا هو الكشف عن ملامح بعض الذين شاركوا فى عملية شراء النفوس الضعيفة فى الصحافة المصرية ..!

وكل ما أستطيع أن أقوله إن الاتهامات التى جاءت فى الكتاب تستحق وقفة بل إنها تستحق تحقيقا خطيرا لوضع النقط على الحروف وإنقاذ مهنة الصحافة من الذين تسللوا إليها فى غفلة من الزمان وكانوا أحد أسباب تدهورها والنكسة التى أصابتها ..

واسأل مجلس نقابة الصحفيين، وهى نقابتى التى أعتز بها أين أنتم؟ .. وماذا كان موقفكم من أكبر عملية خداع للناس بتلك الحملة الإعلامية الدعائية التى قام بها أقطاب وصبية امبراطورية الفاسى فى أبشع عملية اختراق كما يقول الكتاب للصحافة المصرية (صفحة ٨٢) ..!

ويبقى السؤال : وماذا عن بقية الاتهامات الخطيرة التى جاءت فى هذا الكتاب الأسود؟!

إن الكتاب يقول صراحة إن عددا من الإعلاميين المصريين وبعضهم يحتل حاليا مراكز الصدارة فى بعض المؤسسات الصحفية القومية قد شارك فى تنفيذ مخططات الامبراطورية الفاسية، وإنهم كانوا أداة طيعة يحركها السيد ح.ع الله يرحمه كما يشاء ..

وتقول : إن غالبية هذه الاتهامات بالأرقام والأسماء قد تأكدت صحتها، فماذا فعلنا؟ ..

والجواب للأسف الشديد : أن أحدا لا يريد أن يتحرك بعد أن أصبحت قوى الشر أقوى بكثير من قوى الخير .. ■



لماذا قرر فكري أباطة أن يحرق مذكراته؟..

●● أحرق فكري أباطة مذكراته رافضا كل العروض المغرية التي تلقاها لنشر هذه المذكرات .. فقد كانت تسجيلا يوميا لمشاعره وعواطفه وآرائه السياسية في شبابه وبعد اشتغاله بالحياة السياسية وفي شيخوخته أيضا .

ولا أريد أن أقول : إنها كانت سجلا لتاريخ مصر على مدى أكثر من ٥٥ سنة .. وكان بعض أصدقائه ومحبيه قد حاولوا إقناعه بنشر هذه المذكرات .. ولكن كل محاولاتهم باءت بالفشل .. وكانت المفاجأة عندما اتخذ فكري أباطة قراره بأن يحرقها حتى لا يضطر في لحظة ضعف إلى نشرها ..

وكتب فكري أباطها يومها ينعي مذكراته في مقال كان بعنوان « قررت أن أحرق مذكراتي » .. كان مقالا مثيرا للغاية، قال فيه بالحرف الواحد :

- نعم مع الأسف الشديد قررت أن أحرق مذكراتي ، وكنت وأنا اتخذ هذا القرار أشعر بحزن عميق لأنها تعتبر تسجيلا يوميا منذ عدة سنين لمشاعري وعواطفى وآرائى فى مراحل الصبا والنضج والكهولة وربما الشيخوخة ، لأنها لم تقتصر على موضوع واحد أو على لون واحد .. وإنما تناولت مختلف الموضوعات والألوان السياسية العامة والخاصة ، والاقتصادية العامة والخاصة والشئون الاجتماعية والشئون القلبية العاطفية ورحلاتى الثلاثين فى جميع أنحاء الدنيا ..

أنا حزين كل الحزن على أننى سأفقد هذا التاريخ المسجل كله والذي كان يؤنسنى ويواسينى ويخفف آلامى ويعيدنى من مرحلة الشيخوخة إلى مرحلة الكهولة إلى مرحلة المهن المختلفة التى مارستها إلى مرحلة الصبا والشباب وهى أزهى وأزهر مرحلة .. كل صفحة من صفحات مذكراتى عن الماضى القريب والبعيد كانت تنقلنى من جو إلى جو وتبعث فى قلبى وفى ذهنى حرارة جديدة وحماسة جديدة وأملًا جديدًا .

وأسفاه كل هذا قد ضاع .. لا بسبب إلا لأننى حين قرأت ما رأى الناشر نشره من مذكرات المرحوم الوطنى الكبير - محمد فريد بك - قد جزعت له أشد الجزع وسألت نفسى : لماذا الإبقاء على هذه المذكرات ؟ فقررت أن أحكم عليها بالإعدام وأن أحرقها .

أعتقد أن مدون المذكرات إنما يدونها لنفسه أولا وقبل كل شئ لا لغيره من الناس .. والواقع إن هذا هو الواقع ، إنه يدونها لنفسه ليراجعها بين حين وحين ليستعين بها فيما يقدم عليه من خطط فى حياته السياسية والاجتماعية أو فيما يريد أن ينشره على مواطنيه مستعينا بتاريخ ووقائع هذه المذكرات .

إن خاطر النشر ليس هو الخطر الأول الذى يخطر على بال مدون المذكرات ، والمذكرات التى تتكلم عن تاريخ طويل قد يتجاوز أربعين أو خمسين عاما لا يمكن أن تكون متناقضة أو غير متناقضة أو صحيحة فى الحكم على الأشخاص إذا تناولتهم بالرأى أو التحليل وخصوصا بالنسبة للشخصيات العامة السياسية .

هذه الشخصيات العامة السياسية قد تكون فى بداية أمرها منحرفة أو مستهدفة للنقد . ثم يمر الزمن عليها وتتطور مبادئها وتصرفاتها فتصبح نموذجية ترمز إلى بطولة أو فدائية ، أو جهاد عام فى سبيل البلد يعتبر مفخرة ومجدا للبلد .

إن مدون المذكرات اليومية عن هذه الشخصيات لا يمكن أن تكون أحكامه الأولى وآراؤه الأولى هى الأحكام والآراء العادلة المنصفة الصحيحة فى نهاية المطاف بعد عشرين أو ثلاثين عاما .

ويستمر فكرى أباطة فى كتابة حيثيات القرار الذى اتخذه بحرق مذكراته متسائلا :

- من الذى يقدر سلامة نشر هذه المذكرات أو عدم سلامتها وفائدتها أو عدم فائدتها وصحة أحكامها ؟

إن صاحب المذكرات حينما تفاجئه الوفاة يخلفها وراءه وهو لا يعرف إلى أى يد تصل مذكراته وهو لا يدرك مدى أمانة هذه اليد أو مدى صحة تقديرها فى النشر وعدم النشر ، والنشر الذى يجوز فى عهد من العهود قد لا يجوز فى عهد آخر . . فمن الذى يضمن الظرف المناسب والعهد المناسب . . . إن المسألة دقيقة جدا ، وتتضاعف دقتها وتتعدد إذا وقعت هذه المذكرات فى أيدي ورثة مختلفين . . أو فى يد أصدقاء وأعوان . . أو بيد أى جهة لا تمت إلى صاحب المذكرات بصلة ومن يضمن صحة التقدير فى النشر وعدم النشر بالنسبة لهؤلاء جميعا ؟

حدث أكثر من مرة أننى طعنت طعنا مرا فى شخصيات عظيمة أثناء ثورة سنة ١٩١٩ وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الأولى - ثم غيرت رأى بعد ذلك بسنين . . بعد أن غير هؤلاء الأشخاص خططهم ومبادئهم ودورهم الوطنى فكفروا عن ماضيهم واستحقوا تقدير الوطن .

لم أنكر وأنا أدون رأى الأخير أن أحذف من مذكراتى رأى الأول فمن هو الناشر الأمين المدقق الذى يتعقب كل هذا حين ينشر المذكرات أو حين يحتاج إلى وقت طويل حتى يستشف ما وراء السطور وحتى يحلل الظرف الذى دونت فيه الملاحظات التى حاقت بصاحب هذه المذكرات .

إن المؤرخ غير الصحفى يختلف عن الصحفى الذى يلتقط ما يشاء من المذكرات التى تقع تحت يديه وليست الأولى فى التاريخ . . أما المؤرخ فوظيفته وظيفه أخرى أدق وأصدق . . إذن فالخير كل الخير أن تحرق المذكرات !» .

وهكذا قام فكرى أباطة بحرق مذكراته .

قام بتجميع أوراقه فى صفيحة كبيرة ووضعها فى فرادة الشقة التى كان يسكنها ثم سكب عليها كمية من الجاز وأشعل فيها النار .

وجلس فكرى يراقب النيران وهى تلتهم أوراقه .

كان قلبه يكاد يتحسر من الحزن والألم وهو يرى الأوراق التى كتبها بخط يده تشرق أمام عينيه .
وابتسم فكرى أباطة وهو يحدث نفسه قائلا :

— إنهم فى الهند يحرقون جثث موتاهم أما أنا فإننى ساكتفى بحرق أوراقى .

كان فكرى أباطة شيخا لكل الصحفيين وكان واحدا من أعظم نقباء الصحافة الذين عرفتهم
الصحافة المصرية منذ إنشاء نقابة الصحفيين فى عام ١٩٤١ .

وفى ٤ ديسمبر ١٩٥١ وكنت أعمل محررا بجريدة الأساس التى كانت تصدرها الهيئة السعدية
أمر فؤاد سراج الدين عندما كان وزيرا للداخلية فى حكومة الوفد باعتقالى أثناء العمليات الفدائية ضد
القوات الإنجليزية فى منطقة القناة بتهمة التلصص على المكالمات الحكومية .
وكانت منطقة الإسماعيلية تتبع فى تلك الأيام محافظة بورسعيد وكان يرأسها وكيل المحافظة اسمه
اللواء محمود حلمى .

وكان من عادة وزير الداخلية أن يتصل فى الساعة السابعة من مساء كل يوم بوكيل المحافظة بواسطة
خط تليفون مباشر يربط مكتبه بمكتب وكيل المحافظة .

وكانت شقاوة صحفية عندما استطعت التعرف على هذا الخط التليفونى المباشر وأن أقوم بتسجيل
مكالمات الوزير وتعليماته لوكيل المحافظة .

وكان يجرى فى كل يوم تهريب أشرطة التسجيل إلى القاهرة لتنتشر فى صباح اليوم التالى نص
تعليمات وزير الداخلية إلى وكيل المحافظة .

وهمس أحد الصحفيين — وكان يعمل فى جريدة المصرى وانتقل ليعمل فى جريدة الأهرام إلى أن
توفاه الله — فى أذن وكيل المحافظة بأن الصحفى الشقى مندوب الأساس يقوم بتسجيل تعليمات الوزير
إليه يوميا بواسطة جهاز تسجيل .

وعندما عرف الوزير بذلك أصدر تعليماته بالقبض على ...

ولن أنسى فى حياتى موقف المرحوم محمد صبيح عندما أصدر فى اليوم التالى عددا خاصا من
جريدة الأساس يهاجم فيه وزير الداخلية لقراره اعتقال أحد الصحفيين .

وموقف النقيب المرحوم فكرى أباطة عندما توجه إلى وزارة الداخلية يحمل حقيبة هاند باج
بداخلها قميص وبيجامة وشبشب ويقول لوزير الداخلية بالحرف الواحد :

— يا باشا هذا الشاب لم يسبق لى أن التقيت به إلا هنا فى مكتبك بوزارة الداخلية ولكنه عضو فى
نقابة الصحفيين فإذا أردت اعتقاله اعتقلنى معه وأنا جاهز بالشنطة !

واضطر وزير الداخلية لأن يعتذر ويقول لنقيب الصحفيين :

— يا باشا دول فهموا تعليماتى غلط .. أنا لم أصدر أمرا باعتقاله ولكن ما يكتبه يختلف عما أتلقاه
من تقارير وقد أردت مقابله لا تفهم منه الموقف فى الإسماعيلية .

وابتسم فكرى أباطة باشا وهو يقول لى :

- يعنى ما فيش أمر اعتقال .. قوم يا واد روح .

ولعلها أول مرة يعرف فيها أن المرحوم أحمد البريرى - وكان عضواً فى الهيئة السعدية فى مجلس النواب الذى جرى حله بعد إقالة حكومة الوفد وهو آخر مجلس نواب قبل الثورة - قد تقدم بسؤال إلى وزير الداخلية عن قرار اعتقالى فى الإسماعلية وأن محاولات بذلت لإقناع النائب السعدى بسحب سؤاله بعد أن تم تسوية الموضوع بواسطة فكرى أباطة باشا نقيب الصحفيين ولكن النائب السعدى أصر على سؤاله .

وكان هذا السؤال هو آخر سؤال أدرج فى جدول أعمال مجلس النواب القديم قبل أن يصدر قرار حل المجلس .

أو هكذا تقول مضابط المجلس القديم .



وأعود إلى فكرى أباطة باشا .. إن اسمه ارتبط بمجلة المصور على أثر تعيينه رئيساً لتحريرها فى يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٣٣ .

وكان فكرى أباطة يعمل محامياً بمدينة الزقازيق عندما عرض عليه إميل وشكرى زيدان صاحباً دار الهلال فى تلك الأيام أن يعمل رئيساً لتحرير مجلة المصور .

وكان توزيع المصور فى تلك الأيام لا يزيد على ١٤ ألف نسخة أسبوعياً وقد عرض عليه صاحباً دار الهلال مرتباً خيالياً هو ٣٠ جنيهاً تدفع مؤخراً فى أول كل شهر فى حالة عدم زيادة مبيعات المجلة على ١٤ ألف نسخة على أن يتقاضى علاوة قدرها جنيه واحد عن كل ألف نسخة زيادة فى التوزيع أسبوعياً .

هذا بالإضافة إلى نسبة ١٥٪ من دخل الإعلانات التى ترد للمجلة بواسطته وعن طريقه ..

وكان شرط صاحبى دار الهلال أن يتفرغ فكرى أباطة للعمل بالمجلة كرئيس تحرير .. وبمعنى آخر أن يهجر مهنة المحاماة إلى الأبد !

وكان هذا العقد لمدة سنة واحدة .

وتتكلم الأرقام لتقول إن توزيع المصور حقق زيادة هائلة مع تعيين فكرى أباطة رئيساً لتحرير المجلة وكان أن ارتفع دخل فكرى أباطة .

وفى بداية العام التالى .. وبالضبط فى يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٣٤ تجدد العقد ولكن بشروط جديدة هى أن يتقاضى فكرى أباطة علاوة عن النسخ التى تزيد على العشرين ألفاً بواقع ١٥٠ قرشاً عن كل ألف نسخة و ٢٠٠ قرش عن كل ألف نسخة تزيد على ٢٥ ألف نسخة من مبيعات كل عدد أسبوعياً .

ومع بداية عام ١٩٣٦ اتفق صاحباً دار الهلال مع فكرى أباطة على العودة إلى الاتفاق القديم بحيث يتقاضى علاوة على الزيادة فى التوزيع بعد ١٤ ألف نسخة قدرها جنيه واحد على أن تضمن

دار الهلال مبلغ ٢٠ جنيها علاوة على مبلغ الثلاثين جنيها وهي أساس مرتبه الأصلي مهما كان رقم التوزيع.

وكان هذا يعنى رفع مرتب فكرى أباطة إلى ٥٠ جنيها كل شهر.

وتتكلم الأرقام مرة أخرى لتقول إن مرتب فكرى أباطة ارتفع فى عام ١٩٣٩ ليصبح ٨٠ جنيها فى الشهر مقابل أن يكتب مقاله الأسبوعى بالإضافة إلى كتابة تحقيق صحفى أو إجراء حديث مع شخصية هامة وأيضاً الإشراف على باب لاطوغلى وباب هاى لايف وهى من الأبواب الرئيسية التى كانت تنشر بمجلة المصور.

وفى عام ١٩٤١ تحولت دار الهلال إلى شركة مساهمة أطلق عليها اسم شركة المجلات المصرية وتقرر أن يصبح فكرى أباطة إلى جانب منصبه كرئيس تحرير المصور عضواً منتدباً لهذه الشركة.

ومع إنشاء هذه الشركة تنازل فكرى أباطة عن مكافآته و ادخاراته عن فترة عمله كرئيس لتحرير مجلة المصور مقابل أن يصبح مالكا لـ ١٠٪ من أسهم الشركة الجديدة.

وارتفع مرتبه ليصبح ١٢٠ جنيها فى الشهر.

ومع صدور قانون تنظيم الصحافة فى عام ١٩٦٠ طارت الأسهم ولم يعد الرجل مالكا لأية نسبة من أسهم ملكية مؤسسة دار الهلال.

وكان مرتب فكرى أباطة قد ارتفع فى عام ١٩٥١ أى قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بعدة أشهر ليصبح ١٥٥ جنيها شهريا بالإضافة إلى ١٥ جنيها كغلاء معيشة و ٢٠٠ جنيها مكافأة سنوية مقابل ما كان يكتبه من مقالات إضافية.

وفى عام ١٩٥١ منحت دار الهلال مكافأة سنوية قدرها ٥٠٠ جنيها عن عضويته فى مجلس الإدارة. وتكشف أوراق فكرى أباطة الموجودة فى ملف خدمته بدار الهلال أنه كان يتقدم إلى صاحبى دار الهلال كائى محرر صغير بطلبات بين الآونة والأخرى للحصول على قروض وأنه كان يتعهد بتسديد هذه القروض خصما من مرتبه الشهرى.

ويكشف نفس هذا الملف فى إدارة العاملين بدار الهلال أنه كتب بخط يده مذكرة إلى إميل وشكرى زيدان يطلب إليهما فيها الموافقة على منحه قرضا قيمته ٢٠٠٠ جنيها على أن يتم خصم قيمة هذا القرض من مرتبه على أقساط شهرية لمدة ثلاث سنوات.

ووافق صاحب دار الهلال ولكن بشرط أن يتم تسديد القرض على أقساط شهرية خلال مدة سنة واحدة وبفوائد قدرت بـ ٨٠ جنيها.

وكان هذه يعنى خصم ١٧٥ جنيها من مرتب فكرى أباطة فى كل شهر فى الوقت الذى لم يكن مرتبه الأساسى لا يزيد على ١٥٥ جنيها شهرياً.

والثابت أن ثورة ٢٣ يوليو كان لها موقف من فكرى أباطة منذ أول لحظة بعد قيامها. كانوا ينظرون إليه على أنه باشا فى زمن ألقبت فيه الألقاب ولم يعد فى مصر باشاوات.

- وكان فكرى أباطة شجاعاً وصريحاً مع الحق لأقصى درجة.. وتفجرت الأزمة بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة مع محاكمة محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى أمام محكمة الثورة.
- لقد استدعوه للإدلاء بشهادته كشاهد نفى أمام المحكمة.
- وكان يرأس المحكمة قائد الجناح عبداللطيف البغدادى وكانت تضم أنور السادات وحسن إبراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة.
- وكانت محاكمة محمود أبو الفتح الذى كان يعيش فى جنيف غائباً بعد أن تم إعلانه للمثول أمام محكمة الثورة بواسطة السفارة المصرية فى سويسرا، قد بدأت يوم ٢٨ إبريل سنة ١٩٥٤.
- وفى جلسة يوم ٢ مايو سنة ١٩٥٤ استدعى فكرى أباطة للإدلاء بشهادته.
- ويقول المحضر الرسمى للجلسة إن الدفاع وجه فى البداية سؤالاً للأستاذ فكرى أباطة يقول:
- عشت مع الأستاذ محمود أبو الفتح طويلاً فى الخارج فهل تستطيع شرح ميوله وخدماته لبلده وهل سمعت أن له ميولاً صهيونية.
- وكان جواب فكرى أباطة بكل شجاعة:
- أنا عشت مع الأستاذ محمود أبو الفتح أكثر من ٣٠ سنة وأول مقابلة لى معه فى الخارج كانت فى سنة ١٩٤٥ وكان الوفد المصرى قد ذهب إلى سان فرانسيسكو علشان الميثاق ومفيش مخلوق فى الخارج ما يعرفش محمود أبو الفتح وكان مفيداً جداً للوفد الرسمى وكان يحل مشاكل عديدة لمصلحة الوفد المصرى والوفود العربية وكانت اتصالاته واسعة برجال السياسة وشركات الأنباء.. وكان هو حلقة الاتصال بين الوفد المصرى وبين هذه الجهات».
- وعادت المحكمة تسأل فكرى أباطة.
- ما هو سبب إقامة محمود أبو الفتح فى الخارج؟
- وتكلم فكرى أباطة ليقول:
- إنه يبحث عن إعلانات خاصة لأن الدخل الأكبر للمصحفى من الإعلانات الخارجية.
- وسأل عبداللطيف بغداد فكرى أباطة:
- هل يجوز السماح للمصحفى القيام بأعمال تجارية؟
- والجواب على لسان فكرى أباطة:
- القانون لا يمنع ذلك ما دامت الصحافة هى المهنة الأصلية.
- واستطرد رئيس المحكمة يسأل:
- ويقدر يتاجر فى أسلحة مثلاً؟
- ورد فكرى أباطة بشجاعة:
- يصح.. طالما القانون لا يمنع ذلك.

ويقول عبداللطيف بغدادى .

– ويتاجر فى الأدوية أيضاً .

ويقول فكرى أباطة .

– يصح .. ويمكن للجنة الجدول بنقابة الصحفيين النظر فى مثل هذه المشاكل .

ويقول رئيس المحكمة :

– ما هو أخطر .. انه يسبب بلبلة للأفكار ؟

ويرد فكرى أباطة : إن رأى العام لا يقاد أبداً وهو فى مصر أذكى من أن يقاد والشعب المصرى من أذكى الشعوب فى العالم والقول إن الصحافة هى التى تقود رأى العام فيه مبالغة كبيرة ثم إن الآراء فى الصحف مختلفة .

واستطرد فكرى أباطة مدافعاً عن محمود أبو الفتح وهو يقول :

– عندما قامت الثورة فى شهر يوليو سنة ١٩٥٢ وكنا فى جنيف مع النحاس باشا وسراج الدين وكان أكثر المتحمسين للعودة إلى مصر هو محمود أبو الفتح وأنا لم أشعر أن حماسه فى هذه الناحية قد فترت ..

وأذكر أن الحكومة الفرنسية كانت قد منعت بعثة صحفية مصرية من زيارة مراکش بسبب وجود محمود أبو الفتح ضمن أعضائها لأن جريدة المصرى المصرى كانت تهاجم فرنسا . وعندما كان معنا فى جنيف لم أشعر أنه غير متحمس للحركة .. أى للثورة .

وقاطع عبداللطيف البغدادى فكرى أباطة ليقول :

– كتب محمود أبو الفتح فى إقراره أن عنده تحفا كثيرة تقدر قيمتها بثمانين ألف جنيه، وأنه كان يمتلك هذه التحف قبل ثورة ٢٣ يوليو .

ورد فكرى أباطة فى شهادته قائلاً : هو غاوى تحف من زمان وكان محمود أبو الفتح عنده مخزون من ورق الصحف عام ١٩٣٩ وقد نفعه هذا المخزون أثناء الحرب العالمية الثانية .

ويسأل الدفاع : هل تعلم أن للأستاذ محمود أبو الفتح ميولاً صهيونية أو أنه خاضع لنفوذ إسرائيل ؟ ويرد فكرى أباطة : كان كل رأس مال محمود أبو الفتح هو علاقته بالعرب وأنا لا أستطيع أن أصدق أن له ميولاً صهيونية .

ويوجه الدفاع إلى فكرى أباطة سؤالاً جديداً يقول :

– هل كان محمود أبو الفتح مرضياً عليه من الملك السابق أم لا ؟

والجواب على لسان فكرى أباطة :

– أنا رحى أمريكا سنة ١٩٥٤ وأنا أعلم أن الملك غاضب جداً على الأستاذ أبو الفتح لأن جريدة المصرى كانت لسان حال الوفد وكان دائماً الأستاذ أبو الفتح يتشاجر مع النحاس لأنه ينشر آراء

خصومه ثم إنه كان ينشر عمودين للملك وعموداً للنحاس ولما ذهبت إلى أمريكا وجدت مجلة لايف بها دعاية عن الملك والديوك الرومي والخرفان التي يأكلها.

وتدخل الأستاذ أبو الفتح لتخفيف حدة هذا المقال وكان ذلك بلا تعليمات من السراى ولا من قيادة الوفد.

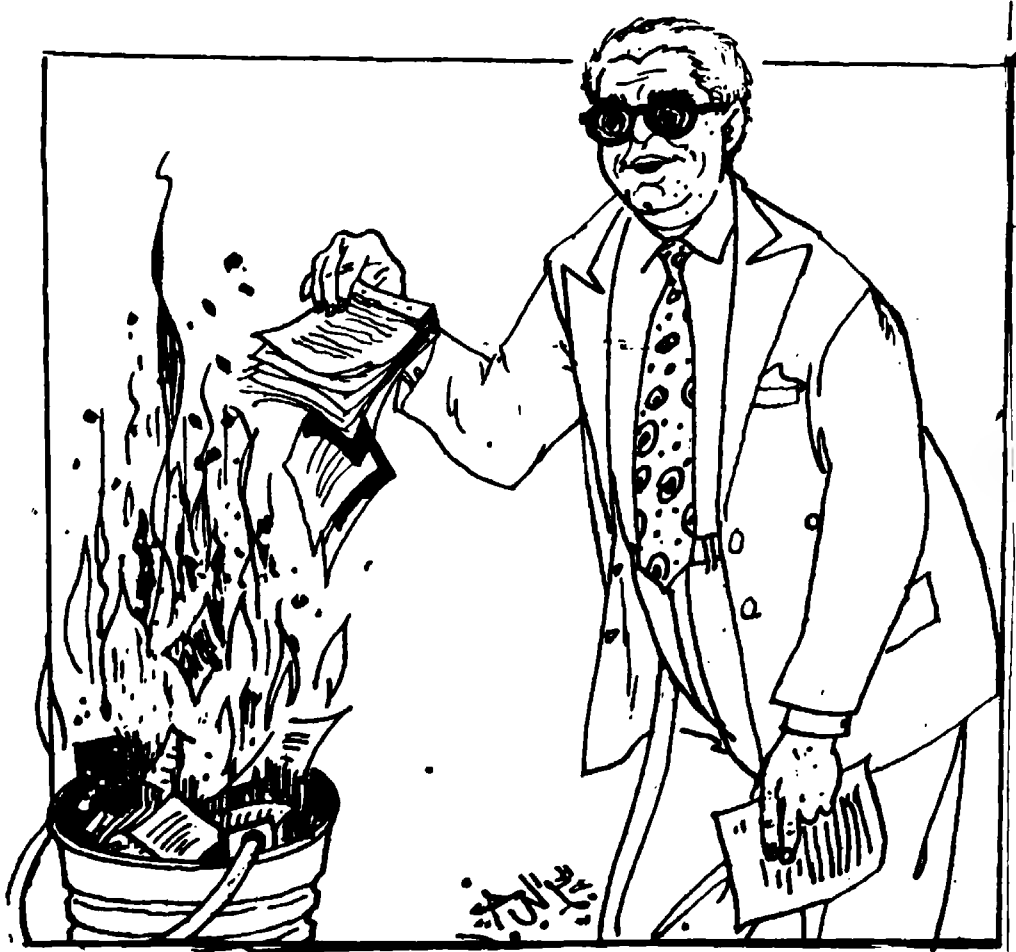
وأخيراً يسأل رئيس المحكمة: مين اللى كان يسير الثانى الملك أم الوفد؟

ويرد فكرى أباطة قائلاً: والله كانوا بيسيروا بعض.

وانتهت شهادة فكرى أباطة لتتدهور العلاقات بينه وبين أعضاء مجلس الثورة.

كان صريحاً للغاية وطبعاً لم تعجب إجاباته محكمة الثورة.

وكانت شهادة فكرى أباطة - كلمة الحق التي قالها - هى بداية المتاعب التي عاشها حتى مات وكانت سبباً فى القرار الذى اتخذه بحرق مذكراته! ■■





وكان زهير الشايب شهيداً لكتاب وصف مصر

● ما أكثر الصحفيين والأدباء الذين سقطوا وهم في ريعان شبابهم ضحايا الحقد والغل الذي يملأ قلوب بعض زملائهم الكبار لنجاحهم كصحفيين وأدباء شُبان .. وواحد من هؤلاء هو الكاتب والأديب المرحوم زهير الشايب.

كان يعمل في صمت، وقد حقدوا عليه لأنه قام بترجمة كتاب « وصف مصر » الذي اشترك في تأليفه مجموعة العلماء الفرنسيين الذين جاء بهم نابليون بونابرت مع حملته على مصر في أواخر القرن الثامن عشر.

كان عملاً عملاقاً يحتاج إلى فريق من المترجمين وإلى إمكانيات مؤسسة كبيرة للترجمة والنشر، ومع ذلك قام به وحده بلا جلبة وبلا ضوضاء .

ذهبت إليه مرة في بيته وكان يسكن في شقة صغيرة مكونة من ثلاث حجرات بالدور الخامس في منزل قديم لا يوجد به مصعد، وكانت الساعة متأخرة من الليل، وأثارني كفاح الأديب الشاب وهو يقول بعمله في ترجمة بعض فصول كتاب « وصف مصر »، كان كما رأيته عاكفا على ترجمة عدة صفحات من الكتاب، وهو جالس في صالة الشقة أمام طاولة صغيرة تشبه الطبلية!

إنه لم يكن يمتلك حجرة مكتب أو حتى مائدة يكتب عليها وكانت عاداته أن ينتظر حتى ينام أطفاله ثم يتسلل إلى صالة الشقة ويجلس أمام هذه الطاولة ليباشر عمله في القراءة وفي ترجمة الكتاب.

وكان زهير الشايب رحمه الله يتعامل مع زملائه الصحفيين بأخلاقيات القرية المصرية الأصيلة . كان دمث الأخلاق، ولا أظن أن صوته يرتفع في يوم من الأيام بكلمة نابية أو مجرد لفظة يمكن أن تجرح مشاعر زميل أو صديق.

وكان في نفس الوقت صلباً قوياً، وكانت له مواقف مع الحق دائماً . وفي رأبي أن تمسكه بالمبادئ والأخلاق كان السبب وراء كل المشاكل والمتاعب التي تعرض لها في حياته .

وأنا شخصياً لم أكن أعرف زهير الشايب قبل أن ينتقل من مجلة الإذاعة والتلفزيون للعمل في مجلة أكتوبر عند إصدارها .

كان كل ما كنت أسمعه عنه أنه أديب شاب وكاتب له أسلوب سلس متميز، وقد أثار انتباهي بما كان ينشره في مجلة الإذاعة والتلفزيون من أبحاث ودراسات .

كان جادا وموضوعيا، وكان عميق الفهم لمختلف الشؤون التي كان يتعرض لها فى كتاباته .
وعندما انبرى لترجمة كتاب « وصف مصر »، أشفقت عليه كثيرا فقد كان تصورى أن ترجمة هذا الكتاب تحتاج إلى أكثر من فريق من الأدباء والمترجمين، لا إلى جهد فرد واحد أو أديب واحد .
وأذكر أن المرحوم يوسف السباعى، وكان يعمل وقتها رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام كان أول من أوصى به للعمل فى مجلة أكتوبر .

كما أوصى به أيضا الأديب ثروت أباظة رئيس اتحاد الكتاب الأسبق ووكيل مجلس الشورى . .
ولا يعرف كثيرون أن زهير الشايب كان يعمل فى مستهل حياته مدرسا للغة الفرنسية، وقد تفجرت الكثير من طاقاته الخلاقة قبل أن يعمل فى مجلة الإذاعة والتليفزيون .
وفى مجلة أكتوبر . . . تجمعت أمام عيني خيوط المأساة التى أودت بحياة المرحوم زهير الشايب تاركا وراءه أربعة أطفال كان أصغرهم لم يتجاوز الثامنة عشر شهرا من عمره .

أدركت بعد عدة أسابيع أننا قد ارتكبنا خطأ كبيرا فى حق الأديب الشاب عندما سعينا لإقناعه بالانتقال للعمل بالمجلة، وكنت من موقعى كمدير لتحرير المجلة أتابع تطورات هذه المأساة وقلبي يملأه الحزن والألم . كان صاحبنا إياه . . يغار من نجاح زهير فى ترجمة كتاب « وصف مصر » . . !

وفى تصورى أنه لم يرحب بانتقال زهير من مجلة الإذاعة والتليفزيون للعمل فى مجلة أكتوبر إلا لكى يعمل على إذلاله وبمعنى آخر السيطرة على طاقاته فى ترجمة هذا الكتاب والحد من نشاطه .
كشفت عن ذلك تصرفاته وتعليقاته وأسلوب معاملته للأديب الشاب بعد أن وقع فى الفخ وأصبح يعمل مرؤوسا له . .

وأذكر مرة أن المرحوم زهير الشايب صعد إلى مكتب صاحبنا ليهدى إليه نسخة من الجزء الرابع من الكتاب وكانت أول نسخة تخرج من المطبعة .

كان تصوره أن صاحبنا سيبادر بتهنئته على جهده فى ترجمة وإصدار هذا الجزء من الكتاب .
وكانت المفاجأة عندما أخذ صاحبنا يقلب صفحات الكتاب، ثم اصفر وجهه وارتعش من فوق مقعده، وهو يقول له :

– سأقرأ الكتاب، ثم أخبرك برأى فيه فيما بعد .

لم يقل له كلمة مبروك . . كما لم تخرج من فمه كلمة تشجيع واحدة تدفع المرحوم زهير الشايب لمواصلة العمل الذى استحق عليه تصفيق كل المثقفين فى مصر .

وأشهد، وكنت حاضرا هذا الموقف أن صاحبنا وقف أمام مكتبه ليشعر الأديب الشاب بانتهاء مقابله له .

وخرج المرحوم زهير الشايب لأسمع صاحبنا وهو يقول بعد أن جلس إلى مكتبه :

– واد هلفوت صحيح . . !

وكان تعليقا غريبا كشف عن حقيقة ما كان يملأ قلبه من حقد وكرهية للأديب الشاب، وكانت بداية المأساة عندما قرر صاحبنا بعد هذا الموقف الغريب، تجميد نشاط المرحوم زهير الشايب فيما كان يكتبه من مقالات في مجلة أكتوبر.

وبمعنى آخر عدم نشر أى مقالات له لحين صدور تعليمات أخرى .
وحاولت أن أتدخل لإلغاء هذا القرار، ولكن دون جدوى .
وفى إحدى المرات أراد صاحبنا أن يتخلص من مسئولية إصدار هذا القرار الغريب وكان أن فوجئت به يقول :

-- إن القرار ليس قراره ولكنه قرار سياسى .

قلت له : ماذا تقول؟

قال لى : إنها تعليمات من جهات عليا . .

ثم ابتسم صاحبنا فى خبث محاولا أن يتهرب من مواصلة الحديث فى الموضوع .
وأدركت ما كان يعنيه لقد أراد أن يدخل فى روعى أنها تعليمات الرئيس السادات بمنع الأديب الشاب من الكتابة .

وكان ادعاءً غريبا من صاحبنا الذى اشتهر بكثرة أكاذيبه حتى أن المرحوم كمال الملاخ كان يقول عنه إنه يروى الكذبة ثم يتوهم أنها حقيقة فيصدقها بنفسه .

وأراد الله أن بفضح إدعاء صاحبنا بعد أقل من أسبوعين عندما نشرت الصحف أن الأديب الشاب قد رشّح للفوز بإحدى جوائز الدولة التشجيعية تقديرا لجهده فى ترجمة كتاب « وصف مصر » .

وكانت كذبة أخرى من صاحبنا عندما ادعى فى اليوم التالى أنه كان وراء ترشيح الأديب الشاب لهذه الجائزة !

وعاد الأديب الشاب للكتابة لينشر سلسلة من المقالات عن تجربة الوحدة بين مصر وسوريا .
وأثارت هذه المقالات اهتمام الرئيس الراحل أنور السادات حتى أنه أوصى بإصدارها فى كتاب .

كانت تجربة الوحدة مرحلة مثيرة فى حياة زهير الشايب، فقد عاشها بنفسه عندما عمل فى أيامها مدرسا للغة الفرنسية فى إحدى مدارس سوريا .

وجاء صاحبنا إلى مكتبه ليستدعى الأديب الشاب، وكانت المفاجأة عندما أخذ يلاطفه على غير عادته وهو يقول له :

- إنها تعليمات الرئيس بتجميع مقالاتك عن الوحدة بين مصر وسوريا ونشرها فى كتاب .

وتنفيذا لتعليمات الرئيس صدر الكتاب فى أقل من ثلاثة أسابيع وبعدها قرر صاحبنا مرة أخرى تجميد نشاط الأديب الشاب .

وحاولت كالعادة أن أتدخل ، ولكن كل محاولاتي باءت بالفشل .

وكانت علاقتى بصاحبنا تسمح لى بأن أقول له : لا . . وألف لا .

وكثيرا ما كنت ألفت انتباهه إلى أخطاء كان يقع فيها .
ولا أظننى عرفت فى حياتى إنسانا مثله يحب ويكره فى نفس الوقت .
إنه إنسان غريب .. فهو يغار من كل نجاح لتصوره أن الإنسان الناجح يمكن أن يصبح منافسا
خطرا له .

وكان رأى عندما دافعت بشدة عن المرحوم زهير الشايب أن الأديب الشاب لم يكن يهدد شهرة
صاحبنا وما يرويه عن أمجاده فى عالم الأدب وتعريب أفكار الأدباء العالميين، من قريب أو بعيد !
كان زهير شابا مجتهدا وعندما انبرى لترجمة كتاب « وصف مصر » . استحق منا كل تقدير
واحترام .

وكان صاحبنا الذى يمتلئ قلبه بالحقد الأسود هو الوحيد الذى حاول أن يسفه عمله .
ومن الغريب أن يكتب صاحبنا مقالا يدعى فيه أنه هو الذى أوحى إلى المرحوم زهير الشايب
بترجمة هذا الكتاب، وأنه هو الذى شجعه على أن يقوم بهذا العمل الكبير .
كتب ذلك بعد عدة سنوات من وفاة الأديب الشهيد ولا يسعنى إلا أن أقول إنه كذب فى هذا
الادعاء .

وأشهد أمام الله والتاريخ أنه لم يعرف الأديب الشاب كما أنه لم يكن قد التقى به إلا بعد أن كان
زهير قد ترجم وطبع ونشر عدة أجزاء من كتاب « وصف مصر » ... !
وأن نجاح الأديب الشاب فى القيام بهذا العمل الأدبى الكبير هو الذى مهد له الانتقال من مجلة
الإذاعة والتليفزيون للعمل فى مجلة أكتوبر .

ولا يختلف اثنان فى أن صاحبنا له هواية غريبة، وهى التشهير بزملائه بأسلوب رشيق .
إنه يخلق التشنيعات وبعد أن يروجها من مجالسه يتصورها حقيقة وكثيرا ما كان يذهب إلى الرئيس
السادات ليضحكه ويرفه عنه بآخر تشنيعاته عن زملائه الصحفيين .

وكانت بعض هذه التشنيعات تكشف عن مشاعر الغيرة والكراهية التى تمتلئ بها نفسه .
إنها الحقيقة التى لا يعرفها الكثيرون عنه، وقد عانى منها كل الذين عملوا معه من الصحفيين .
قام مرة بالتشهير بأديب مصرى اشتهر بالحلقات العلمية التى يستخدم فيها العلم فى تفسير القرآن
الكريم فى الإذاعة والتليفزيون على أثر خبر نشرته إحدى المجلات العربية عن هذا الأديب المصرى
يقول : إن إذاعة الأردن قررت أن تدفع مبلغ ٧٠ ألف دينار أردنى له مقابل حلقات اتفقت على
تسجيلها معه لإذاعتها فى برامجها .

وأثار صاحبنا سخطى عندما حول مجالسه إلى حملة تشهير لمدة عدة أسابيع بالأديب الطبيب .
أخذ يخلق الحكايات المثيرة عن الأديب فى شبابه، وكيف أنه كان يحلم على أثر تخرجه من كلية
الطب بأن يعمل مطربا أو مقرئا للقرآن الكريم، وكيف أنه اصطحبه مرة ليغنى فى أحد الأفراح .. ومرة
أخرى ليعمل مقرئا للقرآن الكريم فى سرادق للعزاء !

وفجأة أخذ يتساءل ليكشف عن غيرته وهو يقول :
- مصلحة الضرائب لا يمكن أن تحصل على حقها منه لأنه الدفع فى الأردن، ولا أحد رأى ولا أحد
يمكنه أن يثبت حقيقة المبلغ المدفوع .
وكان هذا يكفى لكى أصرخ فى وجهه قائلاً :
- كفاك تشهيراً بفلان إنه رجل دمث الأخلاق وإنسان طيب .. فهو صديقك ولا يستحق منك كل
هذا التشهير .. !

وسكت صاحبنا ولم يقل شيئاً .. كان يعرف أنه يكذب، وقد خرس لأنه كان يعرف بأننى شاهد
على العلاقة التى كانت تربط بينه وبين الأديب المجنى عليه !



وأذكر أنه جاء مرة إلى مكتبى ليفاجئنى بطلب غريب، وهو أن أساعده فى التعرف على مجموعة
من المراسلين الأجانب الذين يعملون فى القاهرة .
قال لى : إن علاقاتك بالكثير منهم قوية ويمكنك أن تدعو كل ثلاثة أو أربعة منهم على العشاء
وأنا سأدفع فاتورة الحساب .
قلت له : أحب أن أعرف أولاً السبب .

قال لى : هيكمل عندما كان الصحفى الأوحى إلى جوار عبدالناصر، كان يستخدم المراسلين الأجانب
ليكونوا صوتاً لمصر فى العالم الخارجى، والرئيس هو الذى اقترح على أن أوثق علاقتى بالمراسلين
الأجانب .

قلت له : هيكمل كان شريكاً فى صنع القرار، ولا أظن أن فى وسعك أن تفيد السادات كما كان
هيكمل يعمل إلى جانب الرئيس عبدالناصر .
وحاول صاحبنا أن يقول شيئاً ولكننى بادرت قائلاً :

- لا تقارن نفسك بهيكمل حتى لا تظلم نفسك، وتظلم التاريخ .

قال لى : وهو يكاد ينتفض بالغضب :

-- ماذا تعنى ؟

قلت له بسرعة :

- السادات لا يحب أن يشاركه أحد فى قراراته ولا أظن أن هناك وجهاً للمقارنة لنوعية العلاقة التى
كانت تربط هيكمل بالرئيس عبدالناصر وعلاقتك بالرئيس السادات .

قال : لم أفهمك ؟

قلت له : بصراحة أنت شئ .. وهيكمل شئ آخر .. !

كان هذا هو رأى ، وقد كنت صريحاً معه للغاية، وطبعاً لم يعجبه هذا الرأى، فقفز من مقعده
وغادر حجرة مكتبى وهو فى أشد حالات الضيق !

وكانت محاولاتي معه لإظهار حجمه الحقيقي أحد أسباب الخلاف الذى وقع بينى وبينه .. وكان غضبه منى ..

ثم بدأت متاعبى معه عندما أخذ يمارس معى لعبته المكشوفة بإثارة المشاكل بينى وبين بعض زملاء الذين كان يعتبرهم من حاشيته الخصوصية.

ومن هؤلاء ضابط سابق دخل إلى مجال العمل الصحفى من النافذة، وقد اشتهر بين زملائه باسم الشاويش عبده.

وكانت من عادة هذا الزميل أن يدخل إلى مكتبى فى صباح كل يوم ليقول لى : صباح الخير يا سيادة اللواء.

وكنت أبتسم وأنا أداعبه قائلا :

- إذ كنت أنعمت على برتبة اللواء، فما هي الرتبة التى أنعمت بها على صاحبنا؟

وكان الشاويش عبده يرد بسرعة :

- مشير طبعاً .. أو فريق أول!

كان الرجل شديد النفاق، وقد أدركت أن التعليمات صدرت إليه بمقاطعتى عندما اختفى ولم يعد يودى إلى تحية الصباح كعادته.

واختفى معه أيضا عدد من المنافقين من الحاشية الخصوصية لصاحبنا.

ومرت عدت أسابيع تدهورت خلالها العلاقة بينى وبين صاحبنا ..

وجاءنى واحد من أتباعه كنا نطلق عليه اسم : البهلوان ليهمس فى أذنى بأن صاحبنا حزين لأننى اتحداه بمساندتى لزهير الشايب.

قلت له : إن زهير إنسان طيب وهو على حق وسأقف دائما إلى جانبه.

قال لى : أنه يريدك أن تكون إلى جانبه ..

قلت له : ماذا تعنى؟

قال : بأن تضحك عندما يضحك .. وبأن تبكى عندما يبكى!

قلت له : آسف .. لأننى لم أعود هذا الأسلوب فى علاقتى بالزملاء.

قال : إنه يحذرك .. ويقول .. إنك ستندم على موقفك.

وكان هذا يكفى لأن أنتفض فى مكانى وأنا أقول لمبعوث صاحبنا :

- إذهب إلى صاحبك وأنقل له على لسانى أننى اتحداه أن يفعل شيئا يسىء إلى زهير الشايب.

وقلت له كلاما كثيرا كشفت فيه عن رأى بصراحة متناهية فى تصرفات صاحبه وأسلوبه الذى يمتلىء بالغيرة وإثارة الكراهية بين زملائه وأصدقائه.

وأظننى هددته بأننى سأنتهز أول فرصة لأشكو إلى الرئيس السادات من تصرفاته.

ونقل البهلوان ما دار بينى وبينه إلى صاحبنا.
وأظنه قد أضاف إليه بعض ما تفتق عنه ذهنه المريض.
وكانت القطيعة التى إستمرت بيننا عدة سنوات.
ومرت الأيام ليحاول الوحش الكاسر فى داخله أن ينتقم منى، وكانت يد الله هى الأقوى!



منى زهير الشايب



السيدة غفت شريف



أمل زهير الشايب

رسام من الدولة لتكريمه ..

وقرار بفصله فى نفس الوقت :

وكان زهير الشايب قد تقدم عندما كان يعمل فى مجلة أكتوبر - بطلب إلى نقابة الصحفيين للانضمام إلى عضوية النقابة ..

كانت كل شروط العضوية المطلوبة متوفرة فيه، وقد انتهر الفرصة عندما كان أنيس منصور رئيساً لمجلس إدارة دار المعارف و رئيساً لتحرير مجلة أكتوبر، راضياً عنه ليحصل منه على شهادة بأنه يعمل محرراً صحفياً فى مجلة أكتوبر، وهى شهادة تعتبر ضرورية باعتبارها أحد مسوغات قبول عضويته فى النقابة.

ووافقت لجنة القيد فى جدول عضوية النقابة وكانت برئاسة الزميل عبدالعزيز عبدالله وكان وكيلاً للنقابة على قبول زهير عضراً فى النقابة، ولكن تحت التمريض، و طلبت إليه أن ينتظر لمدة سنة كاملة قبل أن يتم نقل إسمه إلى جدول الصحفيين العاملين، وإشترطت عليه أن يتقدم إلى نقابة الصحفيين بشهادة أخرى من مؤسسته الصحفية تثبت أنه ما يزال يعمل محرراً صحفياً بها ..

ومرت السنة ليواجه زهير يرفض أنيس منصور، إعطائه الشهادة المطلوبة لنقل اسمه إلى جدول الصحفيين العاملين بنقابة الصحفيين، وقام فى نفس الوقت بإحالاته إلى اللجنة الثلاثية للتحقيق معه وفصله عن العمل بتهمة التغيب عن العمل بدون إذن لمدة خمسة أيام ..!

كان اتهاماً غريباً يكشف عن روح الكراهية والحقد الذى كانت تمتلىء بها روح أنيس منصور ضد زهير...!

وكان واضحاً أنه يعمل على فصله من العمل فى مجلة أكتوبر حتى لا يتوفر له الشرط المطلوب لنقل اسمه إلى جدول الأعضاء المشتغلين بنقابة الصحفيين، وهو أن يكون مستمراً فى العمل بمؤسسته لمدة سنة كاملة بعد قبوله عضواً تحت التمرين بالنقابة.

ولا أعرف كيف استطاع أنيس منصور أن يوفر كل مسوغات الاتهامات التى وجهت إلى الأديب الشاب بحيث تمت كل الإجراءات بطريقة قانونية، فقد عقدت اللجنة الثلاثية إجتماعاتها وباشرت مهمتها، وكانت المفاجأة عندما وافق ممثل اللجنة النقابية للعاملين فى مؤسسة دار المعارف على قرار بفصل زهير عن العمل بدلاً من أن يعترض على مثل هذا القرار...!

وأكتملت فصول المسرحية عندما أصدرت اللجنة الثلاثية فى يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٧٩ قرار بفصل زهير الشايب من عمله كصحفى فى مجلة أكتوبر.

ولم يصدق أنيس منصور - كما عرفت فيما بعد... أن اللجنة أتخذت مثل هذا القرار! وكانت فضيحة عندما عرف أن ممثل اللجنة النقابية للعاملين فى مؤسسة دار المعارف، حصل على ترقية فى نفس الأسبوع تقديراً له على موقفه عندما لم يعترض على قرار فصل الأديب الشاب...! وأرسل المدير المالى والإدارى لمجلة أكتوبر، وكان اسمه محمود سامى أحمد^(١) خطاباً مسجلاً إلى زهير يقول نصه:

السيد زهير أحمد الشايب - شارع ترعة الأهرام - عمارة مسجد المختار - أرض اللواء - الهرم.
بعد التحية... نحيطكم علماً بأن اللجنة الثلاثية قد وافقت بالإجماع فى اجتماعها بتاريخ ٢٤ / ٩ / ١٩٧٩ على إنهاء خدمتكم من العمل بالمجلة اعتباراً من ١ / ٨ / ١٩٧٩، وقد اعتمد السيد / رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير محضر اللجنة.

برجاء الاحاطة والتفضل بالحضور لمقر المجلة ومعكم إقرار ذمة مالية لإخلاء طرفكم واقبلوا تحياتنا.

تحريراً فى ١ / ١٠ / ١٩٧٩

المدير المالى والإدارى

محمود سامى أحمد
كان قراراً مهيناً، وقد أبلغ إلى الأديب الشاب بطريقة لا إنسانية، وكان إجماع زملائنا فى مجلة أكتوبر على وصفها بالجليطة وقلة الذوق!

وعرف أنها تعليمات أنيس منصور الذى انتفخت أوراجه، وأخذ يتصرف على طريقة زملائه باورنات الصحافة الذين يجيدون سعادة فى الإساءة إلى مشاعر زملائهم من الأجيال الصاعدة من الصحفيين...!

وجاءنى زهير، وهو فى أشد حالات الضيق، وقال لى والدموع تملأ عينيه:

(١) عين هذا المدير المالى مكافأة له وتقديراً لخدماته عضواً فى مجلس إدارة دار المعارف، إلا أنه فصل من عمله بعد أن استبعد

أنيس منصور عن منصب رئيس مجلس إدارة دار المعارف!

– لا أعرف كيف أتصرف بعد أن استشعرت في نفس أنيس منصور روح التسلسل والرغبة في الانتقام منى ..

قلت له، وأنا أحاول أن أهديء من روعه: علينا أن نواجه الأمر الواقع، ولكن المهم أن لا نستسلم ..!

قال لى بشموخ، وأشهد الله على كلماته: إننى أملك قلمى، ولا أظننى سأموت أنا وأطفالى من الجوع، وكل ما أستطيع أن أقوله هو حسبى الله ونعم الوكيل ..!



وأعرف أن زهير كان قد رشح قبل أن يصدر أنيس منصور قرار فصله من مجلة أكتوبر للعمل رئيساً لتحرير مجلة الإذاعة والتلفزيون، ولكن اعتذر عن قبول هذا المنصب ..!

قال .. إنه يعرف كيف يعمل محرراً وكاتباً صحفياً ومترجماً، أما أن يعمل رئيساً للتحرير فهو عمل لا يعرف عنه شيئاً ..

وفى رأى .. أنه اعتذر عن قبول هذا المنصب خوفاً من أن تشغله مشاكل التحرير الإدارية عن العمل الكبير الذى كان قد وهب له نفسه وحياته، وهو ترجمة كتاب «وصف مصر» ..!

ومن المفارقات الغريبة أن يقرر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية منح الأديب الشاب جائزة الدولة التشجيعية فى الترجمة إلى اللغة العربية من روائع الأدب العالمى عن عام ١٣٩٩ هجرية التى توافق سنة ١٩٧٩ ميلادية ..

وأنه فى يوم ٢٥ سبتمبر من نفس السنة أى بعد أن أصدرت اللجنة الثلاثية قرارها للإنسانى بفصل الأديب الشاب من عمله فى مجلة أكتوبر بيوم واحد قرر رئيس الجمهورية منحه وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى تقديراً كما جاء فى براءة منحه الوسام لحמיד صفاته وجليل خدماته للترجمة إلى اللغة العربية.

وكانت جائزة الدولة الشجيعية والوسام شهادة تقدير من الدولة للأديب الشاب للجهد الكبير الذى بذله عندما إنبرى .. وحده لاتمام ترجمة كتاب «وصف مصر» فى صمت وبعيدا عن الأضواء ..! ولعلها كانت نكته عندما أخذ أنيس منصور يردد فى مجالسه مع حواريه فى مجلة أكتوبر أنه هو الذى رشح زهير للحصول على الوسام وجائزة الدولة التشجيعية ..!

ولكنه الغرور الأعمى الذى أصابه، عندما تصور بالرغم من العلاقة الخاصة التى كانت تربطه برئيس الجمهورية السابق، أنه يعرف، ولكنه فى الحقيقة لم يكن يعلم ..!

وبمعنى آخر .. كرمته الدولة بمنحه الوسام وجائزة الدولة التشجيعية فى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٩ .. وفى يوم أول أكتوبر .. أى بعد أقل من أسبوع قام أنيس منصور بالتصديق على قرار فصله ..!

وعرف أن الدكتور عبد الحكيم راضى الاستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة، وكان صديقاً لزهير ومعجباً به، تحدث إلى السيدة جيهان السادات عن المأساة التى كان الأديب الشاب يعيشها بعد قرار فصله من مجلة أكتوبر.

قال لها: إن أنيس منصور يحقد عليه، ويغار منه، وأنه لم يتردد في محاربته متصوراً أنه بذلك يقضى على ملكاته في الترجمة والتأليف..!

وكان حديثاً مثيراً في مكتب الدكتور صبحي عبدالحكيم عندما كان عميداً لكلية الآداب، وقبل أن يقع عليه اختيار السادات للعمل رئيساً لمجلس الشورى..
وذهبت السيدة جيهان السادات إلى زوجها رئيس الجمهورية وطلبت أن يحمي الأديب الشاب من اضطهاد أنيس منصور!

قالت له: أنا عارقه يا ريس إنك بتحب أنيس وهو جليستك وأنيسك، ولكن أن يضطهد شاب عبقرى مثل زهير الشايب، فلا أظن أنك توافق على ذلك!
وكانت مناقشة سريعة إنتهت بأن قال السادات لزوجته جيهان السادات: خلاص يروح يشتغل عند موسى صبرى فى أخبار اليوم..!

وبمعنى آخر.. قرر السادات أن يضفى حمايته لزهير الشايب من أحد بارونات الصحافة، وأمر فى نفس الوقت بوضعه تحت سيطرة وبراءن أخطبوط آخر من بارونات الصحافة!
وعرف أن السيدة جيهان السادات لم تنتظر وبادرت بالاتصال بموسى صبرى فى التليفون، وطلبت إليه تعيين زهير الشايب فى أخبار اليوم..
قالت له: إنها تعليمات الرئيس يا أستاذ موسى..!

ووافق موسى صبرى على مضمض على تعيين زهير فى أخبار اليوم، وقام تنفيذاً لتعليمات رئيس الجمهورية بإصدار قرار تعيينه محرراً بقسم الشؤون الخارجية والترجمة بجريدة الأخبار.
وهذا القرار يحمل تاريخ أول يناير سنة ١٩٨٠..

وعرف أن موسى صبرى قام بإبلاغ أنيس منصور بالقرار قبل إصداره خوفاً من أن يثير غضبه عليه بالرغم مما كان بينهما من كراهية قديمة..

وكان مصطفى أمين أول من رحب بانضمام زهير إلى مؤسسة أخبار اليوم، وكان أن اقترح على موسى صبرى تكليفه بكتابة يوميات الصفحة الأخيرة لأخبار اليوم قائلاً إن زهير هو الحل الأمثل لهذه الصفحة التى كان أنيس منصور يكتب يومياتها فيها قبل أن ينقل إلى دار المعارف ويصبح رئيساً لتحرير مجلة أكتوبر.

وقال مصطفى أمين إنه تابع نشاط زهير كما أنه قرأ كتابه عن تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، وكذلك ترجمته لكتاب «وصف مصر» وأن فى رأيه أن انضمامه إلى أخبار اليوم كسب كبير لها وللصحافة، وكان رأيه أن يتخصص زهير فى كتابة مذكرات السياسيين العرب والتعليق عليها..
ولم يوافق موسى صبرى على تكليف زهير بكتابة هذه الصفحة حتى لا يثير غضب أنيس منصور عليه..!

أراد كما كان يتصور تجميد نشاطه إرضاء لزميله بارون الصحافة الآخر فى مجلة أكتوبر..

ولسبب آخر.. هو أن القاعدة التى كان متفقاً عليها بين بارونات الصحافة هى أنه عندما يغضب أحدهم على أحد الصحفيين، يجب أن يتكاتفوا وأن يعملوا على أن يصبح هذا الصحفى منبوذاً ومكروهاً منهم جميعاً دفاعاً عن أنفسهم، وحتى لا يصبح خطراً على مصالحهم!

ونقل إلى أحدهم أن موسى صبرى قال تعقيباً على اقتراح مصطفى أمين بالحرف الواحد .

– هوه سى زهير.. أول ما ييجى أخبار اليوم هينطح وإلا أيه..!

ومرت عدة أسابيع ثم جاءنى زهير يشكو من سوء معاملة موسى صبرى له..

قال لى : إنه يتعمد إهانته أمام زملائه المحررين..!

وأنه أكثر من ذلك يحرض الصحفيين فى قسم الشؤون الخارجية على الإساءة إليه.. وأدركت كما قلت له أن تفاهما تم بين موسى صبرى وأنيس منصور على التنكيل به فى جريدة الأخبار..!



وكنت قبل أن يصدر أنيس منصور قراره للإنسانى بفصل زهير الشايب من مجلة أكتوبر قد أعددت الشهادة التى كان مطلوباً منه تقديمها إلى نقابة الصحفيين حتى يتسنى نقل اسمه إلى جدول الأعضاء المشتغلين ولم أتردد فى توقيعها بإمضائى باعتبارى مديراً لتحرير المجلة.

وقام محمود سامى أحمد المدير المالى والإدارى للمجلة بختمها بالخاتم الرسمى لمجلة أكتوبر ولم يكن قد عرف عن إعتذار أنيس منصور عن توقيعها وعندما صدر قرار اللجنة الثلاثية بفصل الأديب الشاب من المجلة بادرت بتسليم هذه الشهادة إلى على الجمال وكان نقيباً للصحفيين وطلبت إليه بالحاح التدخل لإلغاء قرار الفصل..

قلت له إن واجب النقابة أن تتدخل لفك الاشتباك بين أنيس منصور وزهير الشايب.. وقلت له أيضاً: إذا كانت النقابة لم تفلح فى تهدئة الأزمة التى نشبت بينى وبين أنيس منصور، فأرجوا أن يكون لها موقف أكثر حسماً فى مواجهة الإجراءات التعسفية التى اتخذها أنيس منصور ضد الأديب الشاب.

وحاول على الجمال فى بادئ الأمر أن يتملص من مواجهة الموقف، ولذلك بادرت أقول له أمام مجموعة من الزملاء الصحفيين:

– إن من حق زهير الشايب بالرغم من قرار فصله من مجلة أكتوبر أن يصبح عضواً عاملاً بالنقابة، كما أن توقيعى على الشهادة المطلوبة يكفى، وكل ما أرجوه أن تبادر لجنة القيد بنقل اسمه إلى جدول الأعضاء المشتغلين فى أول اجتماع لها، وإلا فإننى لن أتردد فى نقل معركتى مع أنيس منصور إلى داخل النقابة.

ولعب الزميل محمود سامى وكان سكرتيراً عاماً للنقابة دوراً هاماً فى اقناع على الجمال بأن من حق زهير أن ينقل اسمه إلى جدول الأعضاء المشتغلين فى بالنقابة سواء وافق أنيس منصور على ذلك أو لم يوافق!

وكان رأيه من وجهة النظر النقابية أن يفرق مجلس النقابة بين العلاقات الشخصية التى تربط النقيب بزملائه رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية، وبين مصالح الزملاء الأعضاء..!

ووافق على الجمال على أن تعقد لجنة القيد اجتماعها فى نفس اليوم، وكان الاجتماع برئاسة الزميل عبدالعزيز عبدالله وكيل النقابة، وقد وافقت اللجنة فى هذا الاجتماع على نقل اسم زهير الشايب مع أسماء مجموعة من زملاء الآخرين إلى جدول الأعضاء المشتغلين بالنقابة! وأرسل عبد العزيز عبد الله إلى زهير الشايب رسالة تهنئة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يقول نصها:

السيد الزميل زهير أحمد الشايب أكتوبر^(١)

تحية طيبة وبعد.. يسر لجنة القيد أن تهنيئكم بقبولكم عضواً بجدول الأعضاء المشتغلين بالنقابة بجلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٧٩.

واللجنة إذ تكرر التهنية ترحو لكم مستقبلاً طيباً وتوفيقاً كاملاً فى خدمة قضايا الحرية والاشتراكية والوحدة، وفى تدعيم مستقبل المهنة..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس لجنة القيد

عبد العزيز عبد الله

وهكذا كان انتصارنا كبيراً من أجل إقرار حق زهير الشايب بعد أن اكتملت كل شروط العضوية فى أن يصبح عضواً مشغلاً بنقابة الصحفيين.

ولا أظن أن أنيس منصور قد أدرك بعد وفاة الأديب الشاب أن هذه العضوية العاملة فى نقابة الصحفيين، هى التى ساعدت على أن يحصل أطفاله منى وأمل وطارق ويأسر على معاش نقابة الصحفيين بعد وفاته، وكان هذا المعاش ١٥٠ جنيهاً فى كل شهر ثم زاد ليصبح ٢٢٥ جنيهاً فى الشهر!.. أى أكثر مما كان يحصل عليه زهير كمرتب شهرى من مجلة أكتوبر..

وكان مرتب زهير عندما صدر قرار فصله من العمل فى مجلة أكتوبر لا يزيد على ١٢٥ جنيهاً فى الشهر، وارتفع هذا المرتب بعد تعيينه فى أخبار اليوم إلى ١٤٠ جنيهاً شهرياً!

ولا شك أن هذا المعاش إلى جانب ما تحصل عليه أسرة الأديب الشاب من هيئة التأمينات الاجتماعية كمعاش عن هذا المرتب الضئيل يعتبر أحد الركائز التى اعتمد عليها أطفاله، وكان أصغرهم لا يزيد عمره على ١٨ شهراً فى مواجهة الحياة بعد وفاته..

واستطاعت السيدة الفاضلة عفت أحمد شريف زوجة زهير أن تواجه الموقف وحدها بعد وفاته، فكانت نعم الأم، والأب لهم فى نفس الوقت.

وشب الأطفال لتتخرج منى من كلية الآثار وتعمل معيدة فى هذه الكلية الآن؛ ولتواصل رسالة والدها فى ترجمة فصول جديدة من كتاب وصف مصر..

(١) يلاحظ أن اللجنة لم تضع فى اعتبارها قرار فصل زهير الشايب من مجلة أكتوبر الذى حددت اللجنة الثلاثية سريانه اعتباراً من تاريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩ وتم إبلاغ قرارها إلى زهير بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٧٩.



بسم الله الرحمن الرحيم
 في يومنا هذا نذكر بذكر
 نغريه غير عظيم بل عظيم
 وسام العلوم والفنون
 في يومنا هذا نذكر بذكر
 نغريه غير عظيم بل عظيم
 وسام العلوم والفنون

المؤسسة العامة
 جائزة زهير للشباب
 في يومنا هذا نذكر بذكر
 نغريه غير عظيم بل عظيم
 وسام العلوم والفنون

السيد زهير أحمد العاصم
 صاحب مؤسسة الأهرام - مارة صبه الشطار أرض اللواتي بالهم
 بعد التمهيد - مع
 جعلكم طما بأن اللعة انتلته له وأشد بالاجاجون اجتمعا
 بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٠ على اشياء مع شتر من العمل بالبلد لعتار
 من ١٩٧٩/٨/١
 وقد اشد السيد الأستاذ زهير بلس الادارة وليس التمهيد
 كسر اللعة
 برجا الاحاطة والتسل بالمصير لمر العمل بالبلد ومكسر
 انفراد - ماله لا خلا طرتم
 وانها نعتا - مع
 السيد الأستاذ
 بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٠
 هو ماس



• وكانت فضيحة: وهكذا كانت بداية المأساة التي عاشها زهير الشباب عندما منحوه في يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٩ وسام العلوم والفنون وكرموا بمنحه جائزة الدولة التشجيعية وفي يوم أول أكتوبر.. أي بعد خمسة أيام لتلقي قرارا بالاستغناء عن خدماته من مجلة أكتوبر.. وكانت فضيحة.

ولا أعرف .. ماذا يمكن أن يقول أنيس منصور أو زملاؤه الذين ساندوه من بارونات الصحافة عندما تصدر ترجمة ما تضمنه كتاب «وصف مصر» عن الدول القديمة في الجزء الحادى عشر من الكتاب باسم منى زهير الشايب ..؟!

وكان زهير قد أصدر فى حياته سبعة أجزاء من ترجمة الكتاب، أما الجزء الثامن فكان تحت الطبع وصدر بعد وفاته، وكذلك صدر الجزء التاسع ولوحات وصف مصر أيضاً. أما الجزء العاشر فكان زهير قد ترك بعض مسوداته، وقامت ابنته منى بمراجعة أوراق هذه المسودات أثناء عطلاتها الصيفية وقد صدر هذا الجزء باسم والدها الراحل مع مقدمة تشير إلى تحقيقها للأسماء والأماكن ومراجعتها له باسم منى زهير الشايب!

وتحققت أمنية الأم الفاضلة التى وهبت نفسها لرعاية وتنشئة أطفالها، بعد أن أتمت أمل الابنة الثانية دراستها الجامعية للغة الفرنسية لتنضم إلى شقيقها منى فى مواصلة العمل الكبير الذى بدأه والدهما زهير الشايب عندما انبرى وحده بترجمة كتاب «وصف مصر»! ..
وتعمل أمل الآن محررة بمجلة الإذاعة والتليفزيون التى بدأ فيها والدها زهير الشايب مشوار حياته الصحفية ..



وكان زهير قد اختير بينما كان يواجه محنته للعمل أميناً عاماً للجنة الترجمة، وهى إحدى اللجان الدائمة بالمجلس الأعلى للثقافة، ولكن الفرصة لم تسنح له لمباشرة هذا العمل بسبب اضطراره للسفر إلى سلطنة عمان فى رحلة الموت التى أودت بحياته.

كان أحد زملائه فى مجلة أكتوبر، وأسمه سيد نصار قد عرض عليه أن يعمل مديراً لتحرير مجلة أسبوعية جديدة كانت دار جريدة عمان للطباعة والنشر العمانية تزمع إصدارها باسم مجلة : يوليو .. قال له: إن الاختبار وقع عليه للعمل رئيساً لتحرير هذه المجلة، وأنه مكلف بالتعاقد مع عدد من الصحفيين المصريين للعمل معه فى هذه المجلة.

ولم يتردد زهير فى قبول العمل فى سلطنة عمان متصوراً أنه بذلك يهرب بالابتعاد عن القاهرة من عمليات التنكيل التى كانوا يعدونها له فى أخبار اليوم لحساب أنيس منصور ..

وعرف أن سيد نصار، وهو متزوج من ابنة أخ المرحوم محمود أبو وافية عدیل السادات، كان قد استطاع أن يدخل فى روع بعض المسئولية فى وزارة الإعلام العمانية بوجود صلة قرابة ونسب تربطه بالرئيس السادات فلم يترددوا فى ترشيحه رئيساً لتحرير المجلة الجديدة دون أن يتعرفوا على مدى كفاءته الصحفية أو صلاحيته المهنية لإصدار مثل هذه الجريدة^(١).

كانت مجلة جديدة، وكانوا يريدون إصدارها فى مناسبة قومية ..

(١) سافر سيد نصار إلى العراق مما أثار علامات استفهام حول موقفه من حرب الخليج وعندما بلغ سن الستين رفض صلاح منتصر رئيس مجلس إدارة دار المعارف ورئيس تحرير مجلة أكتوبر السابق .. التجديد له للعمل فى المجلة.

وانتشرت فى تلك الأيام نكتة تقول أن عبد العزيز الرواس وزير الإعلام والشباب فى حكومة عمان اشترى الترام عندما تعاقد مع سيد نصار للعمل رئيساً لتحرير المجلة الجديدة!

وقام سيد نصار بالتعاقد أيضاً مع الزميلين مكرم شحاته من مجلة الإذاعة والتليفزيون وجوده خليفة الرسام بمجلة أكتوبر للعمل بالقسم الفنى بالمجلة والإشراف على إخراجها، ومع الزميلين عبد العظيم درويش المحرر بجريدة الأهرام وعبد الحكيم محمد عبد الهادى محرر الأخبار بالأمانة العامة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون للعمل فى تحرير المجلة.

وأعد بسرعة عقد العمل بين زهير الشايب ودار جريدة عمان للصحافة والنشر، وهى الدار الصحفية العمانية التى كان مقرراً أن تقوم بإصدار مجلة يوليو الجديدة اعتباراً من شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ على أن يبدأ العمل فى عمان اعتباراً من يوم أول أكتوبر سنة ١٩٨١، وكان سيد نصار هو الذى قام بتوقيع العقد معه بتوكيل خاص من دار جريدة عمان للصحافة والنشر!..!

واصطحب زهير زوجته وأطفاله الأربعة إلى سلطنة عمان، وسافر معه على نفس الطائرة مصطفى أبو وافية شقيق زوجة سيد نصار..

وكانت أول مرة يعرف فيها زهير أن سيد نصار تعاقد مع شقيق زوجته للعمل صحفياً بالمجلة..



ووصل زهير إلى عمان ليجد فى انتظاره تعليمات من وزير الإعلام تقول أن عليه مع زملائه العمل على إصدار المجلة الجديدة خلال أيام على أن يكتفى بالمحررين الثلاثة الذين تم التعاقد معهم.. وفى يوم ٧ نوفمبر عقد وزير الإعلام العماني اجتماعاً مع هيئة تحرير المجلة.. أى مع المحررين الثلاثة لمناقشة الاستعدادات لإصدار المجلة.

ويقول تقرير تلقته نقابة الصحفيين المصريين فى تلك الأيام:

- تحدث الوزير فى هذا الاجتماع ليقول ما معناه أن على هيئة المجلة أن تصدر المجلة فى أقل من أسبوعين للمشاركة فى مناسبة وطنية عمانية، واعترض زهير الشايب قائلاً للوزير بصراحة إن المدة التى حددها الوزير لا تكفى من الناحية الفنية، بالإضافة إلى أن المجلة لا يمكن أن يتم إصدارها بثلاثة صحفيين فقط، واقترح أن تعمل وزارة الإعلام العمانية على تزويدها بكل احتياجاتها من الصحفيين، ولا يهم إذا ما كان هؤلاء الصحفيون من المصريين، أو جنسيات أخرى!

ولم تعجب اعتراضات زهير الوزير فبادر بمقاطعته وهو يقول له:

- قالوا لى أنه يكفى هؤلاء المحررين الثلاثة، والآن تطلبون ثلاثين صحفياً، فيما أن تعجلوا على إصدارها بالمحررين الثلاثة الذين تم التعاقد معهم، وإلا فإننى لن أتردد فى إلغاء مشروعها..

وكان الوزير العماني معذوراً، فقد تبين أن سيد نصار كان قد أدخل فى روعه أن فى وسع ثلاثة محررين فقط إصدار المجلة.

ويبدو أن مصارحة زهير الشايب للوزير عن الإمكانات التحريرية للمجلة قد أثارت سيد نصار عليه وكان أن نظم حملة تشهير ضد الأديب الشاب لدى المسؤولين العمانيين.

ومرت عدة أيام، ثم عقد الوزير اجتماعاً آخر مع زملاء الذين تعاقد معهم سيد نصار للعمل بالمجلة، ولم توجه الدعوة إلى زهير للمشاركة فى هذا الاجتماع..

وعرف أن سيد نصار هاجم زهير فى تقرير قدمه إلى وزير الإعلام العماني اتهمه بأنه يسارى متطرف، وأنه كان عضواً فى التنظيم الطليعى، ووصفه بأنه مصرى متعصب !

ولما سألته الوزير: لماذا تعاقدت معه؟

قال: لم أكن أعرف شيئاً عن ماضيه من قبل !

وتحرك وزير الإعلام العماني ليصدر قراراً بالاستغناء عن خدمات زهير الشايب وطرده وترحيله هو وأسرته على أول طائرة إلى القاهرة!

وكانت تعليمات الوزير أن تتم عملية الترحيل خلال مدة لا تزيد على ٢٤ ساعة!

ووصفت السيدة عفت شريف زوجة زهير ما حدث عندما أصدر الوزير القرار فى شكوى تقدمت بها إلى صلاح جلال عندما كان نقيباً للصحفيين، بعد وفاة زوجها قالت فيها:

- تمت عملية الترحيل بطريقة قاسية وخالية من أية إنسانية ومهينة للكرامة، ويتخللها التهديد له ولزوجته وأطفاله، وفى المطار سلم مندوب عماني للأستاذ زهير الشايب خطاباً من دار جريدة عمان للصحافة والنشر يفيد أن سبب الاستغناء عن خدماته وترحيله عن عمان هو أنه غير صالح للعمل !.

ولما سأل زهير عن مستحققاته وحقوقه التى نص العقد المبرم بينهما على حصوله عليها ومنها حقه فى مرتب ثلاثة أشهر عند انتهاء مدة العقد. قالوا له أنه لا توجد له لديهم أى مستحققات. !

وأضافت زوجة زهير فى شكواها:

- عاد زهير إلى القاهرة مع أسرته بعد سفره بحوالى شهرين فقط ممزقاً نفسياً بعد أن جرحت كرامته، وعومل أسوأ معاملة جزاءً له على حسن أخلاقه وصراحته، ولأنه لم يكن نصاباً أو كذاباً!

ولم يكن فى وسعه أن يعود إلى مسكنه خشية أن يتساءل المعارف والجيران عن أسباب رجوعه بعد هذا الوقت القصير، مما تسبب فى مطالبة صاحب الشقة التى كان يسكن فيها مع أسرته بفسخ عقد الإيجار وطرده أطفاله وزوجته منها..

واستطردت الزوجة تقول فى شكواها إلى نقيب الصحفيين:

- وهكذا ابتلع زهير آلامه الرهيبة فى صمت وأبتعد عن كل الناس، ونمت إلى مسامعه فى تلك الأيام حكايات وأكاذيب كثيرة كان سيد نصار ينشرها عنه بين زملائه الصحفيين لتشويه صورته أمام الجميع وإخفاء الحقيقة الخزية لموقفه فى سلطنة عمان حتى أصابته الذبحة الصدرية التى أودت بحياته. !

واختتمت السيدة عفت شريف شكواها بكلمات باكية قالت فيها:

- تركنى زهير أرملة عمرها ٣٥ سنة مع أربعة أطفال صغار نواجه المستقبل وحدنا بعد أن فقدنا حنان الأب والإنسان الذى كان سندنا فى الحياة.. وحسبى الله ونعم الوكيل..

□ □ □

وكان موقفاً رائعاً من صلاح جلال النقيب الإنسان عندما أصر على أن تحصل أسرة زهير على معاش نقابة الصحفيين بالكامل.. أى على ١٥٠ جنيهاً فى كل شهر، إضافة إلى ذلك فقد حمل بنفسه

مبلغ ٥٠٠ جنيه، كإعانة عاجلة شملت مصاريف الجنازة، ولوازمها وقام بتقديمها إلى زوجة زهير، وهو يقول لها والدموع تملأ عينيه:

- كان زهير رجلاً عظيماً، وكان مفخرة للصحافة المصرية كلها.!

وعلى العكس كان موقف موسى صبرى رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم فى تلك الأيام. كان موقفاً مخزياً للغاية فهو لم يرحم زهير حتى بعد وفاته، وكان أن رفض أن يصرف لزوجته ولأطفاله مكافأة صندوق الزمالة التى تصرف للعاملين فى المؤسسة عند الوفاة أو بلوغ سن الإحالة على المعاش..

ولن أنسى ما قاله لى عندما ذهبت إليه أعاتبه على موقفه..

قال لى - رحمه الله - وهو يبتسم ابتسامة صفراء:

- إنهم المسئولون عن صندوق الزمالة فقد قالوا لى أنه كان معارفاً فى الخارج، ولم يسدد الأقساط التى كانت مستحقة عليه..

قلت له: إن الدولة كرمت زهير، وكان ممكناً أن تسدد أخبار اليوم هذه الأقساط على أن تخصصها مما يستحق له..

قال: لا أظننى أستطيع أن أفعل هذا..

وهكذا كانت نهاية كاتب وصحفى شريف كرمته الدولة فى حياته، ولم يرحمه زملائه وخاصة بارونات الصحافة بعد وفاته..

ويقول المثل: لا كرامة لنبي فى وطنه، ولكننى أقول كما قالت زوجته فى شكواها إلى نقيب الصحفيين: حسبى الله ونعم الوكيل..



ومرت عدة سنوات حتى كان الاحتفال بعيد الإعلاميين فى شهر مايو سنة ١٩٩٠.. وكان مفاجأة عندما اتصل الزميل رجب البنا وكان قد عين رئيساً لمجلس إدارة دار المعارف ورئيساً لتحرير مجلة أكتوبر بالسيدة عفت شريف زوجة المرحوم زهير الشايب فى التليفون.. قال لها: عاوزين شوية بيانات عن المرحوم زهير الشايب لوجود اتجاه لتكريم اسمه فى عيد الإعلاميين..

وكان حديثاً سريعاً فهمت السيدة عفت شريف منه أن مسئولاً كبيراً إتصل به، وقال له أنه قد تلقى توجيهها بإضافة اسم المرحوم زهير الشايب إلى قائمة المكرمين، وهو يقول له: يبدو أن المرحوم زهير الشايب قد ظلم، وأن واجب الدولة أن تكرمه..

وأن المسئول الكبير اقترح على رجب البنا أن يتقدم باسم دار المعارف ومجلة أكتوبر لتكريمه.. وابتسمت السيدة عفت شريف، وهى تقول: إن زهير الشايب كان قد نقل إلى دار أخبار اليوم، وأنه كان عاملاً بها عندما توفى، وبالتالي فإنه كان مفروضاً أن تتقدم أخبار اليوم بمذكرة ترشيحه للتكريم، وليس دار المعارف..

المهم.. قام رجب البنا بترشيح المرحوم زهير الشايب للتكريم..

أنه لم يكن يعرفه، ولا أظن أنه قد التقى به في يوم من الأيام ..
 ولا أظن أيضاً أن يكون رجب البنا قد تابع نشاط الأديب الشاب الذي توفي في ريعان شبابه متأثراً
 بمناورات وألاعيب بارونات الصحافة على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم ..
 وكانت المفاجأة عند تقرر إعادة تكريم اسم الأديب الشاب ..
 وأثار انتباهي أنه قد أنعم على اسمه بنفس الوسام الذي سبق أن منح في الاحتفال بتكريمه في يوم
 ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٩ بمناسبة حصوله على جائزة الدولة التقديرية ..
 أى أنه حصل على نفس الوسام بنفس الدرجة مرتين .. مرة في حياته .. ومرة بعد وفاته !
 ولا أظن أن أحداً من بارونات الصحافة كان له رأى وراء ما حدث .. ولكنه الوزير المختص الذي
 عرف بالخطأ التي وقع بعد أن تم تكريم اسم الأديب الشهيد بالإنعام عليه بوسام من نفس الدرجة للمرة
 الثانية .. وكان ذلك بعد فوات الوقت، ولم يكن أمامه إلا أن يسكت، وأن لا يقول شيئاً. ■

بهذه المناسبة

تكريماً

م. محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية العربية
 في ١٢ من شهر نوفمبر ١٩٨٠

نصرته هذا الصنف من المرموقين في مصر، د. زهير الشايب،
 من بين الذين، فمنهم من وسام من المرموقين في مصر، د. زهير الشايب

د. زهير الشايب من المرموقين في مصر، د. زهير الشايب
 من بين الذين، فمنهم من وسام من المرموقين في مصر، د. زهير الشايب
 سنة ١٩٨٠، د. زهير الشايب من المرموقين في مصر، د. زهير الشايب

زهير الشايب

* وهكذا أرادوا تكريم اسم المرحوم زهير الشايب، وكان أن أعيد منحه في عام
 ١٩٩٠ نفس الوسام الذي سبق الإنعام عليه به بنفس الدرجة في عام ١٩٧٩ !..



عبد الناصر يرفض القبض على أحمد بهاء الدين!

■ عقد مجلس نقابة الصحفيين فى يوم الأربعاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٨، أى بعد نكسة عام ١٩٦٧ بعدة أشهر اجتماعا عاما لمناقشة تطورات الموقف على أثر مظاهرات الطلبة التى خرجت من جامعة القاهرة احتجاجا على الأحكام التى أصدرتها المحكمة العسكرية ضد بعض قادة السلاح الجوى باعتبارهم أحد أسباب النكسة.

كان رأى الطلبة أن هذه الأحكام لا تتناسب مع حجم الهزيمة التى حاقت بقواتنا المسلحة. وانضمت الجماهير الغاضبة على هذه الأحكام إلى الطلبة، وامتلات شوارع القاهرة بالمظاهرات، ولم تفلح قوات الشرطة فى السيطرة على الموقف، فقد كانت النكسة تهز كيان جماهير الشعب بكل طبقاته وفئاته.

وأحاطت جماعات من الطلبة بنقابة الصحفيين، وهى تردد الهتافات المعادية.

وكانت أول مرة التى يسمع فيها الصحفيون أصوات الجماهير وهى تصرخ فى وجوهمهم:

- تكلموا .. يا جبناء ..!

وأحاط المتظاهرون بمجلس الشعب، يطالبون بمحاكمة بعض رموز النظام باعتبارها مسئولة عن النكسة.

وحاول أنور السادات، وكان رئيسا لمجلس الشعب تهدئة الجماهير التى كانت تردد الهتافات المعادية ..

وكانت أول مرة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو التى يرتفع فيها صوت الشعب بكل طبقاته، وهو يطالب علانية بالحرية وحق التعبير، ونهاية حكم الفرد المطلق ..

وكان طبيعيا أن يصاب عبدالناصر بحالة إزعاج شديد بالرغم من أن صوتا واحدا لم ينطلق بالهتاف ضده، ولكن كل الهتافات كانت موجهة ضد بعض رموز النظام باعتبارهم من أسباب النكسة ..

وكان نقيب الصحفيين فى تلك الأيام هو الزميل الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين ..

إنه صديق قديم، وترجع علاقته به منذ أيام التلمذة، فقد كان زميلى فى نفس فصل الدراسة على مدى خمس سنوات كاملة بالمدرسة السعيدية الثانوية بالجيزة.

ومرت الأيام ليعمل أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير مجلة آخر ساعة، وكنت أعمل وقتها نائبا لرئيس تحرير المجلة ..

وحاول صحفي كبير فى تلك الأيام -سامحه الله- الوقية بينى وبين الصديق أحمد بهاء الدين، وكانت أزمة انتهت بصدور قرار بنقلى من العمل من المجلة، ولكن سرعان ما تفهم الموقف أحمد بهاء الدين، وعرف أنه كان ضحية وشاية رخيصة، وكان أن عدت إلى موقعى بالمجلة.

وأذكر أن الصحفي الكبير - رحمه الله - كان قد طلب نشر صورة لفنانة كبيرة، بالألوان على غلاف المجلة بالإضافة إلى تحقيق صحفى فى ١٢ صفحة.. ولما سألت عما إذا كان هذا التحقيق إعلاناً مدفوعاً، قيل لى إنه مجاملة للفنانة الكبيرة بمناسبة نجاح فيلم جديد لها..

وكان هذا يكفى لكى اعترض على نشر هذا التحقيق الصحفى.. وأثار موقفى حفيظة الصحفي الكبير ضدى، وخاصة بعد أن وافق رئيس التحرير على رأى، وكان قراره باختصار التحقيق إلى صفحتين فقط...!

ولعب صحفي آخر عمل فيما بعد رئيساً لتحرير إحدى المجلات الأسبوعية فترة من الوقت دوراً فى الوقية بينى وبين رئيس التحرير، ولكن كل محاولاته هو الآخر باءت بالفشل.. وكان هذا الصحفي الذى أصبح واحداً من بارونات الصحافة الصغار -- هو الوسيط -- للأسف الشديد بين الصحفي الكبير، والفنانة التى ابتعدت منذ سنوات بعد زواجها عن الأضواء..!



المهم.. عقد مجلس نقابة الصحفيين اجتماعاً طارئاً لمناقشة تطورات الموقف على أثر مظاهرات الطلبة التى انضمت إليها جماهير المواطنين، وكانت تطالب بمحاكمة المسؤولين عن النكسة على مختلف المستويات..

ويقول المحضر الرسمى لهذا الاجتماع الطارئ لمجلس نقابة الصحفيين بالحرف الواحد:

عقد مجلس نقابة الصحفيين جلسة فى تمام الساعة ١٥: ١٢ ظهر يوم الأربعاء ٢٨/ ٢/ ١٩٦٨ لمناقشة الأحداث الأخيرة برئاسة الأستاذ أحمد بهاء الدين نقيب الصحفيين وحضور الأساتذة كامل زهيرى وفتحى غانم وعلى حمدى الجمال ومحمود سامى وسعيد سنبل وصبرى أبوالمجد ومنصور القصبي ومحمود المراغى وسامى داوود وصلاح الدين حافظ واعتذر الأستاذ طلعت شعت.

وقد جرت مناقشة واسعة حول الأحداث الأخيرة ومناقشة إعداد مذكرة أو بيان عن الوضع السياسى الراهن.. ودور الصحافة فى هذه المرحلة والعبء الملقى عليها، ودور المجلس وموقفه من حرية الصحافة والرقابة خاصة أن المجلس سبق له أن ناقش موضوع الرقابة على الصحف مع المسؤولين وطلب فى مذكرة رسمية رفعها إلى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكى فى ٢٧/ ٩/ ١٩٦٧ بضرورة رفع الرقابة على الصحف إلا فيما يتعلق بالأخبار العسكرية.

هذا وقد اتفق المجلس على إصدار المذكرة التالية ورفعها للمسؤولين، وهذا هو نصها:

مذكرة من مجلس نقابة الصحفيين

اجتمع مجلس نقابة الصحفيين كى يناقش الموقف السياسى الراهن فى البلاد على ضوء العنصر نديد الذى أضيف إلى الموقف بالمظاهرات التى قام بها طلبة الجامعات وعمال بعض المصانع، وقد رأى

مجلس النقابة بعد استعراض كافة الظروف والملابسات وكل ما تجمع لديه من معلومات وآراء أن من واجبه نحو الوطن ونحو الثورة، أن يسجل وجهة نظره معبرا عن وجهة نظر مجموع العاملين في حقل الصحافة، ومشاركاً بذلك في المناقشة الواسعة التي يجب أن تقوم، بل التي هي قائمة بالفعل بين مختلف فئات الشعب، وفي هذه الظروف الصعبة.

إن مجلس نقابة الصحفيين يعتقد أن المظاهرات التي قام بها طلبة الجامعات والعمال كانت تعبيراً عن إرادة شعبية عامة تطالب بالتغيير على ضوء الحقائق التي كشفت عنها النكسة والدروس التي لا بد أن تستخلص منها..

وإذا كان قد شاب هذه المظاهرات في بعض اللحظات انحرافات، فإنه من المهم (أولاً) أن ندرك هذا الانحراف التخريبي غير المستول، و(ثانياً) أن نؤكد مرة أخرى أن الصفة الأساسية للجماهير التي خرجت في هذه المظاهرات كانت تؤيد الأهداف الأساسية للثورة، وتطالب بالتغيير والتطهير بما يدفع هذه الأهداف إلى الأمام، وينحى عن طريقها المعوقات ويضمن مشاركة الشعب في مسئولية تحقيق هذه الأهداف..

ولم تكن المطالب والشعارات التي نادى بها التيار السياسى من الطلبة والعمال مطالب جديدة ولا شعارات طارئة فهي في الواقع مستمدة من نفس الشعارات التي نادى بها القائد الرئيس جمال عبدالناصر في أحاديثه إلى الشعب بعد النكسة، من تصميم على الطهارة الثورية والنقاء الثورى ومراجعة أساليب عملنا والحساب على كل مسئولية وإلغاء الامتيازات، وإنهاء مراكز القوة الشخصية، ووضع حد لسياسة أنصاف الحلول وإفساح المجال باستمرار أمام التيارات الجديدة والممارسة الديمقراطية وتقنين الثورة وسيادة القانون..

وبهذا المعنى، فإن الصفة الأساسية لهذه المظاهرات، كانت تأييد قائد الثورة بهذه الشعارات، والوقوف إلى جانبه إزاءها، ولا تغير من ذلك حوادث فردية أو محاولات معزولة من الذين يريدون أن يتخذوا من الأخطاء والانحرافات التي كشفت عنها النكسة، لا سلاحاً للقضاء على الأخطاء والانحرافات، ولكن سلاحاً للتضامن مع المبادئ ذاتها والمكاسب التي حققتها للشعب هذه المبادئ..

وإن مجلس نقابة الصحفيين على ضوء الشعارات التي رفعها القائد الرئيس جمال عبدالناصر بعد النكسة، والمطالب الشعبية التي عبر عنها الرأي العام في شتى المجالات والأحداث الأخيرة يعتقد أن ثمة مبادرات باتت تتطلب الإسراع في تنفيذها، ووضعها موضع التطبيق الحى، وفي مقدمتها:

أولاً: الإسراع في الحساب بداية من كل المسئوليات الكبرى، وتعميم هذا الحساب حتى يشمل كافة القطاعات والمؤسسات في البلاد..

ثانياً: إعادة التنظيم السياسى واستكمال..

ثالثاً: توسيع قاعدة الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل التنظيم..

رابعاً: الإسراع بإصدار القوانين المنظمة للحريات العامة التي تكفل الضمانات الفردية..

خامساً: إجراء الانتخابات للجان النقابية ومجالس الإدارة التي لم تنتخب..

سادسا : ترتيب النتائج التى يجب أن تترتب على وجود عدو يحتل جزءا من أرض البلاد واستمرار حالة الحرب فى مجالات الاستعداد النفسى والمادى والاقتصادى على أن تتحمل العبء كل الفئات التى يجب أن تتحمله ..

وإذا كان للصحافة دور ومسئولية يجب أن تنهض بها فى هذه الظروف فإن مجلس نقابة الصحفيين يعود فيقف إلى جانب رأى الذى سبق أن سجله فى مذكرة سابقة منذ بضعة أشهر من ضرورة رفع الرقابة على الصحف ، فيما عدا ما يتعلق بالأمور العسكرية .. وليس ذلك من باب عدم التقدير لدقة المرحلة التى نمر بها ، وضرورة مراعاة مصلحة البلاد العليا قبل كل شئ ، ولكن إحساسا من المجلس بأن الصحافة التى يملكها الاتحاد الاشتراكي ويديرها أعضاء عاملون به قادرة على أن تتصدى لهذه المسئولية وعلى أن تكون فى مستوى ما تتطلبه الأحداث .

وأخيرا فإن المجلس يسجل اقتناعه المطلق بأن وحدة الجبهة الداخلية فى هذه الظروف مطلب لا يجب التفريط فيه أو تعريضه للخطر بأى شكل من الأشكال لأن وحدة هذه الجبهة الداخلية هى التى سوف تحرز النصر مع قواتها المسلحة التى تتخذ مواقعها الآن حيث تمارس دورها الأصيل فى الدفاع عن الوطن .. كما يسجل اقتناعه بأن أهم ما يقوى هذه الجبهة الداخلية ويحقق وحدة جماهيرها ، هو السير قدما فى طريق تحقيق هذه المطالب التى رفع رايتها القائد الرئيس جمال عبدالناصر وهتفت لها جماهير الشعب وعززتها فى جميع المناسبات ..

أعضاء مجلس نقابة الصحفيين الذين وقعوا على البيان : أحمد بهاء الدين - صبرى أبوالمجد - على حمدى الجمال - محمود سامى - سامى داوود - صلاح الدين حافظ - فتحى غانم - منصور القصبي - سعيد سنبل - طلعت شعت - محمود المراغى .

سكرتير عام نقابة الصحفيين

صلاح الدين حافظ

نقيب الصحفيين

أحمد بهاء الدين

وليه الجماهير وبقية قادة مصر ، صديقا ، شريكا ، والى الأمام ، الذى رتب القائد الرئيس جمال
باعتهم ، هتفت الجماهير الشعب ونزولهم ، جميع المناسبات ..
(أعضاء مجلس نقابة الصحفيين)
أحمد بهاء الدين - سامى داوود - صبرى أبوالمجد - صلاح الدين حافظ - طلعت شعت -
على حمدى الجمال - فتحى غانم - محمود سامى - منصور القصبي - سعيد سنبل - محمود المراغى .
نقيب الصحفيين
سكرتير عام نقابة الصحفيين
صلاح الدين حافظ



صلاح الدين حافظ



المرحوم علي حمدي الجمال



محمود سامي

وتتكلم الوقائع التاريخية لتقول : انتهى مجلس النقابة بسرعة من اتخاذ قراره بإصدار بيان يعبر فيه عن موقف الصحفيين من تطورات الأحداث فى الشارع المصرى .. والتفت النقيب أحمد بهاء الدين ناحية كامل زهيرى واقترح عليه أن يقوم بكتابة مسودة البيان حتى يتسنى لأعضاء المجلس مناقشتها والموافقة عليها.

واعتذر كامل زهيرى قائلا : إن عنده بعض الارتباطات السابقة.

□ □ □

واستدعى النقيب أثناء الاجتماع للرد على مكالمة تليفونية هامة .. ورفع النقيب سماعة التليفون ليجد الوزير محمد فايق وزير الإرشاد القومى على الطرف الآخر من الخط التليفونى.

قال له : إن المطلوب هو عدم إذاعة أى بيان من نقابة الصحفيين ، وأن نقابة المحامين وافقت على عدم إذاعة أى بيان من جانبها حول الموقف الراهن ..

وكان رد النقيب أحمد بهاء الدين على الوزير رائعا للغاية ..

قال له : آسف يا سيادة الوزير لأن القرار ليس قرارى وحدى ، ولكنه قرار مجلس النقابة الذى عقد اجتماعه وما يزال منعقدا لمناقشة الموضوع ..

وحاول الوزير محمد فايق إقناع أحمد بهاء الدين بأن يفعل شيئا .

ولكن أحمد بهاء الدين عاد إلى قاعة اجتماعات مجلس النقابة ليطلب إلى أعضاء المجلس أن يركزوا إليه صياغة البيان فى صورته النهائية بعد الاتفاق على خطوطه الرئيسية .

قال لهم: إن أجهزة الدولة تحركت للضغط على النقابات المهنية حتى لا تصدر أى بيانات عن الموقف الراهن، وقد استسلمت نقابة المحامين لهذه الضغوط، وهو يرفض أن يكون لنقابة الصحفيين موقف سلبى فى مواجهة تطورات الموقف ..

ووافق أعضاء المجلس على تكليف النقيب أحمد بهاء الدين بصياغة البيان وإذاعته، واعتبروا هذا التكليف موافقة على البايين نفسه بعد أن تم اتفاقهم على خطوطه الرئيسية ..
وعاد النقيب أحمد بهاء الدين إلى بيته حيث تفرغ لإعداد البيان ..

وتلقى فى تلك الاثناء عدة مكالمات تليفونية هامة، وكانت واحدة منها من على صبرى ..
قال له: يا أحمد .. بصفتى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى أرجوك عدم إصدار هذا البيان ..
ورد عليه النقيب أحمد بهاء الدين قائلا: إن الاتحاد الاشتراكى قد يكون مالكا للمؤسسات الصحفية ولكنه لا يملك نقابة الصحفيين ..

وتوالى المكالمات التليفونية على أحمد بهاء الدين فى محاولة لإقناعه بعدم إذاعة البيان، مما اضطره لرفع سماعة التليفون حتى يتفرغ لكتابة البيان المطلوب ..
وفى الساعة التاسعة مساء توجه أحمد بهاء الدين حاملا البيان بعد إعادة صياغته وأصبح فى صورته النهائية إلى نقابة الصحفيين ..

أخذ يفتش عن صلاح الدين حافظ السكرتير العام لنقابة الصحفيين فلم يجده .
وتصادف وجود الزميل محمود سامى حيث كان يشهد حفلا كان مقاما بالنقابة ..
وانتحنى النقيب بالزميل محمود سامى جانبا حيث سلمه نسخة من البيان، وطلب إليه العمل على كتابتها فورا على الآلة الكاتبة على أن يتم تسليم نسخ منها إلى عدد من المسئولين فى ساعة مبكرة فى الصباح .

وبسرعة تم استدعاء أحد الموظفين الإداريين من العاملين بنقابة الصحفيين حيث كلف بكتابة البيان على الآلة الكاتبة .

وكانت مفاجأة عندما ذهب على صبرى ومحمد فايق وعبدالمحسن أبوالنور إلى مكاتبهم فى صباح اليوم التالى ليجدوا صورا من البيان فى انتظارهم ..

إن أحدا منهم لم يتصور أن يكون البيان قد صدر عن مجلس نقابة الصحفيين، وأن يكون قد طبع ووزع فى نفس الليلة .

وذهبت عدة صور من البيان أيضا إلى مكتب الرئيس جمال عبدالناصر وإلى رئيس مجلس الشعب وإلى الوزراء وعدد من المسئولين فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ..

وعرف أن الرئيس عبدالناصر قد انزعج كثيرا عندما قرأ هذا البيان بالرغم من أنه كان يؤيد كل ما نادى به فى خطابهات للجماهير بعد الثورة .. واشتد انزعاجه عندما رفع إليه تقرير يقول إن نسخا من البيان قد تسربت إلى الجماهير الغاضبة وإنه طبع ونسخ فى صورة منشور كان المتظاهرون يتداولونه أثناء تجمعاتهم فى منطقة ميدان التحرير ..

وحاولت أجهزة الأمن أن تعرف الظروف التي صدر فيها البيان .
واستدعى الزميل صلاح الدين حافظ السكرتير العام للنقابة للتحقيق معه أمام أكثر من جهة أمنية ..
وجاء اللواء سيد زكى وكان رئيسا لإدارة الصحافة بالمباحث العامة إلى نقابة الصحفيين يسأل عن أصل البيان المكتوب بخط يد النقيب أحمد بهاء الدين .
كان تصوره أنه بالعثور على هذا الأصل يمسك بجسم الجريمة ..
واختفى هذا الأصل وإن عرف فيما بعد أن الزميل صلاح حافظ قد أخفاه فى مكان أمين .. ولم يلتفت أحد من المحققين إلى أن النص الكامل للبيان قد نقل بخط يد السكرتير العام للنقابة فى سجل محاضر مجلس النقابة !
وكان فى رأى كل الذين قرأوا البيان أن لهجته غاضبة، ووصفه بعض الصحفيين بأنه أقوى بيان صدر عن نقابة الصحفيين منذ صدور قانون إنشائها فى عام ١٩٤١ ..
واتهم أحد تقارير أجهزة الأمن التى رفعت إلى الرئيس عبدالناصر النقيب أحمد بهاء الدين بأنه يتحدى النظام بموافقته على إصدار هذا البيان ..
وقال تقرير آخر: إن الصحفيين شاركوا بالبيان فى عملية إثارة مشاعر الجماهير التى خرجت إلى الشوارع لتعبر عن سخطها على رموز النظام التى تسببت فى الهزيمة!
وكان رد النقيب أحمد بهاء الدين على هذه الاتهامات أن البيان وإن كان يعبر عن مشاعر جماهير الشعب إلا أنه يؤيد فى كل كلمة فيه ما نادى به الرئيس عبدالناصر فى خطابه التى وجهها إلى جماهير الشعب بعد النكسة .
كما أن انتشار البيان كان محدودا للغاية، حيث إنه لم ينشر بالصحف، ولا يمكن أن تكون نقابة الصحفيين مسئولة عن طبعه وتوزيعه باعتباره منشورا على المتظاهرين ..
واعتبر الرئيس عبدالناصر البيان طعنة موجهة من النقيب أحمد بهاء الدين ونقابة الصحفيين إليه شخصيا ..
إنه لم يتصور أن يوافق النقيب على إصدار مثل هذا البيان فى الوقت الذى كان النظام يهتز أمام زلزال الغضب الجماهيرى ..
وكان أخطر ما فى الموقف هو ما تكشف من أن بعض رموز النظام كانت تحاول التآمر على النظام مما كان يهدد بفوضى شاملة ..
وأعد المرحوم على صبرى بصفته أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى مذكرة يقترح فيها على الرئيس عبدالناصر القبض على أحمد بهاء الدين نقيب الصحفيين ..
وكان هناك رأى آخر بالقبض على عدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين من بينهم الزميل صلاح الدين حافظ السكرتير العام للنقابة ..

كانت الشكوك تحوم حوله من أجهزة الأمن المختلفة أنه وراء عملية خروج البيان إلى الشارع .. أى إلى الجماهير ..

وكانت مفاجأة عندما قام سامى شرف بعرض مذكرة المرحوم على صبرى على الرئيس عبدالناصر .. رفض أن يؤشر عليها بالموافقة بالرغم من كل الظروف الصعبة التى كانت تهدد نظام الحكم، والتفت عبدالناصر ناحية سامى شرف ثم قال له: لا تقبضوا عليه .. ده أحمد بهاء الدين، وأنا عارف مخه كده!!

ومرت الأزمة ليعرف أحمد بهاء من الوزير السورى سامى الدروبي سر انزعاج عبدالناصر من البيان، كان سامى الدروبي من أقرب السياسيين السوريين إلى قلب عبدالناصر، وكان فى نفس الوقت من أصدقاء أحمد بهاء الدين .

ونقل سامى الدروبي إلى أحمد بهاء الدين نص حديث دار بينه وبين عبدالناصر حول بيان نقابة الصحفيين ..

قال عبدالناصر لسامى الدروبي: لم أتوقع من صاحبك .. أى أحمد بهاء الدين .. كده .. وسأل سامى الدروبي: شو عمل يا ريس؟

ورد عبدالناصر قائلا: بالحرف الواحد: البيان الذى طلع به، كان طعنة خنجر فى ليلة مظلمة .. وحاول سامى الدروبي أن يقول شيئا، وكان قد عرف من أحمد بهاء الدين فى إحدى لقاءاته به تفاصيل ما حدث بالضبط، ولكن عبدالناصر قاطعه قائلا:

– كلمنا كل النقابات حتى لا يشاركوا فى الاضطرابات أو يصدرُوا مذكرات أو أى بيانات تؤثر على مواجهة النظام للمظاهرات، ومع ذلك راح صاحبك فأصدر بيانا على غير رغبة منا أو حتى الرجوع إلينا ..

وروى أحمد بهاء الدين أن سامى الدروبي جاء إليه بعد لقائه مع عبدالناصر ليقول له: – الرئيس عبدالناصر كلفنى أسألك سؤالاً محددا .. هو: ليه عملت كده فى تلك الليلة ..! الشيء الذى لم يدركه أحمد بهاء الدين أن عناصر كثيرة لعبت دورا مشيرا للوقعة بينه وبين عبدالناصر ..

وكانت حدة النقد قد ارتفعت فى الصحف على أثر النكسة الأمر الذى انتهى بصدر قرار الرئيس عبدالناصر بفرض الرقابة على الصحف ..

وتعرض الأستاذ محمد حسنين هيكل وكان رئيسا لتحرير الأهرام بدافع التنافس والغيرة المهنية لهجوم من بعض الزملاء الصحفيين لانفراد جريدة الأهرام بنشر بعض الأخبار المهمة ..

واتصل الزميل سعيد سنبل باعتباره عضوا فى مجلس نقابات الصحفيين بإيعاز من أخبار اليوم بالنقيب أحمد بهاء الدين يقترح عليه دعوة مجلس النقابة لاجتماع طارئ للاحتجاج على هذا التمييز.

وكان رد أحمد بهاء الدين قاطعا وواضحا عندما قال:

- إذا كنتم تريدون أن نجتمع فى مجلس النقابة لمهاجمة هيكل، فأنا غير مستعد لذلك؛ لأنه لو كان أى واحد فى مكانه أو موقعه وحصل على ما حصل عليه من أخبار لما وزعها على بقية الصحف، وعمل على الانفراد بنشرها فى جريدته. أما إذا كان الاجتماع من أجل الاتجاه إلى الرئيس عبدالناصر حتى لا يخص بهذه الأخبار المهمة صحيفة دون أخرى، فأنا مستعد لعقد اجتماع المجلس فوراً.

وفى محاضر مجلس نقابة الصحفيين نجد أن مجلس النقابة عقد اجتماعين مرة قدم فيها مذكرة احتجاج مكتوبة إلى الرئيس عبدالناصر على فرض الرقابة على الصحف استشهد المجلس فيها بموقف الصحافة عندما خاضت مصر الحرب عام ١٩٥٦ بدون أن تفرض عليها أى رقابة..

وكان اجتماعه الثانى لمناقشة موضوع التمييز بين الصحف فيما يذاع عليها من أخبار.

وقال المجلس فى مذكرة بعث بها إلى الرئيس عبدالناصر إن هناك نوعاً من الأخبار يجوز فيها السبق الصحفى وانفراد صحيفة دون غيرها بنشر هذه الأخبار ولكن هناك نوعاً آخر من الأخبار يتصل بالمصالح القومية العليا فى الظروف الحساسة التى تجتازها البلاد وهى أخبار لا يصح التفرقة أو التمييز بين الصحف عند نشرها!..

وقالت هذه المذكرة بالحرف الواحد: إن رئيس الدولة الذى يخص بهذه الأخبار جريدة دون أخرى إنما يميز بين المواطنين الذين يقرأون هذه الجريدة أو غيرها!

وأذكر أن النقيب أحمد بهاء الدين كان قد كتب هذه المذكرة بنفسه، وكان هو الذى سلمها إلى عبدالمحسن أبوالنور، وكان وقتها يعمل قائماً بأعمال الأمين العام للاتحاد الاشتراكي.. وتصاعدت الحملة على هيكل وعلى الامتيازات التى تنفرد بها جريدة الأهرام فى مجالات مختلفة.

وكانت هذه الحملة التى تزعمتها بعض عناصر أخبار اليوم وراء القرار الذى أصدره عبدالناصر بتعيين على صبرى مشرفاً على جريدة الجمهورية وصحف ومجلات دار التحرير. وتعين أنور السادات مشرفاً على مؤسستى أخبار اليوم ودار الهلال وكان أحمد بهاء الدين يرأس وقتها مجلس إدارة دار الهلال.

ويروى أحمد بهاء الدين فى كتابه: «حوارات مع السادات».. كيف أن السادات بادر بالاتصال به فى التليفون ليقول له إنه قام بتنفيذ أمر الرئيس عبدالناصر، وإن أخبار اليوم خصصت له مكتباً سوف يتردد عليه، ثم قال له إنه يرجو أن يأمر بتجهيز مكتب شبيه فى دار الهلال حتى يتردد عليه ويمكن أن تعرض عليه فيه مشاكل المؤسسة..

وقال أحمد بهاء الدين إنه وجد فى رغبة السادات تفسيراً لقرار عبدالناصر غير ما كان قد فهمه، فقد كان تجهيز مكتب للسادات فى مبنى دار الهلال ما يلغى وجوده كرئيس لمجلس إدارة المؤسسة أئوماتيكياً، وكان تخوفه من أن تستغل بعض العناصر وجود سلطتين فى قيادة المؤسسة، ولذلك بادر يقول للسادات:

- مكتبى تحت أمرى.. وهو الوحيد اللائق بك فى دار الهلال!..

وأدرك السادات ما كان أحمد بهاء الدين يعنيه فلم يعد يطالب بتخصيص مكتب له فى دار الهلال.. وأصبح قرار تعيين السادات مشرفاً على دار الهلال حبراً على ورق. ■





غرام بورقيبة على ضفاف النيل من طرف واحد!

●● عندما جاء الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس المتقاعد حالياً إلى مصر عام ١٩٤٧ هارباً من تعسف الاستعمار الفرنسي في تونس، رفضت زوجته الأولى، وهي فرنسية اسمها ماتيلدا لوران أن تلحق به في القاهرة.

واصطحبت الزوجة الفرنسية ابنها الوحيد من الحبيب بورقيبة إلى باريس حيث عاشت فيها، ولم تلحق به إلا بعد عودة المجاهد التونسي الكبير إلى تونس بعد الاستقلال في عام ١٩٥٦. وكانت مشكلته في القاهرة هي أنه لا يستطيع أن يعيش بلا زوجة فلم يكن في وسعه أن يغسل ملابسه أو أن يعد الطعام لنفسه! وشاءت الصدفة.. أن أكون أول صحفي يتعرف على المجاهد التونسي الكبير بعد التجائه إلى مصر.

كان واحداً من الزعماء العرب الذين يؤمنون بالواقعية في صراعاتهم ضد قوى الاستعمار الأجنبي في بلادهم، وقد اضطر بعد أن ضيق الفرنسيون الخناق على حركته الوطنية في تونس لأن يهرب من بلاده.

وكان أن تنكر في زى امرأة تونسية عجوز وأطلق على نفسه اسم أم السعد ثم وضع في أذنيه قرطاً كبيراً من النحاس الأصفر وتسلسل تحت سمع الفرنسيين وبصرهم عبر الحدود التونسية إلى ليبيا ومنها إلى مصر.

ولعلها المرة الأولى التي يُعرف فيها أن المرحوم عبد الرحمن عزام باشا، أول أمين عام للجامعة العربية بعد إنشائها، كان أول من عرف في مصر بوصول المجاهد التونسي الكبير إلى السلوم، وأنه بعث بمذكرة رسمية خرجت من مكتبه بالأمانة العامة للجامعة العربية إلى وزارة الخارجية المصرية يخطر بها بوصول الرجل إلى السلوم.

وكان هو صاحب الاقتراح بإعداد استقبال رسمي للزعيم التونسي الكبير عند وصوله إلى القاهرة. وأوفدت القاهرة بعثة رسمية سافرت بقطار خاص من الإسكندرية إلى السلوم للترحيب بالزعيم التونسي الكبير.

وكانت البعثة تضم على ما أذكر المرحوم الأميرالاي محمد يوسف «بك» مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الداخلية المصرية ممثلاً للحكومة المصرية، ووحيد الدالي ابن أخت المرحوم عبد الرحمن عزام باشا، وكان يعمل وقتها سكرتيراً خاصاً لخاله الأمين العام للجامعة العربية، وكانت مهمته أن يرحب بالمجاهد الكبير باسم الجامعة العربية.



• بورقيبة مع زوجته
الأولي ماتيلدا لوران
وهي فرنسية وكان قد
تزوجها عندما كان
يدرس في باريس قبل
أن يعود إلى بلاده
ليترزع حركتها
الوطنية وعندما هرب
إلى القاهرة رفضت أن
تلتحق به وبقيت في
باريس!



• صورة نادرة للحبيب بورقيبة عندما كان يعيش في المنفى في القاهرة مع مجموعة من زملائه الذي لحقوا به.



• اشتهر بورقيبة باهتمامه بالمشاركة في التجمعات النسائية وتشجيع المرأة على المشاركة في الحركة الوطنية.

إنه هو نفسه المستشار وحيد الدالى الذى أصبح فيما بعد مديراً للإدارة السياسية بالأمانة العامة للجامعة العربية، وأصبح بعد إحالته للتقاعد عضواً فى مجلس الشورى فى إحدى دوراته السابقة.. !
وكنت أنا الصحفى الوحيد الذى رافق بعثة الاستقبال الرسمية فى رحلتها إلى السلوم.
واستقبل المجاهد التونسى الكبير بالحفاوة، وقد استطعت فى طريق عودتنا إلى القاهرة أن أحصل منه على أول حديث صحفى عن الحركة الوطنية فى تونس.
ومرت الأيام لتتوثق العلاقة بينى وبين الرجل بحيث لم يكن يمر أسبوع دون أن نلتقى سوياً مرة أو مرتين.

وكان الرجل يأتى لزيارتي فى مكتبى وكثيراً ما كان يشكو لى من تعسف زوجته بإصرارها على الحياة مع ابنه الوحيد فى باريس.

وكان المجاهد التونسى الكبير قد سجل ابنه بعد ولادته فى شهادة ميلاده باسم جان، ولكن هذا الاسم لم يعد يعجبه بعد أن حصلت تونس على استقلالها وأصبح هو رئيساً لأول حكومة وطنية فيها ثم رئيساً للجمهورية، وكان أن أطلق على ابنه اسم الحبيب بورقيبة الصغير وعينه سفيراً بوزارة الخارجية التونسية وكثيراً ما كان يوفده مبعوثاً خاصاً به إلى رؤساء الدول الأخرى.



وفى القاهرة استقر المجاهد التونسى فى شقته الصغيرة التى استأجرها فى شارع نوال بالعجوزة، وكان إيجار هذه الشقة على ما أذكر أربعة جنيهات و ٢٠ قرشاً فى الشهر.

وأرادت الصدفة أن تكون هذه الشقة هى نفسها الشقة التى استأجرها بعد سنوات الرئيس العراقى صدام حسين عندما كان يدرس فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة.

ومرت عدة أشهر بعد وصول المجاهد التونسى الكبير إلى القاهرة واستقراره فى هذه الشقة.
وأذكر أننى كنت ماراً فى أحد الأيام فى شارع نوال فى طريقى إلى وزارة الزراعة بالدقى.
وكانت مفاجأة عندما شاهدت الرجل، فقد كان يرتدى جلباباً مغربياً قصيراً يكشف عن ركبتيه، وينتعل فى قدميه مركوباً أحمر اللون.

وكان يحمل فى إحدى يديه صحناً مملوءاً بالفول المدمس، وفى اليد الأخرى عدة أرغفة من الخبز وحزمة فجل.

ولم أتمالك نفسى من الدهشة وأنا أصرخ فى وجهه:
- إيه ده.. ياسى الحبيب؟

والتفت الرجل ناحيتى، وهو يقول لى:

- أعمل إيه إذا كان عزام بخيل، ولا يدفع لنا مصارى.

وهزنتنى كلمات الرجل بعنف لأن آخر ما كنت أتصوره أن أرى الرجل الذى كانت الهيئات السياسية والأحزاب وغيرها تقيم له حفلات التكريم فى كل يوم على تلك الصورة .

ودعانى الرجل للمصعود معه إلى شقته ولكننى اعتذرت، وبادرت بالتوجه وأنا فى أشد حالات الضيق والانفعال إلى مقر الجامعة العربية القديم، وكانت تشغل منذ إنشائها عام ١٩٤٦ قصراً قديماً فى ناحية باب اللوق فى وسط القاهرة .

إنه نفس القصر الذى كان يعيش فيه أحمد فؤاد قبل أن يقع اختيار الإنجليز عليه ليكون سلطاناً على مصر بعد السلطان حسين كامل، ثم أصبح ملكاً على مصر باسم الملك أحمد فؤاد الأول . وفى هذا القصر تم زواج السلطان أحمد فؤاد إلى الملكة نازلى والدة الملك السابق فاروق . وأخيراً هدم هذا القصر الذى تزيد مساحته على الفدان فى قلب القاهرة ليبنى فى مكانه جراج متعدد الطبقات !

المهم .. وصلت إلى مقر الجامعة العربية لأتوجه مباشرة إلى مكتب المرحوم عبد الرحمن عزام باشا، وكان فى الطابق الأرضى .

قلت لوحيد الدالى سكرتيه الخاص :

– أريد مقابلة الباشا فى الحال .

وحاول وحيد أن يعتذر لى، وهو يقول :

– إن الباشا مشغول بحديث هام مع الشيخ يوسف ياسين .

ولم أنتظر واقتحمت حجرة مكتب الباشا لأقول له أمام المرحوم الشيخ يوسف ياسين، وكان يشغل منصب وزير الدولة السعودية للشئون الخارجية أيام المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود .

– إزاي يا باشا تجيبوا زعماء العرب إلى مصر وتبهدلوهم .

وأدرك المرحوم عبد الرحمن عزام باشا أن حالتي غير طبيعية وأننى فى أشد حالات الثورة والانفعال فابتسم وهو يقول لى :

– إيه الحكاية بالضبط ؟

قلت له : شاهدت اليوم الحبيب بورقيبة فى حالة مبهدلة، ولما سألتة قال لى : عزام لا يقدم إليه أى مساعدات مالية .

وتلفت الباشا ناحية الشيخ يوسف ياسين، وهو يقول لى :

– أجلس وبعد أن تهدأ أعصابك وتشرب القهوة والليمونادة نتكلم سوا .

وشربت القهوة .. ثم جاءت الليمونادة ليقول لى الباشا :

– أنت عارف البند المخصص للاجئين السياسيين العرب فى ميزانية الجامعة العربية كام ؟

قلت له : الميزانية عندى وهى على ما أذكر (٩٨) ألف جنيه .

قال الباشا: يوجد فى الميزانية بند خاص باللاجئين السياسيين عبارة عن ٣٠٠٠ جنيه فى السنة. قلت له: اذكر ذلك. ولا أظن أن مبلغ ٣٠٠٠ جنيه فى السنة أى ٢٥٠ جنيهًا فى كل شهر تكفى لجميع اللاجئين السياسيين!

قال الباشا: أنت تعرف أن عندى إلى جانب بورقيبة.. الأمير عبد الكريم الخطابى وعائلته، كما يوجد عدد آخر من الزعماء الفلسطينيين وغيرهم. وأحمد الله أن الجامعة العربية تقدم إليهم كل ما يحتاجونه من مساعدات!

وحاولت أن أقول شيئاً. ولكن عزام باشا بادر بدق جرس مكتبه ليطلب إلى وحيد الدالى استدعاء مدير الإدارة المالية فى الجامعة العربية فى تلك الأيام وكان اسمه على ما أذكر الأستاذ فهيم، وطلب إليه أن يحضر معه ملفات اللاجئين السياسيين.

وجاء الرجل ليقدم إلى المرحوم عبد الرحمن عزام باشا مجموعة من الملفات فأخذ الباشا يقلبها بين يديه ثم ناولنى الملف الخاص بالحبيب بورقيبة. وهو يقول لى: - حتى لا يظلمنى الناس، وحتى لا يتهمنى زوراً هو أيضاً.

وأخذت أقلب صفحات الملف الخاص بالمجاهد التونسى الكبير لأعرف لأول مرة.. كيف وجد المرحوم عبد الرحمن عزام باشا الحل السعيد لمشكلة اللاجئين السياسيين بطريقة شيخ العرب التى اشتهر بها فى إدارته لشئون الجامعة العربية.

كانت ميزانية الجامعة العربية فى السنة الثانية بعد إنشائها محدودة ولم تكن تكفى لتقديم أى معونات لهؤلاء اللاجئين السياسيين.

ولم يكن مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه الذى أدرج فى الميزانية تحت بند مساعدة هؤلاء اللاجئين السياسيين سوى رمز لما تقوم به الجامعة فى هذا الصدد.

إن الأمين العام للجامعة العربية لم يترك وزارة أو هيئة يعرف أن فى وسعه أن يحصل منها على إعانات لهؤلاء اللاجئين السياسيين ومن بينهم الحبيب بورقيبة دون أن يطلب إليها فى مذكرات رسمية تقديم العون لهم.

وكان أن كتب رسائل إلى وزارة الأوقاف.. وإلى وزارة الشؤون الاجتماعية وإلى الخاصة الملكية وغيرها يقول فيها إنه بمناسبة وصول المجاهد التونسى الكبير الحبيب بورقيبة إلى القاهرة، ولما كانت ميزانية الجامعة العربية لا تسمح بتقديم كل ما يحتاج إليه من عون ومساعدة مالية فإنه يرجو تخصيص أقصى ما يمكن من هذه المساعدات له.

وقرأت بعينى موافقة كل هذه الجهات المعنية على تخصيص معونات شهرية للمجاهد الكبير. وكان آخر ما يمكن أن أتصوره أن يطلب إلى فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر الشريف تقديم العون أيضاً للمجاهد الكبير.

ووافق شيخ الأزهر على تخصيص مبلغ ١٥٠ جنيهاً شهرياً إعانة للزعيم التونسي الكبير من بند كان يطلق عليه فى تلك الايام اسم جراية العيش .

إنها الحقيقة، وقد تكشففت أمام عينى، وأنا أقلب صفحات الملف الخاص بالمجاهد التونسي الكبير . وفى ظنى أن هذا الملف الذى يعتبر وثيقة تاريخية مازال موجوداً فى أرشيف الجامعة العربية .

ولم أتمالك نفسى من الدهشة، وأنا أرفع يدى تحية للبasha أمام المرحوم الشيخ يوسف ياسين قائلاً:

- آسف .. يا باشا .. ولكن الصورة التى رأيت الرجل عليها هزتنى بعنف !

وابتسم المرحوم عبد الرحمن عزام باشا وهو يقول لى :

- إن الحبيب بورقيبة يحصل فى كل شهر على ٥١٦ جنيهاً بالإضافة إلى ٣٠ جنيهاً تدفع إليه كمخصصات ثابتة من الأمانة العامة للجامعة العربية .

وكان هذا يكفى، وعندما بادرت بالاستئذان فى الانصراف، استوقفنى البasha، وهو يقول لى أمام المرحوم الشيخ يوسف ياسين :

- إذا كنت صحفى صحيح، وإذا كنت عاوز ترضى ضميرك روح شوف الحبيب بورقيبة بيصرف الفلوس دى كلها فىن، ولكن بشرط أن يكون تحقيقك لمعلوماتك الشخصية .. وليس للنشر !



وغادرت مكتب البasha لأتوجه مباشرة إلى شارع نوال بالعجوزة .

وجلسنت إلى جوار عم عبدون بواب العمارة التى كان الحبيب بورقيبة يسكن فى إحدى شققها . وبسرعة أخذت أستدرج الرجل الطيب فى الحديث لأعرف حقائق كثيرة عن حياة المجاهد التونسي الكبير فى القاهرة .

كان يسكن فى الشقة المواجهة لشقته عازف كمان مغمور اسمه عبد الله ... وكان الرجل يتكسب من العمل مع الفرق الليلية فى الملاهى وعلى مسارح القاهرة .

وكان أقصى ما كان يحصل عليه هذا الرجل من دخل يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ جنيهاً فى كل شهر . وكانت للرجل أربع بنات فارعات الطول والجمال .

وأعجب الحبيب بورقيبة الذى كان يعيش وحيداً فى شقته بكبرى بنات الرجل وكان اسمها عطيات .

وفى صباح أحد الأيام دق المجاهد التونسي الكبير جرس باب جاره ليقول لعازف الكمان :

- إن النبى ﷺ أوصى بسابع جار وأنا أول جار لكم، وأعيش وحيداً فى الشقة المواجهة لشقتكم .

ورحب عازف الكمان بالحبيب بورقيبة ودعاه لدخول شقته حيث أكرم وفادته وقدمه إلى أفراد أسرته أى إلى زوجته وإلى بناته الأربع .

وكان حديثاً مثيراً انتهى بالاتفاق أن يدفع الحبيب بورقيبة مائة جنيه في كل شهر لجاره مقابل أن تقوم بناته بتنظيف شقته في غيابه بالإضافة إلى غسيل ملابسه وكيها وإيضاً إعداد وجبات طعامه . وتوطدت عرى الصداقة بين الحبيب بورقيبة وجاره عازف الكمان .

ومرت عدة أسابيع شوهد بعدها الزعيم التونسي الكبير وهو يشتري في كل يوم الفول المدمس والخبز، وإيضاً اللحم والخضروات حتى تقوم بنات عازف الكمان بإعداد الطعام له تنفيذاً للاتفاق بينه وبين والدهن .

ولا يعرف كثيرون أن الحبيب بورقيبة كان يكتب الشعر باللغة الفرنسية، وأنه كتب أيام إقامته في القاهرة، أكثر من مائة قصيدة شعر كان يتغزل فيها بعطيات كبرى بنات عازف الكمان . وواحدة من هذه القصائد كان مطلعها يقول :

- عطيات .. عطيات .. يامون آمور .

وتعنى .. عطيات .. عطيات .. يا حبيبتي .. !

كما أنه أطلق على قصيدة أخرى اسم : غرام على ضفاف النيل .

وأذكر أنني قمت في تلك الأيام بعمل تحريات كثيرة عن حياة بورقيبة في القاهرة وكانت كلها من عم عبدون ومن مصادر أخرى وهي تنشر الآن لأول مرة .

كانت كلها لإشباع فضولي، ولا كفر عن الخطأ الذي وقعت فيه عندما تهورت في حديثي مع المرحوم عزام باشا .

ومنها .. أن المجاهد التونسي الكبير كان يدفع شهرياً من مجموع الإعانات التي كانت تصل إليه مبلغ مائتي جنيه لمكتب تحرير المغرب في شارع قصر النيل .

وأنه إلى جانب مبلغ المائة جنيه التي كان يدفعها شهرياً لعائلة جاره عازف الكمان مقابل خدماتها له كان ينفق ما لا يقل عن مائتي جنيه أخرى في صورة هدايا لبنات الرجل .

وكانت غالبية هذه الهدايا تذهب إلى عطيات !

وفي نفس الوقت كان يبعث بحوالي ١٥٠ جنيه في كل شهر إلى زوجته في باريس .

وكان للحبيب بورقيبة صديق في القاهرة هو المجاهد الفلسطيني المرحوم محمد علي الطاهر .

وكشف لي الرجل الذي لم يكن الزعيم التونسي الكبير يخفي عنه سراً من أسرار الخاصة عن الحقيقة في قصة العلاقة بين الحبيب بورقيبة وعطيات .

قال لي : إن بورقيبة كان فعلاً متيماً بها وأنه كان يحبها لدرجة الجنون ولكنه كان حياً من طرف واحد .

ودفعني ذلك لأن أسأل المجاهد التونسي الكبير مرة عن حقيقة علاقته بجارته عطيات .

كانت صداقتي به تسمح لي بأن أوجه إليه سؤالاً مباشراً يقول :

- إن كل أصدقائك يتحدثون عن أشعار الغزل التي تكتبها باللغة الفرنسية وتتغزل فيها بحبك لفتاة مصرية اسمها عطيات .

وأمسك الحبيب بورقيبة بيدي، ثم ضغط عليها بشدة، وهو يقول لى :

- يا صديقى .. إن حبنى لها يعصف بقلبي .

قلت له : لماذا لا تطلب يدها من والدها حتى تتزوجها على سنة الله ورسوله .

قال : طلبت يدها فعلاً، وللأسف اعتذرت بحجة فارق السن بيننا .

ومرت الأيام ليعود الحبيب بورقيبة إلى تونس بعد أن حصلت على الاستقلال وليصبح المجاهد التونسي الكبير رئيساً للوزراء ثم رئيساً للجمهورية، وكان أول قرار اتخذه هو استدعاء عازف الكمان المصرى إلى تونس حيث منحه ترخيصاً بالإقامة مدى الحياة، وأكثر من ذلك عينه لفترة من الوقت مديراً للإذاعة التونسية .

وكما قال لى الحبيب بورقيبة نفسه فى تونس .. إنه أراد بهذا القرار أن يرد له جميل إكرام وفادته ورعايته هو وأسرته عندما كان فى القاهرة .

والحقيقة التى لم يقلها أنه أراد أن يكرم فى شخص الأب ذكريات حبه الذى سيطر على كل كيانه عندما كان يعيش فى المنفى .. على ضفاف النيل، وما لم يقله أيضاً الزعيم الولهان .

إنه أصيب عندما كان فى القاهرة بحالة اكتئاب استمرت لمدة أسبوع كامل عندما عرف أن عطيات قد وافقت على الزواج من تاجر مليونير يعمل فى تجارة الحديد بالقاهرة . ■



عبد الناصر: رفض إخراج الحكيم في التطهير!

●● بدأ مجلس قيادة الثورة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عملية تطهير للجهاز الحكومي من العناصر المشوبة وغير الموالية للثورة.

وكان أن كلف لجنة برئاسة إسماعيل القباني أول وزير للمعارف في حكومة الثورة بإعداد كشوفات بأسماء الموظفين المطلوب تطهير جهاز الحكومة منهم وعرضه على مجلس قيادة الثورة لاتخاذ قرار بشأن هؤلاء الموظفين.

وكانت المفاجأة عندما أعدت اللجنة كشفاً بأسماء عدد من الموظفين، وضمنته اسم الأديب الكبير الراحل توفيق الحكيم. وكان رحمه الله يشغل وقتها منصب مدير دار الكتب المصرية.

وأرادت الصدفة أن يكون الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حاضراً في اجتماع عقد للبت في توصيات اللجنة.. وكان المطلوب طرد الأديب الراحل هو والموظفين الذين جاءت أسماءهم في الكشف الذي أعدته لجنة التطهير من خدمة الحكومة المصرية.

وقرأ عبد الناصر اسم توفيق الحكيم فلم يتمالك نفسه من الغضب والثورة، وكان أن التفت ناحية إسماعيل القباني وقال له بعصبية:

– كيف تفصل الثورة توفيق الحكيم، وهو الرجل الذي تأثرنا بكتابه «عودة الروح»؟.. هذا أمر لا يليق، ولا يمكن!

وأمسك عبد الناصر بالقلم، ثم شطب بنفسه اسم توفيق الحكيم، وهو يقول:

– مستحيل أن تفصل الثورة توفيق الحكيم أو أن تمسه بسوء!

وكان موقف عبد الناصر صريحاً وحاسماً.

ولم يعرف توفيق الحكيم بهذا الموقف إلا بعد عدة أشهر.

وكان أكثر من واحد من أصدقائه ومحبيه يعرف بقرار لجنة التطهير وبما حدث عندما تدخل عبد الناصر لإلغاء هذا القرار، ولم يحاول أي واحد منهم إبلاغه بتفاصيل ما حدث أثناء المناقشات التي دارت في اجتماعات لجنة البت محافظة على مشاعره.

ولا يعرف كثيرون أن توفيق الحكيم كان من أوائل الذين بايعوا ثورة ٢٣ يوليو وأعلن تأييدها.

وأذكر أن الزميل العزيز مصطفى بهجت بدوى كان يعمل مديراً لتحرير مجلة «التحرير» وهي مجلة صدرت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وكانت تربطه علاقة روحية مع أديبنا الكبير، وقد استغل هذه العلاقة في الحصول على حديث مع توفيق الحكيم، ويعتبر هذا الحديث خبطة صحفية سجلها الزميل العزيز مصطفى بهجت بدوى مع بداية عمله في مجلة التحرير..

وفى هذا الحديث الذى نُشر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ أى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو بأقل من ثلاثة أشهر وصف توفيق الحكيم الثورة بأنها عملية ولادة للأمة.

وعندما سأله مصطفى بهجت بدوى:

– من الذى يقوم بعملية «توليد الأمة»؟

كان جواب الحكيم بالحرف الواحد: أهلها والجيش هو نفر من هذه الأمة، فإذا كان الجيش هو الذى قام بعمل الجراح المولد الذى باشر عملية الثورة.. أى عملية التوليد والخلق الجديد، فهذا ليس بمستغرب، ولعل أبرز مظهر حتى الآن لهذه الثورة الخالقة هو إصدار قانون تحديد الملكية الذى هو فى حقيقة الأمر عملية توليد طبقة جديدة من طبقة هَرَمَة، وهذه الطبقة الجديدة ستكون هى المثلثة لمصر الغد، تلك هى سمة الثورة الخالقة دائماً، إنها تخلق طبقة فنية قوية منتجة من طبقة ضعيفة مترفة منحلّة.

وهكذا كان الحديث مثيراً للغاية.. وكان فى رأى وفى رأى جميع الذين قرأوا كلمات توفيق الحكيم أنه يعنى مبايعة رقيقة وبأسلوب أدبى رفيع من كاتب وأديب كبير لثورة ٢٣ يوليو!

وأنا أعرف الزميل العزيز مصطفى بهجت بدوى منذ كان يعمل ضابطاً فى إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة، وكانت تشغل قبل الثورة عدة حجرات بالدور الأرضى بمنى وزارة الحربية القديم بجوار ضريح المغفور له سعد زغلول باشا بحى المنيرة.

كنت أعمل مراسلاً حربياً أيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وكنت قد ذهبت إلى هذه الإدارة للتصديق على مقال كان معداً للنشر.

وكان مصطفى بهجت ضابطاً فى رتبة اليوزباشى.. أى النقيب.

وقدمتى أحد الضباط من زملائه إليه وهو يقول لى:

– اليوزباشى مصطفى بهجت بدوى شاعر القوات المسلحة!

ومرت الأيام ليصبح الزميل العزيز رئيساً لمجلس إدارة دار التحرير ورئيساً لتحرير جريدة الجمهورية.. وكان الزميل صلاح عيسى عضو مجلس نقابة الصحفيين هذه الأيام يكتب وقتها باباً ثابتاً بالجريدة اسمه هوامش.

كان يكتبه كما يقول مصطفى بهجت بما يشبه الانتظام إلا عندما يكون جامحاً أو معزولاً أو مسافراً أو محبوساً، وكان يوقعه بإمضاء مستعار هو المقرئ.

وأردت الصدفة أن يسافر صلاح عيسى فى مهمة واضطر رئيس التحرير الذى كان حريصاً على استمرار باب «هوامش» باعتباره باباً ثابتاً، ولما يمثله من نقلات تاريخية سياسية جذابة لأذعة وتقدمية ممتعة، وكان أن قرر أن يستعير الباب من صلاح عيسى، وأن يقوم بكتابته بنفسه بنفس توقيع المقرئ.

وفى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٧٤ كتب مصطفى بهجت مقالاً نيابة عن صلاح عيسى فى هذا الباب الثابت وكان بنفس توقيع.. المقرئ، وكان عنوان المقال: توفيق الحكيم والثورة روى فيه قصة

الحديث الذى أجراه مع الحكيم عندما كان يعمل مديراً لتحرير مجلة التحرير وأشار فيه إلى آراء توفيق الحكيم التى أعلن فيها مبايعته لثورة ٢٣ يوليو .

كما أشار إلى الحملة الظالمة التى تعرض لها توفيق الحكيم على أثر صدور كتاب نشر له فى بيروت ولم يسمح بتداوله فى مصر باسم عودة الوعى (*) .

وكانت جريدة الجمهورية أول من هاجم هذا الكتاب ، كما هاجمته مجلة « الكاتب » .. وكان فى تصور بعض كتاب جريدة الجمهورية أنهم يحققون سبقاً صحفياً أدبياً كبيراً بما نشره عن الكتاب . وكان فى رأى بعضهم أن الحكيم سحب بكتابه الجديد تأييده للثورة المصرية .

ولم ينتظر الحكيم ، وكان يقضى الصيف بالإسكندرية وبادر بمجرد أن قرأ ما نشره مصطفى بهجت فى باب هوامش بتوقيع المقرئى ، وأعد رداً مكتوباً بعث به إلى رئيس تحرير جريدة الجمهورية بالبريد المسجل المستعجل روى فيه حقيقة كتاب عودة الوعى وكيف أن إحدى دور النشر اللبنانية قد قامت بطباعته فى بيروت دون أن تحصل على إذن أو موافقة منه .

واستدعت الأمانة الصحفية أن تبادر جريدة الجمهورية بنشر هذه الرسالة لأهميتها فى تبرئة ساحة توفيق الحكيم وتضع حداً للضجة التى أثارت حول الكتاب .

وتقول هذه الرسالة كما نشرتها جريدة الجمهورية فى عددها الأسبوعى بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٧٤ بالحرف الواحد :

- عزيزى الأستاذ مصطفى بهجت بدوى .. قرأت فى عدد السبت الماضى ٣ أغسطس كلمة رقيقة بقلم المقرئى عنوانها « توفيق الحكيم والثورة » ذكرتني بأول حديث لى معك عن ثورة يوليو ١٩٥٢ .

كنت أشغل يومئذ منصب مدير دار الكتب وكنت أنت مدير مجلة التحرير وكان ذلك فى أواخر سبتمبر كما يقول المقرئى فى كلمته ، وهو لا شك أقوى منى ذاكرة فالثورة إذن فى شهرها الثالث ، وأنت شقيق صديق عمرى المرحوم الدكتور حلمى بهجت بدوى الذى اعتبره دائماً أكثر من شقيق فكيف لا أمتحك الحديث الذى تريد وأصارك بكل ما أعتقد .

ولقد ذكرتني الكلمة المنشورة أيضاً بما قلته لك فى ذلك اليوم من أن الأمة فى حالة ولادة وأن الذى قام بتوليد الأمة أهلها والجيش ، وهو نفر من الأمة .. وقد قام بعمل الجراح لولادة متعثرة غير طبيعية فى شبه عملية قيصرية ، فتح فيها بطن أمة لتوليد خلق جديد فى صورة طبقة جديدة بإصدار قانون تحديد الملكية .. طبقة سوف تكون ممثلة لمصر الغد .

كنت فى الحق مستبشراً بمستقبل مصر الذى ملأنى فرحاً وتحمساً وأملأ .

وذكرتني الكلمة المنشورة كذلك بمواقف جمال عبد الناصر معى وقوله فى كل مناسبة : لقد تأثرنا وثرنا بكتاب عودة الروح .. ولقد عاش ومات وما نقص تقديره لى شعرة واحدة ، وكنت على الرغم من ندرة لقائى الشخصى به أشعر بما يكنه كل منا للآخر من المحبة والمودة ، حتى يوم وفاته دمعت عيني التى جفت منها الدموع بجفاف رحيق العمر .

(*) تم السماح بتداول الكتاب فى أسواق القاهرة بعد ذلك .

لذلك كله كانت دهشة الكلمة المنشورة لما جاء بكراسة لى بعنوان : عودة الوعى تنتقد الثورة وعبد الناصر ، وهى كراسة كتبها بنفسى منذ عامين يوم مرور عشرين عاماً على مولد الثورة التى تنبأت بها وتحمست لها .. خطر لى فى ذلك اليوم أن أدون انطباعاتى الشخصية مستعرضاً شريط ذكرياتى عنها منذ ميلادها إلى عامها العشرين وأردت الاحتفاظ بهذه الصفحات لنفسى غير قاصد بها النشر .. وجعلتها بين أوراقى الخاصة مجرد الذكرى ، ولكنها لم تلبث أن تسربت واستنسخت وانتقلت منها النسخ من يد إلى يد منذ أكثر من عام ، إلى أن صدرت آخر الأمر فى كتاب مطبوع فى بيروت ولم يدخل مصر .. وليته يدخل الآن ، ويظهر كما ظهرت فى مصر الآن كتب فى نفس الموضوع فإن ما يكتبه شيخ فى مثل سنى وتاريخى يجب أن يظهر ليتحمل هو وحده كل مسئولية .. فهذا الكتاب يقرأ خلصة فيما أظن .. ومن قرأه يدهش له كما دهش المقرئ .. وهى دهشة صادقة لأنها تعبر ولا شك عن شعور كل من تابع المواقف واطلع على مجرى هذه العواطف .. فإذا استبعدت كل تناقض فى تصرفاتى ، وكل مصلحة ذاتية فى تحولاتى ، وكل انحراف وتشويه فى أخلاقى ، واستبقيت حتى الظن وأردت حقيقة الوضع ، فليس هناك إلا أن ترجع إلى طبيعتى ممثلة فى علاقتى بأقرب وأحب الناس إلى نفسى ، لا شك أنى كنت أحب والدى وأعزه وأقدره حق قدره ويوم وفاته بكيته وقمت على جنازته ودفنته بمشاعر ممتلئة بالحزن والأسى ، وكنت أعرف أنه فى حياته كان يتصرف تصرفات مالية تثير فى نفوسنا القلق وما كان يستطلع رأى فى شىء وأنا يومئذ من رجال القضاء ، فى حين كان هو نفسه ينتقد والده لنفس هذا المسلك فقد كان هو قاضياً وكان أبوه مزارعاً يبيع ويرهن أطيانه فإذا قيل له هل استشرت ابنك القاضى كان يجيب فى استهانة : يعنى استشير العيال ..! وقد ذكرت ذلك فى بعض كتبى .

وعلى الرغم من حبى لوالدى فما إن حصرت التركة التى تركها لنا من بعده ورأينا الخراب الذى حل بنا وأوقعنا فيه والديون التى أغرقنا فيها إلى آذاننا حتى امتلأت نفوسنا بالسخط ، وجعلنا نراجع ما جرننا إليه ، ونستذكر عيوبه ونفحص أفعاله ، ونحن نترحم عليه .. وربما كانت له أعذاره نراجع ما جرننا إليه ، ونستذكر عيوبه ونفحص أفعاله ، ونحن نترحم عليه .. وربما كانت له أعذاره من سوء رؤية أو سوء إدارة أو سوء حظ أو نقص مهارة ولكن ذلك لم يمنعنا من السخط على سوء النتيجة وسوء المصير . وقيل لنا وقتئذ لماذا لم تمنعه أو على الأقل أن تنهوه فكننا نجيب بأن التنبيه يرفق حدث أحياناً .. ولكن قلما نفع التنبيه أو أنتج سوى الغضب أو الامتناع ، أو لو كان ينجح النفع مع والدى القاضى فى التأثير على والده المزارع .

إن الواقع الغالب فى بلادنا هو أن دور الورثة لا يبدأ إلا بعد فتح التركة وذهاب المورث فعلاً أو حكماً . ولقد كتبت عن بعض تصرفات والدى وعيوبه فى كتابى : سجن العمر فغضب له بعض الأقرباء وثار عليه بعض الأدباء ممن اعتادوا فى بلادنا تقديس الوالدين .

وكتب بالفعل صحفى من أعلام جريدة الأخبار مقالا ذكر فيه شعوره بالاشمئزاز عند مطالعته ما فى هذا الكتاب من مساس بقدسية الآباء .

فلا عجب إذن أن يغضب أو يعتب من يرى فى موقفى هذا من ثورة ساندتها ، وزعيم أحبيته تهجماً أو نيلاً أو تجريحاً ، فليس من السهل رؤية ذلك الطبع الذى يرفض الحب المطلق ، الذى يعمس فى البحث والفحص والنظر هذا الطبع مارس ذلك فى مجال الأبوة الغريزية أفلا يمارسه فى حق الوطن والوطنية ؟ .

إننى أعذر كل العذر أولئك الذين يخالفوننى الرأى والموقف والعاطفة، وحتى أولئك الذين يستريون ويظنون بى الظنون فإن المقبول بالفطرة هو الحب المطلق والوفاء الكامل لمن تحب وتساند بالحق وبالباطل، وهذا ما لم أفعله فى حياتى وما لم أستطعه.. وهو ما جعلنى غير قادر على الارتباط والخضوع لحزب من الأحزاب لأننى لا أستطيع بطبعى هذا أن أعطى تفويضا على بياض بحب مطلق وبمساندة أبدية.. فأنا أحب وأناقش وأساند وأعارض وأعتقد أن هناك تكاملا طبيعيا بين الشئ ونقيضه وأن اليد اليمنى لا بد لها من اليد اليسرى فى جسم الإنسان، كما فى جسم الأمة، ولذلك أسأل دائما عن حقوق اليسار إلى جانب حقوق اليمين.

أما بعد.. فإننى فى أى كتاب لى لا أوجه اتهاما، ولا أقرر أحكاما، وإنما أنا أراجع وأفحص وأطالب بالبحث الدائم عن الحقيقة، لأن أهم ما يشغلنى فى الحياة هو البحث والحاسبة الدقيقة والمراجعة الطليقة لتصرفاتى وتصرفات الآخرين فى مجتمعنا، وفى حياتنا الإنسانية، دون أن أسمح لنفسى بإصدار الأحكام النهائية.

ولك منى التحية والمودة والإعزاز

توفيق الحكيم^(١)

وهكذا كان توفيق الحكيم صريحا وواضحا مع نفسه ومع الآخرين، فهو لم ينكر أنه كتب بخط يده الأوراق التى سُرقت من مكتبه، وقيل إن أحد أصدقائه من الصحفيين قد سرقها من مكتبه، ثم باعها إلى دار النشر اللبنانية التى أصدرت الكتاب.

واشتدت الحملة على توفيق الحكيم فأصدر الكاتب الصحفي محمد عودة كتابا يرد فيه على الكتاب الذى كان ممنوعا من دخول مصر، وهو كتاب عودة الوعى.. وكان كتاب محمد عودة بعنوان: الوعى المفقود وكان محمد عودة فى هذا الكتاب قاسيا على توفيق الحكيم بحيث اتهمه بالتناقض فى مواقفه ودافع فيه عن ثورة ٢٣ يوليو، وعن عهد عبد الناصر. ■



صلاح عيسى
استعاروا باباه الثابت
فى الدفاع عن الحكيم!



توفيق الحكيم
رفض عبد الناصر
إخراجه فى التطهير



مصطفى بهجت بدوي
حديثه مع توفيق الحكيم
كان مبايعة للثورة!

صحفى يطالب بعرش مصر.. والعتبة الخضراء!

المحاكم المصرية على مدى سنوات طويلة عدة قضايا مثيرة رفعها الزميل الصحفى خليل الب فيها باسترداد أملاك جده طاهر باشا الكبير باعتباره وريثاً لها، وتدخل منطقة العتبة بكل ما فيها من ميادين وعمارات وبيوت وشوارع وأزقة، ولا أريد أن أقول الآدميين أيضا لا حكرا وأوقافا خصوصية فى نطاق هذه الاملاك .

لزميل الصحفى خليل طاهر واحدا من الرعيل الاول من الصحفيين الذين عملوا فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان واحدا من أشهر محررى الشئون العربية، ومراسلى وكالات . وكان يعمل فى جريدة الجمهورية منذ إنشائها حتى أحيل على المعاش وتقاعد منذ عدة

ت تخصص فيه الزميل الصحفى فى دراسة تاريخ العلاقات بين مصر والدولة العثمانية، دراساته محاولا أن يؤكد حقيقة يقول إنها تاريخية.

محمد على الكبير قد اغتصب عرش مصر من جده طاهر باشا الذى كان واليا على مصر العثمانية، وأنه أى خليل طاهر بالرغم من إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية فى مصر . يعتبر المطالب الوحيد بهذا العرش .

ن ذلك يتهم خليل طاهر المؤرخين بتزوير التاريخ عندما قالوا إن محمد على الكبير بدأ للدخان، وأنه تزوج قبل أن يصل إلى مصر من سيدة غنية، هى زوجته الأولى، وأن هذه تى مهدت له طريق الترقى حتى جاء إلى مصر واستطاع أن يستولى على حكمها، ويقول لى كان مملوكا فى مقدونيا بلد الإسكندر الأكبر، لجده قاضى الإسلام أفندى الحاج د طاهر باشا الذى اشتهر فى تاريخ الدولة العثمانية باسم الحاج ما ميش.. وهى اختصار محمد .

هذا الاسم ليصبح ناميش، وهو الاسم الذى عرفت به حديقة ناميش فى المنطقة التى تمتد مرة حتى مسجد السيدة زينب .

خر قضية رفعها خليل طاهر ليؤكد دعواه، هى قضية رفعها منذ عدة سنوات على وزير بفرزيون المصرى يتهم المسئولين فيه بإذاعة مسلسل تاريخى عن الأزهر الشريف تضمن خ أساء كثيرا كما يقول فى دعواه إلى حقيقة الاحداث التى عاشتها مصر عندما اغتصب لكبير عرش مصر من جده طاهر باشا .

خية لعقد زواج ابنة أخت محمد علي باشا الكبير علي حسين بك الكاشف

رثيلة تاريخية لعقد زواج ابنة اخت محمد علي باشا الكبير علي حسين بك الكاشف

۱۰ قصه ازدواج ایه است محمد علی

وما زالت هذه القضية منظورة أمام المحاكم

وأذكر أول مرة التقيت فيها بالزميل الصحفي خليل طاهر منذ أكثر من ٤٥ سنة.. أى قبل يوليو ١٩٥٢. كان مرتديا بدلة رديجوت فى طريقه لحضور إحدى الحفلات الرسمية فى قصر المنيل الذى كان يعيش فيه الأمير السابق محمد على توفيق ولى عهد مصر فى تلك الأيام.

وكان واضحاً أنه «ابن ذوات»، وأنه يختلف فى وسامته، وفى أسلوب تعامله مع مصادره عن غيره من الصحفيين.

وأثار انتباهى فى تلك الأيام أن المرحوم عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية كان يحترمه كثيراً، وقد وصفه مرة بأنه ابن الأكابر

وتوثقت عرى الصداقة بينى وبينه فى مستهل عملى بالصحافة، وكنت أعمل وقتها محرراً للشئون العربية، وجاء وقت لم نكن نفترق فيه كثيراً. وكان طبيعياً أن نتفق وأن نختلف، وكثيراً ما كانت تقع بيننا خلافات ومشادات نتيجة للتنافس الشديد بيننا فى العمل، ولكننى كنت أحبه دائماً، كما كنت أحترمه، وبقيت تربطه بى عرى صداقة متينة على مدى سنوات عملنا الصحفي معا.

وأذكر أننى سألته مرة عن حقيقة ما يدعيه من أن محمد على الكبير قد اغتصب عرش مصر من جده طاهر باشا عندما كان والياً على مصر.

وانشروحت أسارى خليل طاهر ثم أسرع إلى دولاب فى حجرة مكتبه ليخرج منه عدة ملفات كانت تمتلئ بعشرات الحجج الشرعية والفرمانات أى الأوامر القديمة لسلطين آل عثمان، ثم أخذ يروى لى قصة مثيرة عن تاريخ الخلافة الإسلامية فى استانبول، وكيف أن أجداده، وهم من الأرناؤوط كانوا يشغلون أكبر المناصب فى مختلف أركان الإمبراطورية العثمانية لسنوات طويلة.

لقد كان منهم الحكام والولاة. وكان منهم من تولى منصب الصدر الأعظم أى رئيس الوزراء.. ومنصب قاضى الإسلام أفندى، وهو أكبر منصب دينى فى الدولة العثمانية بعد الخليفة.

وكان حديثه أشبه بالمحاضرة التاريخية، وقد أثارتنى الكثير من الوقائع التى سمعتها منه، ولم أكن أعرف بها من قبل، وهى وقائع تؤيدها كما يقول مجموعة من الوثائق التى توارثها أباً عن جد، وما يزال يحتفظ بها حتى الآن!

قال لى: إن آل طاهر.. أى أجداده من أصل عربى، وأنهم كانوا من زعماء وقادة المسلمين فى إسبانيا عندما كانت تحت سيطرة العرب وأنهم اضطروا للنزوح عنها تحت وطأة وإرهاب محاكم التفتيش الإسبانية أى فى أواخر القرن الخامس عشر.

وأنهم رفضوا أن يعودوا إليها، وكانت كلمتهم المشهورة: نحن العرب لن نعود!

ويقول خليل طاهر: هؤلاء العرب الذين جاءوا من إسبانيا ليعيشوا فى رحاب الدولة العثمانية استقروا فى الأراضى الألبانية، وقد اشتهروا باسم الأرناؤوط!

ويذكر خليل طاهر أن أجداده آل طاهر سرعان ما أصبحوا أصحاب نفوذ وسطرة فى الدولة العثمانية وساعد على ذلك أن الباب العالى، وهو الهيئة العليا للخلافة الإسلامية التى كانت تحكم



• يقول خليل طاهر إن طاهر باشا كان يسكن القلعة عندما كان حاكماً لمصر. وكانت له قصور وبساتين في ناحية «بركة القيل» وهو الذي جاء بمحمد علي إلى القاهرة وعينه ياوراً له، إلا أنه تأمر عليه ليتولي حكم مصر..!

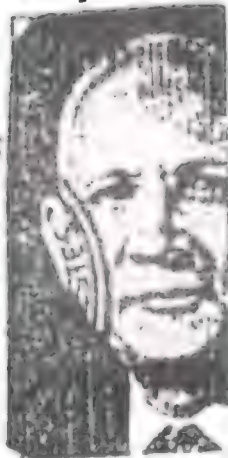
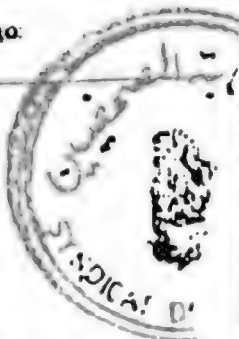
Signature
Signature
Подпись
Firma
توقيع

[Handwritten signature]

valid until
valable jusqu'à:
действителен до:
valido hasta:
سارية المفعول حتى

No.:
No.:
Homeno:
No.:
رقم

319



عمل خليل طاهر صحفياً أكثر من ٤٠ سنة. وكان واحداً من أبرز الصحفيين المتخصصين في الشؤون العربية

• عمل خليل طاهر صحفياً أكثر من ٤٠ سنة. وكان واحداً من أبرز الصحفيين في الشؤون العربية.



• رشح إسماعيل بك طاهر كما يقول ابنه خليل طاهر ليتولي عرش ألبانيا في سنة ١٩٤٦.. ولكن!



• محمد علي الكبير بالكابوك الذي الرسمي في أيامه!

الدولة العثمانية كانت تتمثل في قوتين: الأولى قوة دنيوية، وكان يمثلها الصدر الأعظم.. أى رئيس الوزراء، وهى السلطة التنفيذية التى كانت مختصة بإدارة شئون الدولة وتعيين الحكام والولاة وإعلان الحروب وعقد المعاهدات وغيرها..

والثانية قوة روحية، وكانت تتمثل فى قاضى الإسلام أفندى، وكان على رأس هذه القوة الخليفة نفسه، وهو من آل عثمان!

وكان آل طاهر أصحاب قوة وبطش وكانت لهم سيطرتهم على الأرناؤوط.. أى العرب النازحين من أسبانيا، وكان هؤلاء الأرناؤوط هم القوة التى اعتمدت عليها الدولة العثمانية فى دعم وتثبيت أركان امبراطوريتها، وجاء وقت أصبح حكام الأراضى الألبانية التى تركز فيها الأرناؤوط من آل طاهر، وأصبحت القاعدة أن يكون منصب الصدر الأعظم من آل طاهر على أن تبقى مشيخة الإسلام أى منصب قاضى الإسلام أفندى تحت سيطرة آل عثمان.. أى الخليفة العثمانى، ولهذا سُمى باسم الباب العالى!

ويشهد تاريخ الدولة العثمانية- كما يقول خليل طاهر- أن قاضى الإسلام أفندى فى الفترة التى جاء فيها نابليون بونابرت إلى مصر على رأس الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ كان من أجداده أيضا، وهو الحاج محمد محمد طاهر باشا. وكان الصدر الأعظم فى نفس هذه الفترة هو شقيقه حسن طاهر باشا الذى اشتهر فى تاريخ الدولة العثمانية باسم حسن الأكبر، وسمى الشارع الممتد بجوار القصر الجمهورى، وهو قصر عابدين سابقا باسمه.

وهكذا انحصر منصبا قاضى الإسلام أفندى والصدر الأعظم فى تلك الفترة فى آل طاهر. وبمعنى آخر أصبح أجداده القوة الحقيقية وراء سطوة الدولة العثمانية وقوتها فى تلك الأيام! هذا ما يقوله الزميل الصحفى خليل طاهر على مسئوليته، واستنادا لمجموعة من الوثائق التاريخية التى تجمعت لديه!

وأكثر من ذلك يقول الزميل الصحفى حفيد آل طاهر إن جده الأكبر قاضى الإسلام أفندى وهو الحاج محمد محمد طاهر باشا.. أو ما ميش كما كانوا يطلقون عليه كان له خمسة أولاد أصبحوا مع مرور الأيام من أعظم الحكام والولاة الذين عرفهم تاريخ الدولة العثمانية.

إن أحدهم هو مصطفى طاهر باشا حاكم اليمن فى تلك الأيام، وهو الذى كان متزوجا من أمينة هانم التى تزوجت بعد وفاته من محمد على الكبير، وهو الذى تؤكد روايات تاريخية كثيرة أن إبراهيم باشا الكبير كان ابنه- أى ابن مصطفى طاهر باشا- وليس ابن محمد على الكبير منها!

وكان فى أبناء قاضى الإسلام أفندى أيضا محمد طاهر باشا حاكم مصر وبلاد الحجاز، وهو الذى قاد الحملة لفتح بلاد اليونان وأدخل الإسلام إلى إيطاليا!

وكان الابن الثالث هو عابدين طاهر بك صاحب قصر عابدين بالقاهرة الذى يقول خليل طاهر إن الخديو إسماعيل اغتصبه منه بعد حريق دار الحكومة فى القلعة ليجعل منه مقرا للحكم فى مصر.

(مذكرة)

بدفاع الاستاذ خليل طاهر بصفتة
حفيد الجده الاكبر طاهر باشا

(٤٠)

٢٧ - ٦

السيدة / أمينة الصاوي والسيد احمد طنطاوي وآخرين - مدعى عليهم

مقدمه الى محكمة القاهرة الابتدائية
في الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى جنوب القاهرة
الدائنة ٢٢ - تمويضات - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨



واقعات الدعوى :

تتصل الوقائع في آن الطالب بصفتة أقام الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد كل من ١- السيدة / أمينة الصاوي - كاتبة قصة وسيناريو وحوار مسلسل " الازهر منارة الاسلام " ٢- السيد / احمد - طنطاوي مخرج المسلسل سالف الذكر ٣- السيدة / سامية صادق رئيس هيئة التلفزيون المصري ٤- الاستاذ وزير الاعلام بصفتة الرئيس الاعلى لاتحاد الاذاعة والتلفزيون ٥- السيد / رئيس مجلس ادارة شركة القاهرة للصوتيات والمرئيات ٦- السيد / رئيس مجلس اثناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون بصفتة مثالا للاتحاد - وقال شرحا لدعواه ان الطالب حفيد المغفور له ساكن الجنان طاهر باشا الذي اختاره الشعب بالرغم من عزوفه عن الحكم وعدم السمو بسى للثوب عليه شأن سائر الحكام في هذا العهد وتقديرا لوطنيته وشجاعته وبه وأمانته ليكون حاكما لمصر قبل محمد على باشا وذلك على ما اوردته تقويم النيل في صفحة ١٢٥ منه نقلا عما رآه الجبرتي وعلى ماوك باشا في الخبر السيل التوفيقية وغيرها من الرواة والمؤرخين - من أن طوائف الشعب والذين الازهر وقاضى القضاة هم الذين اختاروا طاهرا باشا ليكون حاكما لمصر في سنة ١٢١٨ هـ في الرابع عشر من المحرم سنة ١٢١٨ هـ حجة ركب الشايخ والمثابة وقاضى

* عريضة الدعوى التي رفعها خليل طاهر ضد أمينة الصاوي والتلفزيون المصري احتجاجا على الإساءة إلى جنده

وكان الابن الرابع هو حسن طاهر باشا الذى تولى قيادة الجيوش العثمانية فى عدة حملات تآديبية للقبائل فى منطقة الخليج العربى والجزيرة العربية.

وكان لحسن طاهر باشا ابن هو خورشيد طاهر باشا، وقد اشترك هذا الابن مع ابن عمه إبراهيم باشا الكبير فى الحملة العسكرية التى وجهتها الدولة العثمانية إلى الجزيرة العربية لتأديب الوهابيين. وابتسم خليل طاهر، وهو يقول:

– إن الاسم الحقيقى لإبراهيم باشا الكبير هو إبراهيم طاهر باشا، وليس إبراهيم ابن محمد على ..! ويبقى بعد ذلك الابن الخامس لقاضى الإسلام أفندى، وهو يوسف طاهر باشا، وقد تولى منصب حاكم البلاد اللوبية، وهو الاسم الذى كانت الدولة العثمانية تطلقه على منطقة شمال إفريقيا التى تشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

واشتهر هذا الابن فى التاريخ العثمانى باسم جنكيل طاهر باشا، أى طاهر باشا الأفخم! وهكذا – كما يقول خليل طاهر – كان أجداده من آل طاهر باشا يحكمون مصر والمنطقة العربية كلها من الخليج إلى المحيط!

وتقاطعه قائلاً: ولكن ما هى حكاية اغتصاب محمد على باشا عرش مصر من أجدادك آل طاهر؟ ويرد خليل طاهر بحسرة:

– كانت البداية فى بيت ريفى كان يمتلكه جدى قاض الإسلام أفندى الحاج محمد محمد طاهر باشا الذى اشتهر باسم ماميش، فى ناحية قولة فى شمال اليونان، وهو نفسه البيت الذى زعموا أن محمد على باشا ولد فيه، وأصبح الآن من ممتلكات الحكومة المصرية فى اليونان. ولعلها أول مرة التى يعرف فيها أن محمد على لم يبدأ حياته تاجراً للدخان كما يقول بعض المؤرخين، وأن قاضى الإسلام أفندى اشتراه هو وشقيقته روز التى اشتهرت بعد ذلك باسم ممبا عندما كانا طفلين من أحد تجار النخاسة!

وكانت من عادة تجار النخاسة استجلاب العبيد من بيض وسود وعندما تصل إحدى سفنهم إلى ميناء سالونيك فى اليونان التى كانت فى تلك الأيام أحد المراكز الرئيسية لتجارة العبيد، أن يبادروا بإخطار ثلاث جهات قبل أن يعرضوا بضاعتهم للبيع .. أولاً الخليفة .. ثم قاضى الإسلام أفندى .. وبعدها الصدر الأعظم لاختيار ما يناسبهم من المحظيات أى الجوارى والعبيد والأغوات قبل أن ينزلوا ببضاعتهم إلى السوق.

وكان لكل من الجهات الثلاثة الرفيعة الشأن وكيل يطلقون عليه اسم شوربجى .. أى وكيل شئون البيت.

وذهب شاهبندر تجار النخاسة أى شيخ تجار العبيد إلى شوربجى قاضى الإسلام أفندى وأبلغه أن السفينة التى تحمل العبيد قد وصلت، وعليها غلمان من مقدونيا يتكلمون اللغة الفرنسية. وقام شوربجى قاضى الإسلام أفندى بمعاينة البضاعة على ظهر السفينة، ثم اشترى طفلاً وطفلة شقيقين، وقد سميت الفتاة باسم ممبا، وهو من الأسماء التى كانت تطلق على الجوارى الجميلات، وسمى الطفل باسم محمد على.

وكان هذا الاسم يطلق على من لا أب له، وخاصة إذا كان من أصل أجنبى!

وفى مدينة «قولة» تربي الطفل مع إبراهيم ابن الأمير مصطفى طاهر باشا حاكم اليمن من أمه أمينة هانم أفندى!

أما شقيقته الطفلة بمبا فقد أصبحت محظية لحسن طاهر باشا الابن الثانى لقاضى الإسلام أفندى، وقد تزوجها بعد أن أنجبت منه محمد طاهر باشا الذى أصبح حاكما لمدينة جدة فى عام ١٨٢٨م.



وتتكلم بعض الوقائع التاريخية التى لم يجرؤ أى واحد من المؤرخين فى أيام الحكم الملكى على الإشارة إليها كما يروى خليل طاهر لتقول:

– سرق محمد على عندما كان شابا عدة قطع من حلى ومجوهرات سيدته أمينة هانم أفندى، وعندما اكتشف أمره رافت سيدته بحاله، وطلبت من عبيدها تهريبه إلى اليونان خوفا من إقامة الحد عليه، وبمعنى آخر قطع يده!

ومرت الأيام ليتم القبض عليه فى اليونان وليجرى تجنيده مع مجموعة من الشبان كان الجيش العثمانى فى حاجة إليهم لإرسالهم إلى مصر مع قوات الحملة العسكرية التى بعثت بها الحكومة العثمانية لطرد قوات نابليون بونابرت من مصر.. وفشلت هذه الحملة ليعود مرة أخرى إلى اليونان..

وجاء محمد على مرة أخرى إلى مصر فى ركاب طاهر باشا الكبير عندما كلف بالاشتراك فى إبرام اتفاقية جلاء القوات الفرنسية عنها بعد هروب نابليون وعودته إلى فرنسا!

وعرف محمد على أن شقيقته بمبا قد أصبحت زوجة لسيدها طاهر باشا فذهب إليها لزيارتها، وكانت هى التى أقنعت زوجها بالتوسط لدى أخيه طاهر باشا الكبير لتعيين شقيقها محمد على ليصبح من بين أفراد حرسه الخصوصيين.

ومرت الأيام ليقوم طاهر باشا بترقيته إلى رتبة ضابط، وكلفه بالاشراف على جباية المال بعد أن كبّد محمد خسرو باشا مصر خسائر وديونا كثيرة، واضطر إلى الهروب إلى الشام.

ثم كانت المؤامرة الكبرى عندما تأمر محمد على مع عمر مكرم على قتل سيده وولى نعمته طاهر باشا تمهيدا لتوليّه حكم مصر.. أو هكذا يقول خليل طاهر!

قلت له: وماذا عن زواج أمينة هانم أم إبراهيم من محمد على؟

يقول لك: كان آل طاهر يسكنون قصورا معروفة فى القاهرة منها قصر الشوق بالجمالية، وقصر العتبة الخضراء، وكان حسن طاهر باشا يسكن فى قصر كان معروفا باسم قصر بركة الفيل.

وليس صحيحا أن محمد على كان قد تزوج من أمينة هانم أفندى فى اليونان، وأنها لحقت به فى مصر بعد توليه الحكم. والحقيقة أن إبراهيم كان قد جاء إلى مصر حيث كان يعيش فى كنف أعمامه، وأن والدته جاءت إلى مصر لزيارته وكانت قد أصبحت أرملة بعد وفاة زوجها مصطفى طاهر باشا.

وعرف محمد على أن سيدته وولية نعمته وصاحبة الفضل عليه عندما أمرت عبيدها بتهريبه لإنقاذه بعد اكتشاف سرقة لمجوهراتها وحليها، فى القاهرة فقام بزيارتها.

واستطاع بحكم نفوذه ومركزه الجديد إقناعها بالزواج منه.

وهكذا تم زواج محمد على من أمينة هانم أم إبراهيم باشا الكبير فى القاهرة، وليس فى مدينة قولة، وقد أنجب منها خديجة هانم نازلى. وهى أخت غير شقيقة لإبراهيم باشا، وقد دفنت بعد وفاتها فى

مدافن مسجد النبي دانيال بالإسكندرية، وهو المسجد الذى يجرى البحث فى منطقته عن مقبرة الإسكندر الأكبر!

ويلاحظ أن إبراهيم باشا الكبير الذى توفى قبل محمد على الكبير لم يدفن فى مقابر الإسكندرية مع غالبية أفراد عائلة محمد على المدفون هو نفسه بالإسكندرية، وأنه دفن بالمدفن الكبير بالإمام الشافعى، وهو المدفن الذى اشتهر باسم مقبرة المماليك، وهو نفس المدفن الذى دفنت فيه والدته أمينة هانم أفندى، ودفن فيه الملك السابق فاروق على أثر نقل جثمانه بد وفاته فى إيطاليا أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وقبل أن ينقل ليدفن فى مسجد الرفاعى إلى جوار والده فؤاد أيام الرئيس السادات! أما طاهر باشا الكبير وحسن باشا طاهر وعابدين طاهر بك فقد دُفِنوا فى ضريح طاهر باشا خلف مسجد السيدة زينب بالقاهرة.

إنها حقائق للتاريخ أنقلها على لسان الزميل الصحفى خليل طاهر، وعلى مسؤوليته. وهى حكايات قد تختلف كثيرا عما درسناه وقرأناه فى كتب تاريخ مصر المعاصر، ولكن الزميل خليل طاهر يستند فى رواياته إلى وثائق تاريخية لها قيمتها وأهميتها. وأكثر من ذلك أنه يتهم عمر مكرم بأنه كان وراء مؤامرة محمد على لاغتصاب حكم مصر من أجداده آل طاهر.

قلت له: ولكن عمر مكرم كان من زعماء الحركة الوطنية فى تلك الأيام. فرد قائلا: يكفى أن تعرف أنه كان أحد خصيان على بك الكبير من زعماء المماليك!.. وأنه تعاون مع نابليون بونابرت لإقناع شعب مصر فى تلك الأيام بأن نابليون قد أسلم وحسن إسلامه- وأنه جمع مشايخ الأزهر ليصلى بهم نابليون إماما فى الأزهر الشريف! ■

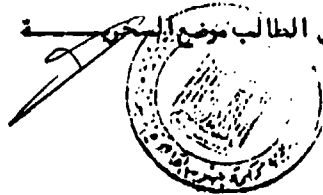
القضاة لبيت طاهر باشا (سراى عابدين بك طاهر حاليا) واختاره حاكما
لمصر وألجسوه ثوب الحاكم ليكون واليا عليهم الى ان تحضر له الولاية من
الاستانة . *

وقد فوجئ الطالب بتاريخ الاربعاء الموافق ٢٠ يونيو ١٩٨٤ والبلدين
من مشاهدى التلفزيون فى المنازل والاندية والطرق بمسيرة تلفزيونية يذيعها
التلفزيون العربى . برئاسة السيدة الدى عليها الثالثة رسادة الربيع
بصفته . فى مساء هذا اليوم تتضمن الحلقة العشرين من سلسل باسم " الازهر
منارة الاسلام " قصة وحوار وسيناريو الدى عليها الاولى ومن اخراج الدعى
عليه الثالث .

وقد صورا فى تلك الحلقة من السلسل المذكور جد الطالب طاهر
باشا الكبير فى صورة الحاكم الظالم لشعب مصر . والملك الذى يملك دماء
الايها من زعماء الشعب المصرى ومن بينهم زعيمين من زعماء الاقطار ونهب
أموالهم ما أدى الى غضب الشعب واجماعه على التخلص من حكمه بقتله تخلصا
من فترة حكم ظالمة فاقت مظالم كل الحكام السابقين ؟

وقد اختلف واضعوا السيناريو مع المخرج هذه الصورة نهر الصحيحة
التي لا تقوم على أساس من الواقع ولا تستند الى أى مصدر موضوعى أو سند تاريخى
أو وثيقة رسمية . على السنة بعض مثلى شخصيات هذا السلسل مثل الشيخ
السادات والسيد عمر مكرم وغيرهما من علماء الازهر الشريف ومثل الكنية القبطية
المصرية .

ولما كان فيما عد اليه المعلن اليهم الاربعة الاولون (السابقين
اطلاهم) من وضع واخراج ونشر الصنف على هذه الصورة من الاذاعة المرفهة
فى التلفزيون العربى وعلى خلاف الواقع والمعطيات الموضوعية والحقائق التاريخية
ينطوى على خطأ بالغ من المذكورين بعفائهم سالفة البيان (المعلن اليهم
السابقين) الامر الذى سبب للطالب وهو العقيد الوحيد الباقي على قيد الحياة
لجده المنفور له طاهر باشا اضرارا مادية وأدبية بالغة تتمثل فى الحط من قدر
الاسرة وكرامتها ووضعها الاجتماعى والوطنى وجعل الطالب موضع السخرية



صفحة من عريضة الدعوى ضد التلفزيون

عندما أعلن السادات الحرب على نقابة الصحفيين!!

■ يذكر الكاتب الصديق كامل زهيرى نقيب الصحفيين الأسبق أنه ذهب إلى بيت السادات عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية فى أوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ .. وكان السادات يسكن فى تلك الأيام فى فيلا فى شارع جانبى متفرع من شارع الأهرام بالجيزة .. وكان عديله المرحوم محمود أبووافية يسكن فى فيلا ملحقة بها .

واستقبل السادات كامل زهيرى فى حجرة نومه حيث دار بينهما حديث طويل حول تطورات الموقف فى المنطقة العربية بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ .

وكانت المفاجأة عندما أمسك السادات بيد كامل زهيرى ثم قال له :

- البلد عاوزة تطهير يا كامل من زكريا محيى الدين حتى البواب ! .

إن التطهير كان فى تلك الأيام مطلوبا .. وكان أمنية جماهيرية .. ولكن فى أى اتجاه؟! .

وتصور كامل زهيرى أن السادات يعنى تطهير البلد من مراكز القوى وعناصر الفساد التى كانت سببا فى الهزيمة وكان أن حاول أن يتعرف منه عما كان يعنيه بكلمة التطهير، ولكن السادات ابتسم .. ثم سكت ولم يقل شيئا!

ولم يدرك كامل زهيرى ساعتها أن السادات كان يعنى بكلمة التطهير، التخلص من كل العناصر الشريفة التى تصور أن فى وسعها أن تقول له : لا! ..

وتوفى عبدالناصر ليتولى السادات المسئولية بعد معركة طاحنة خاضها فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

وكانت المعركة وحدها كافية لتكشف للسادات عن القوى التى كانت تعارض توليه الحكم .

كانت غالبيتها من عناصر الناصريين الذين كان عبدالناصر يعتمد عليهم فى تنفيذ سياسته .

وكان طبيعيا أن يتفجر الصراع على السلطة، ولذلك بادر السادات باتخاذ قراره بالتخلص من هؤلاء الناصريين! ...

وكانت البداية معركته ضد من وصفهم بأنهم مراكز القوى، وأطلق عليها أحد الصحفيين من أبواق دعايته اسم « ثورة مايو » وإن كانت فى حقيقتها انقلابا داخل نظام الحكم فى مصر، ثم كانت المحاكمات التى أجريت بطريقة مسرحية لمجموعة من معاونى عبدالناصر ومساعديه أمام محكمة الثورة بتهمة التآمر عليه .

وعقب أحد المحامين على أحكام الإعدام التى خفضت إلى أحكام بالسجن المؤبد بأن السادات نجح فى جمع مجموعة من الناصريين فى سلة واحدة، ثم ألقى بهم فى السجن ووصف المحاكمات أمام

محكمة الثورة بأنها كانت أشبه بمذبحة المماليك التي أعدها محمد على الكبير للتخلص منهم داخل أبواب قلعة القاهرة على أثر توليه حكم مصر!

وبمعنى آخر.. تخلص السادات من بعض عناصر الناصريين الذين تصور أن في وسعهم أن يقولوا له: لا.. بضربة واحدة! وتخلص في نفس الوقت من (٨١) إذاعيا، وكانت التهمة الوحيدة الموجهة إليهم أنهم أبواق الدعاية التي كان عبدالناصر يستخدمها في إذاعاته الموجهة للعالم العربي والخارجي! ولعل الزميل والصديق كامل زهيرى قد أدرك ساعتهما وهو يتابع تطورات الأحداث، ما كان السادات يعنيه عندما حدثه عن التطهير.. وهو نائب لرئيس الجمهورية.

وكانت الخطوة الثانية هي التخلص من الضباط الأحرار الذين شاركوا في ثورة ٢٣ يوليو، وكان أن أبعد الكثيرين منهم عن مناصب السفراء بوزارة الخارجية التي كانوا قد عينوا فيها أيام عبدالناصر، ومن العمل في مكاتب رئاسة الجمهورية ومن غيرها من الوظائف المدنية.

كان تصوره بالرغم من كل تصريحاته أن ثورة ٢٣ يوليو قد أدت رسالتها، وأن على مصر أن تدخل مرحلة جديدة في حياتها السياسية كان يطلق عليها اسم «عصر السادات»!

وأراد بعض زملاء السادات من أعضاء مجلس قيادة الثورة أن يقدموا له النصيحة، وكان أن أرسلوا إليه مذكرة اشترك في إعدادها وتوقيعها كل من كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي والمرحوم حسن إبراهيم.. واعتذر خالد محيي الدين عن توقيعها.

وثار السادات عندما قرأ هذه المذكرة، وعندما عرف أن نسخا منها قد وزعت على مندوبي الصحف، قال وهو في أشد حالات الغضب والانفعال لأحد الذين كانوا مقربين إليه من الصحفيين: «همه دول طلعلوا لى منين؟!».

وكان حسين الشافعى لا يزال يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، فأرسل إليه المرحوم ممدوح سالم ليطلب إليه باسم رئيس الجمهورية أن يبادر بتقديم استقالته من منصبه.

أما زكريا محيى الدين فقد لزم بيته وقرر أن يتفرغ لأعماله الخاصة قناعة منه بأن فكره لا يمكن أن يتفق مع فكر السادات.. وقرر أن يلتزم الصمت، وهو يرفض حتى هذه اللحظة أن يتكلم!!

وكان في تصور السادات أن في وسعه إقناع محمد حسنين هيكل أن يتعاون معه، ولكن هيكل أدرك مبكراً ما كان يراود السادات من أفكار، وكان أن ابتعد عنه حتى لا يجاريه في تنفيذ مخططاته، مما أثار السادات عليه.

وأنقل عن الزميل الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين -شفاه الله- أنه قال في كتابه «حوارات مع الرئيس السادات»:

- «صارحنى السادات أنه كان يتمنى أن يتعاون هيكل معه، ولكن بشروطه.. وليس بشروط هيكل!».

وكان من أهم شروط السادات كما قيل في تلك الأيام أن يعمل هيكل منفذا لما يطلبه منه السادات، وهو ما رفضه هيكل دائما.

وكان أن تحولت العلاقة بين هيكل والسادات بالرغم من كل المساندة التي قدمها هيكل له في مواجهة معارضيته لتولى الحكم باعتزافه نفسه، إلى حقد وكرهية.

إنه لم يتصور أن يقول له هيكل: لا... وإذا كان المرحوم على ماهر باشا قد حسم قضية وراثة فاروق لعرش مصر على أثر وفاة والده الملك فؤاد الأول عندما صاح مع إعلان بيان وفاة الملك: مات الملك... يحيا الملك.. فقد كان هيكل هو الذى فرض السادات على أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عندما قدمه إلى أعضاء اللجنة وأجلسه على المنصة قبل انتخابه، وهو يقول له: «تفضل يا سيادة الرئيس!».

وهكذا تناسى السادات كل شيء، وشمل بسخطه وكرهيته لهيكل جريدة الأهرام أيضا بحيث اعتبرها هي وغالبية العاملين فيها بؤرة هيكلية.. أو كما كان يقول صراحة: ناصرية!.

وساهم أحد بارونات الصحافة ممن كانوا مقربين إلى السادات بما كان ينقله إليه عن هيكل وعن تلاميذه في جريدة الأهرام فى تاليب مواقع السادات بالدرجة التى جعلته يكره أن يذكر اسم هيكل.. أو جريدة الأهرام أمامه.

وكان فى تصورى أن السادات عندما أسفر عن كراهيته وسخطه، على هيكل، قد كشف عن حقيقة ما كان يخفيه فى طيات نفسه من كراهية لعبد الناصر نفسه.. وأظن أن عبدالناصر كان يكن نفس الشعور للسادات وأنه كان يستخدمه ولا يشعر بإرتياح إليه، ولا أريد أن أقول إنه لم يثق به فى يوم من الأيام!

واستشهد بفقرة جاءت فى مذكرات المرحوم حسن العشماوى التى كان قد كتبها بخط يده قبل وفاته، ونشرت أيام السادات.

إنه يكشف فيها عن رأى عبدالناصر فى السادات قبل ثورة ٢٣ يوليو، وقد اضطر المرحوم أحمد يحيى الذى قام بنشر هذه المذكرات باستبعاد هذه الفقرة خوفا من مصادرة المذكرات. وتقول هذه الفقرة المحذوفة^(١) كما قرأتها بنفسى فى المذكرات الاصلية المكتوبة بخط يد حسن العشماوى:

«كان عبدالناصر فى زيارة لبيتى عندما استأذن لدخول الحمام، ودق جرس الباب فى تلك الأثناء، وكان القادم هو أنور السادات، ولما عرف أن عبدالناصر موجود، انصرف بسرعة دون أن يقول شيئا، وخرج عبدالناصر من الحمام ليسأل عن القادم الذى دق جرس الباب، فلما عرف أنه السادات وأنه انصرف، اكفهر وجهه ثم التفت ناحيتى، وهو يقول:

- أحسن إنه انصرف، ده راجل لا يمكن الثقة به، لأنه من بتوع السراى!».

كان هذا هو رأى عبدالناصر فى السادات قبل ثورة ٢٣ يوليو، وأظنه كان رأى الكثيرين من الضباط الأحرار، ورأى زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة أيضا، وتبقى الحلقة المفقودة التى يمكن أن تكشف عن

(١) كتب المرحوم حسن العشماوى وهو من زعماء الإخوان المسلمين مذكراته بخط يده بعد هروبه من مصر على اثر اختلاف الإخوان المسلمين مع ثورة ٢٣ يوليو، واحتفظت زوجته بهذه المذكرات وقام الدكتور محمد سليم العوا بمراجعتها قبل إعدادها للنشر.

السبب في اختياره عضواً في مجلس قيادة الثورة، ثم بقاءه على رأس السلطة بالرغم من كل ما كان يراود عبدالناصر من شكوك حوله !

ولعل الكشف عن هذه الحلقة المفقودة يمكن أن يفسر سر الكراهية التي كانت تملأ قلبه من الناصريين ومن الضباط الأحرار، ومن زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة !



ولا أعرف .. لماذا انقلب السادات فجأة على نقابة الصحفيين، وكان إنذاره بتحويلها إلى ناد ! وأذكر قبل وفاة عبدالناصر أن السيد على صبرى كان يشرف على دار التحرير .. أى جريدة الجمهورية والصحف والمجلات التي تصدرها .. وكان السادات نفسه مكلفاً بالإشراف على مؤسستي أخبار اليوم ودار الهلال وكتب أحمد بهاء الدين في كتابه « حوارات مع السادات » كيف استطاع إقناع السادات بعدم التدخل في شئون دار الهلال التي كان أحمد بهاء الدين يرأس مجلس إدارتها . أما مؤسسة الأهرام فقد كان الأستاذ محمد حسنين هيكل يرأس مجلس إدارتها، وكان رئيساً لتحرير جريدة الأهرام، وبالتالي فقد كانت تحت إشراف عبدالناصر مباشرة . ويتكلم كامل زهيرى الذى انتخب نقيباً للصحفيين مرتين فى سنة ١٩٦٩ وفى سنة ١٩٧٩ ليقول :

– كانت القاعدة منذ أن قامت ثورة ٢٣ يوليو بتعديل قانون نقابة الصحفيين بحيث أصبحت نقابة للمحررين وحدهم، وأن يكون النقيب من الموالين للنظام .. وكان أن انتخب حسين فهمى رئيس تحرير الجمهورية ثلاث دورات .. وجاء بعده أحمد قاسم جودة وفى سنة ١٩٦٠ انتخب صلاح سالم نقيباً لدورة واحدة ولكن هذه القاعدة كسرت بعد هزيمة ١٩٦٧، وكان أن انتخب أحمد بهاء الدين بالتزكية .

وعندما تولى السادات الحكم أخذ يفرض سيطرته على النقابات المهنية بالذات .. وكان أن شهدت نقابة الصحفيين صوراً مختلفة لمحاولة إضعاف كيائها كنقابة مهنية .

وعندما رشح المرحوم على حمدى الجمال لمنصب النقيب تقدم موسى صبرى للترشيح ضده، وكانت معركة انتخابية حامية الوطيس انتهت بفوز على حمدى الجمال، وسقوط موسى صبرى فى الانتخابات .

وأراد موسى صبرى أن يبرر فشله فى الفوز بمنصب النقيب أمام السادات فنشر فى جريدة الأخبار عدة مقالات كانت فى رأى الكثيرين من زملائنا الصحفيين من أسوأ المقالات التى كتبها فى حياته، ووصفها البعض بأنها كانت سقطة من كاتب اشتهر بعلاقته بنظام السادات واتهمه البعض بأنه أراد أن يستعدى السادات على الصحفيين !

قال : إنهم الشيوعيون الذين تكتلوا ضده، ووصف النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات بما يشبه المؤامرة .

والحقيقة.. أن موسى صبرى لم يكن واضحا فى شرح الاسباب التى دفعته لترشيح نفسه لمنصب النقيب، كما أنه استخدم أساليب التجريح لمنافسيه مما أضعف موقفه.

وفى تصور آخر للمعركة أنها تحولت إلى منافسة بين الناصريين وأتباع السادات.. وفاز الناصريون فى هذه المعركة مع إعلان انتخاب على حمدى الجمال.

وكان فشل موسى صبرى بمثابة صفة قوية وجهها الصحفيون للأفكار التى كانت تراود السادات بالسيطرة على نقابة الصحفيين!

وكانت إحدى المفاجآت عندما تأكد أن غالبية أصوات زملائه من الصحفيين فى أخبار اليوم لم تذهب إليه، وأعترف لأول مرة بأننى كنت السبب..!



ويقول الزميل كامل زهيرى، وكان نقيبا للصحفيين عندما وقعت أزمة الثقة بين رئيس الجمهورية ونقابة الصحفيين عن تفاصيل هذه الأزمة فى شهادة للتاريخ:

- انتخبت نقيبا للصحفيين مرتين.. مرة سنة ١٩٦٩.. ومرة أخرى سنة ١٩٧٩ على أثر اغتيال المرحوم يوسف السباعى فى قبرص وفى المرة الثانية كانت أجواء الصحفيين مشحونة بالآثار التى ترتبت على القرارات التى صدرت بنقل مجموعات من الصحفيين إلى مصلحة الاستعلامات وإلى مؤسسات اللحوم والدواجن وغيرها.. وكان رأيى أن إعداد قوائم نقل هؤلاء الصحفيين كان يستند أساسا إلى تقارير سرية خاطئة وأحيانا إلى توصيات مغرضة من بعض رؤساء إدارة المؤسسات الصحفية عندما يرغب أحدهم فى التخلص من صحفى أو أكثر.. وبمعنى أصبح كانت المسألة «هوجة».. وأثار انتباهى أنه عندما يكون المطلوب مثلا إبعاد بعض الصحفيين من اتجاه معين أن تتضمن قائمة إبعادهم اسما أو اثنين من الصحفيين عرفوا بميول مخالفة للتمويه مثلما حدث عندما تضمنت قائمة سنة ١٩٧٢(*)، وكانت تضم غالبية من اليساريين بالإضافة إلى عدد من الصحفيين الذين لم تعرف عنهم أية اتجاهات يسارية مثل زكريا نيل وثروت أباطة ومكرم محمد أحمد.. وبالتالي فقد دارت المعركة الانتخابية حول عملية إبعاد الصحفيين عن أعمالهم الصحفية.

قلت لكامل زهيرى: كنت أمينا عاما، ثم رئيسا لاتحاد الصحفيين العرب، ولم يكن فى نيتك ترشيح نفسك لمنصب نقيب الصحفيين المصريين.. فلماذا قررت فجأة خوض معركة نقابة الصحفيين لمنصب النقيب؟!

قال، وهو يعود بذاكرته إلى تلك الأيام:

- تردد مع تولى السادات المسئولية وصدور القرار بنقل حوالى ٣٦ صحفيا إلى مؤسسات غير صحفية، أن النية متجهة لفرض السيطرة على نقابة الصحفيين بإجراء تعديل فى جدول عضوية النقابة، وكان هذا يعنى إبعاد المزيد من الصحفيين عن العمل الصحفى.. وقد قمت بترشيح نفسى بناء على تزكية مجموعة من الزملاء كانت تساورهم نفس المخاوف.. ورفعت مع إعلان ترشيح نفسى شعار:

(*) وكانت تلك القائمة من إعداد لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى وكان من أعضائها د. فؤاد محيى الدين ومحمد عثمان إسماعيل.

عضوية النقابة كالجندية لا يجوز إسقاطها .. وقلت إن العضوية وحدها هي التي تسمح للصحفي بمزاولة العمل الصحفي، وأن إسقاط عضويته لا يعنى إلا شيئا واحدا هو تغيير مهنته، وأنه لا يصح أيضا تغيير مهنة الصحفي من غير رغبته!!

واستطرد كامل زهيرى يقول: كانت معركة الانتخابات حامية الوطيس، وقد دارت كلها حول قضية عدم جواز نقل الصحفيين للعمل فى وظائف غير صحفية، وأذكر أن بعض زملاء الصحفيين كانوا قد اعترضوا أمام القضاء حول بعض القضايا الانتخابية الأمر الذى أدى إلى تأجيل موعد الانتخابات من شهر مارس إلى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ انتظاراً لأحكام القضاء.

ولكن وضع بعد ذلك على أثر رحلة السادات إلى القدس وعقد اتفاقية كامب ديفيد اتجاه السادات للتغيير الذى كان يقصده وأطلق عليه اسم التطهير بالسيطرة على التنظيمات المهنية وكانت المفاجأة عندما قام عبدالرحمن الشرقاوى بترشيح نفسه لمنصب النقيب وقيل يومها إنه وافق على ترشيح نفسه تحت ضغط بعض الصحفيين الذين كانت تربطهم علاقات خاصة بالسادات.

واضطرت تحت ضغط بعض الزملاء الصحفيين لقبول المخاطرة بترشيح نفسه لمواجهة رغبات السادات.

قلت لكامل زهيرى وأنا أقاطعه: تردد أنك تعرضت لضغوط لإقناعك بالانسحاب من المعركة الانتخابية؟!

ورد كامل زهيرى: هذا صحيح وكان من بين الذين حاولوا إقناعى بالانسحاب منصور حسن وزير الإعلام فى تلك الأيام والسيد فكرى مكرم عبيد وكان من أقطاب الحزب الوطنى، وانضم إليهم الزميل مكرم محمد أحمد فى محاولة للضغط على .. و كان رأيهم أننى أشغل منصب رئيس اتحاد الصحفيين العرب، وعلى أن أترك منصب النقيب لعبد الرحمن الشرقاوى!

وأذكر فى هذه المناسبة أن المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى كان قد نشر عدة مقالات عن الوحدة الوطنية تعقبا على خلاف كان قد نشأ فى تلك الأيام بين المرحوم ممدوح سالم رئيس الوزراء والأنبا شنودة .. وأثارت هذه المقالات انتباه السادات، وكان تعليقه عليها:

– إذا كان عبدالرحمن الشرقاوى عاوز يعمل توفيق بين الطوائف .. فلماذا لا يذهب إلى نقابة الصحفيين ليوفى بين أعضائها أولاً!

واعتبر بعض الصحفيين من المقربين إلى السادات هذا التعليق بمثابة توجيه منه للمرحوم عبدالرحمن الشرقاوى بترشيح نفسه لمنصب نقيب الصحفيين!

وفى شهادة أخرى يقول الزميل عبدالعزيز عبدالله وكيل نقابة الصحفيين، وكان واحداً من موى ترشيح المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى:

– كانت هناك محاولات كثيرة للتوفيق بين المرحوم الشرقاوى وكامل زهيرى، وكان مكرم محمد أحمد مرشحاً لتولى رئاسة تحرير مجلة كان الحزب الوطنى يزمع إصدارها وتحمل اسم «اللواء» واتصل مكرم محمد أحمد بكامل زهيرى يدعوه لزيارته بحجة استطلاع رأيه فى ما كيت المجلة الجديدة.

وذهب كامل زهيرى لزيارة مكرم محمد أحمد ليلتقى مع الوزير منصور حسن، وكانت مناقشة لإقناعه بالتنازل عن ترشيح نفسه لصالح عبدالرحمن الشرقاوى.. ومرت عدة أيام ثم دعى كامل زهيرى للاشتراك فى اجتماع شاهده المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى أيضاً فى مكتب فكرى مكرم عبید، وكان نائباً لرئيس مجلس الوزراء، فى مبنى مجلس الشعب، واشترك فى هذا الاجتماع أحمد عبدالآخِر، وكان محافظاً للجيزة وعدد من أعضاء الحزب الوطنى.

وعرض فكرى مكرم عبید فى هذا الاجتماع أن يتنازل كامل زهيرى عن ترشيح نفسه مقابل أن تقوم الحكومة بتقديم الدعم المالى لاتحاد الصحفيين العرب حتى يتفرغ كامل زهيرى لرئاسته وأن توافق على إصدار مجلة أدبية تحمل اسم فينوس.

واتفق على إصدار بيان مشترك يعلن فيه كامل زهيرى موافقته على التنازل عن ترشيح نفسه. وكانت المفاجأة عندما قال كامل زهيرى: «أنا عاوز اثنين من حكماء نقابة الصحفيين للاشتراك فى إعداد هذا البيان».

ولما طلب إليه أن يحدد اسميهما قال: «عبدالعزیز عبد الله وكيل نقابة الصحفيين وعبدالوارث الدسوقى نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار».

وأسال عبدالعزیز عبد الله: وماذا تم بشأن إصدار هذا البيان؟ يقول: ذهبت أنا وعبدالوارث الدسوقى إلى بيت كامل زهيرى للاتفاق على إعداد البيان وكانت المفاجأة عندما وجدناه قد تراجع عن موقفه!



وفى نفس الوقت ذهب بعض الصحفيين ممن أدركوا الخطر الذى يهدد نقاباتهم إلى المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى يطلبون إليه الانسحاب من المعركة الانتخابية.

قالوا له: «أنت زميل عزيز ولك مكانتك واحترامك بين الصحفيين، كما أن قيمتك الأدبية والفكرية كبيرة، ولكن لم يسبق أن كان لك أى نشاط نقابى، وكل ما نخشاه أن يتهمك بعض زملائك الصحفيين بأنك مرشح السلطة!».

ووصل الأمر بأحد الصحفيين وكان قاسياً فى مناقشته مع المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى، أن قال له بالحرف الواحد:

- إذا كان بعضهم قد ارتضوا لأنفسهم أن يصبحوا أتباعاً وخدامين للنظام، فنحن لا نرضى لك وأنت المفكر أن تصبح مثلهم!

وذهب لطفى الخولى ومحمد سلماوى وصلاح الدين حافظ إلى المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى فى جريدة الاهرام، وقالوا له صراحة إن فرصته فى الفوز بمنصب النقيب مشكوك فيها.

ولما سألهما عما سيكون عليه موقف الصحفيين فى مؤسسة الاهرام منه، قالوا له:

- بصراحة.. لن تحصل على أصواتهم!

وأدرك المرحوم عبد الرحمن الشرقاوى أنه لن يفوز بمنصب النقيب، وكانت المفاجأة عندما أعلن قبل أسبوع واحد من إجراء الانتخابات الانسحاب من ترشيح نفسه!

ولكن يبدو أن إعلان الشرقاوى لتنازله جاء متأخراً عن الموعد الذى كان محدداً لقبول التنازلات عن الترشيح، ولذلك بقى اسمه على قائمة المرشحين عند التصويت فى الانتخابات ..

وأذكر أنه كان هناك مرشح ثالث لمنصب النقيب هو الزميل خليل طاهر.

وروى لى أحد زملاء أن السادات اتصل بالمرحوم عبدالرحمن الشرقاوى تليفونياً عندما رفع إليه أحد التقارير التى أشارت إلى إعلان تنازله عن الترشيح.

أراد إقناعه بالتراجع عن قراره، وهو يقول له إن تنازله عن الترشيح غير قانونى .. ولكن عبدالرحمن الشرقاوى أصر على موقفه .. وهو يقول للسادات:

- ياريس .. حرام أتبهذل على آخر الزمن!!

ولما كان قانون نقابة الصحفيين ينص على أنه يجرى التصويت على المرشح لمنصب النقيب حتى لو كان هو الوحيد المرشح لهذا المنصب على أن يكون إعلان فوز المرشح بحصوله على أغلبية الأصوات .. أى نصف الأصوات + واحد على الأقل، فقد جرت وراء الستار محاولات لمنع انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين حتى تتأجل الانتخابات بحثاً عن مخرج، وحتى لا يفوز كامل زهيرى بمنصب النقيب.

وأرادت الصدفة أن يتوفى الزميل إبراهيم البعثى وكان سكرتيراً عاماً للنقابة لعدة سنوات يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ فى الليلة السابقة لليوم المحدد لانعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وهو يوم إجراء الانتخابات.

واستغل بعضهم هذه الوفاة لتحريض الصحفيين على عدم حضور اجتماع الجمعية العمومية، وبالتالي عدم توفر النصاب القانونى لإنعقادها.

أرادوا منع انعقادها بتوجيه الصحفيين لتشجيع جنازة إبراهيم البعثى حتى لا تجرى عملية الانتخابات.

وأذكر أنه تم تشييع جنازة إبراهيم البعثى فى ذلك اليوم مرتين .. مرة من أمام نقابة الصحفيين فى شارع عبدالحالى ثروت، و مرة أخرى من مسجد عمرمكرم فى ميدان التحرير ..

وكان إبراهيم البعثى قد كتب وصيته أثناء مرضه، وقبل أن تجرى له عملية جراحية فى الكبد فى إحدى مستشفيات لندن وبعث بها إلى المرحوم يوسف السباعى عندما كان نقيباً للصحفيين ..

كان يطلب الموافقة على تشييع جنازته من نقابة الصحفيين.

ووافق مجلس النقابة فى جلسته بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٨ على العمل على تنفيذ وصيته، وتقول هذه الوصية نقلاً عن ملفات نقابة الصحفيين ..

هذه هى وصيتى:

إلى الأخ الكبير الأستاذ يوسف السباعى نقيب الصحفيين .. الأخوة زملاء أعضاء المجلس.

مع كل ما يملأ قلبى من تفاؤل وإيمان - إلا أن خطورة العملية التى أجريتها فى الكبد بمستشفى رويال فرى فى لندن تجعلنى أرجو المجلس أن يتفضل مشكوراً بالعمل على:

١- نقل جثمانى إلى القاهرة فى حالة الوفاة.

٢- الموافقة على تشييع جنازتي من نقابة الصحفيين التي أحببتها ووهبتها عمري، كما أحببت مصر ووهبتها عمري.

٣- أن يدفن جثمانى فى قريتى بين جثمانى أبى وجثمان شقيقى المرحوم الأستاذ رشاد البعثى الحامى . وأرجو أن لا تعتبروا هذا ياسا أو جبنا إنما هو الإيمان والحمد لله .. اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا .. واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا .. والحمد لله أولا وأخيرا .. أخوكم فى الله ..

[إبراهيم البعثى]

وبقيت هذه الوصية فى ملفات نقابة الصحفيين لمدة ٢٠ شهرا، واغتيل بعدها يوسف السباعى نقيب الصحفيين فى قبرص . وأرادت الصدفة أن يموت البعثى فى الليلة السابقة لانتخاب النقيب الجديد ..

ووجد الصحفيون فى هذه الوصية الحل . وكان قد تم الاتصال بأسرته حيث نقل الجثمان إلى مبنى النقابة ..

وقام الصحفيون فى هذه الأثناء بتسجيل أسمائهم لإثبات حضورهم اجتماع الجمعية العمومية، وبعد أن تأكدوا من اكتمال النصاب القانونى للاجتماع، وأن انعقاد الجمعية العمومية أصبح قانونيا، قاموا بالمشاركة فى تشييع جثمان زميلهم المتوفى ..

ونقل الجثمان مرة أخرى إلى مسجد عمر مكرم حيث جرى تشييعه مرة أخرى !.

وفشلت المحاولة لعرقلة لإجراء الانتخابات ..

وكانت النتيجة اكتساح كامل زهيرى للأصوات، وفوزه بمنصب النقيب !.



وكان طبيعيا أن يثير فوز كامل زهيرى سخط السادات، وخاصة بعد أن أطلقت الصحف العربية على معركة الانتخابات فى نقابة الصحفيين اسم: حرب النقابات فى مصر، ووصفت فوز كامل زهيرى بأنه تحد سافر للنظام فى مصر ..

وانقل عن صحفى كبير من بارونات الصحافة أن السادات استدعاه عند منتصف الليل ليقول له بالحرف الواحد:

- الصحفيون عيال .. علشان معروفش يكسروا الواد كامل زهيرى ...!

وفى تصورى أن السادات كانت له أسباب أخرى للاعتراض على انتخاب كامل زهيرى نقيبا للصحفيين ...!

كان يعتبره بالرغم من الصداقة التى كانت تجمع بينهما عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية، معارضا لسياسته بالنسبة لإسرائيل ولاتفاقيات كامب دفيد بالذات « وقد برزت معارضة كامل لهذه السياسة فيما كان يكتبه من آراء فى عموده اليومي الذى ينشر فى جريدة الجمهورية .

وكان كامل قد نشر كتابا عن إسرائيل بعنوان « مزاعم بيجين » ..

ومن الغريب أن هذا الكتاب لم يعجب أنور السادات ..!

وكان السادات قد عقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٨ اجتماعا لرؤساء تحرير الصحف اثر عودته من الولايات المتحدة فى المبنى الملحق بهيئة قناة السويس فى مواجهة مبنى السفارة الأمريكية فى حى جاردن سيتى بالقاهرة..

ولم يشترك محسن محمد رئيس مجلس إدارة دار التحرير فى هذا الاجتماع لتغيبه فى المملكة العربية السعودية حيث كان مدعوا لتأدية العمرة، واشترك الزميل محمد الحيوان فى الاجتماع ممثلا لدار التحرير.

وتكلم السادات ليقول كلاما لم تنشره الصحف طبعا فى تلك الأيام، وقال فيه بالحرف الواحد :
- إلى بيعارضوا كامب دافيد لازم يمشوا..

ولما سأل أحد الصحفيين عن الذين يعينهم بالضبط، قال وهو ينتفض فى مكانه من الغضب :
- كامل زهيرى يبطل يكتب الكلام إلى بينشره فى الجمهورية عن إسرائيل.. وبهاء لا يكتب عن وزير الثقافة!

كان كلام السادات واضحا بحيث وصفه بعض رؤساء التحرير الذين استمعوا إليه بأنه بمثابة إنذار من رئيس الجمهورية للكاتبين الكبارين!
وتسأل كامل زهيرى عن حقيقة هذا الإنذار، فيقول :

- عرفت بتفاصيل هذا الإنذار من الزميل محمد العزبى الكاتب بجريدة الجمهورية ورئيس تحرير جريدة الأجيبيين جازيت السابق، وكان محمد الحيوان قد نقل إليه حرفيا كلمات السادات واقترح عليه أن يقوم بإبلاغها إلى حتى أئدارك الموقف!
ولم أئمالك نفسى من الدهشة عندما عرفت بإنذار السادات، وقلت لمحمد العزبى ببساطة :
- «إزاي أغير رأيى، وأنا متورط فى كتاب ضد بيعجين».

وتقول لكامل زهيرى : الثابت أنك لم تتوقف عن الكتابة ضد إسرائيل لعدة أسابيع بعد أن عرفت بهذا الإنذار، وفجأة توقفت عن الكتابة حتى قيل إنك منعت من الكتابة..
يقول لك : كان تصورى.. كما كان السادات يقول فى كل تصريحاته، أن حرية الرأى مكفولة ، وكان أن واصلت الكتابة ضد إسرائيل حتى كان شهر ديسمبر فى نفس السنة.. أى لمدة شهرين كاملين عندما نشرت مقالا فى عمودى اليومى بعنوان «الحاخام والخنزير»..

كان مقالا استوحيته من القصص اليهودية القديمة التى تروى حكاية عن رجل يهودى كان يعيش مع زوجته وأولاده التسعة فى غرفة واحدة، فلما ضاقت به الدنيا ذهب إلى الحاخام يشكو له حالته، فلم يكن من الحاخام إلا أن اقترح عليه أن يأتى بخنزير ليعيش معه ومع زوجته وأولاده فى نفس الغرفة وعمل الرجل اليهودى بنصيحة الحاخام، وكان أن جاء بالخنزير ليجد أن حياته لم تعد تطاق بسبب الروائح الكريهة التى كانت تنبعث من الخنزير، وذهب الرجل مرة أخرى إلى الحاخام وقال له إن حياته أصبحت مستحيلة بحيث لم يعد أمامه حل لمشكلته سوى الانتحار، وابتسم الحاخام، وهو يقول للرجل : أبعد الخنزير عن الغرفة، وقام الرجل بإبعاد الخنزير ليشعر بالراحة وبالفرق بين حياته مع زوجته وأولاده، وحياتهم مع الخنزير.

وقلت .. يبدو أن بيجين يتبع فى مفاوضاته مع مصر حكاية الحاخام والخنزير ، ولذلك فإن عليه أن يسحب خنازيره .. أى مستعمراته فى سيناء !

كان مقالا مثيرا ، وقد أثار ضجة فى مختلف أوساط السياسيين ، و اتصل بى محسن محمد بصفته رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ليقول :

- خربت بيتى .. يا كامل .. السادات هائج ، وبيقول مين الحاخام .. ومين الخنزير ..؟ .

قلت له : اقرأ العمود كويس .. تجد أنه فى صالح سياسة السادات !

وهذأت العاصفة ، وبعد يومين كتبت مقالا آخر قلت فيه :

- كيف نعقد معاهدة مع دولة غير واضحة المعالم ، لأن حدودها الشمالية والشرقية غير معروفة .. !

وأرسلت المقالة إلى سكرتارية التحرير وكانت مفاجأة عندها وجدت فى صباح اليوم التالى أن فقرات بأكملها قد شطبت من المقال ..

وكان على أن أدرك ان تعليمات خاصة قد صدرت إلى محسن محمد بأن يعمل رقيقا على كل ما أكتبه .

فأرسلت إلى محسن محمد برقية جاء فيها .

- «الصحف المحترمة مثل الموند وغيرها تصحح الأخطاء المطبوعة أو الأرقام فى الأعداد التالية ، أرجو نشر مقالى كاملا فى عمودى اليومى ..» .

وطبعاً .. لم ينشر محسن محمد العمود ، ولم يكن أمامى إلا أن أتوقف عن الكتابة احتراما لقلمى ..

وكما قال أحدهم .. كان محسن سعيدا بالقرار الذى اتخذه كامل زهيرى حتى لا يخرب بيته .. !

كان الصحفى الكبير الممنوع من الكتابة هو الذى نجح فى انتخابات نقابة الصحفيين ، وأصبح نقيباً للصحفيين .

وكان طبيعياً أن ينزعج السادات بعد أن فشلت كل المحاولات والضغط عليه حتى يتنازل عن ترشيح نفسه ..



وفى شهر مايو سنة ١٩٨٠ عقد السادات اجتماعا برئاسته دعا إليه وزراء حكومة ممدوح سالم والمحافظين .. وكان الاجتماع فريداً من نوعه ، فقد كان مذاعاً على الهواء ، وفى التليفزيون ، وكشف السادات أثناءه عن سخطه على نتائج انتخابات نقابة الصحفيين عندما التفت ناحية الوزير منصور حسن وزير الإعلام ، ثم قال له : يا منصور .. النقابة .. لازم تتطهر .. !

وكشف السادات بذلك عما كان يملأ قلبه من سخط على نقابة الصحفيين بعد أن فشل فى فرض سيطرته عليها .

وجاءت مناسبة أخرى مع التعديلات الدستورية عندما قال السادات صراحة :

- عاوز أحول نقابة الصحفيين إلى ناد مثل نادى الصحافة فى أمريكا .. ومثل نادى القضاة ..

وكان السادات هو الذى اقترح النص فى الدستور على أن الصحافة سلطة رابعة بينما كان فى كل تصرفاته يعتبرها جزءاً من السلطة .. وكان هو الذى أوحى إلى المرحوم عبدالمنعم الصاوى عندما كان نقيباً للصحفيين بإعداد قانون جديد للصحافة ، إلا أن الصحفيين عارضوا ذلك بكل قوة ..

ويقول كامل زهيرى إن هذه التطورات وتصريحات السادات العلنية جعلته يؤمن بأن القضية ليست قضية خلاف فى رأى بينه وبين السادات، ولكنه صراع بين النظام والتنظيمات الشعبية كالنقابات والجمعيات، والأحزاب أيضاً.

كان النظام يريد أن يفرض سيطرته على النقابة. وقد أثارت دعوة السادات بتحويل النقابة إلى ناد.. الصحفيين بصور مختلفة، واقترح بعضهم مواجهة الموقف بإعلان اعتصام جماعى للصحفيين داخل نقابتهم حتى يتراجع السادات عن آرائه وموقفه.

وكان علينا أن نواجه الموقف بالسيطرة على أعصابنا، وكان أن بدأت بسرعة أدعو إلى عملية تهدئة لضبط النفس خشية أن يكون هدف السادات هو العمل بقاعدة فى السياسة تهدف إلى دفع المعتدل للتطرف لتبرير أى تصرف أو إجراء يمكن اتخاذه ضده..

وكان رأى أن ننتظر لمدة عشرة أيام على الأقل بلا تحرك لأن أى خطأ فى رد الفعل كان من الممكن أن يتخذ منه السادات مبرراً لإصدار قرار بتحويل النقابة إلى ناد..

وقلت إن قرار الاعتصام سابق لأوانه، وأنه من الممكن تأجيل التفكير فيه..!

وانتهت الفترة التى حددتها لضبط النفس لأقوم بإعداد مذكرة قانونية اعتمدت فيها أساساً فى نص صريح فى دستور ١٩٧١.. أى دستور السادات يقول إن النقابات المهنية تدار ديمقراطياً بالانتخابات...

كان هذا النص يعتبر سنداً دستورياً قوياً لتحقيق المحافظة على نقابة الصحفيين..

ولم أنتظر وبادرت بإعداد نسخة من هذه المذكرة، ثم عملت على إرسالها إلى كبار المسؤولين فى مواقع اتخاذ القرار فى الدولة..

وحمل الزميل أنيس منصور النسخة الخاصة بالرئيس السادات حيث قام بتسليمها إليه بنفسه.. وأذكر أننى قلت للسادات فى مستهل المذكرة التى بعثت بها إليه:

- السيد الرئيس. أن إصطناع الطاعة لا يقل ضللاً عن تصيد الخطأ...

وذهبت بنفسى إلى الوزير منصور حسن لأقول له:

- لماذا التعجل بإصدار قانون بتحويل النقابة إلى نادٍ بينما يمكن أن يشمل هذا القانون سيطرة الدولة على الصحفيين والكتاب وأصحاب الفكر أيضاً..

وكان يقينى ويقين الكثيرين من الشرفاء الذين يعملون بالصحافة أنها شهوة السادات للسيطرة هى التى جعلته يصل إلى قرار خاطئ بأن كل من ليس معه يعتبر معارضاً له..

وأخطر من ذلك.. قناعته بأن كل من يعارض اتفاقيات كامب دافيد يعتبر خائناً ويعمل ضد مصالح شعب مصر..!

وأذكر أننى قلت للوزير منصور حسن: إن تحويل النقابة إلى نادٍ يعمل على غمط نادى القضاة خطأ كبير لانه يحرم الصحفيين من صندوق المعاشات..

وقلت له: إن الصحافة زى الست.. ضعيفة، ولكن صوتها عال، وتاريخ مصر الحديث ملئ بأسماء شخصيات مصرية انتهت سياسياً لأنها أضرب بالصحافة أو حاولت الاعتداء على حرمتها..!

وقلت له: إننى سوف أستقبل لأعمل بالمحاماة ، ولأرفع ٢٠٠٠ قضية باسم الصحفيين، وسوف أكسبها لأن الحكومة لن تستطيع إلغاء صندوق المعاشات!

ويقول كامل زهيرى: بقيت المشكلة، وهى كيف تستطيع التعبير عن حق الصحفيين فى الإبقاء على نقابتهم، خاصة إذا كان الحق معهم..

وكان أن بدأت فى كتابة سلسلة من المقالات فى الصحف المعارضة أهاجم فيها فكرة تحويل النقابة إلى نادٍ..

وكانت أولى هذه المقالات فى جريدة الأحرار التى لا يمكن أن يتهمها أحد باليسارية، وبعدها انتقلت إلى جريدة الشعب.. ثم إلى جريدة الأهالى.

وتحمست أقلام كثيرة للدفاع عن نقابة الصحفيين، وكان أن كتب مصطفى أمين وأحسان عبدالقدوس وجلال الحامصى معارضين لفكرة تحويل النقابة إلى نادٍ..

وبلغ عدد المقالات التى نشرت معارضة للفكرة حوالى ١٨٠ مقالا فى أقل من أربعة أسابيع!

وفى نفس الوقت وجهت الدعوة لتليفونيا للأحياء من أول مائة عضو من مؤسسى نقابة الصحفيين لعقد اجتماع بمبنى النقابة لمناقشة القضية. كانوا فى رأى هم أصحاب المصلحة الأولى فى المحافظة على صندوق المعاشات.

وعقدت اجتماعا آخر اشترك فيه ممثلون عن النقابة العامة لعمال الطباعة والنشر..

وكان موقفا رائعا عندما وقف المرحوم محمد الفقى رئيس هذه النقابة ليعلن باسم ٢٠ ألف عامل يعملون فى المؤسسات الصحفية تضامنهم مع الصحفيين فى الدفاع عن نقابتهم!

وكان هذا يعنى تصاعد المقاومة ضد المشروع الذى راود السادات بتحويل النقابة إلى نادٍ..

وللحق لم يكن الوزير منصور حسن سعيدا بإيجاد فجوة بين السادات ونقابة الصحفيين، وقد كان الرجل مخلصا فى محاولة إيجاد حل للأزمة التى فجرتها تصريحات السادات العلنية.

واضطر السادات أن يتراجع فى اجتماع عقدته للصحفيين فى الإسكندرية فقد اعترض الأستاذ الكبير حافظ محمود بلباقه وبلوماسية على مشروع السادات، وطالبه بالتراجع عنه..

ووجد السادات الفرصة لأن يعلن إلغاء كل تفكير فى مشروع تحويل النقابة إلى نادٍ، عندما أخذ فى مداعبة شيخ الصحفيين حافظ محمود وهو يقول له:

– غلبتنى بمنطقك.. يا راجل يا عجوز!



قلت لكامل زهيرى : المعروف أنك استدعيت للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة، وأنت نقيب للصحفيين، فما هى حكاية هذا التحقيق بالضبط؟

قال: هذا صحيح ، فقد استدعيت فعلا للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة بتهمة غريبة هى التحريض على القيام بأعمال تؤدى إلى قطع العلاقات مع دولة صديقة.. هى دولة إسرائيل.. أو هكذا كان الاتهام الذى وجهته إلى نيابة أمن الدولة!..!



موسي صبري.. الله يرحمه
كان صحفياً تحت الحماية!



عبدالرحمن الشرقاوي
رفض البهدة!



كامل زهيرى نقيباً
معتوفاً من الكتابة

والسبب .. أننى كنت قد شاركت فى التوقيع على بيان يطالب بعدم اشتراك إسرائيل فى معرض الكتاب، ولم أكن أعرف أن هذا البيان سيجرى طبعه، وأنه سيتم توزيعه داخل معرض الكتاب، وأذكر أن الأستاذ عبدالعزيز محمد الخامى عن نقابة الصحفيين أبلغنى بأننى مطلوب للتحقيق معى أمام نيابة أمن الدولة.

وذهبت مع الأستاذ عبدالعزيز محمد لأجد عدداً من المحامين الأفاضل قد تطوعوا لحضور التحقيق معى ..

وأمام النيابة قلت: إن التهمة غير ثابتة لأن البيان ليس عليه توقيع واضح، ولكننى بعد قراءة البيان لا أستطيع إلا أن أقول إننى موافق على كل كلمة فيه ..!

وكانت إسرائيل قد تأخرت فى التقدم بطلب اشتراكها فى معرض الكتاب، ولما رفضت هيئة الكتاب طلبها تحالفت فى الاشتراك فى المعرض من الباطن عن طريق شركة توزيع للكتب اسمها شركة إدكو ..

ووجهت الكلام إلى رئيس النيابة المحقق قائلاً:

- أنت كقاضٍ مصرى تحاكم مواطناً مصرياً طبقاً للقانون المصرى... لا تقبل أن توزع الموسوعة اليهودية التى تقوم فى صفحة كذا بالجزء السابع منها إن سيناء ليست مصرية فى معرض الكتاب الذى يقام على أرض مصرية.

وكان هذا يكفى لأن يقرر رئيس نيابة أمن الدولة الإفراج عنى من سراى النيابة بضمان بطاقتى الشخصية! ■ ■



رئيس مجلس إدارة الأهرام صحفى تحت التمرين!

■ ولد المرحوم عبدالله عبدالبارى فى شهر إبريل سنة ١٩٢٤ .. وقد تضاعفت ثروته، هو وأولاده ليصبح واحدا من أغنى أصحاب الملايين فى مصر. كما أن أعماله وشركاته تحقق له أرباحاً طائلة، فلماذا كان يصر على التمسك بمنصب رئيس مجلس إدارة دار مايو الوطنية للنشر! .
والجواب كما سمعته على لسان أكثر من واحد من المقربين إليه هو أنه كان يرى فى هذا المنصب مصدرا لقوته ونفوذه ..

ومنذ سنوات كان عبد الله عبدالبارى .. يجمع بين منصبى رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام، ورئيس مجلس إدارة دار مايو، وقد عرف كيف يستفيد من المنصبين فى دعم نفوذه، وعندما أحيل على المعاش من منصبه فى مؤسسة الأهرام لبلوغه سن الستين أصبح أكثر تمسكا بمنصبه فى دار مايو ..

ولا أظن أن الصحافة المصرية شهدت على مدى ٥٠ سنة .. أى منذ صدور قانون نقابة الصحفيين حتى الآن زميلا كانت له مثل تطلعات عبدالله عبدالبارى .. إن أحلامه كانت بلا حدود، وعندما كان رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام، لم يتردد فى أن يتقدم إلى نقابة الصحفيين بطلب لقبوله عضوا تحت التمرين كإحدى صحفى مستجد ..

وعرف أن بعض الزملاء فى جريدة الأهرام من أعضاء مجلس النقابة قد ساعدوه على قبول هذا الطلب ليصبح الرجل، وهو رئيس مجلس إدارة أكبر مؤسسة صحفية فى مصر عضواً تحت التمرين^(١) فى نقابة الصحفيين، وقد تم تسجيله فى جدول الأعضاء تحت التمرين بتاريخ ١٣/١١/١٩٨١، ثم أصبح عضواً عاملاً بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٤ أى قبل بلوغه سن الإحالة على المعاش بعدة أشهر! ..
وفى شهر مارس سنة ١٩٩٠ راودته فكرة ترشيح نفسه لعضوية مجلس نقابة الصحفيين. أراد أن يمهّد لترشيح نفسه لمنصب نقيب الصحفيين فى الدورة التالية بعد أن تنتهى المدة الثانية للزميل مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين.

وقام الرجل فعلاً، بالتقدم بأوراق ترشيح نفسه لعضوية المجلس، ولكنه اضطر لأن يسحب أوراق ترشيحه، وأن يهرب من المعركة الانتخابية عندما طلب إليه بعض الصحفيين وكنت واحد منهم أن يتبرع بمليون جنيه لصندوق معاشات الصحفيين، وبمليون آخر للنقابة نفسها، مقابل مساندته فى ترشيح نفسه، وبعد أن عرف أن عليه أن ينتظر ست سنوات كاملة قبل أن يُسمح له بترشيح نفسه للدورة التالية لمنصب النقيب ..

(١) شهد تاريخ نقابة الصحفيين حالتين شبيهتين عندما وافق مجلس نقابة الصحفيين على قبول عضوية ناصر الدين النشاشبى وبدر الدين الديب رئيس تحرير جريدة المساء عضوين تحت التمرين، ثم أصبحا عضوين عاملين! ..

إنه لم يكن يعرف أن قانون نقابة الصحفيين يحتم عليه أن يكون قد مر على عضويته عشر سنوات كاملة حتى يصبح له الحق فى الترشيح لمنصب النقيب ..!

وتردد أيامها أنه قام باستطلاع آراء بعض الصحفيين حول ترشيح نفسه، وقد اضطر لسحب أوراق ترشيحه بعد أن عرف أنه لن يحصل على صوت واحد من الصحفيين العاملين فى جريدة مايو، وأن الصحفيين فى مؤسسة الأهرام التى كان يرأس مجلس إدارتها قبل إحالته على المعاش، حتى الذى أغدق عليهم من أموال عمولات الإعلانات، وأصبحوا نتيجة لسخائه من الأثرياء، لن يؤيدوا ترشيحه .
وخشى الرجل أن تهتز صورته ونفوذه فى حالة سقوطه فى الانتخابات، وكان أن بادر بسحب أوراق ترشيحه فى آخر لحظة ..!



وأنا نفسى عرفت عبدالله عبدالبارى منذ عام ١٩٥١ عندما كان يعمل مندوبا للإعلانات فى جريدة المصرى التى كان يصدرها محمود أبو الفتح قبل ثورة ٢٣ يوليو .

وكانت شركة مصر للطيران قد وجهت لى الدعوة مع مجموعة من الصحفيين للسفر إلى أثيوبيا بمناسبة افتتاح أول خط للطيران بين القاهرة وأديس أبابا ..

وكان من بين هؤلاء الصحفيين المدعوين على من أذكر الزميل الكبير محمد حسنين هيكل وشيخ المصورين محمد يوسف والمرحوم زكريا لطفى جمعة وغيرهم ..

وكانت الطائرة التى افتتح بها هذا الخط الجوى ماركة داكوتا، ولم تكن تسع لأكثر من ٣٣ راكبا ..
وكان أول لقاء بينى وبين عبدالله عبدالبارى أثناء هذه الرحلة من القاهرة إلى أديس أبابا .. كان شابا نحىلا، ويبدو وسيما، وهو يرتدى بدلة من قماش «الشاركسكين» الأبيض الذى كان آخر موضحة فى تلك الأيام .

وأثار هذا الشاب انتباهنا، وهو يجلس على أحد مقاعد الطائرة برباط العنق الأحمر الذى كان يتدلى من عنقه، وبمנדيل من الحرير أيضا كان يضعه فى الجيب الأعلى لجاكتته التى كانت ناصعة البياض .

إن أحدا من الصحفيين لم يكن يعرفه ولما سألنا عنه، قالوا لنا إنه مندوب إعلانات فى جريدة المصرى ..

وابتسم أحد الصحفيين وهو يهمس فى أذنى قائلا :

— ماذا سيفعل مندوب إعلانات فى مثل هذه الرحلة، لا أظن أنه فى وسعه أن يبيع الترام للامبراطور هيلاسلاسى فى أديس أبابا ..!

وعرفنا بعد ذلك أنه كان مكلفا من جريدة المصرى بعمل تحقيق مصور عن رحلة الطائرة من القاهرة إلى أديس أبابا كإعلان بالاتفاق مع شركة مصر للطيران ..

ولا أعرف لماذا تركز اهتمام مجموعة الصحفيين فى رحلتنا عليه، كان غريبا فى الكثير من تصرفاته ، وقد ارتبك كثيرا عندما وجد نفسه فجأة بين ركاب طائرة تطير فوق السحاب !..

وضحكنا فى أديس أبابا كثيرا عندما قال لنا -وكنّا قد تعرفنا عليه أثناء جولاتنا فى المدينة- إنه لم يكن يمتلك بدلة مناسبة لرحلته بالطائرة إلى أثيوبيا، وأن جريدة المصرى صرفت له قبل سفره خمسة جنيهات ليشتري بها بدلته الجديدة، وأيضا قميصه الحرير ورباط العنق الأحمر!

ومرت الأيام لالتقى به عندما انتقلت للعمل فى مجلة آخر ساعة، وكان الدكتور السيد أبو النجا قد رشحه للعمل مديرا للإعلانات فى مؤسسة أخبار اليوم !

ولا أعرف .. لماذا لم أكن أشعر بالارتياح تجاه الرجل .. كانت له أساليب غريبة فى السيطرة على بعض المحررين بما كان يدفعه إليهم كمكافآت من إدارة الإعلانات مقابل ما كانوا ينشرونه من أخبار وصور تخدم عمله، ولم يكن فى وسعى إلا أن أتجنبه بالرغم من أن طبيعة عملى كمدير لتحرير مجلة آخر ساعة كانت تحتّم علىّ التعامل معه !

وذهب عبدالله عبدالبارى ليعمل مديرا للإعلانات فى مؤسسة الأهرام لتقطع صلتى به تماما .. وعندما أصبح رئيسا لمجلس إدارتها التقيت به مرة فى نقابة الصحفيين أثناء إحدى المعارك الانتخابية .. كان قد أصبح عضوا عاما بالنقابة، وجاء ليمارس حقه فى الإدلاء بصوته فى الانتخابات لأول مرة ..

وكان اللقاء عاصفا بينى وبينه عندما نشبت بيننا مشادة حامية، وكنت قاسيا وعنيفا معه بالدرجة التى جعلته يهرب من أمامى، وأن يغادر مبنى نقابة الصحفيين، دون أن يدلى بصوته فى الانتخابات !..

وعرفت سبب تحامله علىّ، كان قد تقدم إلى الرئيس السادات بمشروع اشترك فى إعداده الزميل مكرم محمد أحمد ورئيس هيئة الاستعلامات وآخرون حول تصورهم لما يجب أن تكون عليه جريدة مايو قبل إصدارها ..

وأرادت الصدفة أن يطلب الوزير منصور حسن وزير الإعلام فى تلك الأيام إلى إبداء رأى فى هذا التصور، ولم يعجب عبدالله عبدالبارى أن يكون رأى مخالفا لآرائه !..

وكان المرحوم ممدوح سالم قد رشحنى عندما كان رئيسا لمجلس الوزراء لتولى رئاسة تحرير جريدة «مصر» التى كان حزب «مصر» الحزب الحاكم فى أول أيام السادات يصدرها قبل تغيير يافطة اسم الحزب لتصبح: الحزب الوطنى الديمقراطى ..

كانت جريدة ناجحة بكل المقاييس الصحفية، ولكنها كانت تحتاج إلى دفعة جديدة وإلى دم جديد حتى يمكن إصدارها كجريدة يومية ..

ودعانى ممدوح سالم أكثر من مرة لمقابلته فى مكتبه بمبنى رئاسة مجلس الوزراء، وفى مبنى استراحة هيئة قناة السويس التى كان يقيم فيها بجاردن سيتى حيث تناقشت معه حول أفكاره لتطوير

جريدة الحزب الحاكم، كما اشتركت فى اجتماعات أخرى كانت تعقد فى مكتب اللواء جمال حسنى الذى كان يعمل مستشارا له لإعداد مشروع لتطوير الجريدة تمهيدا لإصدارها يومية. واشترك فى هذه الاجتماعات عدد من كبار الإداريين والمتخصصين فى الإعلانات والتوزيع، وأيضا بعض الزملاء والصحفيين الذين كنت قد رشحتهم للعمل فى جريدة مصر. وكانت اجتماعاتنا تستمر فى الكثير من الأحيان إلى ساعات متأخرة من الليل..

وعرف بارونات الصحافة بترشيحي للعمل رئيسا لتحرير الجريدة، فأثاروا زوبعة حول اختيارى بالذات.. وذهب أحدهم إلى السادات ليقول له بالحرف الواحد: فلان يا ريس.. شخص صعب السيطرة عليه..!

وكان هذا كافيا لأن يلغى السادات ترشيحي لتولى رئاسة تحرير جريدة الحزب..! وفجأة صدر قرار بتعين المرحوم صبرى أبوالمجد رئيسا لتحرير الجريدة، وكما فهمت.. أرادوا حل مشكلة مالية كان يشكو منها، دون أن يضعوا فى اعتبارهم قدراته الفنية على تطوير الجريدة..! وعندما توقفت جريدة مصر عن الصدور مع إعلان إنشاء الحزب الوطنى الديمقراطى، كان رصيد الجريدة من حصيلة الإعلانات والتوزيع فى البنك ٧٠٠ ألف جنيه..! ومرت عدة أشهر، وكان الخلاف بينى وبين أنيس منصور فى مجلة أكتوبر على أشده، عندما وجدت نفسى مشدودا فى العمل لإعداد مشروع إنشاء جريدة مايو الجديدة.

كنت فى زيارة للوزير منصور حسن وزير الإعلام فى مكتبه بالزمالك، وكان يشغل فى نفس الوقت منصب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية، وكان بصحبتى الزميل ممدوح مهران، عندما ناولنى الوزير نسخة من مذكرة كانت مجلدة تجليداً فاخرا باللون الأخضر، وهو يقول لى بتواضعه وأدبه الذى اشتهر به:

- عاوز منك خدمة، وهى أن تقرأ الكلام ده، وتقول لى رأيك فيه بصراحة..! وأمسكت بالمذكرة، ثم أخذت أتصفحها بسرعة، كانت عبارة عن تصور مبدئى لما يجب أن تكون عليه جريدة الحزب الوطنى الجديدة.. قلت للوزير: الكلام ده عاوز دراسة قبل أن أقول رأى فيه، ولن اسأل عن الذين قاموا بإعداد هذه المذكرة منعا للحساسية وحتى لا أسبب حرجا لأحد..! قال الوزير: أنا عاوز رأيك بصراحة وبلا أدنى حرج! قلت له: استأذنك فى الاسترشاد برأى بعض المتخصصين فى التوزيع والإعلانات وإدارة الصحف، لأننى إذا كنت أفهم فى إدارة التحرير، فلا أظننى أعرف الكثير عن هذه المسائل. قال الوزير: المذكرة معك. وأرجوك أن تفعل ما تراه مناسبا. وتركت الوزير بعد أن اتفقت معه على أن أعود إليه برأى فيما جاء فى المذكرة بعد أسبوع..!



اختفيت لمدة أسبوع كامل حيث قمت بدراسة وافية للتفاصيل التي جاءت فى المذكرة، وكان أول ما أثار انتباهى هو تركيزها على قائمة بأسماء حوالى ٣٠ كاتباً وأديباً للاتفاق معهم على العمل كتاباً غير متفرغين بالجريدة الجديدة، أكثر من اهتمامها بالناحية الفنية لإنشاء الجريدة نفسها!

وكان من السهل على أن أعرف أن الزميل مكرم محمد أحمد، وكان لا يزال يعمل محرراً فى جريدة الأهرام، هو الذى قام بإعداد التصور الذى جاء فى المذكرة بالاشتراك مع عبدالله عبدالبارى، وكان يعمل مديراً للإعلانات فى مؤسسة الأهرام مع آخرين..

وكما فهمت كانت الكثير من اجتماعاتهم تعقد فى مكتب السيد صفوت الشريف، وكان وقتها يشغل منصب رئيس هيئة الاستعلامات، وكان واضحاً أنهم يعرضون خدماتهم للمشاركة فى إنشاء جريدة الحزب الوطنى الجديدة..

وبدأت أعمل فى صمت، وكان أن تناقشت حول بعض التفاصيل التى جاءت فى هذه المذكرة مع بعض المتخصصين، وأذكر منهم المرحوم عثمان العبد رجل الإعلانات الأول فى مصر، وكان يعمل مديراً للإعلانات فى مؤسسة أخبار اليوم، والزميل لويس جريس، وكان يعمل عضواً منتدباً لمؤسسة روزاليوسف والمرحوم الدكتور حسين الغمري، وكان قد عُين رئيساً لمجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع، وكثيرين غيرهم من الصحفيين والفنيين والإداريين..

وفى سرية تامة أعددت مشروعاً متكاملًا وضعت فيه تصورى لما كان يجب أن تكون عليه الجريدة الجديدة حتى يتحقق لها النجاح..

كان مشروعاً يتضمن كل التفاصيل لعملية إنشاء الجريدة بما فى ذلك اختيار يوم الاثنين بالذات لتصدر فيه بصفة مؤقتة حتى يتقرر إصدارها يومياً، والمبررات الفنية لاختيار هذا اليوم بالذات لإصدارها أسبوعياً..

وأعددت ثلاثة نسخ من مذكرتى ثم حملتها إلى الوزير الصديق منصور حسن فى مكتبه بالزمالك..

وتصفح الوزير مذكرتى، ثم ابتسم، هو يقول لى:

– أستاذك فى رفع نسخة من هذه المذكرة إلى الرئيس السادات، ونسخة أخرى إلى النائب (كان يقصد الرئيس مبارك عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية) .. أما النسخة الثالثة فأظن أن من واجبى أن أقوم بدراستها على أن تحفظ بعد ذلك فى أرشيف الوزارة!

□ □ □

ومرت عدة أيام، ثم عرفت أن الوزير منصور حسن عرض مذكرتى على السادات.. وكان من رأى الوزير الذى كان مهتماً بفك الاشتباك بينى وبين أنيس منصور، أن يكون لى دور فى إصدار الجريدة الجديدة، ولكن السادات اعترض، وبادر باستبعاد اسمى حتى لا يغضب أنيس منصور، ولأننى أصبحت فى رأيه، كما قال له بارونات الصحافة، شخصاً لا يمكن السيطرة عليه..

وبالتالى.. لم تكن تنطبق على المواصفات التى يريدونها فى حواريه من الصحفيين..!

وقال لى أنيس منصور بنفسه، إنه هو الذى رشح الزميل الصديق إبراهيم سعده لتولى منصب رئيس تحرير الجريدة عندما عرض عليه ثلاثة أسماء من الصحفيين كان يريد ترشيح أحدهم لهذا المنصب . وفى تصورى أن السادات سلم نسخة من مذكرتى إلى إبراهيم سعده بعد أن وقع اختياره عليها للاسترشاد بها، وكانت تتكون من ٢٦ صفحة فى حجم الفولسكاب، وكانت موقعة باسمى كمدير لتحرير مجلة أكتوبر، والدليل على ذلك اختيار يوم الاثنين بالذات كما جاء فى مشروعى ليكون يوما محددا لصدر الجريدة أسبوعيا ..

واستبعد اسم مكرم محمد أحمد فى تلك المرحلة، وكان واحدا من الأسماء الثلاثة التى كان السادات يرشحها لتولى رئاسة تحرير الجريدة، وقال السادات إنه سوف يعده لمنصب آخر . أما عبدالله عبدالبارى فقد استطاع أن يتسلل إلى السادات بمساعدة المرحوم المهندس عثمان أحمد عثمان بمشروع إنشاء الشركة المساهمة الاستثمارية التى أطلق عليها اسم : دار مايو الوطنية للنشر .

وكان هو صاحب فكرة أن يطبع من جريدة مايو عند إصدارها نصف مليون نسخة، وأن تصدر فى ٢٤ صفحة، واستطاع أن يدخل فى روع السادات أن العدد الأول من الجريدة نفذ فى ساعات من الأسواق، وأن جماهير القراء تخاطفته بحيث لم تتبق نسخة واحدة منها للاحتفاظ بها فى ملفات الجريدة .. أى فى الأرشيف ..

وكان طبيعيا أن ينبهر السادات بالتقارير التى كانت ترفع إليه عن توزيع الجريدة حتى وصلتته رسالة مكتوبة على الآلة الكاتبة على الورق الخاص بمجلة أكتوبر . كانت تقول له بالحرف الواحد :

- يا سيادة الرئيس إنهم يضللونك عندما يقولون لك إن القراء تخاطفوا نصف مليون نسخة من جريدة مايو فى دقائق، وأن العدد الأول من الجريدة لم تنب من نسخة واحدة كمرتجع . والحقيقة التى يجب أن تعرفها هى أن الجريدة لم تذهب إلى القراء لأن ثمنها خمسة قروش يحصل منها المتعهد والبائع وشركات التوزيع على ١٨ مليما عن كل نسخة بينما يتبقى للجريدة ٣٢ مليما .

والمعروف أن وزن الجريدة عندما تصدر فى ٨ صفحات هو ٥٦ جراما، وبالتالي فإن وزنها عندما تصدر فى ٢٤ صفحة هو حوالى ١٦٨ جراما .. أى أن كل ست نسخ من الجريدة تزن كيلو جراما . ولما كان سعر الطن من ورق الدشت يتراوح ما بين ٤٠٠ و ٤٥٠ جنيها فإن البائع لا يرد المرتجع مهما كانت نسبته ويجد مكسبه وربحه فى بيعه كورق دشت ...

إنها جريمة يا سيادة الرئيس، أن تدفع الدولة مئات الملايين من الجنيهات بالعملات الصعبة لدعم ورق الصحف، ثم تضيع هذه الملايين من أجل تحقيق أوهام هؤلاء الذين يحاولون أن يدخلوا فى روعك أنهم يصدرون جريدة ناجحة . ولا أظن يا سيادة الرئيس أن عبدالله عبدالبارى يستطيع أن يقول شيئا عن هذه الحقيقة .

وكانت الرسالة بتوقيعى ووظيفتى كمدير تحرير مجلة أكتوبر، وكان كل ما اسعى إليه وأريده هو أن يتدخل من أجل إنقاذ الجريدة من الورطة التى وقعت فيها .

وعرفت أن هذه الرسالة أصابت السادات بصدمة، فقد كان آخر ما يتصوره أن يحاول أحدهم تضليله، وهو رئيس للجمهورية ..

و كنت من جانبي على استعداد لتحمل مسؤولية رأيي الذي بعثت به إلى رئيس الجمهورية .
وفي تصوري أن السادات أطلع عبدالباري على رسالتي ، أو أنه على الأقل حدثه عنها ، وأنه كان قاسيا في عتابه له ..

وكان طبيعيا أن يتراجع رقم طبع الجريدة أسبوعاً بعد أسبوع إلى أن استقر لفترة من الوقت عند رقم ٦٠ ألف نسخة أسبوعياً ، ثم تدهور هذا الرقم على أثر الخلافات التي نشبت بين عبدالله عبدالباري ورئيس تحريرها السابق أنيس منصور ليصل إلى ٦ آلاف نسخة كل أسبوع ، ثم ارتفع إلى ٩ آلاف نسخة مع رئاسة الزميل سمير رجب لتحريرها ، وعاد التوزيع يتدهور إلى أرقام لا يمكن تصورها أو تصديقها .. !

وعرف أن إبراهيم سعده كان قد إستعان من وراء ظهر عبدالباري بالدكتور صليب بطرس ، وهو رجل خبير في إدارة الصحف ، ومارس هذا العمل لسنوات طويلة في دار أخبار اليوم ، وفي دار المعارف .

طلب إليه مساعدته بعد أن كُلف برئاسة تحرير الجريدة في إعداد تقرير عن تنظيم إدارة الجريدة وأعد الرجل الخبر التقرير ، وقام بتسليمه إلى إبراهيم سعده ..

ورفض عبدالله عبدالباري أن يدفع مكافأة للدكتور صليب بطرس عن إعداده للتقرير واضطر الرجل لأن يرفع قضية على جريدة مايو مطالبا باتعابه مستندا إلى اعتراف إبراهيم سعده في مقال نشره بتكليفه بإعداد هذا التقرير ..

وأصدرت المحكمة حكما لصالح الدكتور صليب بطرس ، وقد اضطر عبدالله عبدالباري لتسوية الموقف بأن دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه للرجل الخبير ..

ولا أعرف لماذا اشترط أن يكون هذا المبلغ مقابل ترجمة ، وليس مكافأة عن التقرير الذي أعده لإبراهيم سعده تنفيذا لحكم المحكمة ■ ■



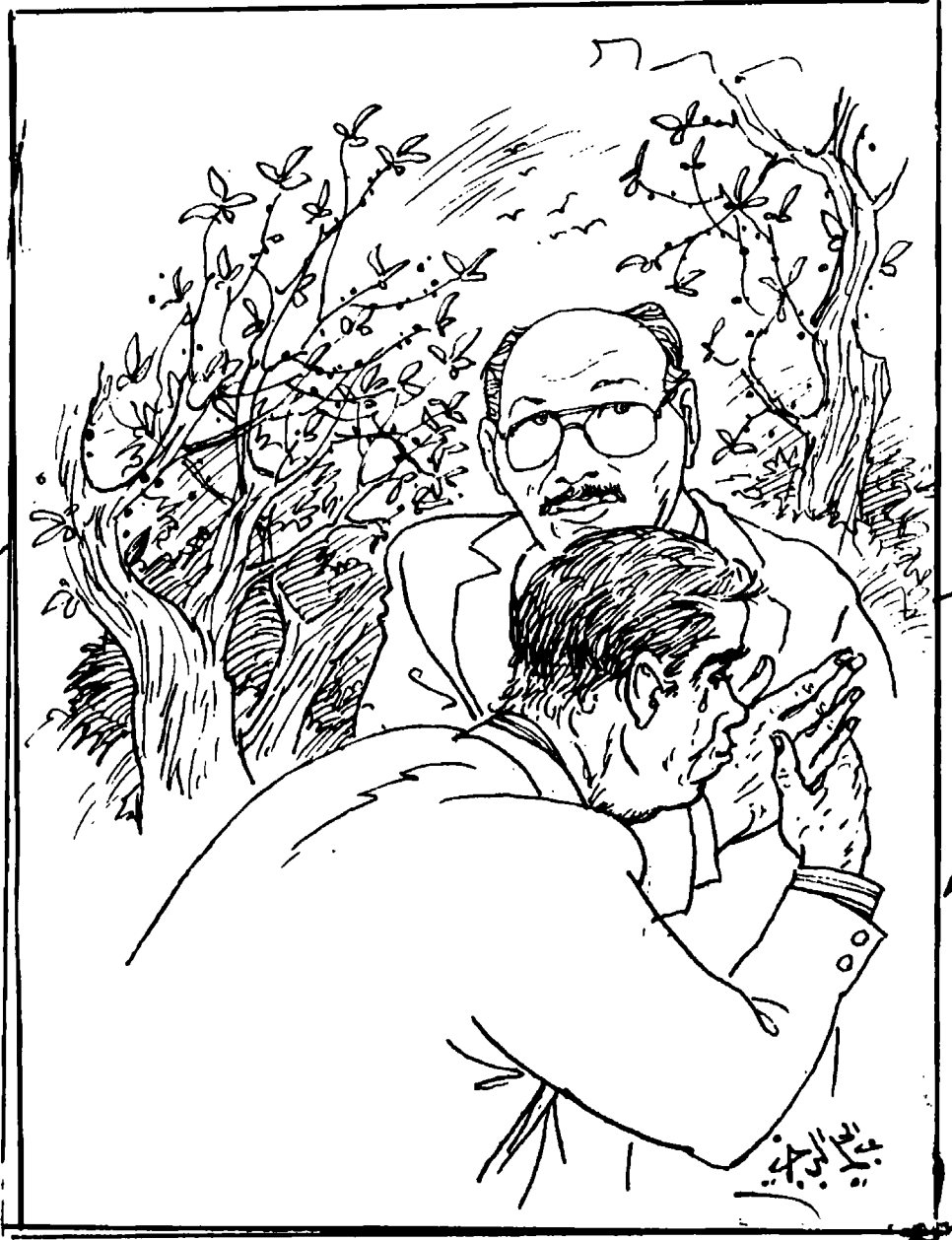
إبراهيم سعده وقع عليه اختيار
السادات لرئاسة التحرير



عبدالله عبدالباري أطلعه السادات
على رسالتي إليه ؟



الوزير منصور حسن سلمته
ثلاث نسخ من مشروع الجريدة





اعترافات مرسى الشافعى على فراش الموت!

■ ■ كان السادات معجبا بالزميل المرحوم صلاح حافظ، وكثيرا ما كان يقول عنه إنه صحفى هائل، وإنه خسارة أن يحسبوه على اليسار ..

وكان السادات يتمنى أن يقرب صلاح حافظ إليه ، حتى أنه فكر مرة فى تكليفه بكتابة أحد خطابه السياسية، ألا أنه تراجع فى آخر لحظة خوفا - كما قال لأحد حواريه من بارونات الصحافة هذه الأيام - أن يشط فى كتابه الخطاب .

وفجأة بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير انقلب السادات على صلاح حافظ، ولم يعد يطبق أن يسمع اسمه ..

كان السادات قد أطلق عليها اسم انتفاضة حرامية، بينما أصر صلاح حافظ على أن يطلق عليها اسم : انتفاضة شعبية .. بل وأصر على إطلاق هذا الاسم فى عدة أعداد من مجلة روزاليوسف التى قامت بتغطية هذه الأحداث، وتعتبر مقالاته عن هذه الأحداث من العلامات البارزة فى تاريخ الصحافة المصرية .

وحاول السادات إقناع صلاح حافظ بأن يغير نظره إلى هذه الانتفاضة، ولكنه لم يفلح .. وفى إحدى المرات احتد السادات عليه فى اجتماع حضره عدد من القيادات الصحفية، وهو يقول له :

- دى إنتفاضة حرامية .. يا صلاح مش انتفاضة شعبية زى ما بتقول .. فاهم ..!

وأصر صلاح حافظ على أن يستمر فى إطلاق اسم انتفاضة شعبية على أحداث ١٨ و ١٩ يناير .. وأخذ السادات يعبر عن سخطه على صلاح، وكان أنه قرر إبعاده عن مسئولية التحرير فى مجلة روزاليوسف ..

وفى تصورى أن رأى صلاح حافظ عن هذه الأحداث هو الذى جاء بمرسى الشافعى ليعمل رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة روزاليوسف ..

كنت أعرفه معرفة جيدة، وترجع علاقتى به منذ أن كان يعمل سكرتيرا لتحرير جريدة المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو .

وانتقل مرسى الشافعى ليعمل مديرا لتحرير مجلة المصور على أثر إغلاق جريدة المصرى بعد الثورة ..

وتعرف أنور السادات عليه فى الفترة التى كان يتردد فيها على الصحف والمجلات بعد طرده من خدمة القوات المسلحة قبل الثورة ..

وكان مرسى الشافعى مسرفا للغاية، وقد اشتهر بين الصحفيين بأن له هوايتين: الزواج من أى حسناء جميلة تصادفه فى الطريق.. والمقامرة فى سباق الخيل ولعب الكوتشينة.. واضطر مرسى الشافعى فى إحدى مراحل حياته للسفر إلى الكويت حيث عمل فى الصحافة الكويتية..

وعندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير كان المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة روزاليوسف..

وكانت مجلة روزاليوسف تعيش أزهى أيامها، وكان توزيعها تحت رئاسة تحرير المرحوم صلاح حافظ يحقق أرقاما خيالية حتى إنه قبل فى تلك الأيام إن باعة الصحف والمتعهدين كانوا يأخذون الدشت ويبيعونه للناس بسبب الإقبال على المجلة.

واستدعى السادات المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى ليقول له:

– أنا شايف يا عبدالرحمن أنك لازم تمشى من روزاليوسف..
ورد عليه الشرقاوى:

– خلاص يا ريس.. أنت جبتنى روزاليوسف جيت، وما دمت عاوزنى أمشى أمرك!..
وأبلغ السادات الشرقاوى أنه قرر تعيينه سكرتيرا عاما للمجلس الأعلى للثقافة فى مكان المرحوم يوسف السباعى...

وابتسم الشرقاوى، وهو يقول:

– مين حيجى مكانى فى روزاليوسف يا ريس؟..
قال له السادات بسرعة:

– مرسى الشافعى، وهو قاعد بره الآن فى انتظار موعد مقابلتى بعدك!..
وسأل الشرقاوى: وماذا عن صلاح حافظ وبقية زملاء فى روزاليوسف؟..

قال السادات بحدة كشفت عن حالة الضيق التى كانت تملأ نفسه:

– يعملوا كتاب فقط.. ومش ضرورى يبقوا رؤساء تحرير!..
وخرج المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى ليدخل مرسى الشافعى..

وأذيع فى نفس اليوم قرار تعيينه رئيسا لمجلس إدارة روزاليوسف.. وتعيين «السيد عبدالعزيز خميس»، وهو زميل قديم للسادات فى قضية أمين عثمان، وكان سجيناً معه فى زنزانة واحدة فى سجن الأجانب، مديراً لتحرير مجلتى صباح الخير وروزاليوسف!..

وعندما وقع الخلاف بينى وبين أنيس منصور فى مجلة أكتوبر تطوع مرسى الشافعى بعد أن انضم إلى نادى رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية، ليدلى أمام السادات بشهادة كاذبة.

أراد أن يقدم خدمة لأنيس منصور لدعم موقفه فى الخلاف بينى وبينه أمام السادات..

وعرفت بما حدث فلم أتمالك نفسى من الدهشة، فقد كانت العلاقة بينى وبين مرسى الشافعى طيبة للغاية، وكان آخر ما كان يمكن أن أتصوره هو أن يتطوع بالادعاء علىّ أمام رئيس الجمهورية بحكاية من نسج خياله، ولم أنتظر وبادرت بالاتصال بمرسى الشافعى فى التليفون ، وأبلغته رأيى فى موقفه بصراحة .

وحاول الرجل أن يقول شيئاً، ولكننى كنت فى أشد حالات الغضب والثورة، وكان أن انهلت عليه بالسباب وبألفاظ قاسية لا أظن أنه سمع مثلها من قبل ..!

ومرت عدة أيام، ثم التقيت به فى إحدى الحفلات، و اقترب منى ثم مد يده لمصافحتى ولكننى رفضت أن أضع يدى فى يده، وأنا أقول له أمام حشد من الزملاء الصحفيين:

- إذهب لصاحبك أنيس منصور واطلب إليه أن يشفع لك عند الله و أن يطلب لك الرحمة، لأنك شاهد زور، ومكانك جهنم!

وتكررت عملية إهانتي لرئيس مجلس إدارة روزاليوسف فى كل مرة كنت ألتقى به ولم أكن أخرج فى مهاجمته علناً أمام الزملاء مما اضطره فى إحدى المرات لأن يتصل بالمرحوم على حمدى الجمال وكان نقيباً للصحفيين، وطلب إليه أن يتوسط عندى حتى أنسى ما حدث وأن أكف عن توجيه الإهانات إليه ...!

وأنقل عن يوميات خاصة كنت قد سجلت فيها بعض ذكرياتى عن تلك الأيام .

- أساء مرسى الشافعى بشهادته التى أراد بها أن يدعم اتهامات أنيس منصور ضدى إلى ضابط فى الحرس الخاص للرئيس السادات اسمه محمود خليل . وقد ادعى كما سمعت فيما بعد، أنه سمعنى أردد بأننى استقصى معلومات عن حياة الرئيس الخاصة من هذا الضابط . وقد تسبب أنيس منصور وشاهده الزور فى الإساءة إلى هذا الضابط عندما قاما بالزج باسمه فى الخلاف الذى نشب بينى وبين أنيس .

والحقيقية الخافية .. هى أن السادات كان قد أصدر تعليماته إلى هذا الضابط عندما دخل إلى حجرته للراحة، بعدم السماح لأحد بإزعاجه أو الدخول عليه فى حجرته . وجاء أنيس منصور متصوراً أن كل الأبواب مفتوحة أمامه، ولكن الضابط أشار إليه بيده بالابتعاد عن باب الحجرة، وهو يقول له ممنوع بأمر الرئيس!

وتصور أنيس منصور أن الضابط الذى كان يؤدى واجبه قد أهانه أو أنه لم يقدم له الاحترام المناسب لمكانته عند رئيس الجمهورية ، فحفظها فى نفسه كالعادة وانتهاز فرصة الخلاف بينى وبينه ليزج باسم الضابط متهما إياه بأنه يقوم بتسريب أخبار خاصة لى عن حياة الرئيس الخاصة ! .

هذا ما كتبت فى يومياتى الخاصة . وأقول فى شهادة لله والتاريخ .. أننى لم أكن أعرف هذا الضابط، ولم يكن قد سبق لى أن التقيت به رغم أن الدكتور محمد سليم العوا كان تربطه به صلة وثيقة وكان الدكتور العوا صديقاً عزيزاً، وتربطنى به صلة قوية، ويحتمل أن أكون قد سمعت باسمه منه فى تلك الأيام ولعلها المرة الوحيدة التى التقيت فيها بهذا الضابط وكانت أمام مبنى جريدة الأهرام القديمة .. فى الشارع، وكان ذلك بعد مصرع السادات، وبعد ابتعاد الضابط عن موقعه فى الحراسة الخاصة لرئيس الجمهورية!

وأنقل أيضا عن يومياتى الخاصة التى كتبتها عن تلك الأيام :

- نقل إلى أحدهم أن الضابط محمود خليل ذهب إلى الرئيس السادات ، وطلب إلغاء نديه إلى رئاسة الجمهورية وهو يقول له : لا أتصور يا ريس أن تهتز الثقة بى لحظة واحدة ، ولذلك أرغب فى إلغاء انتدابى لأعود إلى عملى بوزارة الداخلية ..

ورفض السادات إجابة الضابط إلى طلبه ، وهو يقول له : بلاش كلام فارغ ، هو أنت مش عارف أنيس منصور... !

وكانت من عادة المرحوم مرسى الشافعى أن يجلس فى مقعد مجاور لمقعد أنيس منصور فى طاوذة الرئيس عندما كان يسافر مع مجموعة الصحفيين المرافقين للرئيس فى رحلاته إلى الخارج ، ولكن حدث أثناء رحلة للسادات إلى النمسا أن أجرى تعديل على مقاعد جلوس الصحفيين فى الطائرة بحيث جلس أحد رجال رئاسة الجمهورية فى مقعد يتوسط المقعدين المخصصين لأنيس منصور والرحوم مرسى الشافعى ..

أرادت بعض أجهزة الرقابة أن تثبت براءة الضابط من الاتهام الذى وجهه إليه .

ولا أعرف كيف استدرج المرحوم مرسى الشافعى فى الحديث عن شهادته ضدى أمام الرئيس السادات .

وكما نقل إلى أحدهم استمر الحديث بين أنيس منصور والرحوم مرسى الشافعى طوال الرحلة من القاهرة إلى استراسبورج بالنمسا حول تفاصيل الخلاف بينى وبين أنيس منصور فى مجلة أكتوبر .. وأفلتت - من مرسى الشافعى كما كشف عن ذلك جهاز تسجيل كان رجل رئاسة الجمهورية يحمله فى جيبه - عدة عبارات كانت تكفى لتبرئة الضابط تماما ..

قال لأنيس : عارف يا أنيس .. ضميرى يؤنبنى لأننى أسأت إلى الضابط بشهادتى والرجل لم يفعل ما يسىء إلى ..

ورد عليه أنيس قائلا : يا راجل بلاش كلام فارغ .. !



وأذكر على أثر عودة السادات من رحلته إلى جمهورية الجابون فى غرب أفريقيا ، أن استدعى مرسى الشافعى السيد عبدالعزيز خميس إلى مكتبه ليقول له .. إنه يرغب فى مقابلتى .. ورد عليه خميس قائلا : لا أظن أن جميل عارف سيوافق على لقائك لأنه ساخط عليك وبيهاجمك فى كل مكان ..

وكان الناشر أحمد يحيى موجوداً فى مكتب مرسى الشافعى ولما كان يعرف الكثير عن تفاصيل الخلاف بينى وبين أنيس منصور ، فقد تدخل فى الحديث مستفسراً من مرسى الشافعى عن السبب الذى دفعه لأن يبدى رغبته فى لقائى ..

وكانت مفاجأة عندما قال له مرسى الشافعى :

- أشعر أننى تجنيت عليه ، وأريد مصالحته !

قال أحمد يحيى : خلاص لا تشغل بالك .. وسيب لى موضوع تدبير اللقاء الذى تريده ..
وعاد الرجل إلى مكتبه ليتصل بى فى التلفون ..
قال لى : إن رمضان بعد يومين، وأنه يدعونى للإفطار معه فى ثانى يوم رمضان بمزرعته بناحية
جمجرة التى تبعد حوالى خمسة كيلو مترات عن مدينة بنها فى الطريق إلى كفر شكر...
قلت له : الدعوة مقبولة لأنها فى ثانى يوم فى رمضان لأننى أفضل أن أفطر فى أول يوم مع عائلتى،
ولكننى أحب أولاً .. أن أعرف أسماء المدعوين لتناول الإفطار معى ..!
قال لى : ما فيش حد غريب السيد عبدالعزيز خميس وواحد صاحبنا عاوز يقعد معاك شويه ..
قلت له : مين ده .. إوعى يكون أنيس منصور ..!
قال لى : مرسى الشافعى !
ولا أعرف .. لماذا ترددت فى بادئ الأمر فى الموافقة على تلبية الدعوة التى وُجّهت إلىّ ، ولكننى
تراجعت بسرعة عن ترددى وأنا أقول لنفسى : فرصة أعلمه الأدب !
.. وذهبت لتلبية دعوة الإفطار فى مزرعة أحمد يحيى ، لأجد مرسى الشافعى والسيد عبدالعزيز
خميس والحاج أحمد يحيى جالسين فى شرقة البيت الريفى الصغير الذى يتوسط المزرعة ..
وبسرعة قررت أن أكتفى بإلقاء السلام عليهم دون أن أصافحهم حتى لا أضطر لمد يدي إلى مرسى
الشافعى لمصافحته .
وأدرك الرجل ما أقصده، فابتسم وهو يقول لى :
- أنت مش عاوز تسلم عليه ليه ؟
قلت له : أنا صايم وأنت فاطر والدليل السيجارة إلى فى إيدك، وأخشى إذا سلمت عليك أن
أرتكب وزر السلام على رجل فاطر زيك، ووزر السلام على شاهد زور بدرجة رئيس مجلس إدارة !
قال لى : إنت مش عاوز تنسى الحكاية دى بقّة !
قلت له : أنساها مستحيل، ده حكاية لا تنسى أبدا ..
وفجأة أختفى صاحب البيت واختفى معه السيد عبدالعزيز خميس بحجة التوجه إلى داخل البيت
لصلاة العصر ..
وبقيت وحدى مع مرسى الشافعى، وأخذ الرجل يحمق فى وجهى، وكان يبدو كمن يريد أن
يقول لى شيئاً .. وخيم الصمت بيننا لعدة دقائق، ولكنه فجأة تكلم مقترحاً على أن نتجول فى المزرعة
وهو يقول لى : تعال نتسامر ونسلى صيامك !
ولا أعرف .. لماذا وافقت على أن أصطحبه معى فى جولة داخل المزرعة ؟ .. كان الصيام قد أنهك
قواى، ولا أظن أنى كنت على استعداد لمجادلة الرجل ..
وسرنا بين أشجار البرتقال دون أن نتناول أى حديث، وفجأة توقف مرسى الشافعى أمامى ثم
أمسك بكتفى، وهو يقول لى وقد امتلأت عيناه بالدموع :

- يا راجل، إنت ليه مش عاوز تسامحنى أنا غلطت فى حقك، وأنا غلطان!
قلت له: غريبة يا مرسى تشهد ضدى شهادة كلها كذب أمام رئيس الجمهورية وتيجى هنا تحت شجر البرتقال تعتذر، لو عندك شجاعة روح للسادات وقول له إنك كنت كذاب!
ولم يتحمل مرسى الشافعى وطأة كلماتى فقد كانت تنهال عليه كالرصاص، وكانت المفاجأة التى إهتز لها كيانى عندما أمسك بيدي وأخذ فى تقبيلها وهو يبكي متوسلا، وهو يقول لى:
- يا أخى . أنا باتعذب .. سامحنى علشان تخلصنى من النار إالى بتحرقنى من جوه ..!
كان الموقف أكبر منى بكثير، ولم يكن فى وسعنى إلا أن أقول له: حسبى الله و نعم الوكيل فيك وفى أنيس منصور خلاص يا مرسى .. أنا مسامحك ..!
وبعدها أمسكت بالرجل، ثم أخذت فى مساعدته بجسمه الممتلى على النهوض ليقف على قدميه، ثم عدت معه إلى البيت أنتظارا لموعد الإفطار .



كان أحمد يحيى وعبدالعزیز خميس فى انتظارنا، وكما عرفت منهما فيما بعد أنهما كانا قد تراهنا على أننا سنعود من جولتنا داخل المزرعة وقد تم الصلح بيننا، وقد فاجأتهم بقولى .
- مرسى الشافعى ركع على الأرض وأخذ يبوس إيدى حتى أصفح عنه، وأنا سامحته من كل قلبى، ولكن بشرط هو أن يقول لنا ما الذى دار بينه وبين السادات من حديث عندما أبلغه بقرار تعيينه رئيسا لمجلس إدارة روزاليوسف ..
وأخذ مرسى الشافعى يضحك بعد أن هدأت أعصابه وارتاحت نفسه، ثم قال: بسيطة .. اسمع يا سيدى ..

وتكلم مرسى الشافعى ليروى كيف استقبله السادات بترحاب وهو يقول:
- يا مرسى عاوزك تهدأ بقه وتبطل زواج .. دول بيقولوا إنك تزوجت ١٣ مرة، وواحدة من زوجاتك واخدة عليك وصل أمانة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ..
وحاول مرسى الشافعى أن يقول للسادات إن الزواج مسألة شخصية، إلا أنه قاطعه قائلا:
- عاوزك على فكرة تشوف الورقتين دول، أنا سأحتفظ بهما فى الخزينة عندى ومش هأرسلهم إلى دار الهلال أو نقابة الصحفيين علشان يحطوهم فى دوسيهك ..
وكاد أن يغمى على مرسى الشافعى عندما اطلع على الورقتين . كانت الأولى عبارة عن تقرير من سفير مصر فى الكويت إلى وزارة الخارجية حول شكوى لأحد أصحاب الصحف الكويتية وقع خلاف بينه وبين مرسى الشافعى حول حصيلة إعلانات قد نشرت بجريدته .. وكان التقرير الثانى من أحد أجهزة الرقابة يقول إن مرسى الشافعى كان عائدا من الإسماعيلية بعد إشتراكه كمدير لتحرير مجلة المصور فى اجتماع للسادات مع مجموعة من القيادات الصحفية . وأنه لعب كوتشينه فى سيارته مع أحد الصحفيين، وخسر مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى أقل من ساعة ونصف! .

وبعد أن تحطمت أعصاب مرسى الشافعى تماما، قال له السادات : مبروك يا مرسى أنا عينتك رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة روزاليوسف ..!

□ □ □

عدنا إلى القاهرة بعد المصالحة بينى وبين مرسى الشافعى فى ساعة متأخرة من الليل (١) .. وأذكر أن السيد عبدالعزيز خميس اتصل بى فى التليفون عند الفجر ليبلغنى أن مرسى الشافعى أصيب على أثر عودته إلى القاهرة بأزمة قلبية، وأنه قد تم نقله إلى المستشفى حيث أدخل قسم العناية المركزة .. وكانت مفاجأة بعد أربعة أيام عندما اتصل بى مرسى الشافعى بنفسه بالتليفون بعد أن تماثل للشفاء ..

قال بصوته المتهالك : صحيح إنت سامحتنى!

قلت له : يا مرسى .. الموضوع انتهى خلاص، المهم خد بالك من صحتك! ومرت عدة أيام ليصاب الرجل بنكسة أخرى، ومرة أخرى اتصل بى فى التليفون، وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل ليسالنى نفس السؤال . كان يريد أن يتأكد من أننى قد سامحته فعلا من كل قلبى ..

وانتابنى شعور غريب فى تلك الليلة، وبقيت شاردا بفكرى حتى جاءت ساعة الفجر .. ودق جرس التليفون، لأسمع صوت عبدالعزيز خميس، وهو يقول لى . وكان يبكى :
- البقية فى حياتك .. مرسى الشافعى مات!

قلت له : لقد اتصل بى من ساعتين فى التليفون يريد أن يطمئن على أننى سامحته .
قال لى : أظنه لفظ أنفاسه الأخيرة بعدها وكنت آخر صوت استمع إليه! ■ ■



المرحوم صلاح حافظ كان السادات
يرشحه رئيساً لمجلس الإدارة ولكن..!



مرسى الشافعى استدعاه السادات
ليقول له: كفاية زواج!



السيد عبدالعزيز خميس البقية
فى حياتك .. مرسى مات!

(١) كتب عبدالعزيز خميس فى مجلة روزاليوسف مقالا بنعى فيه وفاة مرسى الشافعى قال فيه إنه تصالح مع صديق له فى نفس أسبوع وفاته!



• صورة يعتز بها الفريق محمد سعد الدين شريف، وهي للرئيس عبدالناصر يصافحه علي إثر عودته من إحدى رحلاته بالطائرة إلى الخارج ، وكان الفريق سعد الدين شريف مسئولاً عن تأمين صلاحية طائرة رئيس الجمهورية في رحلاته لمختلف بلاد العالم...



بعد النكسة: قائد ل سلاح الطيران لمدة ٩ ساعات!

■ أسرار كثيرة يعرفها الصحفي ولا يستطيع أن ينشرها لأسباب كثيرة منها المحافظة على أحد مصادره، أو لدواعي مصلحة عامة أو الخوف من عواقب النشر. وتبقى هذه الأسرار حتى يأتي اليوم الذي تُنشر فيه وتُعلن في مذكرات أحد المسؤولين أو في يوميات الصحفي نفسه.

ولعلها أول مرة يعرف فيها أن المرحوم الفريق طيار محمد سعد الدين شريف كبير الياوران في أواخر أيام الرئيس الراحل جمال عبدالناصر عين قائدا عاما ل سلاح الطيران لمدة ٩ ساعات على أثر إحالة الفريق أول صدقي محمود والفريق جمال عفيفي على التعاقد وإحالتهم للمحاكمة بعد نكسة سنة ١٩٦٧.

كان مطلوباً منه تأمين سلاح الطيران حتى تم استدعاء الفريق مذكور أبو العز من اسوان حيث كان يعمل محافظاً لها وتكليفه بتولى قيادة القوات الجوية المصرية.

والفريق طيار محمد سعد الدين شريف صديق قديم، وكان في رتبة اليوزباشي أى النقيب عندما شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

كان أحد طياري السرب الملكي الذي كان يشرف عليه ويتولى قيادته الطيار حسن عاكف.. ويذكر الفريق سعد الدين شريف أنهم أدخلوا تعديلات على طائرتين في طراز الداكوتا كانتا من بين طائرات السرب الملكي لتصبحا قاذفتين للقنابل الميدانية.

وقام هو والمرحوم حسن عاكف بثلاث غارات على مدينة تل أبيب، ولم يكن أمامهما إلا أن يلقيا قنابلهما على المدينة على العميانى أى على البركة، أى بدون تحديد أهداف واضحة أو ثابتة، ولم يكن في المدينة أى دفاع جوى فقد كانت المقاومة الأرضية فيها ضعيفة، وكانت تنحصر في مدفعين أو ثلاثة مدافع مقاومة للطائرات.

وكان مدى هذه المدافع أقل بكثير في مستوى إصابة الطائرتين مما جعل غاراتهما أشبه برحلات النزهة في سماء المدينة..!

ونشرت الصحف أيامها أن السرب الملكي قام بغارات ناجحة على مدينة تل أبيب.. وكان للفريق سعد الدين شريف أخ أصغر هو الزميل مصطفى شريف.. وكان يعمل معي في آخر ساعة قبل أن ينتقل للعمل في جريدة الجمهورية بعد إنشائها.

إنه من تلاميذى، وكانت صلتى به قوية ولا أذكر أنه أخبرنى في يوم من الأيام بأنه شقيق الفريق محمد سعد الدين شريف.

والفريق محمد سعد الدين شريف شخصية مثيرة للغباء ، فهو بالرغم مما عرف عن صرامته العسكرية عندما كان يعمل فى سلاح الطيران المصرى إلا أنه رجل طيب ومتدين، وهو صريح وواضح فى معاملته مع الآخرين، ولا أظن أن أحدا اقترب منه ولم يحبه .

وأذكر عندما قرر السادات إحالته على المعاش فى حملته للتخلص من الضباط الأحرار أنه قرر أن يدفع لكل واحد من هؤلاء الضباط الفرق بين راتبه ومعاشه من المصاريف السرية لرئاسة الجمهورية . ولكن الفريق محمد سعد الدين شريف رفض أن يتقاضى هذا الفرق، بالرغم من أنه كان يزيد على مائتى جنيه فى كل شهر..!

قال إنه أحيل على المعاش ولن يتقاضى إلا المعاش المقرر لرتبته العسكرية .

ولم يكن معاشه فى تلك الأيام يزيد على ١١٠ جنيهات فى الشهر .

وعرف السادات بقرار الرجل فقال :

— لا أظن أن سعد الدين شريف سيتراجع عن قراره لأن دماغه ناشفة!

وكان للسادات تعليق آخر هو :

— هذا الرجل أخرجنى كثيراً، كما أخرج الكثير من زملائه الضباط الذين أحيلوا على المعاش .

وأذكر أن الفريق محمد صادق، وكان وزيرا للحربية ذهب إلى السادات واقترح عليه تكريم الرجل قبل إحالته على المعاش .

وكان أن أصدر قراراً بتعيينه مستشاراً للرئيس لشئون الطيران .

ووافق الفريق محمد سعد الدين شريف على تعيينه فى هذا المنصب، ولكنه سرعان ما اكتشف أن عُين فى منصب بلا عمل .

ولم ينتظر وبادر بتقديم استقالته ليحال من جديد على المعاش : وليتقاضى معاشه الذى لا يزيد على ١١٠ جنيهات فى الشهر وهو يقول :

— هذا أفضل لى من أن أشغل وظيفة شرفية بلا عمل!

وأذكر أننى حاولت فى تلك الأيام إقناعه بكتابة مذكراته إلى جانب الرئيس عبدالناصر، ورفض الرجل بشدة .

قلت له : إن هذه المذكرات ليست ملكاً لك، ولكنها ملك لمصر ولكل أجيالها القادمة، وكان رده على ببساطة متناهية : أنا رجل عسكرى وليس من حقى أن أقول شيئاً .

وكانت محاولات أخرى كثيرة من جانبى لاستدراجه فى الحديث عن عمله إلى جانب عبدالناصر . وأستطيع أن أقول فى شهادتى للحقيقة والتاريخ إن عبدالناصر كان يثق به ثقة كاملة، فقد كان يعرف أن الرجل جاد فى عمله، ولذلك كان يعتبره مسئولاً عن تأمين الطائرات التى كان يستخدمها فى رحلاته الجوية .

وفى إحدى المرات همس الرجل فى أذنى بسر كبير .

قال لى : هل تعرف أننى توليت مسؤولية سلاح الطيران المصرى مرة لمدة ٩ ساعات .

قلت له : إنها أول مرة أعرف فيها ذلك .

وكان حديثا مثيرا روى لى الفريق محمد سعد الدين شريف تفاصيل مثيرة تكشف عما كان يجيش فى نفس عبدالناصر من مشاعر المرارة والألم على أثر نكسة سنة ١٩٦٧ .

وكان الحديث كله ليس للنشر، ولكنها كانت رواية للتاريخ .

قال لى إنه على أثر إحالة الفريق أول صدقى محمود والفريق جمال عفيفى إلى التقاعد، اتصل بى محمد أحمد فى التليفون فى بيته، وكان يعمل سكرتيرا خاصا للرئيس، وطلب ألا استخدم تليفونه لأن الرئيس يريد محادثته فى موضوع هام .

واستطرد الفريق محمد سعد الدين شريف يقول لى :

— لم أنتظر وبادرت بوضع سماعة التليفون فى مكانها، وبقيت جالسا إلى جوار التليفون أنتظر مكالمة الرئيس عبدالناصر .

ومرت عدة دقائق ثم دق جرس التليفون، وكان المتكلم هو الرئيس .

قال لى : سعد .. تظن من الذين يصلح لسلاح الطيران بعد صدقى محمود وجمال عفيفى؟

قلت له : عبدالمجيد الرافعى عليه دون الأقدمية بعد صدقى محمود وجمال عفيفى يا أفندم .

قال عبدالناصر : لا أظنه ينفع للمرحلة القادمة .

وكانت أقدميتى هى رقم ٤ .. أى التالى بعد المجيد الرافعى، وخشيت أن أقول للرئيس ذلك فيتبادر إلى خاطره اننى أرشح نفسى لهذا المنصب .. وكان الفريق مذكور أبو العز الذى كان قد أُحيل إلى التقاعد وعين محافظا لأسوان هو الخامس فى ترتيب الأقدمية ، ولذلك بادرت أقول للرئيس :

— هل يمكن ترشيح أحد من خارج الخدمة؟

قال الرئيس : زى مين؟

قلت : مذكور أبو العز وهو يعمل الآن محافظا لأسوان .

قال الرئيس : أنا لا أعرفه كويس، ولكن نجيبه على ضمانتك .

قلت : مذكور قائد ممتاز وكان لازم يمسك السلاح من خمس سنوات فانت!

قال الرئيس : خلاص نبعث نجيبه، بس تروح أنت الآن تتولى سلاح الطيران للسيطرة عليه وتأمينه حتى يحضر مذكور أبو العز من أسوان لتعيينه فى منصب قائد السلاح .

وهكذا كان قرار الرئيس أن أتولى قيادة السلاح الجوى حتى يتم استدعاء مذكور أبو العز من أسوان .



وكانت العاشرة صباحا، عندما بادرت بالتوجه إلى مركز قيادة السلاح الجوى .

وبسرعة تم الاتصال بقاعدة أسوان الجوية، وطلب إليها تأمين طائرة عسكرية لنقل مذكور أبو العز إلى القاهرة، وفى نفس الوقت أصدرت تعليمات إلى مختلف قيادات السلاح بوقف أى تحركات للقوات الجوية إلا بناء على تعليماتى .

وكانت لحظات رهيبة فى تاريخ قواتنا الجوية .
ووصل مذكور أبو العز بعد الغروب لالتقى به فى مكتب قائد السلاح الجوى .
قلت له : إن اختيار الرئيس قد وقع عليك لتولى قيادة السلاح الجوى .
وابتسم مذكور أبو العز، وهو يقول لى :
- أنت تعرف يا سعد أننى ابتعدت عدة سنوات عن السلاح، ولذلك سأطلب إلى الرئيس تعيينك رئيساً لأركان حرب السلاح لمساعدتى فى مهمتى !
وذهب الفريق مذكور أبو العز لمقابلة الرئيس عبدالناصر ليجد قرار تعيينه فى انتظاره .
وعندما افترح على الرئيس تعيينى رئيساً لأركان حرب السلاح ابتسم الرئيس عبدالناصر وهو يقول له :
- سعد الدين شريف مستحيل أستغنى عنه، أنا أريده معى فى الرئاسة .
وحاول مذكور أبو العز أن يقول شيئاً، ولكن الرئيس قاطعه وهو يقول له :
- إذا احتجت أى مشورة من سعد لا أظن أنه سيبخل بها عليك !
وجاء الرجل فى الساعة السابعة مساءً إلى مكتبه فى قيادة السلاح الجوى ليجدنى فى انتظاره
وليتسلم منصبه الجديد، ولأتحنى له عن مكانى بعد أن توليت قيادة سلاح الطيران لمدة تسع ساعات بالضبط، وكانت أقصر مدة فى التاريخ يتولى فيها قائد مثل هذه القيادة !
إنها قصة مثيرة .. رواها لى الفريق أول طيار محمد سعد الدين شريف ولا أظن أن أحداً عرف بها،
ولم يسبق نشرها بالرغم من أنها ليست سرا عسكرياً، ولكن مجرد قرار جمهورى بتعيين قائد جديد للسلاح الجوى !
ومرت عدة أيام ليطلب القائد الجديد من الفريق محمد سعد الدين شريف مساعدته فى اختيار مواقع لمجموعة من المطارات الجديدة فى منطقة الدلتا .
ولم ينتظر الرجل وبادر بوضع نفسه تحت تصرف القائد الجديد للسلاح الجوى وظل يقضى معه ما بين ٤ و ٥ ساعات فى كل يوم وهو يطير فى طائرة من طراز أليوشن فوق منطقة الدلتا لاكتشاف مواقع المطارات الجديدة .
وكان الفريق مذكور أبو العز أول من حدد المواقع التى أقيمت فيها القواعد الجوية الحالية ..
وتقول للرجل : كنت موضع تقدير وثقة عبدالناصر، وكنت المسئول عن تأمين كل رحلاته التى قام بها بالطائرات ومع ذلك تأمروا لإبعادك عن مكانك إلى جانب الرئيس ؟
ويبتسم الرجل وهو يحاول أن يتذكر تفاصيل المؤامرة التى دُبرت ضده ثم يقول :
- كنت الرجل الثانى فى الياوران بعد الفريق سعد الدين متولى، وكنت فى مكانى أسعى دائماً لتقريب الرئيس من القوات المسلحة مما أثار على بعض الحاقدين على أعلى المستويات وكان أن حاولوا تشويه صورتى عند الرئيس .

ولم يكن الفريق محمد فوزى عندما عين وزيرا للحربية يميل كثيرا للفريق مدكور أبو العز وعندما اشتد الخلاف بينهما لم ينس الفريق محمد فوزى أننى كنت وراء ترشيح القائد الجديد للسلاح الجوى .

وأذكر أن الفريق محمد فوزى جاء مرة إلى قصر القبة ولما استقبلته باعتباره وزيرا للحربية بادرنى قائلا :

- إزيك يا سعد .. أنت مبسوط فى مكانك بالياوران .

لم أفهم ما كان يعنيه بسؤاله الغريب، ولا أعرف لماذا قلت له : سيادتك عارف أننى رجل طيران، وأنا أعرف أننى لا أنفع فى الياوران، وليتنى أرجع للقوات الجوية مرة أخرى .. أو أطلع على المعاش .

وابتسم الفريق محمد فوزى وهو يرد على قائلا :

--- إنت عارف الرئيس بيحبك ويثق فيك كثيرا .

ومرت عدة أيام ليذهب وزير الحربية لمقابلة الرئيس ويقول له :

- سعد الدي شريف يريد أن يطلع على المعاش .

وتضايق الرئيس عبدالناصر، وهو يرد عليه قائلا :

.. خلاص كما يشاء .. مع السلامة!

وعاد الفريق محمد فوزى إلى مكتبه ليصدر تعليمات باتخاذ الإجراءات لإحالة الفريق سعد الدين شريف إلى المعاش، ثم بعث إليه يطلب منه أن يوافيه لمقابلته .

وذهب الفريق سعد الدين شريف لمقابلة الوزير ليسمع منه قرار إحالته على المعاش بناء على طلبه .

وابتسم الفريق سعد الدين شريف، وهو يقول للوزير :

- أنا الآن على المعاش وعندى سؤال أريد أن أسمع إجابتك عليه بصراحة، وهو .. هل سنحارب .. أم لا ؟

قال له الفريق محمد فوزى بالحرف الواحد :

- آمال الاستعدادات كلها علشان إيه ؟

ورد عليه الفريق سعد الدين قائلا :

- الاستعدادات شىء ومعالجة الروح المعنوية فى القوات المسلحة شىء آخر .. وعلى كل حال أنا فى بيتى وعندما تعلن حالة الطوارئ والاستعداد للحرب ساكون كأى جندى أحمل سلاحى وأحاول عبور القناة، وأنا أمنيته أن أستشهد فى سبيل وطنى، وإذا كتبت لى الحياة سأعود إلى بيتى وما فيش حد له حاجة عندى!

وكانت مفاجأة عندما وقف الفريق محمد فوزى وراء مكتبه ليقول :

- أنت يا سعد على المعاش اعتبارا من يوم أول يوليو سنة ١٩٦٨ .

ويقول الفريق سعد الدين شريف : كانت المقابلة فى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٨ ويبدو أن الحاقدين والحاسدين كانوا قد تخوفوا من أن يتراجع الرئيس عبدالناصر عن موافقته على إحالته على المعاش، وكان أن صدرت نشرة خاصة بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٨ تحمل قرار إحالته وحدى على المعاش! ..

إنهم لم ينتظروا حتى تتجمع عندهم عدة قرارات لإصدارها فى نشرة واحدة كالعادة وبادروا بإصدار النشرة الخاصة بى وحدى!

وكان أملهم أن تصدر هذه النشرة تحمل قرار إبعادى أنا والفريق مذكور أبو العز فى يوم واحد، أو هذا ما كانوا يخططون له فى المؤامرة على القوات الجوية بالذات!



ويقول سعد الدين شريف إنه عرف بعد إحالته إلى المعاش تفاصيل كثيرة عن محاولتهم زعزعة ثقة الرئيس به .

وكان تركيزهم على واقعتين .. الأولى أن مجموعة من الطيارين كانوا قد وجهوا إليه الدعوة لزيارة مطار بنى سويف، وكانت من عادته أن يستأذن فى ممارسة الطيران بين الآونة والأخرى للمحافظة على لياقته للطيران .. واتهمه الحاقدون بأنه قام بزيارة القاعدة الجوية فى بنى سويف وبأنه انتهز الفرصة فقام بتحريض الطيارين ضد الخبراء السوفيت .

ويقول الفريق سعد الدين شريف .. إن حقيقة ما حدث حول هذه الواقعة أن أحد الطيارين كان قد شكأ إليه من أن كبير الخبراء السوفيت درج على إغلاق الباب وراءه بتقديمه عندما يدخل إلى مكتبه . وأثارت هذه الشكوى الرجل، وقال لصاحبها إنه يجب التنبيه على كبير الخبراء السوفيت بعدم تكرار ذلك لما فيه من إهانة للطيارين وقال له .. إنه شخصيا على استعداد لأن كسر رجل الخبير السوفيتى إذا عملها مرة أخرى لأن الضابط من غير كرامة لا قيمة له! ووعد الفريق سعد الدين شريف صاحب الشكوى بأنه يقوم بإبلاغ الرئيس بما سمعه حول هذا الموضوع!

ونقلت الواقعة إلى الرئيس عبدالناصر بأن الفريق سعد الدين شريف يقوم بزيارة القواعد الجوية، وأنه يلتقى بالطيارين وينتهاز فرصة علاقتهم الطيبة به لإثارتهم ضد الخبراء السوفيت!

وكان الاتهام الثانى هو أنه قرأ فى أحد الصحف أن الرئيس أناب السيد حسين الشافعى لحضور الاحتفال بالمولد النبوى الشريف بمسجد السيدة زينب وأيضا إنابته لوضع حجر الأساس لمسجد الفتح الذى تم بناؤه فى ميدان رمسيس وأنه قال على أثر قراءته هذا الخبر:

– إزاي الرئيس لا يحضر الاحتفال بالمولد النبوى، وإذا لم يحضر ذكرى المولد النبوى ماذا يحضر؟ وهكذا أو غروا صدر الرئيس عبدالناصر ضده .

ومرت ثمانية أشهر حتى كان شهر إبريل سنة ١٩٦٩ عندما كان الرئيس فى زيارة لليبيا وتعرضت طائرته للخطر أثناء هبوطها فى مطار بنى غازى .

وكانت عجلات الطائرة أصيبت بخلل فلم يستطع الطيار إنزالها، وكان عليه أن يستمر فى الطيران وهو يلف ويدور فى سماء المطار حتى يتخلص من بنزين الطائرة ويهبط فى المطار مستخدما الطريقة

المعروفة عند الطيارين بإسم « البيللى لاندنج » أى النزول الاضطرارى بلا عجل لتأمين الطائرة ضد الحريق .

وكان الرئيس عبدالناصر يصطحب معه فى الطائرة عددا من كبار المسئولين المصريين وغالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية . وكانت أول مرة يطير فيها الرئيس بعد إحالته الفريق سعد الدين شريف على المعاش دون أن يشرف الرجل على تأمين سلامة طائرته . ونزلت الطائرة إلى أرض المطار من غير إصلاح الخلل ليتلفت الرئيس ناحية محمد أحمد وهو يقول له :

– سعد الدين شريف يعود مرة أخرى ويكون مسئولاً عن تأمين رحلاتى الجوية .

ويذكر الفريق سعد الدين شريف أنه كان عائداً من اجتماع لإحدى الجمعيات الخيرية لتدعيم الأسرة فى القاهرة عندما اتصل به اللواء منير عبدالرحيم الذى أصبح فيما بعد محافظاً لبورسعيد قبل إحالته على المعاش ، وكان وقتها يشغل منصب كاتم أسرار القوات المسلحة ويقول له فى التليفون :

– كيف حالك يا سعد بيه . .

قال له : الصحة عال . . إيه إللى حصل ، الحرب أعلنت علشان كده بتطلبنى فى التليفون .

قال : مبروك لأنك من هذه اللحظة عدت إلى القوات المسلحة فى مكانك ورببتك .

قال له : خيراً إن شاء الله .

قال : الرئيس فى بنى غازى ، وينتظر أن يعود اليوم ، والوزير يريد أن تقابله بالزى الرسمى فى مكتبه بالقيادة فى الساعة السادسة مساء .

وابتسم الفريق سعد الدين شريف وهو يقول له :

– أنتم عاوزنى ألف على زملائى وأشحت الرتب علشان ألبس رسمى ، وعموما شوف يا منير أنا أستطيع ألبس رسمى فى نصف ساعة لأننى عندما خرجت من الخدمة على المعاش جاءنى إلهام بأننى سأعود إلى القوات المسلحة مرة أخرى وكان أن احتفظت بلبس رسمى شتوى وصيفى . .

قال له كاتم الأسرار : خلاص يا أفندم . . العربية ستمر على سيادتكم الساعة الخامسة والدقيقة ٤٥ .

وذهب الفريق محمد سعد الدين شريف إلى مبنى القيادة لمقابلة الفريق محمد فوزى مرة أخرى .

وكانت مفاجأة عندما خرج الوزير من وراء مكتبه فى هذه المرة ليستقبله بالأحضان وهو يقول له :

– مبروك يا سعد .

ووقف الفريق سعد الدين شريف يؤدى التحية العسكرية للوزير وهو يقول له :

– خير يا أفندم .

قال الوزير : ألم تسمع ما حدث لطائرة الرئيس . . العجل لم ينزل فى مطار بنى غازى وكان معاه أعضاء مجلس الثورة الليبية ، وقد أمر الرئيس بأن تعود مرة أخرى للخدمة على أن تكون وحدك المسئول عن تأمين رحلاته الجوية .

وعاد الرجل مرة أخرى للعمل إلى جانب الرئيس عبدالناصر .

وتقول للرجل .. إن المؤامرات ضدك من الحاقدين لم تتوقف لحظة واحدة.
يقول لك: أذكر أنني كنت مع الرئيس في رحلة إلى موسكو عندما جاءت إشارة لاسلكية من
القاهرة وكانت بتوقيع شمس بدران إلى الرئيس عبد الناصر تقول .. أرسلوا سعد الدين شريف إلى
القاهرة لسؤاله في قضايا الإخوان المسلمين.
وعرضت الإشارة على الرئيس وكان رده عليها حرفيا بالتالي:
قولوا للناس في مصر مش كل واحد يصلى يبقى أخوان مسلمين!
ولم يعرف الرجل بقصة هذه الإشارة ورد الرئيس عليها حتى كانت رحلة أخرى للرئيس في غرب
إفريقيا ، فقد انتهز عبدالناصر الفرصة ليقول للرجل:
يا سعد الظاهر أنت راجل طيب .. عرفت أنهم كانوا عاوزين يحسبك على الإخوان المسلمين.
ثم روى له تفاصيل البرقية التي بعث بها شمس بدران إليه في موسكو ، وردده عليها.
وكان رده الرجل على عبدالناصر:
إن الله يدافع عن الذين آمنوا يا سيادة الرئيس! ■ ■



• الفريق مذكور أبو العز من أسوان لقيادة سلاح
الطيران



• الفريق محمد سعد الدين شريف وحديث طويل من
ذكرياته إلي جانب عبدالناصر.



دخلت فلسطين مع قوات الفدائيين.!

■ ذهبت إلى فلسطين إلى فلسطين عام ١٩٤٧، وكانت فرصة لأن أتجول فيها، وأتعرّف على الكثير من معالمها قبل حرب ١٩٤٨ بسنة كاملة.

وكان لمصر قنصلية في القدس، وكان قنصل مصر العام في تلك الأيام هو أحمد فراج طابع أول وزير خارجية بعد ثورة ٢٣ يوليو والذي أصبح محاميا متفرغا بعد ذلك إلى أن توفاه الله..!

وكان السفر إلى فلسطين في تلك الأيام بالقطار.. وكانت رحلة هذا القطار الذي كان يخرج من محطة مصر، ويطلقون عليه اسم قطار الشرق ممتعة للغاية.

وكان القطار يتوقف في مدينة القنطرة بعد أن يعبر قناة السويس فوق كوبرى الفردان الذى حطمته القنابل الإسرائيلية أثناء حرب ١٩٥٦، لاتمام الإجراءات الجمركية، وبعدها كان يقطع المسافة على طول الشريط الساحلى إلى العريش ومنها إلى رفح..

وكان القطار يتجه من رفح إلى يافا ومنها إلى القدس، ثم يواصل رحلته داخل الأراضي اللبنانية إلى بيروت، ومنها إلى سوريا.. وكانت نهاية رحلته في استانبول بتركيا..

وكانت تذكرة السفر بالقطار من القاهرة إلى القدس لا تزيد على الخمسة جنيهات للدرجة الأولى..

وفي يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٨ دخلت فلسطين مرة أخرى مع قوات المتطوعين بقيادة الشهيد القائمقام أحمد عبدالعزيز..

وكان هذه القوات التى تحركت إلى داخل الأراضي الفلسطينية قبل القوات النظامية باسم الجامعة العربية قد تجمعت في أحد معسكرات الجيش المصرى بالعريش..

وكنت قد استأذنت المرحوم عبدالرحمن عزام «باشا» أول أمين عام للجامعة العربية فى أن ألتحق بهذه القوات كمراسل حربى..

وأعترض الشهيد أحمد عبدالعزيز فى بادئ الأمر على انضمامى إلى قواته بحجة أنه لا يريد أن أكون عبئا عليه، ولكنه عاد ووافق وكان شرطه الوحيد ألا أحمل سلاحا..

وارتديت قميصا وشورتا كاكيا.. ووضعت على كتفى شارة خضراء كتب عليها باللون الأبيض كلمتا: مراسل حربى، ثم حملت كاميرا روللى فلكس كنت قد اشتريتها من مدينة عدن أثناء عودتى من إحدى رحلاتى إلى اليمن.

ونسيت فى غمرة الاستعداد للحاق بقوات المتطوعين فى العريش أن أحمل معى أى ملابس..

وكانت رحلة مثيرة للغاية، وعند وصولي إلى العريش كانت قوات المتطوعين تتجمع لحملها عدة لوريات قديمة في طريقها إلى مدينة رفح.

وكانت أسلحتها لا تكفى لتسليح ثلث أفراد هؤلاء المتطوعين وكان بعضهم يتسلح بالمدافع الرشاشة وقنابل الـ«آر بي جى»..

واستطاع الشهيد أحمد عبدالعزيز بشخصيته وبصلابته وعسكريته الفريدة أن يثير حماس المتطوعين.

كانت غالبيتهم من متطوعي جماعات الإخوان المسلمين كما كان من بينهم عدة مئات من المتطوعين السودانيين.

وقبل أن يصدر تعليماته إلى سيارات اللورى بالتحرك أخذ يبحث قواته على الجهاد..

وكان الشهيد أحمد عبدالعزيز ضابطا بالقوات المسلحة المصرية. وعندما وقع عليه الاختيار لقيادة قوات المتطوعين كان عليه وعلى مجموعة من الضباط الذين تطوعوا للانضمام إلى قواته أن يتقدموا باستقالات على الورق من القوات المسلحة.

وكانت التعليمات التي لديه هي أن يتقدم بقواته بسرعة، على أن يركز في عملياته العسكرية على حرب العصابات حتى يصل بقواته إلى القدس..

واستطاع الرجل بعد عدة معارك أن يفتح طريق قواته بين نيران المستعمرات الإسرائيلية حتى وصلت قواته إلى مدينة بيت لحم..

وتجمعت لدى قوات المتطوعين أسلحة كثيرة خلفها الإسرائيليون وراءهم، وقد ساعدت هذه الأسلحة على استكمال تسليح قواته..

وفي مدينة، بيت لحم أتخذ أحمد عبدالعزيز من المدرسة الثانوية مقرا لقيادته..

وعرفت في تلك الأيام عددا من الضباط المصريين الذين تطوعوا للقتال مع قوات المتطوعين ومن هؤلاء كمال الدين حسين الذى اشتهر باسم أبو كمال وكان يتمركز في برج لمدفعية الهاون في بيت صفافا، وأشتهر بأعماله الفدائية وبطولته أيام حرب عام ١٩٤٨..

وعندما دخلت القوات العربية إلى فلسطين في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ كانت فرصتي كبيرة لأن أتجول بين جبهات القتال.

والتقيت في تلك الأيام بالزميل الكبير محمد حسنين هيكل والمصور الفنان محمد يوسف، وكانت أخبار اليوم قد أوفدتهمما للعمل كمراسلين حربيين..

وأذكر أول حديث حصل عليه الزميل محمد حسنين هيكل مع البطل الشهيد أحمد عبدالعزيز كان مدعما بالصور، وقامت أخبار اليوم باستئجار طائرة خاصة قامت بنقل هذه الصور من عمان إلى القاهرة حتى تحقق سبقا صحفيا بنشرها أول حديث مع قائد الفدائيين..

ومع دخول القوات العربية إلى فلسطين تقدمت قوات الجيش المصري بقيادة اللواء المواوى باشا حتى وصلت إلى أسدود على مسافة ١٢ كيلو مترا في الجنوب من تل أبيب.

وتقدمت القوات العراقية حتى أصبحت على مشارف مدينة ناتانيا على شاطئ البحر المتوسط في شمال تل أبيب التي كانت تقع على مرمى مدافعها ..

وكان قوات الجيش الأردني بقيادة جلوب باشا الإنجليزي، وكان يتولى القيادة العامة للقوات الأردنية في منطقة الضفة الغربية والقدس فريق أردني ضخمة الجثة اسمه عبدالقادر الجندى باشا .. أما القدس فقد كانت تحت قيادة الكولونيل عبدالله التل.

ولا أعرف لماذا لم أكن أشعر بارتياح تجاه الفريق عبدالقادر الجندى بينما توثقت العلاقة بيني وبين عبدالله التل.

وشهدت في تلك الأيام معركة الجيش السوري في منطقة سمخ وهي معركة حقق الجيش السوري فيها انتصارا كبيرا على قوات العصابات اليهودية وكان يقود القوات السورية في هذه المعركة ضابط سوري لم يكن معروفًا هو حسنى الزعيم الذي قام بعد ذلك بانقلاب عسكري في سوريا وأصبح رئيسا للجمهورية ..

وكان شكري القوتلى رئيس الجمهورية السورية أيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨ قد وقع اختياره على حسنى الزعيم لتولى قيادة الجيش السوري في جبهة سمخ ولما أبلغ بالقرار كاد أن يغشى عليه، وكانت مشكلته أنه لم يكن عنده ملابس تناسب منصبه الجديد.

واضطر الرئيس شكري القوتلى لأن يأمر أحد مساعديه بأن يقوم بشراء ملابس تليق بقائد الجيش السوري ..

ولم يمنع ذلك من أن يقوم حسنى الزعيم بعد عدة أشهر بانقلاب عسكري لتولى الحكم في سوريا.

ولعلها أول مرة التي يعرف فيها أن حسنى الزعيم عندما جاء لزيارة مصر بعد قيامه بانقلابه عرض على الملك فاروق إعلان الوحدة بين مصر وسوريا وأن مباحثات سرية كانت تجري بين القاهرة ودمشق تمهيدا لإعلان الوحدة ..

ووقع انقلاب سامى الحناوى لحساب الهاشميين أى الأردن والعراق في تلك الأيام، وهو الانقلاب الذى قتل فيه حسنى الزعيم ليقتضى على مشروع الوحدة بين مصر وسوريا ..

وكان الانفاق على أن يصبح فاروق ملكا على مصر وسوريا بالإضافة إلى لقبه كملك لمصر والسودان، وأن يصبح حسنى الزعيم نائبا للملك في سوريا ! ..



وأرادت الصدفة أن أكون مع الشهيد أحمد عبدالعزیز قبل مصرعه مساء يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ بأقل من ٣٠ دقيقة.

كان قد عاد بسرعة بسيارة إلى مقر قيادته بالمدرسة الثانوية في بيت لحم بعد أن اشترك في اجتماع في مدينة القدس مع موسى ديان القائد الإسرائيلي لقطاع القدس في تلك الأيام وعبد الله التل عن الجانب الأردني.

كان على عجل للسفر إلى غزة لإطلاع اللواء المواوى على تفاصيل ما دار من مناقشات فى اجتماع القدس ..

ولم يكن الشهيد قد تناول أى طعام طوال يومه، وكان أن أخذ يستعجل إحضار أى سندويتش قائلًا .. أنه يريد أن يصل إلى غزة بسرعة.

وجاءوا له، بسندويتش بيض مسلوق وكان محشوا بقطع من الجبنة الرومى، فأخذ يلتهم السندويتش بسرعة، وكان يجلس إلى جواره فى السيارة الجيب المرحوم صلاح سالم، وضابط آخر برتبة الملازم أول لا أذكر اسمه بالضبط ..

واذكر أننى حاولت .. أن أعرف منه شيئًا عما جرى فى اجتماع القدس، ولكنه، كان مستعجلًا .. وجاء بعض الضباط لتحية البطل الشهيد الذى انتهز الفرصة ليقول لهم: كونوا على حذر الليلة، وكونوا رجالًا فى غيبتى، فإذا هاجم اليهود مراكزكم صدوهم. وإننى أتوقع منهم غدرا قبل توقيع تخطيطات الهدنة، ولكننى أعتمد على الله وعلى شجاعتكم ..

وحاول الصاغ معروف الحضرى وكان واحدا من الضباط فى قوات المتطوعين إقناعه بتأجيل سفره إلى الصباح ..

قال له إن الليل قريب، ولا داعى لسفرك الآن، ويمكن أن تسافر فى ساعة مبكرة من الصباح ..

ولكن أحمد عبدالعزيز رفض تأجيل مواعده سفره إلى الصباح، وهو يقول:

— أنا عاوز أكسب الوقت حتى أتمكن من العودة فى الصباح الباكر ..

ولما قيل له .. أنت لم تسترح لحظة واحدة طوال اليوم قال:

-- لا تعب فى سبيل الله، وفى سبيل الوطن، وفى سبيلكم وعندما أطمئن سأستريح .. ومن أسرار هذا اليوم أن الشهيد كانت تراوده فى تلك الليلة فكرة أن يطلب من اللواء المواوى إعفاءه من منصبه، فقد كان يشكو من إهمال إجابة طلباته !

ولكنه كان يتعجل السفر فى رحلته إلى الموت، وكان أن تحركت سيارته الجيب دون أن يسأل عن كلمة سر الليل فى تلك الليلة!

وأمام بلدة بيت جبرين على مسافة عدة كيلو مترات من قرية الفالوجا التى حوصرت فيها بعد ذلك ثلاث «أورط» من قواتنا بالإضافة إلى عدة سرايا من القوات السودانية أصيب الشهيد أحمد عبدالعزيز بعدة رصاصات قاتلة ..

وقبل وقتها أن الرصاصات انطلقت من خطوط القوات المصرية، وأن أحد الجنود المصريين سأل عن كلمة سر الليل عندما شاهد ضوء السيارة الجيب الخافت فلما لم يتلق الرد أطلق رصاصاته على ركبها لتتقلب السيارة ويصاب أحمد عبدالعزيز بعدة طلقات .

كما أصيب صلاح سالم بعدة طلقات هو الآخر ولكن إصابته لم تكن قاتلة !

وعرفنا خبر إصابة القائد الشهيد فى بيت لحم بعد الحادث بحوالى ١٥ دقيقة ..

وأخذ الضابط والجنود يلطمون وجوههم وهم يصرخون بطريقة هستيرية.. إن أحدا لم يصدق أن يموت القائد البطل برصاصات مصرية..!

وجاءنا أثناء الليل من يقول إن إصابة القائد الشهيد كانت بالغة، وإنه كان ما يزال حيا عندما نقل ليلا إلى المستشفى المركزى فى مدينة غزة حيث بذل الأطباء جهودهم لإنقاذ حياته بينما كان اللواء المواوى وكبار الضباط يقفون خارج حجرة العمليات وهم يبتهلون إلى الله أن تحدث المعجزة ويتم نجاة البطل الشهيد.

وفى يوم ٢٤ أغسطس.. أى فى اليوم التالى وصل قائد جديد ليتولى قيادة المتطوعين، وكان اسمه البكباشى محمود فكرى.

وعقد القائد الجديد اجتماعا روى فيه تفاصيل ما حدث.. قال:

– تقدم الشهيد بسيارته الجيب إلى مواقع القوات المصرية بالقرب من قرية الفالوجا وكان أن ظنته نقط المراقبة المصرية إحدى عربات الاستكشاف اليهودية فبادرت بإطلاق نيران كثيفة عليه، وانقلبت السيارة، ولكن بعد أن كانت الطلقة الأولى نفذت من الزجاج الأمامى واستقرت بجوار قلب البطل الشهيد!

وقال إن صلاح سالم أصيب هو الآخر، وقد استمع إلى أحمد عبدالعزيز قبل أن يفقد وعيه وهو يقول له: هكذا أموت يا صلاح فداء لوطنى، وأنا فقير فأوصيكم بأبنائى إذا أردتم أن تذكرونى، ثم نطلق بالشهادتين وبعدها فقد وعيه.

ولم يبق البكباشى محمود فكرى أكثر من عدة أسابيع، ثم عين فى مكانه القائم مقام عبدالجواد طباله الذى أصبح سفيرا لمصر فى السعودية بعد ثورة ٢٣ يوليو..

وعندما حوصرت قواتنا فى الفالوجا، تولى قيادتها أقدم رتبة، وهو الأمير الأى السيد طه الذى كان قائداً للأورطة الأولى المحاصرة، وأطلقت عليه الصحف المصرية اسم الضبع الأسود، وكان «البكباشى» جمال عبدالناصر أركان حرب هذه الأورطة.

وكانت الأورطة الثانية المحاصرة أيضا بقيادة الأميرالاي أحمد توفيق الذى أصبح قائدا لسلاح المشاة قبل الثورة..

وكانت تربطنى بالرجل صلة قرابة، فقد كان عديلا لوالدى رحمه الله.

ورودتنى فى تلك الأيام فكرة محاولة التسلل أثناء الليل من بيت لحم إلى الفالوجا لكتابة تحقيق مصور عن القوات المصرية المحاصرة..

وأذكر أننى ناقشت الفكرة مع أكثر من واحد من الضباط الذين كانوا يتولون قيادة قوات المطوعين، ولكنهم عارضوا بشدة قيامى بتلك المغامرة.

قالوا لى أنها عملية انتحارية وإننى إذا أفلت من رصاص القناصة الإسرائيليين، فقد لا اسلم من رصاصات نقط المراقبة المصرية فى الفالوجا.

وجاءت الأوامر في تلك الأيام إلى الصاغ معروف الحضري، وكان معروفا عنه أنه من ضباط الجناح العسكري في تشكيلات الإخوان المسلمين بأن يتنكر في زي الأعراب وأن يقود مجموعة من الجمال بعد تحميلها بالذخائر والمواد الطبية إلى قواتنا المحاصرة في الفالوجا.

وعرضت أن أرافقه في رحلته ولكن قيادة قوات المتطوعين لم توافق، وهددت بمنعني بالقوة. ووجدت الحل، وهو أن أسلم آلة التصوير الخاصة بي ومعها مجموعة من الأفلام للصاغ معروف الحضري، وطلبت إليه أن يقوم نيابة عني بتسجيل عدة صور لحياة قواتنا في الفالوجا. وقام الضابط الشجاع بمهنته، ثم عاد بعد أسبوعين حاملا لي ثلاثة أفلام فوتوغرافية قام بتصويرها.. وكانت هذه الصور أول صور تنشر في العالم لقواتنا المحاصرة في الفالوجا.. وكانت خبطة صحفية فريدة من نوعها..

وأذكر أنني بعد أن حصلت على تصديق المخابرات الحربية والسماح لي بنشر هذه الصور أن مجلة المصور دفعت لي مائتي جنيه مقابل نشر أربع صور منها.. أي ٥٠ جنيها للصورة الواحدة! كما دفعت لي إستان سوينتون مدير مكتب الاسوشيتدبرس الأمريكية في القاهرة، والذي أصبح بعد سنوات نائبا لرئيس مجلس إدارة الوكالة في نيويورك، مبلغ ٢٠٠ دولار ثمنا لصورة واحدة من مجموعتي..

وعدت إلى بيت لحم لأجد معروف الحضري يستعد لعملية تسلل جديدة إلى منطقة الفالوجا من ناحية الظاهرية القريبة من بيت لحم..

ولم أتردد في تسليمه آلة التصوير مرة أخرى، ومعها مجموعة من الأفلام.. وغاب الضابط المغامر أسبوعا كاملا، وكنت في كل يوم أتوجه إلى الظاهرية حيث كنت أنتظر عودته..

وعاد الرجل ومعه ما استطاع تصويره من أفلام، لاسجل خبطة صحفية أخرى.. كانت صورا تاريخية يظهر فيها بعض ضباطنا وجنودنا تحت الحصار، وكانت من بينها صور للبكباشي جمال عبدالناصر والبكباشي زكريا محبي الدين وغيرهما، وعندما نشرت هذه الصور قبل عودة قواتنا من الفالوجا في شهر أبريل ١٩٤٩، كان التركيز على الأميرالاي السيد طه قائد القوات المحاصرة، أو الضبع الأسود كما كنا نطلق عليه.

ولم يتصور أحد أن بعض هؤلاء الضباط الذين ظهرت صورهم في تلك الأيام هم أنفسهم الذين سيدخلون التاريخ عندما قاموا بثورة ٢٣ يوليو، وأصبحوا أعضاء في مجلس قيادة الثورة. وأذكر أن معروف الحضري حمل آلة التصوير الخاصة بي في رحلة تسلل ثالثة صدرت إليه التعليمات بالقيام بها، ولكنه لم يعد..

تربص اليهود لقاقلته، وكان أن وقع أسيرا، ووقعت الكاميرا أسيرة معه أيضا!

وأظنها الآن بعد أن أدت مهمتها في أحد متاحف إسرائيل أو داخل أحد أدراج مكاتب «الموساد» .. أي المخابرات الإسرائيلية!



وجاء محمود فهمى النقراشى رئيس وزراء مصر فى تلك الأيام إلى عمان لمحاولة إقناع الملك عبدالله بالمساعدة على فك حصار قواتنا فى الفالوجا.

وكانت القيادة العربية المشتركة قد وضعت فعلا خطة عسكرية لمساعدة القوات المحاصرة على الخروج بأسلحتها كاملة من الفالوجا، ولكن جلوب باشا القائد الإنجليزى للجيش العربى الأردنى تأمر على عدم تنفيذ هذه الخطة ..

وكانت مفاجأة أثناء المباحثات التى دارت فى قصر بسمان وهو قصر الملك عبدالله فى عمان عندما طلب الملك عبدالله من النقراشى أن تدفع إليه الحكومة المصرية مبلغ ٨٠ ألف جنيه شهريا كرسوم جمركية عن البنزين الذى كانت تحتاج إليه القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا حتى يتسنى لها تسيير سياراتها وشق طريقها بالقوة إلى خارج منطقة الحصار!

وقال رئيس وزراء مصر أنه ليس معقولا أن تدفع مصر، وهى الدولة العربية المشتركة فى الحرب رسوما على تهرب البنزين إلى القالوجا وأصر الملك عبد الله على طلبه وكانت مشادة كلامية حامية بينه وبين النقراشى، خرج بعدها رئيس الوزراء من قصر بسمان، وهو يتنفض من الغضب ..

وكنت فى تلك الأثناء أقف مع مجموعة من الصحفيين المصريين فى إحدى حجرات قصر الملك عبد الله ننتظر ما تنتهى إليه مباحثات النقراشى باشا مع الملك الأردنى ..

وبادرنا نسأل رئيس الوزراء المصرى عند انصرافه عن نتائج اجتماعه مع الملك .

ولفت انتباهنا الحالة التى كان عليها الباشا فقد كان وجهه مكفهرًا على غير عادته .

وتلفت رئيس الوزراء إلينا، فلما لم يجد غير مجموعة الصحفيين المصريين أخذ يسب وهو يقول لنا:

— أنها خيانة .. هاجموا فى الصحف المصرية!

وكانت مصر تشكو أن قائد القوات العراقية رفض أن يتقدم بقواته إلى مدينة ناتانيا على شاطئ البحر المتوسط فى شمال تل أبيب .. كانت المدينة الساحلية على مرمى مدافعه وكان فى وسعه أن يفتح جبهة جديدة حتى يخفف الضغط على حصار قواتنا فى الفالوجا وكان رده المشهور: ماكو أوامر!

وأدرنا ما كان رئيس الوزراء المصرى يشعر به من مرارة .. وكانت أول مرة يصدر منه مثل هذا التصريح الخطير الذى يتهم فيه ملك شرق الأردن بالخيانة!

وكانت كلماته الغاضبة بمثابة الضوء الأخضر لمجموعة الصحفيين المصريين لمهاجمة الهاشميين فى الأردن والعراق!



• أحمد عبد العزيز وبجواره كمال الدين حسين
يرصدان تحركات القوات الصهيونية..



• السيارة الجيب التي قتل فيها
أحمد عبد العزيز برصاصة مصرية!



• صورة تاريخية للشهيد أحمد عبد العزيز مع
مجموعة من ضباطه الذين تطوعوا لقيادة الفدائيين!



• الشهيد أحمد عبد العزيز في حديث عن
عمليات الفدائيين الحربية

وانتابنى الحماس بحيث بادرت بكتابة تحقيق صحفي ضمنته بعض أسرار مباحثات رئيس وزراء مصر مع الملك عبدالله فى عمان ..

وأذكر أننى استهللت هذا التحقيق بمقدمة قلت فيها:

- يدعى جلالة الملك عبدالله أنه من سلالة الرسول، وقد قمت بتحريرات واسعة النطاق، وتتبع تسلسل الانساب النبوية الشريفة، وخرجت من تحرياتي بحقيقتين: الأولى: أنه من قريش، وهذا مالا يمكن التشكيك فيه ..

والثانية: أن تسلسل نسب الملك عبدالله سليم حتى الحفيد السادس للحسين بن الامام على بن أبى طالب رضى الله عنه، ثم لاحظت أن تسلسل نسبه قد أتجه يمينا ثم صعدا نحو الشمال ليلتقى بسلالة أبى لهب ..!

وكانت مدينة بير سبع قد وقعت فى أيدى الإسرائيليين وبالتالي لم يصبح الطريق الذى يربط بيت لحم بمدينة غزة مأمونا.

وكان على أن أغادر المنطقة كلها قبل أن أرسل بتحقيقى الصحفى إلى القاهرة.

وأذكر أننى التقيت بأحد الطيارين المصريين، وكانت الأوامر قد صدرت إليه بأن يطير إلى دمشق ومنها إلى القاهرة وكان فى تقديرى أن أكون قد غادرت المنطقة كلها إلى سوريا قبل أن يصل هذا الطيار إلى القاهرة.

وكان أن سلمته رسالتى الصحفية، وطلبت إليه أن يبعث بها إلى جريدتى فور وصوله إلى القاهرة ..

ولكن أراد سوء حظى أن تلغى التعليمات التى صدرت إلى الطيار المصرى بالطيران إلى دمشق دون أن أعرف، وكان عليه أن يطير رأسا إلى القاهرة.

وتحمس الطيار لأن يحمل رسالتى الصحفية إلى جريدة «الأساس» التى كنت أعمل بها، وكانت الجريدة الناطقة بلسان الحزب السعدى .. حزب حكومة محمود فهمى النقراشى باشا ..

ونشرت رسالتى الصحفية فى الصفحة الأولى فى صباح اليوم التالى تحت مانشيت كبير بعنوان «الملك سليل أبو لهب .. الأردن تطلب ٨٠ ألف جنيه رسوماً جمركية شهرياً على بنزين الفالوجا ..

وأثار التحقيق الصحفى ضجة، فقد كانت أول مرة يهاجم فيها الملك عبد الله بمثل هذا العنف، وعلى صفحات جريدة حزب الحكومة ..

وبادر بهاء الدين طوقان، وكان وقتها يشغل منصب الوزير المفوض لإمارة شرق الأردن فى القاهرة، فأبرق إلى عمان بنص ما جاء فى تحقيقى الصحفى ..

وثار الملك عبدالله، وكما سمعت فيما بعد .. لقد أخذ يسب ويشتم وهو يقول:

- ليتهمنى المصريون بأننى إنجليزى وليقولوا إننى أجرى مفاوضات سرية مع اليهود أما أن يحاولوا التشكيك فى نسبى الشريف فهذا مالا يمكن أن أقبله ..

وتطوع « زميل » صحفي من المصريين توفي أخيرا وكان يعمل مراسلا لجريدة الأهرام وكان وثيق الصلة بالملك عبدالله ليقول للملك :

- زعلان ليه سيدنا .. فلان موجود فى بيت لحم!



كنت أتأهب لمغادرة المنطقة، ولم أكن قد عرفت بأن تحقيقى الصحفى، قد أثار غضب الملك عبدالله وأنه أصدر أوامره إلى قوات الجيش الأردنى بالقبض علىّ، وأن هذه التعليمات أبلغت إلى صديقى الكولونيل عبدالله التل قائد القوات الأردنية فى القدس.

وكنت قد ذهبت إلى منطقة الظاهرية فى صباح ذلك اليوم على أمل أن يعود معروف الحضرى بعد تسلمه الثالث إلى الفالوجا.

لم أكن أعرف أنه قد وقع أسيرا فى أيدي اليهود.

وعدت عند الغروب إلى مقر قيادة المتطوعين في المدرسة الثانوية فى بيت لحم، وكانت مفاجأة عندما صرخ قائد المتطوعين في وجهى بمجرد أن شاهدنى قائلا:

- أنت فين: الدنيا مقلوبة عليك إيه اللى عملته فى سيدنا حتى أنه أمر بالقبض عليك .. قلت له دون أن يتبادر إلى ذهنى أن تحقيقى الصحفى قد نشر فى القاهرة: حقيقة لا أعرف!

قال لى: انصل عبدالله التل بى فى التليفون الميدانى وقال لى إن أمرا صدر إليه بالقبض عليك ولكنه لن يوزع الأمر على قواته الليلة، وعليك أن تهرب قبل الفجر ..

وتمايلت الدنيا تحت قدمى وأدركت ساعتها ما حدث.

وراودتنى فكرة أن أقوم بالتسلل بين خطوط الإسرائيليين من بيت لحم إلى غزة.

كان الوقوع أسيرا فى أيدي الإسرائيليين أهون من الوقوع فى أيدي الملك عبدالله بعد أن طعنته فى نسيبه!

وكان قائد قوات المتطوعين رجلا شهما، فأخذ يهون الأمر علىّ، وعرض علىّ إحدى سيارات الجيب وسائق سودانى من المتطوعين كان اسمه محمد عبدالله لينقلنى بالسيارة أثناء الليل إلى منطقة الحدود بين الأردن وسوريا ..

وأعد لى بسرعة تصريح مرور من الحدود الأردنية إلى سوريا باسم مستعار لضابط ليس له وجود. وكان اسم هذا الضابط الوهمى على ما أذكر القائمقام فتحى عبد الرسول.

وقام باعطائى تاجين من القماش التى يستخدمها الضباط أثناء الحرب للتعرف على رتبهم كما أعطائى عدة نجوم أيضا وهو يقول لى:

- أنها قد تفيدك عند اجتياز نقطة الحدود الأردنية.

وكانت هذه التصاريح معمولا بها أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وكان الضباط يتنقلون بها بين الأردن وسوريا.

وكانت الساعة السادسة مساء عندما تحركت السيارة الجيب من بيت لحم فى طريقها إلى القدس .
كنت شابا صغيرا، ولم أكن قد حلقت ذقنى لمدة أسبوعين كاملين مما كان يضىفى على مظهرها أكبر من سنى .

وبالتالى كانت رتبة القائمقام التى كتبها قائد قوات المتطوعين فى تصريح المرور تناسب مظهرى وخاصة بعد أن خلعت شارة المراسل الحربى، وثبتت على كتفى التاجين والنجوم لأصبح فى رتبة قائمقام .. أى عقيد، وإن كانت رتبة مزيفة!

وسألت قبل مغادرة مقر قيادة المتطوعين عن كلمة سر الليل فى تلك الليلة، وكانت علي ما أذكر .. قمر الزمان ..

وفى القدس توقفت عند مركز قيادة عبدالله التل .. كنت أريد أن أقوم بوداعه، وهو الذى أرسل تحذيره إلىّ واقترح علىّ الهرب قبل الفجر .

وكانت مفاجأة للرجل عندما شاهدنى أمامه، ولكنه ابتسم وهو يضافحنى قائلا :

– أهرب بسرعة ولكن عليك أن تمر بالأمير طلال لأنه أعد خطة لتهربك إلى سوريا، وكان الأمير طلال – الملك طلال فيما بعد – يحمل رتبة جنرال فى الجيش العربى وكانت تربطنى به صلة صداقة قوية ..

وكانت تعجبنى فيه صراحته وآراؤه المعارضة للكثير من تصرفات والده ..

ولما سألت عن مكانه قال لى عبدالله التل أنه موجود فى مسجد عمر، وذهبت إلى المسجد لأجد الأمير طلال جالسا القرفصاء بجوار المنبر وكان يقرأ آيات من القرآن الكريم فى مصحف كبير كان يحمله بين يديه ..

وتسللت، ثم جلست وراءه حتى ينتهى من تلاوته للقرآن الكريم، ويبدو أنه شعر بحركتى فالتفت ناحيتى، ثم استمر فى تلاوته للقرآن الكريم حتى أتم الآية التى كان يقرأها وبعدها التفت ناحيتى، وهو يقول :

– الله ينصرك .. من الذى قال إننا من سلالة الرسول ..

وحاولت أن أقول شيئا، ولكن الأمير طلال بادرنى بقوله .. :

– توجد تعليمات عند نقطة الحدود الأردنية بأن ضابطا عظيما مصريا سيمر إلى سوريا وعليك ألا تتوقف بالسيارة وأجعل السائق يطلق نفيه بقوة ثم استمر فى طريقك دون توقف ..

وودعت الأمير طلال ثم تحركت بالسيارة الجيب بسرعة .. وفى الساعة الثامنة والنصف مساء كنت أخترق شوارع أريحا ومنها توجهنا إلى عمان .

وكانت الساعة الحادية عشر مساء عندما اجتازت السيارة الميدان الكبير أمام قصر بسمان وراودنى فى تلك اللحظة خاطر يقول لى :

– ماذا لو شاهدنى الملك :



• عبد الناصر مع مجموعة من
زملائه الضباط المصريين أثناء
حصار قواتنا في منطقة الغالوجا



عبد الناصر مع صلاح سالم
ومعهما أحد الضباط يخلق ذقنه
أثناء حصار قواتنا في الغالوجا



عبد الناصر يشرف علي إصلاح إحدى السيارات أثناء حصار الغالوجا



اللواء الواوي قائد القوات المصرية في حرب ١٩٤٨

كنت أعرف أن من عادته أن يتجول أثناء الليل على قدميه لمدة ساعة أمام قصره، ولكن الله ستر.. المهم.. وصلنا إلى نقطة الحدود الأردنية في الساعة الرابعة والنصف صباحا، وعمل سائق السيارة بنصيحة الأمير طلال فأطلق نفير سيارته بطريقة متواصلة وهو يندفع في اتجاه نقطة الحدود مع سوريا.. ورفع أحد الجنود الحاجز الخشبي ثم أمسك نفيره وأخذ ينفخ فيه تحية للمضابط المصري العظيم وهو يجتاز منطقة الحدود في الطريق إلى سوريا.

ولم يكن يعرف أنني ضابط مزيف، وأنى هارب من محاولة انتقام الملك الغاضب في عمان! وترجلت في منتصف الطريق بين نقطتي الحدود الأردنية والسورية ثم صافحت سائق السيارة الجيب مودعا وطلبت إليه أن يعود إلى بيت لحم.. ثم سرت على قدمي إلى نقطة الحدود ورفع أحد الجنود السوريين بندقيته في وجهي وهو يأمرني أن أعود أدراجي إلى الأردن.. وحاولت أن أقول له أنني هارب من سيدنا في الأردن، ولكن دون جدوى.

وسألت الجندي السوري عن قائد المنطقة، فقال لي إنه نائم ولا يمكن إيقاظه. وبقيت في حوار مع هذا الجندي حتى كانت الساعة السابعة صباحا عندما توقفت سيارة عسكرية سورية أمام نقطة خفر الحدود السورية.

ونزل من السيارة ضابط سوري، كان يقوم بجولة في المنطقة. وعرفت الرجل فلم أتمالك نفسي من الفرحة وأنا أصبح في وجهه: الزعيم حسنى الزعيم.. والتفت الرجل ناحيتي حتى إذا ما رأيته قال بدهشة: شو بتفعل هون! قلت له: هارب من الأردن، وأريد الالتجاء إلى سوريا.. ثم رويت له تفاصيل الأزمة التي تفجرت مع الملك عبدالله^(١). وقرر الرجل على ضمانته الشخصية أن يصطحبني معه في سيارته إلى قيادة الأركان.. أى قيادة الجيش السوري في دمشق، وكان هذا يكفي حتى أعود إلى القاهرة على أول طائرة في نفس اليوم! ■

(١) روى لى الزميل سامى حكيم وكان وثيق الصلة بالملك عبدالله أن الملك أعد مرسوما بالانعام على ستة من الصحفيين المصريين برتبة البكوية لتغطيتهم حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وكان اسمه واسمى وأظن اسم محمد حسنين هيكل أيضا على رأس قائمة هؤلاء الصحفيين، وقال لى سامى حكيم أنه اعترض على هذا الانعام، وقال لسيدنا أى الملك: لا أظنهم سيقبلون رتبة البكوية، وكان رد الملك: شو بيريدوا نعطيهم الباشوية. وقال لى سامى حكيم إن مراسيم الانعام برتبة الباشوية أعدت فعلا، ولكن الملك أمر بإلغائها بعد الحملة التي شنتها الصحافة المصرية عليه بسبب موقفه من قواتنا فى الفالوجا، وضاعت عليه وعلينا رتبة الباشوية من سيدنا..!





أول مقر للنقابة فى شقة للقمار!

■ كان أول مقر لنقابة الصحفيين فى شقة للقمار قبل أن تنتقل لمبناها القديم فى شارع عبدالحالى ثروت، وكان مجلس إدارة النقابة يعقد اجتماعاته فى شقة خاصة كان محمود أبو الفتاح صاحب جريدة «المصرى» يستأجرها فى عمارة الايموبليا فى شارع شريف وقد وضعها تحت تصرف المجلس بمناسبة انتخابه نقيبا للصحفيين.

وأقلب فى أوراقى القديمة لأقف قليلا أمام مجموعة من الوثائق الهامة التى تروى جانباً من تاريخ نقابة الصحفيين.

إن واحدة من هذه الوثائق تقول: إن التفكير فى إنشاء هذه النقابة كان أشبه بالحلم الذى طل يراود «الجورنالجية».. وهو الاسم الذى كان يطلق على الصحفيين أيام زمان لسنوات طويلة، وكان الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد أول من نادى بإنشائها فى مقال نشره فى جريدته.

كانت للمحاميين نقابة، وكان لهم نقيب يدافع عن مصالحهم ويتكلم باسمهم، أما «الجورنالجية» فلم تكن لهم نقابة ولم يكن لهم نقيب!

وتحمس «الجورنالجية» لمشروع إنشاء نقابة لهم، ولكن التفكير حولها توقف مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ثم عادوا للحديث عنها مع ثورة سنة ١٩١٩، عندما وقع الاختيار على عبدالعزيز فهمى «باشا» وكان نقيبا للمحاميين ليكون واحداً من الأقطاب الثلاثة الذين كلفوا باسم الشعب للتفاوض على تحقيق المطالب الوطنية مع سعد زغلول «باشا» وعلى «باشا» شعراوى.

وكانت البداية اجتماعاً مشتركاً فيه خمسة من «الجورنالجية» هم داوود بركات رئيس تحرير جريدة الأهرام وإسكندر سلامة ومحمد حافظ عوض وجورج طنوس وسيد على^(١).

وهم من الرعيل الأول من الصحفيين الذين عرفتهم مصر فى العشرينيات وكان اتفاقهم على تكوين رابطة تعمل على حماية مهنة الصحافة والدفاع عن مصالح العاملين بها.

وكان من أهم أغراض هذه الرابطة الدعوة لإنشاء نقابة للصحفيين!

وتحرك «الجورنالجية» مرة أخرى مع صدور دستور سنة ١٩٢٣ عندما اختص قانون الانتخابات الذى صدر على أثر إعلان هذا الدستور نقيب المحامين بالتعيين فى مجلس الشيوخ، بينما لم يختصهم بأى شئ نظراً لأنهم لم يكن لهم نقابة أو نقيب!

(١) المرحوم سيد على هو والد الصديق أحمد سعيد الذى كان مديراً لصوت العرب أيام الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

وكان أن قام ثلاثة من الصحفيين هم أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار القديمة ومحمد حافظ عوض وليون كاسترو وهو يهودى من الصحفيين المتمصرين، وكان يطلق عليهم اسم «الجورنالجية الخواجات» بمقابلة رئيس الحكومة، وطلبوا إليه لأول مرة رسميا باسم الصحفيين من مصريين ومتمصرين إصدار قانون بإنشاء نقابة للصحفيين!

وفي نفس الوقت قام صحفى متمصر آخر اسمه رواؤول كاتفية بنشر مقال كان فى صورة رسالة موجهة إلى زملائه الصحفيين يحثهم فيها على المبادرة بإنشاء هذه النقابة.

أراد أن يؤكد تضامن الجورنالجية الخواجات مع زملائهم المصريين حتى تكون للصحفيين نقابة! وقيل أيامها إن دار المندوب السامى البريطانى أعطت لهؤلاء الجورنالجية الخواجات الضوء الأخضر الذى كان يعنى أنها لا تعترض على أن يكون للصحفيين نقابة!

كانت مجموعة من بارونات الصحافة أيام زمان أى الباشوات يسيطرون إلى جانب الجورنالجية الخواجات على الصحافة العربية، وبالتالي كانت دار المندوب السامى البريطانى على يقين من أنها لن تفقد مع إنشاء هذه النقابة سيطرتها على الصحافة! وتكلم الوثائق القديمة لتقول أيضا:

- عقد سبعة من كبار الصحفيين اجتماعا اتفقوا فيه علي توجيه الدعوة إلى أصحاب ومحررى الصحف والمجلات التى تصدر فى مصر للاجتماع حتى يتسنى لهم التشاور فيما يجب اتخاذه من إجراءات لإنشاء نقابة للصحفيين.

وكان هؤلاء الصحفيون السبعة هم عبدالقادر حمزة صاحب جريدة البلاغ وأميل زيدان (من اصحاب دار الهلال) وحامد المليجى المحرر بجريدة البلاغ^(١) وسيد كامل (محرر) وإبراهيم عبدالقادر المازنى (كاتب) والدكتور محمود عزمى (كاتب) وأمين الرافعى (صاحب جريدة الأخبار القديمة). وعقد الاجتماع فعلا في يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ فى أشهر مقهى عرفته القاهرة في تلك الايام، وكان معروفا باسم: بار اللواء.

كان يقع فى مواجهة مبنى الاهرام القديم، وقد هُدم لتبْنى مكانه عمارة ضخمة اشتهرت باسم «عمارة اللواء».

وكان هذا المقهى يعتبر منتدى يلتقى فيه الصحفيون ويقضون فيه سهراتهم! ووافق الصحفيون فى هذا الاجتماع على إنشاء النقابة، وقاموا بتشكيل لجنة كلفت بوضع مشروع النظام الاساسى لها.

(١) المرحوم حامد المليجى كان محررا بجريدة البلاغ، وهو والد الزميل الراحل الامير المليجى الذى كان محررا بجريدة الجمهورية وتوفاه الله منذ عدة سنوات ويروون عنه أنه أطلق اسم الامير علي ابنه تحديا للملك فؤاد ليصبح أشبه باللقب عندما يتناديه الناس باسم الامير المليجى.

وكان اتفاقهم على أن يطلق عليها اسم: نقابة الصحافة المصرية العامة.

وفى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عقد الاجتماع الثانى للصحفيين وكان يرأسه المرحوم حامد المليجى فى نفس المكان .. أى فى مقهى بار اللواء، وتم فى هذا الاجتماع مناقشة النظام الأساسى للنقابة، كما وضعت اللجنة التي كلفت باعداده، وتقرر إدخال بعض التعديلات عليه!

وفى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عقد اجتماع ثالث للصحفيين فى بار اللواء أيضا، وكان برئاسة أمين الرافعى .

وتقرر فى هذا الاجتماع الموافقة على المشروع فى صورته النهائية .. وأعلن عن انشاء نقابة للصحفيين، ولكنه كان إعلانا من طرف واحد لأن الحكومة لم تعتمد، ولم توافق عليه ..

وتتكلم الوثائق القديمة لنقابة الصحفيين لتقول :

– لعبت عناصر فى أوائل عام ١٩٢٤ دورا غريبا لإثارة الفرقة فى صفوف الصحفيين، وكان أن دبّت الخلافات بينهم، وانعكست الصراعات الوطنية والسياسية والحزبية على نقابتهم الوليدة التى أصيبت بالضعف بحيث لم تجد أحدا يعترف بها.

كانت نقابة على الورق، وأنقل عن أحد مؤسسيها وهو المرحوم حامد المليجى قوله :

– نجحنا فى إنشاء نقابة للصحفيين ولكنها للأسف ولدت ميتة!

ويذكر الرجل فى مذكراته الصحفية التى نشرها قبل وفاته فى كتيب صغير بعنوان : « نقابتنا » .. أن أول أزمة واجهتها النقابة الوليدة كانت مع الملك فؤاد .

وكانت إحدى الصحف قد نشرت تفاصيل فضيحة معينة عن الحياة الخاصة لأحد رجال القصر الملكى من المقربين إلى الملك .

وأراد الملك فؤاد أن يعبر عن غضبه وسخطه على الصحافة والصحفيين فأمر بعدم توجيه الدعوة إلى رجال الصحافة لحضور حفل لافتتاح المعرض الزراعى الذى كانت الجمعية الزراعية الملكية تقيمه فى كل سنة.

قال إنه لا يريد أن يرى وجه أى واحد من الجورنالجية عند افتتاحه للمعرض الزراعى .

ووقع المسئولون فى الجمعية الزراعية الملكية فى حرج كبير، فقد كان عليهم أن يتجاهلوا الصحافة والصحفيين وإغفال دعوتهم إلى حفل افتتاح المعرض .

ووجد هؤلاء المسئولون الحل الذى تصوروا أنه يخرجهم من المأرق الذى أوقعهم فيه الملك، وكان أن وجهوا إلى الصحف دعوة حرصوا على أن تصل إليها قبل موعد حفل الافتتاح بدقائق حتى لا يتمكن مندوبوها من ارتداء بدل « الردنجات » وهى الملابس الرسمية التى كان عليهم أن يرتدوها عند اشتراكهم فى مثل هذه المناسبات .

واجتمع الصحفيون على عجل حيث تشاوروا فى الأمر، وكان رأيهم أن توجيه الدعوة إليهم على هذه الصورة يعتبر تعجيزا متعمدا وإهانة يجب أن يرفضوها .

ووافقوا على اقتراح تقدم به صحفى قديم اسمه وفيق بأن تقاطع الصحف حفل الافتتاح فلا تنشر عنه حرفا.

وفى اليوم التالى خرجت الصحف وليس فيها كلمة واحدة عن حفل افتتاح المعرض الزراعى . وكانت صفعة من الصحفيين للملك فؤاد! .



فى تلك الأيام كان مرتب داوود بركات رئيس تحرير جريدة الأهرام خمسين جنيهاً فى الشهر، وكان الرجل يتقاضى خمسين جنيهاً أخرى شهرياً كبديل مكتب . . أى لمصاريف ما كان يقدمه لزوار مكتبه من شاي وقهوة .

وعندما رشح الدكتور محمد حسين هيكل ليعمل رئيساً لتحرير جريدة السياسة اليومية، وكان شاباً لم يتجاوز الرابعة والثلاثين من عمره، رفض أن يتقاضى أقل من مائة جنيه فى الشهر .

وأصبح الدكتور محمد حسين هيكل يتقاضى أكبر مرتب لرئيس تحرير جريدة يومية .

وعندما أنشئت جريدة السياسة الأسبوعية أضيفت إلى راتب الدكتور هيكل ٢٠ جنيهاً أخرى علاوة شهرية لمواجهة أعباء رئاسته الجديدة للجريدة .

وأثار تعيين الدكتور هيكل بهذا المرتب ضجة ومناقشات حادة فى مختلف أوساط الصحفيين، وبين السياسيين أيضاً!

كان مرتبا ضخما بالنسبة للمرتبات العامة أيام زمان!

ويكفى أن تعرف أن مرتب الوزير فى سنة ١٩٢٢ مثلا لم يكن يزيد بالإضافة إلى جميع مخصصاته وبدلاته على ٨٠ جنيهاً فى الشهر .

وكان مرتب مدير المديرية . . أى المحافظ ٥٠ جنيهاً شهرياً، ثم ارتفع هذا المرتب إلى حوالى ١٢٠ جنيهاً فى الأربعينيات .

ومما يروونه أن داوود بركات ذهب إلى أصحاب جريدة الأهرام يطلب علاوة .

قال لهم . . إنه لا يستطيع أن يبقى فى منصبه كرئيس لتحرير جريدة الأهرام بينما يتقاضى رئيس تحرير جريدة السياسة اليومية ضعف مرتبه .

ورفض أصحاب جريدة الأهرام، وقالوا له نفس كلماتهم التى كانوا يواجهون بها أى محرر عندما يطلب لنفسه علاوة:

— شو بدك . . يا زلمة . . بتريد تخرب الأهرام!

وكان الدكتور هيكل عندما عين رئيساً لتحرير جريدة السياسة اليومية واحداً من أبرز المثقفين المصريين .

وكان أول قرار اتخذه بعد تعيينه رئيساً لتحرير الجريدة، هو أن تقوم إدارة الجريدة بتفصيل بدلة «ردنجوت» على نفقتها لكل واحد من محررى الجريدة ليرتديها فى المناسبات الرسمية .

وأصبحت هذه البدلة «الردنجوت» بعد ذلك من مسوغات التعيين فى جريدة السياسة اليومية، وأصبح تقليدا أن تقوم الجريدة بتفصيل هذه البدلة لكل محرر بمجرد أن يتم تثبيته للعمل بالجريدة. وتكشف مجموعة من الوثائق القديمة لتاريخ نقابة الصحفيين عن تفاصيل مثيرة فى قصة كفاح «الجورنالجية» أيام زمان لإنشاء نقابتهم.

كان صراعا بين الصحفيين المصريين والمتمصيرين.. وصراعا بينهم وبين أصحاب الصحف.. بارونات الصحافة أيام زمان.. بل كان صراعا بين الصحفيين والحكومات الحزبية التى تعاقبت على حكم مصر قبل الثورة.

وكما تقول هذه الوثائق.. كانت هناك محاولات أخرى فى شهر مارس سنة ١٩٢٦ لإنشاء نقابة للصحفيين، ولكن تحت اسم: اتحاد المشتغلين فى بلاط صاحبة الجلالة الصحافة!

وكان أن عقد اجتماع تمهيدى لإنشاء هذا الاتحاد، وتقرر أن يكون له فرع بالإسكندرية حيث كان يصدر بها عدد كبير من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية.

والتف الصحفيون حول هذا الاتحاد الذى سرعان ما تلاشى وفقد أهميته على أثر انضمام أصحاب الصحف إليه.

كما انضم إليه بعض الإداريين فى إدارات الصحف ومندوبى الإعلانات أيضاً. ولعبت عناصر التخريب فى هذا الاتحاد دورا كبيرا عندما فتح باب العضوية فيه أمام الأدباء من غير محترفى مهنة الصحافة وأيضاً أمام أصدقاء وأقارب بعض الصحفيين! وكان طبيعياً ألا يستمر هذا الاتحاد أكثر من عدة أشهر!

وكشف أصحاب الصحف من باشوات الصحافة أيام زمان عن أهدافهم عندما قاموا فى عام ١٩٢٦ بإنشاء رابطة أطلقوا عليها اسم: جمعية الصحافة للدفاع عن مصالح أصحاب الصحف فى مواجهة مطالب المحررين، ولم يكن يسمح بالانضمام إلى عضوية هذا الاتحاد إلا لأصحاب الصحف، وبعض المقربين إليهم من المحررين.

وبمعنى آخر.. كانت جمعية خصوصية للغاية تعمل لحماية مصالح أصحاب العمل.. أى باشوات الصحافة.

وكان من أعضاء مجلس إدارتها فارس نمر باشا وأنطوان الجميل باشا^(١)، وحافظ عوض بك.. وبقيت هذه الجمعية تمثل التجمع الوحيد للصحافة والصحفيين.



وفى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ عقد فريق من المحررين اجتماعاً قرروا فيه إنشاء اتحاد محررى الصحف المصرية برئاسة حامد المليجى.

(١) كان أنطوان الجميل رئيساً لتحرير الأهرام وكان صاحباً لمجلة الزهور، وهو عم بيير الجميل مؤسس حزب الكتائب اللبنانية ووالد بشير وأمين الجميل رؤساء لبنان فيما بعد.

ومع إنشاء هذا الاتحاد تفجر الصراع بين جمعية الصحافة، وقد تكتلت وراءها جريدة الأهرام بأصحابها، وبعض محرريها، واتحاد محرري الصحف المصرية، وكان يتكتل وراءه غالبية المحررين الصحفيين وعلى رأسهم العاملين في جريدة البلاغ.

وظل الصراع بين الجانبين إلى أن اضطرت جمعية الصحافة إلى حل نفسها في أواخر عام ١٩٣٩. واضطرت الدولة للاعتراف باتحاد محرري الصحف المصرية عندما وجهت الدعوة إلى رئيسه (بصفته رئيساً للاتحاد) لحضور الاحتفال الرسمي بزفاف الأميرة السابقة فوزية إلى شاه إيران.

وتتكلم وثائق نقابة الصحفيين القديمة لتقول أيضاً إن الصحفيين بعد أن باءت كل محاولاتهم بالفشل لإقناع الحكومات التي توالى على حكم مصر بإصدار قانون بإنشاء نقابة الصحفيين قاموا بإنشاء نقابة أهلية لتكون تجمعاً يدافع عن مصالح الصحافة والصحفيين.

كانت تضم أصحاب الصحف والمحررين، وكان أول رئيس لمجلس إدارة هذه النقابة الأهلية هو جبرائيل تكلاباشا صاحب جريدة الأهرام، وجاء بعده الدكتور محمد حسين هيكل ليرأس مجلس إدارة النقابة الأهلية.

وكان سكرتيرها العام في بادئ الأمر سليمان فوزى صاحب مجلة الكشكول، ثم حامد المليجي. وتقول واحدة من أوراقى القديمة إن الفضل في إنشاء هذه النقابة يرجع إلى الأديب والمفكر الدكتور محمود عزمى عندما وقع اختيار على ماهر باشا عليه ليعمل مستشاراً صحفياً لحكومته التي كلف بتشكيلها في عام ١٩٣٩.. أى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بعدة أشهر.

كان رحمه الله مؤمناً بحرية الصحافة، وأراد أن تكون نقابة الصحفيين كما قال في مذكرة رفعها إلى رئيس الحكومة، منبراً للرأى الحر، وأن تكون منارة تهتدى به الصحافة الشريفة، وهى تسهم فى الحركة الوطنية من أجل تحقيق جلاء قوات الاحتلال البريطانية على بلادنا وأن تكون تجمعاً للصحفيين الوطنيين الذين يعملون من أجل مصر.

واستطاع الدكتور محمود عزمى إقناع على ماهر باشا يتبنى مشروع لإصدار قانون بإنشاء هذه النقابة.

وأعد مشروع هذا القانون بسرعة، إلا أنه وُضع على الرف لفترة من الوقت على أثر إعلان استقالة حكومة على ماهر باشا.

وجاءت وزارة حسين سرى باشا ليوصل الصحفيون اتصالاتهم التي انتهت بالموافقة على إصدار القانون الخاص بإنشاء النقابة، وكان يحمل رقم ١٠ لسنة ١٩٤١.

وفى يوم ٣١ مارس من نفس السنة صدر المرسوم الملكى بإنشاء النقابة، وصدر فى نفس الوقت أمر ملكى بتشكيل مجلس مؤقت لإدارة النقابة الجديدة.

إنه أول مجلس لنقابة الصحفيين، وكان يضم عددا من الباشوات أصحاب الصحف أيام زمان، وكانت غالبيتهم من أصل لبناني أو سوري، ولذلك اشتهر باسم مجلس الباشوات . وكان هذا المجلس يتكون كما جاء فى الأمر الملكى بتشكيله من أصحاب السعادة والعزة والأفندية المحترمين :

جبرائيل تكلا باشا وفارس نمر باشا وخليل ثابت باشا وادجار جلاد بك (أصبح باشا فيما بعد) وعبد القادر حمزة باشا وفكرى أباطة بك (أصبح باشا فيما بعد) وإبراهيم عبد القادر المازنى ومحمد التابعى ومحمود أبو الفتح ومحمد خالد .

وكان يضم أيضا مصطفى أمين وحافظ محمود من الصحفيين الشبان فى تلك الأيام . وكان مصطفى أمين عندما صدر الأمر الملكى لا يتجاوز السابعة والعشرين من عمره إلا بشهر واحد وعشرة أيام فهو كما تقول شهادة ميلاده وشهادة ميلاد توأمه المرحوم على أمين من مواليد يوم ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ .

أما حافظ محمود فلم يسعنى الحظ للاطلاع على شهادة ميلاده التى يضمها الملف الخاص به فى نقابة الصحفيين إلا أنه كان يؤكد دائما بأنه من مواليد يونيو سنة ١٩١١ .

وكان مصطفى أمين يعمل رئيسا لتحرير مجلة الاثنين التى كانت تصدر من دار الهلال . أما حافظ محمود فكان يعمل رئيسا لتحرير جريدة السياسة الأسبوعية التى كان يصدرها حزب الأحرار الدستوريين فى تلك الأيام ..

وعندما قام محمد محمود باشا بتشكيل وزارته طلب إلى الدكتور محمد حسين هيكल الاشتراك معه فى الحكومة كوزير دولة .

وكانت المفاجأة عندما استدعى الدكتور هيكل .. حافظ محمود، فى يوم أول يناير سنة ١٩٣٨ .. أى اليوم التالى لتشكيل الوزارة ليقول له : إن الاختيار وقع عليه ليعمل رئيسا لتحرير جريدة السياسة الأسبوعية التى كان يصدرها حزب الأحرار الدستوريين فى تلك الأيام ..

وتقول لحافظ محمود شيخ الصحفيين الذى كان يحمل رقم واحد فى ترتيب العضوية بجدول نقابة الصحفيين :

.. كم كانت سنك عندما عملت رئيسا للتحرير لأول مرة ؟
فيقول لك : حوالى ٢٧ سنة .

وعندما صدر قانون نقابة الصحفيين فى سنة ١٩٣١ كانت إحدى موادہ تنص على أن يقوم مجلس النقابة بإعداد لائحة للعمل الصحفى، وكان يطلق عليها اسم : لائحة استخدام وتشغيل الصحفيين .

وانتهز الباشوات - من أصحاب الصحف الذين تم تعيينهم فى أول مجلس مؤقت للنقابة الفرصة لإعداد مشروع لائحة تحقق مصالحهم كأصحاب صحف دون أن يضعوا فى اعتبارهم مصلحة الصحفيين أنفسهم تماما . كما يفعل بارونات الصحافة هذه الأيام .

كان مشروعاً غريباً يقول فى أحد مواده بالحرف الواحد :

- يعمل الصحفى تحت التمرين لمدة عشر سنوات مهما كان سنه ، ولا يتقاضى أثناء فترة تدريبه أى مكافآت .. على أن يمنح ابتداء من السنة الحادية عشرة مكافأة تقدر بنصف شهر من أجره عن كل سنة بعد العشر سنوات الأولى !

وأثار مشروع هذه اللائحة أزمة حادة بين أعضاء المجلس المؤقت للنقابة .

وفى أحد محاضرات اجتماعات المجلس المؤقت للنقابة تمت مناقشة مشروع هذه اللائحة ليتضح أن شيخ الصحفيين حافظ محمود كان أول من اعترض على هذه المادة ، وقال عنها :

- «إنها ليست لائحة استخدام الصحفيين ، ولكنها لائحة لاستغلالهم لحساب أصحاب الصحف من أصحاب السعادة الباشوات» !

وثار بعض أعضاء المجلس المؤقت من الأفندية .

وقالوا : إنها تتضمن إجحافاً بحقوق الصحفيين !

وكان إبراهيم عبد القادر المازنى أول من أيد وجهة نظر حافظ محمود .

وتكلم أيضاً فكرى أباطة ليهاجم مشروع اللائحة بعنف .

وعندما احتدمت المناقشات لم يتمالك فارس نمر باشا نفسه من الغضب ، وكان واحداً من الباشوات الذين اشتركوا فى إعداد مشروع اللائحة ، فقام من مقعده وأمسك بخناق حافظ محمود ، ثم أخذ يلف رباط عنقه حول رقبته محاولاً خنقه ، وهو يصيح بلهجته الشامية بأعلى صوته :

- شو هايدا الزلّة .. إنت بدك تعملها شيوعية !

وتدخل أعضاء مجلس النقابة لتهدة الباشا الثائر ، إلا أنه تهادى فى موقفه ، وأخذ يصرخ فى وجه حافظ محمود قائلاً :

- قرشين جمعناهم للبنات بدك تأخذهم !

وحاول حافظ محمود أن يدافع عن نفسه ، فأخذ يتلفت حوله ، وهو يقول الفارس نمر باشا :

- يا باشا أنا أخذت منك حاجة ؟ !

ولم يهدأ فارس نمر باشا الذى كان معروفاً عنه بأنه وثيق الصلة بالمسؤولين بالسفارة البريطانية فى القاهرة ، وكانت ابنته متزوجة من السير والتر سميث المستشار الشرقى بالسفارة ، وظل يصيح ، وهو ما يزال ممسكاً بخناق حافظ محمود قائلاً :

- بيريدها شيوعية .. من وين جبتوا الزلّة هادا .. !

ولم يتمالك أعضاء المجلس المؤقت ، ومن بينهم أصحاب الصحف من الباشوات أنفسهم من الضحك ، وهم يحاولون تهدة الباشا الثائر .

والتفت فارس نمر باشا ناحيتهم ، وهو يقول لهم بالحرف الواحد :

- بتضحكوا على شو .. ما أنتم أصحاب الصحف !

ولما حاول بعض أعضاء المجلس تهدئته بادر بالانسحاب من الاجتماع، وهو يقول :
- أنا باروخ أجمع أصحاب الصحف وبنأخذ قرار .
وتتکلم الوقائع التاريخية لتقول : إن فارس نمر باشا، وجه فعلا فى نفس اليوم الدعوة إلى عدد من أصحاب الصحف إلى اجتماع عقده فى مكتبه بدار المقطم .
ولم يحضر هذا الاجتماع أى واحد من الصحفيين المحررين .
وتحرك حافظ محمود بسرعة ليوجه دعوة مضادة إلى الصحفيين لاجتماع عقده فى مكتبه بجريدة السياسة الأسبوعية .
وكانت مناقشات حادة حول مشروع اللائحة التى أعدها أصحاب الصحف لاستخدام وتشغيل الصحفيين .
وكانت هذه المناقشات هى الأساس الذى قامت عليه المنافسة بين المرشحين فى اجتماع أول جمعية عمومية لانتخاب أول مجلس منتخب لنقابة الصحفيين .
وهكذا تفجر الصراع بين أصحاب الصحف من باشوات الصحافة أيام زمان وبين الصحفيين المحررين منذ أول لحظة بعد إنشاء نقابة الصحفيين .
وطبقا لوثائق نقابة الصحفيين فإن قرارا وزاريا كان قد صدر بتعيين انطون الجميل باشا رئيس تحرير الأهرام فى تلك الأيام ممثلا لمجلس النقابة المؤقت فى لجنة القيد الخاصة بالجدول الرسمى لعضوية النقابة، وهى لجنة كان القانون ينظم تشكيلها برئاسة رئيس محكمة الاستئناف وعضوية النائب العام وأقدم المستشارين وممثل لمجلس النقابة ومدير إدارة المطبوعات، وهى إدارة كانت تتبع وزارة الداخلية قبل أن تنتقل تبعيتها إلى وزارة الإعلام بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .
وأثار انطون الجميل باشا أزمة عندما لم يوافق باسم مجلس النقابة إلا على قيد تسعين عضوا غالبيتهم من أصحاب الصحف بالإضافة إلى عدد من أتباعهم من المحررين الصحفيين وأمتنع فى نفس الوقت عن قبول كل ما تقدم إليه من طلبات المحررين .
وكان هذا يعنى استبعاد عدد كبير من الصحفيين المحررين من عضوية النقابة وبالتالي أن تصبح النقابة تحت سيطرة أصحاب الصحف .
ولم ينتظر حافظ محمود وبادر بإعداد مذكرة قانونية بعث بها إلى رئيس محكمة الاستئناف باعتباره رئيسا للجنة الجدول يلفت فيها انتباهه إلى سقطه قانونية وقعت فيها لجنة القيد عندما قصرت جدول عضوية نقابة الصحفيين على تسعين عضوا بينما ينص قانون تنظيم إنشاء النقابات التى لم يصدر لها قوانين منظمة كنقابة الصحفيين على أن لا يقل عدد أعضاء أى نقابة عند إنشائها عن مائة عضو !

وإصابة هذه المذكرة رئيس محكمة الاستئناف بارتباك شديد فقد كان حافظ محمود على حق، وكانت وجهة نظره القانونية سليمة، ولم ينتظر الرجل وبادر بتوجيه دعوة عاجلة إلى لجنة القيد لعقد

اجتماع تقرر فيه قبول طلبات القيد الخمسة وعشرين صحفيا آخرين كانت غالبهم من الصحفيين
المحررين . وأصبح عدد أعضاء نقابة الصحفيين ١١٥ عضوا

□ □ □

وانقل عن المرحوم حافظ محمود أن أول اجتماع للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين عقد في يوم
الجمعة الخامس من ديسمبر سنة ١٩٤١ في إحدى قاعات محكمة باب الخلق وكان الاجتماع برئاسة
ياسين أحمد باشا رئيس المحكمة . ولم يتخلف عن الاجتماع أى عضو من الأعضاء الذين تم قيدهم في
جدول عضوية النقابة .

وكشفت عملية انتخاب أول مجلس منتخب لمجلس النقابة عن الصراع الذى كان يجرى فى الخفاء
بين بارونات الصحافة أيام زمان . . أى أصحاب الصحف من الباشوات . . وبين الأفندية من الصحفيين
المحررين .

وكانت نتيجة الانتخابات فوز كل من أصحاب السعادة والعزة والأفندية :

إبراهيم عبد القادر المازنى أفندى - أمين قاسم جودة أفندى - أنطون الجميل باشا - جبرائيل تكلا
باشا - جلال الدين الحماصى أفندى - حافظ محمود أفندى - محمد خالد أفندى - محمد عبد
القادر حمزة أفندى - محمد فكرى أباطة بك - محمود أبو الفتح أفندى - مصطفى القشاشى أفندى
مصطفى أمين يوسف أفندى .

واعتبر انتخاب هذا المجلس انتصارا كبيرا للصحفيين المحررين ، فقد كان يضم بنص قانون النقابة
سنة من أصحاب الصحف وستة من المحررين ، إلا أن أصحاب الصحف لم يكن من بينهم أكثر من
اثنين من باشوات الصحافة .

وأذكر اننى سألت المرحوم حافظ محمود : وأين كان مجلس النقابة يعقد اجتماعاته ؟

فقال لى : مات المرحوم عبد القادر حمزة باشا بعد صدور المرسوم الملكى بإنشاء نقابة الصحفيين
بشهرين ، وعلى أثر وفاته وكان عضوا بالمجلس المؤقت للنقابة قرر ابنه الاستاذ محمد عبد القادر حمزة
إغلاق حجرة مكتبه فى دار جريدة البلاغ ، إلا أنه عاد وقرر اثر انتخاب محمود أبو الفتح نقيبا
للصحفيين تسليم مفاتيح الحجرة إلى مجلس نقابة الصحفيين ، واقترح أن يعقد المجلس اجتماعاته فى
هذه الحجرة تخليدا لذكرى والده .

وتقول له : وماذا عن ذكرياتك عن أول معركة انتخابية شهدتها نقابة الصحفيين ؟

فيرد : دارت أول معركة انتخابية حول لائحة استخدام وتشغيل الصحفيين .

وكان جبرائيل تكلا باشا صاحب جريدة الاهرام فى تلك الايام قد رشح نفسه لمنصب نقيب
الصحفيين .

وتكتل باشوات الصحافة وراءه ، وأخذ الرجل يتصرف على أنه النقيب المتفق على انتخابه ، وكان
أن وجه الدعوة للمجلس المؤقت للاجتماع فى مكتبه فى مبنى جريدة الاهرام القديم .

ولم يعجب ذلك محمد التابعى بالرغم من العلاقة الطيبة التى كانت تربط بينه وبين جبرائيل تكلا باشا وكان أن نشر مقالا يهاجمه فيه بجريدة المصرى .

وفى هذا المقال طلب التابعى إلى الصحفيين إنتخاب نقيب مصرى لحما ودما، وهاجم أصحاب الصحف الذين ينتمون إلى أصول سورية ولبنانية وقال موجهها حديثه إليهم قائلا:

– إننا نترك لكم المكاسب وملايين الجنيهاات التى تحصلون عليها من تجارة الصحف والمجلات التى تمتلكونها، ولكن المهم أن تتركوا لنا النقابة .

وكانت حملة التابعى قاسية مما اضطر جبرائيل تكلا باشا للانسحاب من معركة انتخابات النقيب التى انتهت بانتخاب محمود أبو الفتوح صاحب جريدة المصرى كأول نقيب منتخب للصحفيين .



ومن وثائق نقابة الصحفيين :

– عقد أول اجتماع للمجلس المنتخب فى اليوم التالى لاجتماع الجمعية العمومية أى فى يوم السبت ٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وتم فى هذا الاجتماع تشكيل هيئة مكتب النقابة من محمود أبو الفتوح نقيبا وإبراهيم عبد القادر المازنى وكيلا عن المحررين ومحمد عبد القادر حمزة وكيلا عن أصحاب الصحف وحافظ محمود سكرتيرا عاما ومحمد خالد أمينا للصندوق .

وعين المجلس فكرى أباطة نائبا عنه فى لجنة القيد بجدول نقابة الصحفيين .

وروعى فى هذا الاختيار محاولة تمثيل جميع التيارات الصحفية فى هيئة مكتب مجلس النقابة، إلا أن جبرائيل تكلا باشا لم يستطع أن يواجه فشله فى أن يصبح نقيبا فقرر ابتداء من الجلسة الثانية لاجتماعات مجلس النقابة مقاطعة أعمال المجلس .

وكان الرد على موقفه قرارا من مجلس النقابة بترك مكانه خاليا إلى نهاية الدورة تكرىما لجريدة الأهرام والعاملين فيها .

واعتذر أنطون الجميل باشا هو الآخر عن المشاركة فى أعمال المجلس، ولم يكن أمام المجلس إلا أن يقرر ترك مكانه خاليا هو الآخر!

واستمرت المعارك والناورات فى محاولات يائسة من أصحاب الصحف للسيطرة على النقابة، ولكن الصحفيين استطاعوا المحافظة – بعد سنوات فى صراعهم الطويل من أجل أن تكون لهم نقابة – على نقابتهم بعد إنشائها^(١) .

(١) عقد أول مجلس منتخب للنقابة ٢٨ جلسة لمواجهة الظروف التى كانت الصحافة تمر بها خلال الحرب العالمية الثانية بما فى ذلك من رقابة صارمة على الصحف وتعدد حالات القبض على الصحفيين . كما أن ظروف الحرب أدت إلى انخفاض عدد صفحات الصحف لتصبح ما بين ٨ و٤ صفحات مما كان يهدد المحررين بالاستغناء عنهم . وكانت أول مرة .. يسمع فيها صوت الصحافة تحت قبة البرلمان لمناقشة قضايا تخفيف الرقابة على الصحف ومعاملة الصحفيين معاملة خاصة فى حالة القبض عليهم وعدم الاستغناء عن أى محرر نتيجة لخفض عدد الصفحات .. وأيضا تعليم أبناء الصحفيين بالمجان حيث كانت جميع مراحل التعليم بمصروفات .. وتخفيض اجور السكك الحديدية إلى الربع وإعانة أسرة الصحفى فى حالة الوفاة فى حدود مرتب شهر بحد أدنى ٢٠ جنيها .

وكانت محاولات أخرى من الحكومات التي تعاقبت قبل ثورة ٢٣ يوليو على حكم مصر لفرض سيطرتها على النقابة، ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل.

وأصبح تقليدا- عندما كانت تجرى الانتخابات- أن ينتخب الصحفيون نقيبا لا ينتمى إلى الحزب الحاكم. وكان أن انتخبوا مثالا فكرى أباظة نقيبا عندما جاءت حكومة الوفد بعد حادث ٤ فبراير إلى الحكم، وانتخبوا محمود أبو الفتوح أو حسين أبو الفتوح من أصحاب جريدة المصرى عندما جاءت الأحزاب الأخرى إلى الحكم!

وأراد الصحفيون أن يؤكدوا بذلك لكل الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر أن نقاباتهم مصرية أولا، وأنها لا تقبل أن تكون تابعة لأي حكومة!

وعندما صدر قانون نقابة الصحفيين فى ٣١ مارس سنة ١٩٤١ كان عدد الصحفيين الذين تم قيدهم فى جدول النقابة، كما سبق أن أشرت ١١٥ صحفيا وكانت من بينهم ٤ صحفيات واحدة منهن السيدة نبوية موسى وكانت صاحبة مجلة اسمها الفتاة والسيدة فاطمة روز اليوسف صاحبة مجلة روز اليوسف والسيدة فاطمة نعمت راشد ومينرفا عبد الحكيم.

كانت الصحفيات الأربع من بين مؤسسى نقابة الصحفيين. وتضاعف عدد الصحفيين والصحفيات الآن بعد حوالى ٦٠ سنة، ٣٢ مرة ليصبح عددهم حوالى ٣٩٠٠ صحفى وصحفية. ومن هؤلاء حوالى ٧٠٠ صحفية.. أى بنسبة ١: ٥ من مجموع عدد الصحفيين العاملين من أعضاء النقابة!

وكانت نقابة الصحفيين كما ينص هذا القانون تضم عددا كبيرا من أصحاب الصحف والمجلات إلى جانب المحررين الصحفيين. وكان من بين أصحاب الصحف عدد يمتلك تراخيص لإصدار صحف ومجلات دون أن تصدر أو أنها كانت تصدر ثم توقفت عن الصدور لضيق ذات اليد، وعدم توفر التمويل الذى يحتاج إليه إصدارها، ولذلك كان هؤلاء أقرب إلى المحررين منهم إلى أصحاب الصحف.

وكان هؤلاء من وجهة نظر إدارة المطبوعات وقانون النقابة القديم أصحاب صحف ومجلات، وإن كانت لا تصدر، ولذلك درج الصحفيون على انتخاب عدد منهم لشغل الأماكن الستة المخصصة لأصحاب الصحف فى مجلس النقابة باعتبارهم محررين يعملون فى الصحف والمجلات، ومنهم على سبيل المثال محمد العزب موسى^(١)، وكان يعمل كاتبا صحفيا بجريدة الأهرام، ومنهم أيضا محمد خالد^(٢)، وكان أيضا كاتبا بجريدة الأهرام، ومنهم أيضا محمد على غريب^(٣).

وهكذا استطاع الصحفيون أن يفرضوا على مجالس نقابة الصحفيين أن يكون نفوذ المحررين هو الأقوى والأكثر تأثيرا!

(١) وكان يمتلك ترخيصا لمجلة يصدرها للمعلمين اسمها الرواد ثم توقفت عن الصدور- وهو والد الزميل محمد العزب موسى المحرر السياسى بجريدة الأخبار والسيدة عابدة العزب موسى المحررة بمجلة روز اليوسف.

(٢) المرحوم محمد خالد هو والد المرحوم وسيم خالد أحد المتهمين فى قضية اغتيال أمين عثمان ومنهم أيضا محمد على غريب - وكان يمتلك ترخيصا لجريدة اسمها الدستور، وقد توقفت عن الصدور.

(٣) كان يمتلك ترخيصا لمجلة اسمها ابن البلد، ولم يكن يصدرها، وكان فى واقع الأمر محررا بدار أخبار اليوم.

ومع تزايد سيطرة المحررين على مجالس النقابة القديمة صدرت لائحة استخدام الصحفيين التي نصت صراحة على تحديد إجازات مميزة للصحفيين وعلى مكافآت نهاية الخدمة، وعلى العلاج والعناية الصحية.

وكان طبيعياً أن يثير إصدار هذه اللائحة ضجة، فقد كانت أول مرة يعرف فيها الصحفي حقوقه وواجباته في مواجهة أصحاب الصحف.

وبقيت هذه اللائحة معمولاً بها حتى تم إدخال تعديلات عليها لصالح الصحفيين مع صدور قانون تنظيم الصحافة!



وأذكر أنني سألت مرة المرحوم حافظ محمود عن أول مقر لنقابة الصحفيين فقال لى:

– تنازل محمود أبو الفتوح على أثر فوزه بمنصب نقيب الصحفيين عن شقة خاصة كان يستأجرها في عمارة الإيموبيليا لتكون مقرًا للنقابة.

وكانت الشقة تتكون من غرفة واحدة وصالة، وأصبحت الغرفة مكتبا للنقيب وللوكيلين وللسكرتير العام ولبقية أعضاء مجلس النقابة.. أما الصالة فكان جانب منها يستخدم للسكرتارية الإدارية وتحول الجانب الآخر ليصبح مقهى واستراحة لأعضاء النقابة.

ومرت سنتان ثم انتقلت النقابة إلى شقة أخرى كانت ناديا للقمار اشتهرت باسم النادى المصرى.. وكانت هذه الشقة تشغل الدور الأرضى من مبنى قديم كان يتكون من دورين فى المكان الذى بنيت فيه عمارة وهبى وهى العمارة المواجهة للبنك المركزى عند تقاطع شارعى شريف وقصر النيل.

وكان نادى القضاء يشغل جانبا من الدور الأول فى هذا المبنى القديم، أما الجانب الآخر فكان مقرا لمكتب القاهرة لجريدة البصير التى كانت تصدر بالإسكندرية، وكان يرأس تحريرها صحفى من الرعيل الأول للصحفيين هو على خليل اليرقانى^(١).

أما الدور الأرضى.. أو شقة القمار التى أصبحت أول مقر رسمى لنقابة الصحفيين فكانت عبارة عن غرفة واحدة وثلاثة صالات كبيرة، وكان ملحقا بها «روف» أى تراس واسع يطل على شارع قصر النيل.

وكان بوليس الآداب قد داهم هذه الشقة لكونها وكرا للقمار وقام بضبط بعض الجرائم المخالفة للقانون فيها، وأراد فؤاد سراج الدين، وكان وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية فى حكومة الوفد التى جاءت إلى الحكم بعد حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ مجاملة الصحفيين فأمر بمصادرة الشقة وتسليمها إليهم لتكون مقرا لنقابتهم..!

وأسجل للتاريخ أن مصطفى النحاس باشا رئيس حكومة الوفد كان صاحب المبادرة فى تخصيص قطعة الأرض التى بنى عليها المقر الحالى فى شارع عبد الخالق ثروت.

(١) وهو والد الزميل عبد الوهاب اليرقانى المحرر بجريدة الجمهورية الآن.

وانقل عن المرحوم محمد كامل البنا، وكان يعمل سكرتيرا صحفيا لرئيس الحكومة، أن حامد زكى باشا وكان وزيرا فى حكومة الوفد عارض بشدة تخصيص هذه الأرض لنقابة الصحفيين، ولما عرف النحاس باشا بذلك استدعاه إلى مكتبه وقال له:

- أنا قلت الأرض دى تروح للصحفيين... يعنى تروح لهم... فاهم!

واضطر الوزير الوفدى لأن يسحب اعتراضه!

وتم تخصيص قطعة الأرض لتكون مقرا لنقابة الصحفيين، وتمت جميع اجراءات تسليمها إليهم، ولكن كانت فى انتظارهم مفاجأة.

كانت إحدى وحدات مجندات الجيش البريطانى فى القاهرة تقيم معسكرا داخل الأرض.

واضطر الصحفيون لأن يقوموا باتصالات مع المسئولين فى السفارة البريطانية للتدخل لدى القيادة البريطانية من أجل إجلاء هذه الوحدة الإنجليزية عن أرض الصحفيين.

وشارك فى هذه الاتصالات بعض باشوات الصحافة المعروف عنهم صلاتهم القوية بالمسئولين الإنجليز.

وأرادت الصدفة أن يتم جلاء وحدة المجندات البريطانية، وانسحابها من الأرض أثناء مباحثات صدقى - بيفن فى لندن!

وكان المهندس سيد كريم قد أعد تصميمًا لمبنى النقابة، وشاهده الصحفيون فامتلات نفوسهم بالآلم والحسرة، فقد كانت موارد النقابة المالية لا تكفى لتمويل عملية بنائه.

وكان عليهم تأجيل عملية البناء من حكومة إلى حكومة... وتكلم الوقائع التاريخية لتقول:

- يرجع الفضل فى إنشاء مبنى النقابة القديم إلى اثنين... هما محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الحكومة التى تولت الحكم فى عام ١٩٤٦ بعد فشل مباحثات صدقى - بيفن... ومصطفى القشاشى، وهو من الرعيل الأول من الصحفيين، وكان قد انتخب سكرتيرا عاما لنقابة الصحفيين... وكان الرجل صاحبًا لمجلة أسبوعية اسمها: «الصباح»، وعندما تقدم للانضمام إلى عضوية نقابة الصحفيين باعتباره أحد أصحاب الصحف اعترض فارس نمر باشا على قبوله بحجة أنه لا يعرف القراءة والكتابة. ولما قيل له إنه يكتب افتتاحية مجلته أسبوعيا، إتهمه بأنه يستأجر أحد الصحفيين لكتابة هذه الافتتاحية باسمه.

وأجرت لجنة القيد امتحانا لصاحب المجلة الأسبوعية فى القراءة والكتابة ليسقط فى الامتحان ثلاث مرات، وقد اضطر للالتحاق بأحد فصول محو الأمية قبل أن يتقدم مرة أخرى للامتحان أمام لجنة القيد... وانضم الرجل إلى عضوية نقابة الصحفيين، ثم اختير سكرتيرا عاما للنقابة لاثنتى عشرة دورة متتالية. وتشهد سجلات نقابة الصحفيين أنه كان واحدا من أبرز وأجح الذين شغلوا منصب السكرتير العام للنقابة.

ولم يكن الرجل يفرق فى علاقاته مع الصحفيين بين صحفى كبير من باشوات الصحافة، وصحفى صغير ما يزال فى مستهل حياته الصحفية.. ويذكر أنه وجه الدعوة إلى أعضاء مجلس النقابة لاجتماع طارئ.

وعقد المجلس اجتماعه ليبلغ المرحوم مصطفى القشاشى أعضاءه.. أن رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى باشا حدد موعدا لمقابلة المجلس بكامل هيئته فى تمام الساعة الثانية عشرة ظهر نفس اليوم.

وأخذ أعضاء مجلس النقابة بما فيهم النقيب يلاحقون السكرتير العام بالأسئلة محاولين أن يعرفوا السبب وراء هذه الدعوة الطارئة.

كانت أول مرة فى تاريخ نقابة الصحفيين التى يتلقى فيها مجلس الإدارة دعوة لمقابلة رئيس الحكومة.

وقال بعض أعضاء المجلس أنهم يتوجسون شرا من وراء هذه الدعوة.. وسكت مصطفى القشاشى، ولم يقل شيئا..

وذهب أعضاء مجلس النقابة لمقابلة محمود فهمى النقراشى باشا ليقول لهم وهو يبتسم:
- أحب أن أقول لكم قبل أن تشربوا القهوة والليمونادة إن جميع الطلبات التى تقدم بها الأستاذ مصطفى القشاشى قد تمت الموافقة عليها بواسطة مجلس الوزراء.

وتلفت أعضاء المجلس بعضهم إلى بعض فى دهشة، فقد كانت أول مرة يعرفون فيها أن مصطفى القشاشى تقدم بأى مطالب إلى مجلس الوزراء..

وكانت المفاجأة عندما استمر رئيس الوزراء فى حديثه قائلا:

- أحب أقول لكم إن مجلس الوزراء قد وافق على اعتماد تكاليف بناء مبنى نقابة الصحفيين.. ويسعدنى أن أبلغكم أن قرار المجلس هو أن يتم بناء المبنى مهما كانت تكاليفه، وكل ما أرجوه هو أن لا تبخلوا فى عملية البناء لأننا نريد لنقابة الصحفيين أحسن بناء، وعليكم أن تفرشوها بأفخم المفروشات حتى تصبح منارة إشعاع تطل منها مصر بحضارتها العريقة على الدنيا كلها.

ثم استطرد رئيس الوزراء قائلا وهو يبتسم: أريدكم أن تعرفوا أننى قررت أنه عندما يحضر وفد أجنبى إلى مصر أن أعزمه فى نقابة الصحفيين!

وجاء وزير المالية فى تلك الاثناء ليسلم إلى نقيب الصحفيين شيكا بمبلغ عشرة آلاف جنيه، وهو يقول له: إنها أول دفعة^(١) تحت حساب عملية بناء مبنى النقابة!

(١) بلغت نفقات بناء النقابة الحالى وتأسيسها ٣٩٨٠١ جنيه و٧٠١ ملجم ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ٣٥ ألف جنيه دفعتها على خمسة أقساط وقامت النقابة بدفع بقية التكاليف من إيراداتها الخاصة.. واستغرقت عملية بنائها ٢٠ شهرا وافتتحت رسميا يوم ٣١ مارس ١٩٤٩.

وكانت مفاجأة لم يكن الصحفيون يحلمون بها، وعرف أن مصطفى القشاشى كان قد قام باتصالاته مع محمود فهمى النقراشى باشا فى سرية تامة.

وكان أول من عرف بقرار مجلس الوزراء، ولكنه لم يتكلم!

وفى سنة ١٩٥٥ شطب اسم مصطفى القشاشى باعتباره من أصحاب الصحف من جدول عضوية النقابة، كما أغلقت مجلة «الصباح» التى كان يصدرها. وكان الرجل يمتلك ٣٠ فدانا فى ناحية «القناطر الخيرية» كما كان يمتلك المبنى الذى كانت تشغله مطابع مجلته بجوار ضريح سعد.

وكانت له أملاك أخرى كثيرة، وقد اضطر الرجل لأن يبيع كل ممتلكاته ليعيش، وتدهورت حالته المالية والصحية واضطر لأن يعيش فى حجرة بواب عمارة كانت ملكا له. ومرض الرجل دون أن يعرف أحد بحالته، وقد ظل يصارع المرض عدة أشهر، ولم يكن يملك ثمن الدواء.

وعرف الزميل فوزى على إسماعيل بحالته فتقدم إلى حافظ محمود وكان نقيبا للصحفيين بمذكرة يقترح فيها نقله إلى إحدى المستشفيات لعلاجها فيها على نفقة النقابة. وحاول أحد بارونات الصحافة، وكان عضوا فى مجلس نقابة الصحفيين.. وفى التنظيم الطليعى أيضا، أن يعترض بحجة أن الرجل شطب اسمه من جدول نقابة الصحفيين، وبالتالي لم يعد صحفيا. وعقد مجلس النقابة اجتماعا تلقى فيه بارون الصحافة المعارض درسا فى الوفاء والأخلاق.. وكان قرار المجلس:

- نقل الأستاذ مصطفى القشاشى للعلاج على نفقة النقابة فى إحدى المستشفيات.

وكان هذا القرار لمسة وفاء لرجل أفنى حياته فى خدمة الصحافة والصحفيين.

وأذكر أن المرحوم الفنان رخا قال لى مرة:

- كان مصطفى القشاشى يدفع من جيبه ومن ماله الخاص مرتبات شهرية لبعض الصحفيين القدامى..!

ومات الرجل بعد ثلاثة أيام من دخوله المستشفى.. وذهبت للمشاركة فى تشييع جنازته.. ولم يكن فيها سوى وثمانية من الصحفيين كان أحدهم الفنان محمد عبد المنعم رخا.. ومات وهو فى حالة يرثى لها. ■ ■



شقق «مايو» للإيجار مفروش!

كان أحد أخطاء السادات عندما وافق على التنازل عن ترخيص إصدار جريدة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطنى للشركة المساهمة التى تأسست تحت اسم دار مايو الوطنية للنشر على أن تقوم بإصدار الجريدة والمجلات التى تنطق بلسان الحزب الوطنى مقابل ٢٥٠ ألف جنيه تدفعها هذه الشركة المساهمة للحزب كإتاوة فى كل سنة..

وبمعنى آخر.. أصبحت جريدة مايو للإيجار من الباطن، ويمكن فى أى لحظة أن يختلف الحزب الوطنى مع هذه الشركة، فتتوقف عن إصدار هذه الجريدة..

إنها الحقيقة التى تكشفت مع الخلافات التى تفجرت بين عبد الله عبد البارى رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار مايو، وأنيس منصور الذى كان الحزب قد اختاره ليعمل رئيساً لتحرير الجريدة..

ومن المستغرب أن يعجز الحزب الوطنى، وهو الحزب الحاكم بصولجانه وسلطانه عن إصدار جريدته التى تنطق بلسانه يومياً، بينما تصدر جريدة حزب الوفد المعارضة يومية!

ويقول البعض إن عبد الله عبد البارى كان يحتفظ فى جيبه عندما كان رئيساً لمجلس إدارة دار مايو بكل المفاتيح التى كان ممكناً أن تجعل من جريدة «مايو» جريدة قوية وكان بوسعها أيضاً أن يساعدها على أن تصبح جريدة يومية، ولكنه لم يكن يهيمه كثيراً أن تنجح جريدة الحزب الحاكم أو أن تفشل، وأن كل الذى كان يهيمه هو أن يحتفظ بقوة النفوذ التى كان يستمدّها من لقب رئيس مجلس إدارة الدار الصحفية التى تصدر عنها جريدة الحزب الوطنى.

وصحيح إن كل الصحف القومية تعبر عن سياسة الحزب الوطنى إلا أن جريدة «مايو» هى الجريدة التى أنشئت خصيصاً لتكون لسان حال الحزب الحاكم..

إن عبد الله عبد البارى كان تلميذاً نجيباً للدكتور السيد أبو النجا أستاذ الجامعة الذى كان واحداً من أشهر الخبراء المصريين فى إدارة الصحف، إلا أنه استطاع بالممارسة أن يتفوق على أستاذه عندما تفتق ذهنه عن مشروع إنشاء الشركة المساهمة الاستثمارية التى أطلق عليها اسم: دار مايو الوطنية للنشر.

إنه الذى أعد مشروعها باعتبارها شركة استثمارية حتى يمكن إعفاؤها من الضرائب لمدة عشر سنوات، وهو الذى اختار المساهمين فيها، وهو أيضاً الذى اقترح على السادات أن تقوم هذه الشركة باستغلال التراخيص التى يحصل عليها الحزب الوطنى لإصدار جريدة «مايو» والمجلات الناطقة باسم الحزب كمجلتى اللواء الإسلامى وشباب بلادى مقابل الإتاوة السنوية التى يدفعها إلى الحزب الوطنى.

بسم الله الرحمن الرحيم

قد اجاز وحده مفسرته

انه في يوم الموافق ٢٨ / ١١ / ١٩٨٥ .

تقرر هذا المقدم بين كل من :-

(١) دار مايو الوطنية للنشر * صحتها في هذا المقدم السيد / الاستاذ عبد الله
عبد الباري رئيس مجلس الادارة * ومفسرنا ١٦ شارع الفتوة بالزمالك *

طرف اول "مؤجر"

(٢) مركز المسالك الدولية والمقم * المرخص بالنقابة العامة للأطباء * برقم (٦٢) في ١٥ / ٥ / ١٩٨٣
والسجل بالنقابة الفرعية بهورسميد تحت رقم (١) ن ٢١ / ٤ / ١٩٨٤ * صالحة الدكتور
هاني أحمد الحلوي استشاري جراحة المسالك الدولية والمقم * والفهم بخارج صلاح
سالم رقم ٢٢ بهورسميد *

طرف ثان "مستأجر"

اتفق الطرفان على ما يأتي :-

أولا :- بموجب هذا المقدم اجراء الطرف الاول "المؤجر" الى الطرف الثاني "المستأجر" *
الوحدة المفسرة رقم (٣) الكاتبة بالعنوان : ماره رقم ٦ منطقة ١٥ مايو
بهورسميد بمقد استعمالها فرعا لمركز المقم والمسالك وذلك في مقابل اجاز شهري
شامل قدره ١٧٥ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وسبعون جنيها) ميسرها هاملا -
صيانة وحده المفسرة قانونا على السالك * مبدفع الايجار من كل ثلاثة أشهر مقدما *

القاهرة : مبنى جريدة الامراء - شارع الجلاء - ت ٧٤٩٩٢٤ - ٧٤٩٨٥٤ - ٧٤٩٧٦٩ • TLX 9254492001

* لا شك إنها عملية استثمارية بحثة عندما تحصل دار مايو علي شقق من محافظتي بورسعيد والإسكندرية
لاستخدامها لمكاتب لجريدة مايو، ثم تقوم بتأجيرها مفروشة. والصورة لأحد عقود إيجار واحدة من هذه الشقق !..

وكانت للسادات أحلامه فى أن تصبح دار مايو مؤسسة صحفية عملاقة تنافس دار الأهرام العريقة التى بنى محمد حسنين هيكل مبناها الجديد لتصبح واحدة من أكبر قلاع الصحافة فى العالم فى عصر عبد الناصر.

وكان يريد لها أن تنافس أيضاً مؤسسة أخبار اليوم التى أنشأها مصطفى أمين وعلى أمين قبل ثورة ٢٣ يوليو..

وكان يراوده الأمل فى أن تصبح هذه الدار مؤسسة ضخمة حتى يخلد بها إسمه، وليذكر التاريخ أنها أنشئت فى عهده!

واستطاع الرجل وهو متحدث لبق يتفنن فى صناعة الكلام بحكم ممارسته العمل سنوات طويلة كمندوب ثم كمدير للإعلانات، إقناع السادات بأنه الوحيد الذى يمكن أن يحقق له أحلامه، وأن تصبح دار مايو مؤسسة صحفية عملاقة.

كان ينظر إلى مشروع إنشاء دار مايو على أنها صفقة العمر بالنسبة له كمندوب للإعلانات، وقد استطاع أن يسيطر على جريدة مايو لحساب هذه الشركة للمساهمة الاستثمارية...! وانتهاز عبد البارى الفرصة لإقناع السادات بالموافقة على أن تحصل دار مايو، أى الشركة المساهمة الاستثمارية على حصة من ورق الصحف المدعم تزيد كثيراً عن حاجة إصداراتها من صحف ومجلات!

وكان هذا يعنى الموافقة بطريق غير مباشر على أن تقوم دار مايو ببيع ما يزيد عن احتياجاتها من هذا الورق المدعم بأسعار أقل من أسعاره فى الأسواق، وأن تحقق من وراء صفقات الورق بالذات أرباحاً خيالية!

إننى لا أتهم السادات بأنه كان يعرف أن الشركة المساهمة الاستثمارية التى وافق على إنشائها – وإن كنت لا أبرئه من الغفلة – يمكن أن تتخذ من تجارة ورق الصحف أساساً لعمليات تجارية ضخمة، ولكن الذى يؤسف له حقاً أن تستغل الشركة التى تصدر صحف ومجلات الحزب الحاكم النفوذ الذى استمدته من هذه الإصدارات الصحفية فى عقد الصفقات التجارية، وفى تجارة ورق الصحف، وأن تحقق من وراء هذه الصفقات أرباحاً ضخمة!

والمعروف أن رأسمال هذه الشركة الاستثمارية هو خمسة ملايين جنيه، ساهم الأعضاء المؤسسون فيها بمبلغ ٤,٥٦٥,٠٠٠ جنيه (قيمة ٤٥٦٥٠٠ سهم)، وأنه لم يطرح للاكتتاب العام أكثر من ٤٣٥٠٠ سهم قيمتها ٤٥٣ ألف جنيه..

ولا أظن أن الأعضاء المؤسسين، ومن بينهم ٦ بنوك رئيسية والهيئة العامة للبتترول قد وافقوا على المشاركة فى رأسمال الشركة، لولا إدراكهم بأنها شركة مساهمة استثمارية خاصة، وأنها أنشئت من أجل تمويل عمليات إصدار صحف ومجلات الحزب الوطنى! ويكفى أن تعرف أن الأعضاء المؤسسين لهذه الشركة هم:

الرئيس محمد أنور السادات (١٠٠ جنيه)، والرئيس مبارك (١٠٠ جنيه)، والمهندس عثمان أحمد عثمان (١٠٠ جنيه)، والبنك الوطنى للتنمية (٢,٣١١,٧٠٠) جنيه وتمثل ٥١٪ من قيمة

مايو

دار المساء واليوميات

الطبعة ١٩٨٤/١٠/٢٣

بنك تشيس الأهلبي
جاردن سيتي - القاهرة
الاعتمادات المستدانة

الموضوع: اعتماد مستندي رقم ٣٥٠ الشخص
لاحتيراد ٢١٠٠ طن من السمور
بمؤثر يكندا بمبلغ ٨١٣٢٧.٣ دولار

تحية طيبة ٠٠ ومحبس

بالإشارة للموضوع عاليه برجسا* التكرم بالاهراق لمراسلكم لسمس
صلاحيية الاعتماد المذكور لفترة أخرى حتى يتمكن المورد من الشحن
هذا ونصح لكم بخمس المصاريف والمعمولة من حساب دار ما هو ارنكم

وتفضلوا بتقبل فائق الاحترام

من دار مايسو

عزى
علي عامر احمد نصر الدين

السيد / مدير الخازن
مؤسسة الاهرام

الموضوع: الرسالة ٢٤٦٧ للة بون ٨٢٣/٢٤٤٨ طن
الواردة على الباهرة* قبلها جودون* مشعل
الاعتماد ٨٤/٢٩٣ الملتح لدى بلسك
تشيس الاهلبي بمبلغ ٩٣٩٤٧٧ دولار أمريكي
لاستيراد ٢٤٥٠ طن ريك جراند من مؤثر يكندا

تحية طيبة ٠٠٠ ومحبس

بالإشارة الى الموضوع عاليه والحالا لخطابنا بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١
نشرف ونرفق لكم طيه صورة الماتورة بصورة برلمانية الشحن المتعلقة بالرسالة المذكورة طليه

وتفضلوا بتقبل لمايقدر الاحترام

من دار ماير الوطنية للنشر
(علي عامر)

رأسمال الشركة)، وبنك مصر (٣٥٠,٠٠٠ جنيه)، وبنك القاهرة (١٧٥,٠٠٠ جنيه)، والبنك الأهلى المصرى (٢٥٠,٠٠٠ جنيه)، وبنك الإسكندرية (١٧٥,٠٠٠ جنيه)، وبنك المهندس (٣٠,٠٠٠ جنيه)، والهيئة العامة للبترول (٥٠٠,٠٠٠ جنيه)، وعبد الله عبد البارى (١٠ آلاف جنيه)، وإبراهيم سعده (٢٠٠٠ جنيه)، ونبيل أباطه (٢٠٠٠ جنيه)، وشريف فتحى فضالى (٢٠ ألف جنيه)، والشركة المتحدة للتجارة والتوريدات (٢٠ ألف جنيه)، وبرتى بدار (١٠ آلاف جنيه)، وكل من ماجد محمد مرسى ولطفى محمد مرسى ومصطفى محمد مرسى (٥٠ ألف جنيه)، وشركة منتصر للمقاولات والتعمير (٢٠ ألف جنيه) والسيد مصطفى البلبدى (خمسة آلاف جنيه)، وماهر محمد على المحامى وعضو الحزب الوطنى (١٠٠٠ جنيه).

كما أن جانباً من قيمة الأسهم قد دفع بالنقد الأجنبى بما يوازى ١٥٠ ألف جنيه، فى بنك مصر و٧٥ ألف جنيه من كل من بنكى القاهرة والإسكندرية و ٢٠ ألف جنيه من بنك المهندس و ٥٠٠٠ جنيه من شريف فتحى فضالى، وقدرت قيمة هذه المساهمات بالنقد الأجنبى بمبلغ ٤٠٢٣٠٠ جنيه! إنها الأرقام التى تتكلم، ولا أظن أن البنوك الستة الرئيسية، وكذلك الهيئة العامة للبترول وافقت على المساهمة فى رأسمال هذه الشركة لولا إدراكها بأنها أنشئت بموافقة السادات الذى كان رئيساً للجمهورية ورئيساً للحزب الوطنى الحاكم عند تأسيسها..

ولا أريد أن أقول إن قرار مساهمتها فى رأسمال الشركة فرض عليها من أجل عيون الحزب الوطنى والصحف والمجلات التى تنطق بلسانه!

والذى أعرفه أن السادات لم يتردد فى أى لحظة فى تقديم كل ما طلب إليه من تسهيلات لهذه الشركة، فقد كان تصوره عندما وافق على مشروع إنشائها، أنها أحد الاستثمارات الجانبية لحساب الحزب الوطنى، وبالتالي لم يتردد فى الموافقة على حصولها على كميات من ورق الصحف تفوق حاجة إصداراتها من الصحف والمجلات، وأن تعمل فى تجارة هذا الورق!

وقد اعترف عبد الله عبد البارى فى رسالة بعث بها إلى رئيس مجلس إدارة الأهرام أن شركته باعت كميات من ورق الصحف إلى جريدة الأهرام..

إن الرسالة تحمل توقيع، وقد أدخلت فيها تعديلات بخط يده، وتحمل تاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٨٤. ولعل أخطر ما كشفت عنه هذه الرسالة هو أن دار مايو تنازلت لمؤسسة الأهرام عن مبلغ ١٥ مليون دولار كانت وزارة الاستثمار والتعاون الاقتصادى قد خصصتها لها من هيئة المعونة الأمريكية.

إنه يؤكد فى رسالته أن جميع الموافقات التى تؤيد هذا التنازل موجودة فى ملفات الأهرام الخاصة بعامى ١٩٨٠ و ١٩٨١^(١)!

ويقول فى هذه الرسالة بالحرف الواحد: إن دار مايو أمدت الأهرام بكميات من الورق أضيفت إلى حصة الأهرام وبسعر كان دائماً أقل من السعر الذى كان الأهرام يفتح به اعتماداته!

(١) قال إبراهيم سعده أن السادات اعترض على حصول جريدة مايو باعتبارها جريدة حزبية حتى إذا كانت جريدة الحزب الوطنى على معونة من أية جهة أجنبية وطلب إلغاء القرض وقررت مايو التنازل عن القرض للأهرام بعد أن حصلت عليه وفى رأى أن السادات كان يخشى أن تكون سابقة للصحف الحزبية للتسابق على الحصول على قروض أجنبية!

وتوضح بعض الأرقام أن دار مايو كانت تحصل في السنوات الأولى من إنشائها على حصة من ورق الصحف قدرت بألف طن من الورق الأبيض، وعلى ١٠٠٠ طن أخرى من الورق الملون.. أى على ٢٠٠٠ طن من هذا الورق سنوياً!

وكان هذا الورق يجرى تخزينه في مخازن جريدة الأهرام، ويتردد أنه لم يكن يسلم من هذا الورق الأبيض والملون أكثر من ٧٠ طناً شهرياً إلى مطابع جريدة الأهرام لاستخدامها في طباعة جريدة مايو ومجلتى اللواء الإسلامى وشباب بلادى^(١)..

وبعملية حسابية بسيطة يتبين أن استهلاك دار مايو من ورق الصحف الذى تحتاج إليه فى طباعة صحف ومجلات الحزب الوطنى لم يكن يزيد على $٧٠ \times ١٢ = ٨٤٠$ طناً سنوياً. وأن ما كان يتبقى فائضاً لحسابها فى المخازن يقدر بحوالى ١١٦٠ طناً فى كل سنة..!

وعندما كان المرحوم الدكتور حسين الغمري رئيساً للجنة الورق وقعت أكثر من مشادة بينه وبين عبد البارى حول بعض القيود التى أراد الدكتور الغمري أن يضعها لإحكام الرقابة على عملية استيراد ورق الصحف..!

ولا أعرف ماذا كان فى وسع عبد البارى أن يقول عن الكميات الهائلة من ورق الصحف التى كانت دار مايو تقوم باستيرادها سنوياً من كندا ومن فنلندا ومن غيرها من بلاد العالم؟ إنها بالطبع كميات للبيع فى السوق المحلية وللصحف القومية الأخرى!

إنه لم يكن فى وسعه أن ينفى على سبيل المثال أن دار مايو قامت فى بداية عام ١٩٨٦ بتوريد ٧٠٠٠ طن من ورق الصحف إلى جريدة الأهرام، وأنها قامت فى نفس السنة بتوريد ١٠ آلاف طن أخرى إلى مؤسسات الأهرام والأخبار والجمهورية.

هذا ما تؤكد بعض الوثائق، وما خفى كان أعظم..!

وقد يقول إن دار مايو الوطنية للنشر شركة مساهمة استثمارية، ومن حقها المتاجرة فى أى شئ وقد يقول إن التجارة شطارة.

ولكن استيراد ورق الصحف بالذات له قواعد وضوابط وكانت توجد لجنة خاصة بتنظيم عمليات استيراد هذا الورق اسمها لجنة الورق.

ومن ثم يبقى السؤال: من أين كانت دار مايو تحصل على تراخيص استيراد كميات الورق التى تزيد على حاجة إصداراتها من صحف ومجلات حتى يتسنى أن تصبح متاجرتها فيما يتبقى عندها من ورق تجارة مشروعة؟..

إنك لن تجد أمامك إجابة عن هذا السؤال إلا احتمالين: الأول أنهم كانوا يمنحونها تراخيص بصفة خاصة باعتبارها الدار التى تصدر جريدة الحزب الحاكم لإعطائها فرصة التكسب من وراء تجارة ورق الصحف؟..

(١) تولى عبد الفتاح الديب رئاسة تحرير هذه المجلة، ثم كلف عبده مباشر بان يحل مكانه، وفجأة صدر قرار بوقف إصدارها..!

أما الاحتمال الثانى فهو أنهم يتجاهلون أن جريدة مايو تصدر أسبوعيا، وبالتالي فإنهم يقدرّون احتياجاتها إلى الورق باعتبار ما سيكون عندما تصدر يوميا.. وهناك فرق كبير بين ما تحتاج إليه الجريدة عندما تصدر أسبوعيا، واحتياجاتها إلى هذا الورق فى حالة صدورها يوميا، ولا أحد يستطيع أن يعترض على ما يمكن أن تقوله الدار التى تصدر جريدة الحزب الحاكم فى هذا الصدد..!

ويذكر أنيس منصور أنه حاول على أثر تعيينه رئيسا لتحرير جريدة مايو أن يدخل تعديلا على شكل الصفحة الأولى للجريدة، وكان أن أعاد تصميم اسم الجريدة بحيث كتب تحت اسمها عدة كلمات تقول إنها جريدة سياسية أسبوعية..

وعرف عبد البارى- وكان فى رحلة إلى الولايات المتحدة- بهذا التغيير، فاتصل بأنيس منصور من نيويورك فى التليفون ليطلب منه عدم الإشارة إلى أن الجريدة تصدر أسبوعية..

قال له بالحرف الواحد: إن نشر ذلك يضر كثيرا لأن الموضوع له حسابات أخرى..

ولم تظهر هذه الكلمات التى تشير إلى أن الجريدة تصدر أسبوعيا تحت اسم الجريدة إلا مرة واحدة، وفى عدد واحد، ثم ألغيت بناء على تعليمات رئيس مجلس الإدارة من نيويورك..

ويقول أحد الخبثاء إنه كان يعنى بالحسابات أن جريدة مايو تصدر يوميا، حتى تحصل دار مايو على حصص إضافية من ورق الصحف بالرغم من أنها تصدر أسبوعية..!

والحقيقة التى يعرفها الذين يعملون فى طباعة الصحف أن الطن الواحد من ورق الصحف يكفى لطبع ما يتراوح بين ١١ و ١٢ ألف نسخة من الجريدة عندما تصدر فى عدد صفحات جريدة مايو، وبالتالي فإن الجريدة لا تحتاج بعد انهيار توزيعها بحيث لم تعد تطبع أكثر من عشرة آلاف نسخة فى المتوسط إلى أكثر من طن واحد من الورق فى كل أسبوع، وإذا افترضنا أن مجلة اللواء الإسلامى التى تصدر أيضا عن دار مايو تحتاج إلى طن آخر أسبوعيا، فإن كل ما تحتاج إليه دار مايو لا يزيد على مائة طن سنويا!

ولا أعرف ماذا كان فى وسع عبد البارى أن يقوله حول ما يتردد من أن حجم معاملات دار مايو فى تجارة ورق الصحف خلال العشر سنوات الماضية زادت كثيرا على ٤٣ مليوناً من الجنيهات!

يحتمل أن يقال إن أرقام المطبوع من جريدة مايو فى السنوات الأولى بعد صدورها كانت مرتفعة، وأن استهلاك الجريدة من الورق كان يزيد على الحصص التى كانت تحصل عليها منه..

ويحتمل أن يقال أيضا إن دار مايو شركة تجارية استثمارية وأنها تقوم بعمليات طباعية أخرى كالمطبوعات والكتب التى قامت بطباعتها لحساب الشيخ شمس الدين الفاسى وغيره، ومن بينها كتابه: آيات سماوية الذى يرد فيه على كتاب آيات شيطانية لسلمان رشدى..

بالرغم من عدم وجود علاقة واضحة المعالم بين الحزب الوطنى والشيخ شمس الدين الفاسى..! ويحتمل أنه لم يكن فى وسعه إلا أن يعترف وأن يقول صراحة إن تجارة ورق الصحف ليست حراما، وأنه كشركة تجارية استثمارية لا يجد غضاضة فى بيع ما يتبقى من حصته التى يستوردها من هذا الورق.. ولكن الشئ الذى لا يمكن إنكاره هو أن دار مايو قامت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٨٤

(الطبعة)

الى
نواف



45

۱۰۰

[Handwritten signature]

... و غیره ...

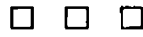
وإذ إنه استمر إلى ذلك (أي الاستمرار) فإنه يجب أن يكون له
والذي في ١٣/٦/١٩٨٤ والذات لم يكن يتفاد عليه حتى أنه
وأي أن هذا العمل هو الذي هو في هذا العمل، وادخل
مركز تعليم اللغة العربية في جامعة القاهرة، وادخل
إعداد مركز اللغة العربية في جامعة القاهرة، وادخل
المركز في اللغة العربية في جامعة القاهرة، وادخل
وعليه فإننا نرى أن المراجعات والملاحظات التي ذكرها في
نسخه من أجل أن يكون العمل على هذا العمل، وادخل

29. X 2.18: 2400 93150

شقق 'مايو' للإيجار مفروش!

باستئجار أحد مخازن دار الشعب فى ناحية دار السلام لتخزين كمية من ورق الصحف حددتها بألف طن سنوياً، أى عشرة أضعاف ما تحتاج إليه طباعة جميع صحف ومجلات الحزب الوطنى فى سنة واحدة (١) ..

وهذا لا يعنى فى تصورى إلا شيئاً واحداً، هو أن دار مايو توسعت فى تجارة ورق الصحف بعد أن ضاقت مخازن الأهرام بما كانت تخزنه فيها وبالتالى أصبحت عضواً من وراء ظهر الحزب الوطنى فى المجموعة التى تسيطر على تجارة ورق الصحف فى مصر!



وكان المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين هو الذى تدخل بعد وفاة السادات لتسليم المبنى الذى تشغله الآن دار مايو.

كان قد عرف بأن إدارة أحد أجهزة الأمن تشغل المبنى رقم ١٦ شارع المنتزه الذى يطل على النيل فى الزمالك، وأنها تزمع إخلاء هذا المبنى لعدم حاجتها إليه.

وكانت اتصالات انتهت بالاتفاق على سرعة إخلاء هذا المبنى وتسليمه إلى جريدة مايو ..

وكان هذا المبنى ملكاً لخواجه اسمه ماتسيان، وقد انتقلت ملكيته إلى شركة مصر للتأمين على أثر مصادرتة، وعرف أن المشير عبدالحكيم عامر كان يستخدمه فى أغراض خاصة وأنه كثيراً ما كان يتوارى فيه عن الأنظار ليقضى فيه سهراته!

وكان مفروضاً أن يتم تأجير هذا المبنى باسم جريدة مايو، ولكن عبد الله عبدالبارى استطاع إقناع المسؤولين فى شركة مصر للتأمين بتغيير عقد إيجار ليصبح باسم دار مايو مقابل ٩٠ جنيهاً فى الشهر ..

وعرف بعد ذلك أنه قام بشراء المبنى باسم شركته الاستثمارية بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه، وأنه قام بدفع جانب من الثمن على أن يتم دفع المتبقى بالتقسيط، وتردد أنه أتفق مع شركة مصر للتأمين على تسديد جانب آخر من الثمن مقابل إعلانات ..

ولا أظن أن شركة التأمين كانت توافق على بيع المبنى بهذا الثمن وبالتقسيط المريح لولا إدراكها أنها جريدة الحزب الوطنى ..

كانت بلا شك صفقة حققت دار مايو من ورائها أرباحاً خيالية، إذ يقدر ثمن المبنى فى الوقت الحاضر بـ ٧,٥ مليون جنيه!

وكان السادات قبل مصرعه هو الذى أصدر تعليماته بتخصيص مساحة كبيرة من الأرض فى مدينة مايو لإقامة مبنى جريدته فيها، قال إنه يريد لها مدينة صحفية عملاقة على أن تضم المطابع والمخازن وإدارة الجريدة وكل المنشآت، وأن تصدر جريدة مايو والمجلات التى يصدر الحزب منها .. واقتراح بناء فيلا لكل محرر يعمل فى الجريدة فى المنطقة المجاورة لمبنى الجريدة ..

(١) تولى عبد الفتاح الديب رئاسة تحرير هذه المجلة، ثم كلف عبده مباشر بأن يحل مكانه، وفجأة صدر قرار بوقف إصدارها .. ١

وقد ردت تكاليف هذا المشروع كما يقول تقرير لمجلس إدارة دار مايو بـ ١٩٠٠.٠٠٠ جنيه، وبلغت قيمة الأعمال التي تم تنفيذها من المشروع حتى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١، ١٧٨٤.٠٧٩ جنيه. أى أن المشروع أو أحد مراحله لا أعرف بالضبط أو شك على الانتهاء!

وأثارت انتباهى بعض الأرقام التي جاءت فى تقرير ميزانية الشركة عن السنة المالية المنتهية فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١ تحت بند أصول الشركة..

إنه يقدر قيمة الأراضى التي تمتلكها الشركة بمبلغ ١٥ مليوناً من الجنيهات، وبالضبط ١٥,٥٩,٠٨١ جنيهًا بينما تقدر قيمة العقارات بما فيها مبنى الزمالك- بمبلغ ٢٠٩,٠٠٠ جنيه.

وهذه العقارات هي المبنى الذي تشغله الشركة فى الزمالك وعدة شقق كان عبدالبارى قد قام بشرائها من شركة «ملاكو»، ودفع ٣١ ألف جنيه من ثمنها كدفعة أولى عام ١٩٨٢ من بينها شقتان فى بورسعيد، وثلاثة شقق بالإسكندرية، وكانت درار مايو تزمع تحويلها إلى مكاتب لمراسلى الجريدة فى بورسعيد والإسكندرية إلا أنه قام بتأجيرها كوحدات سكنية مفروشة لحساب شركته الاستثمارية!

وكانت جريدة الأحرار المعارضة قد نشرت تحقيقاً صحفياً فى عددها رقم ٤٣٧ الذى صدر بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٨٦ قالت فيه إن الحزب الوطنى يجرى تحقيقاً مع عبدالله عبدالبارى حول بعض المخالفات المالية فى دار مايو، واتهمته بصرف مبلغ ١٤٥ ألف دولار على ٣ مكاتب وهمية فى الكويت وألمانيا وفرنسا، وقالت إن دار مايو لا تخضع لأى جهة رقابية.. وآثار هذا التحقيق الصحفى ضجة فى مختلف الأوساط الصحفية والسياسية..

وأرسل عبدالبارى رداً إلى جريدة الأحرار نشرته فى عددها التالى قال فيه بالحرف الواحد:

- رداً على ما نشر فى عدد جريدة الأحرار الصادر بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٨٦ أود أن أوضح لكم الحقائق التالية:

١- إن ما نشر عن تحقيقات يجريها الحزب الوطنى حول مخالفات جسيمة بدار مايو الوطنية للنشر معى غير صحيح جملة وتفصيلاً، ولا أساس له من الصحة، إذ أن الدكتور يوسف والى أمين الحزب الوطنى لم يقم بإجراء أى تحقيق معى على الإطلاق!

٢- ما نشر عن صرف مبلغ ١٤٥ ألف دولار على ٣ مكاتب وهمية لمايو فى الكويت وألمانيا وفرنسا غير صحيح إذا لم تصرف الدار لمكاتب لها أو لجريدة مايو فى أى مكان فى العالم أية مبالغ.

٣- ما نشر من أن دار مايو الوطنية لا تخضع لأى جهة رقابية ليس صحيحاً أيضاً، لأن دار مايو شركة مساهمة مصرية أنشئت طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وتجرى عليها رقابة قانون الشركات.

ونشرت جريدة الأحرار فى عددها رقم ٤٣٨ الذى صدر بتاريخ ٣١ أبريل سنة ١٩٨٦ هذا الرد بالحرف الواحد عملاً بحرية النشر، وأضافت إليه تحقيقاً صحفياً بعنوان:

القصة الكاملة وبالوثائق حول المخالفات المالية فى دار مايو.. ويقول هذا التحقيق بالحرف الواحد أيضاً: علمت الأحرار أن عبدالله عبدالبارى قام بتأجير الدور الثانى من مبنى مايو بالزمالك لابنه شريك الدكتور محمد مذكور فى شركة مصر العالمية للكمبيوتر، وقد بلغت قيمة بدلات السفر لرئيس مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

القاهرة في ١١ / ١٠ / ١٩٩١

الاستاذ / أنيس منصور
رئيس تحرير - مايو

عزيزى الاستاذ أنيس

تحية طيبة - وبعد //

فانى أبادر فاعتذر لك عن عدم قدرة دار مايو الوفاء بمكافئتك الشهرية كما لا بد ،
ونظرا للظروف التى تمر بها الجريدة وانت أدري بها - فانى أرفق لكم مع
هذا شيكا بمبلغ ٥٠٠ جنيهها * خمسمائة جنيهها فقط * مكافأة شهر سبتمبر

١٩٩١

واننا لنترجو ان تكون هذه المكافأة بصفة مؤقتة وعلى أمل أن يمداد
النظر فيها على ضوء ما نتناؤه جميعا لجريدة مايو من زيادة نفسى
التوزيع والموارد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام //

مع أطيب تمنياتى .

رئيس مجلس الإدارة

عبد الله

عبد الله عبد الباري

ف / ح

* هكذا كانت لغة التخاطب بينهما، عبد الباري يقرر تخفيض مكافأة أنيس منصور كرئيس لتحرير جريدة مايو
من ١٥٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه شهريا، وأنيس يرد الخطاب إليه بخط يده ومع تعليق مثير بتوقيعه...!!

الإدارة فى عام واحد ١٢٠ ألف دولار، وأنه قام بشراء ١٢ سيارة ١٢٨ باسم دار مايو من شركة النصر للسيارات و ٨ سيارات ريجاتا لم يعرف أحد أين ذهبت فيما عدا ٣ سيارات هى الموجودة بالدار حاليا، وقد قام ببيع سيارة ١٢٨ بمبلغ ١٦٠٠ جنيه إلى سائقه الخاص، فى الوقت الذى لا يزيد فيه مرتب أى واحد من المعينين فى مايو على (١٢٠) جنيه حيث يوجد محرران فقط يحصل كل منهما على هذه القيمة، وهناك (٢٠) محررا تتراوح مرتباتهم بين (٧٢) و(٩٣) جنيه، فإن هناك عدداً من الكتاب يتقاضون المكافآت التالية :

محمد تبارك الذى يشرف على باب الرد على المعارضة يتقاضى (٣٠٠) جنيه وسمير رجب (٣٠٠) (*) جنيه وعبدالفتاح الديب (٣٠٠) جنيه وكمال عبدالرؤوف (٤٠٠) جنيه وإبراهيم الوردانى (٥٠٠) جنيه وسناء السعيد (٤٠٠) جنيه وإبراهيم نافع (٤٠٠) جنيه ورغم أن جريدة مايو لا تحقق أرباحا فإن عبدالله عبدالبارى يعطى للحزب الوطنى (٢٥٠) ألف جنيه سنويا.

وقالت الجريدة إن رئيس مجلس إدارة دار مايو كتب خطابا إلى نقابة الصحفيين أشار فيه إلى أن دار مايو استثمارية لا تصدر صحفا ولا علاقة لها بذلك، إلا أنها صاحبة إصدار صحف الحزب، ولذلك تمت التعيينات لـ ١٨ محررا على قوة صحف الحزب فى حين أنه كان فى البداية يتم تعيين على قوة دار مايو الاستثمارية.

ومن هنا كان مطلب المحررين المعينين خلال لقائهم بالدكتور يوسف والى أن يتولى الأمين العام للحزب رئاسة إدارة صحف الحزب، ويتفرغ عبدالله عبدالبارى لدار مايو الاستثمارية ولم يرد عبد البارى على هذه الاتهامات الجديدة!

وعندما تفجرت الأزمة بين أنيس منصور وعبدالبارى تكتشفت حقائق مثيرة للغاية.. كانت أول مرة يتدخل فيها رئيس مجلس إدارة مايو لتخفيض مكافآت المحررين..

واعترض أنيس منصور، وقال إنه ليس من حق رئيس مجلس الإدارة أن يجرى تخفيضاً واحداً لمكافأة أحد المحررين..

وكانت المشكلة أن عدداً من المحررين من جريدة مايو قد تم تعيينهم بقرارات من دار مايو كما كان هناك عدد آخر اختارهم رئيس تحرير الجريدة للعمل فيها، ولم تعترف دار مايو بهؤلاء المحررين، وقالت إن أى تعاقد معهم يعتبر غير قانونى لأنه مجرد اتفاق بين صحفى وترخيص جريدة، وليس مع مؤسسة أو دار صحفية.

واضطرت مجموعة من هؤلاء المحررين لأن يتقدموا بشكاوى إلى أقسام الشرطة يطالبون فيها رئيس مجلس إدارة دار مايو بدفع مكافآتهم أو مرتباتهم.

واعتصم بعض هؤلاء الصحفيين داخل مبنى دار مايو فى الزمالك، كما صعد أحدهم فوق برج القاهرة، وهدد بالانتحار بإلقاء نفسه.

(*) قبل تعيينه رئيساً للتحرير.

واضطرب الرجل لأن يرضخ ولأن يستسلم على أثر تدخل أكثر من مسئول في الموقف وكانت فضيحة ..

ولا يسعني بالرغم من اختلافي مع أنيس منصور واعتراضي على الكثير من تصرفاته وآرائه وأفكاره، إلا أن أعتبره مجنبا عليه في القضية التي أدت إلى الخلاف بينه وبين عبدالباري، إنها قضية مهنية بالدرجة الأولى، وكنت على يقين عندما عرفت بتعيينه رئيسا لتحرير جريدة مايو، أنه لن يستطيع أن يفعل شيئا لتطوير الجريدة، وكان توقعي أن يدب الخلاف بينه وبين رئيس مجلس إدارة دار مايو من أول أسبوع ..

وصح ما توقعته عندما قدم أنيس منصور أول استقالة له في أول شهر بعد تعيينه رئيسا لتحرير جريدة مايو ..

أراد عبدالباري أن يمارس سلطاته كرئيس لمجلس إدارة دار مايو وكان أن عمل على تخفيض مرتبات المحررين ومكافآتهم، كما قام بسحب سيارة رئيس التحرير ..

قال إن أنيس منصور يمتلك سيارته الخاصة، وأن في وسعه أن يستخدمها في تنقلاته.

وفجأة قرر تخفيض مصروفات التحرير حجة أن جريدة مايو تخسر، وأنها لم تحقق أية أرباح، وتذرع بهذه الحجة لوقف دفع مبلغ الـ ٢٥٠ ألف جنيه التي التزم بها للحزب الوطني سنويا أمام السادات.

إنه يطلق عليها اسم «الجعل» بدلا من الإتاوة، وقد يقول إنه لم يدفع مليما واحدا إلى الحزب الوطني ابتداء من عام ١٩٨٩ تنفيذا لرغبة المساهمين من أصحاب الاسهم الذين طالبوا بالغاء هذا الجعل أو الإتاوة إلى الحزب الوطني ..

ولم يجد الرجل ما يقوله عن علامات الاستفهام الكثيرة التي أثرت حول موقفه من موضوع هذا الجعل أو الإتاوة وكان واضحا أنه أراد أن يتنصل من هذا الالتزام، وقد ثبت ذلك عندما لم يظهر مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه للسنة الثانية في ميزانية دار مايو عن السنة المالية المنتهية يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ..

وفي العام التالي دفعت دار مايو أرباحا للمساهمين قُدرت بنسبة ١٠٪ من قيمة رأس المال، ويقول تقرير مجلس إدارة الشركة عن هذه السنة المالية، وهو تقرير أعده عبدالباري بنفسه، ووقعه بإمضائه بالحرف الواحد:

- دفعت الشركة خلال التسع سنوات الماضية أى منذ تأسيسها أرباحا قُدرت بنسبة ١٠٥٪ من قيمة رأس مال الشركة ..

وهذا يعني أن دار مايو حققت منذ إنشائها أرباحا بلغت حوالي ٥,٥ مليون جنيه، وأن كل سهم قيمته ١٠ جنيهات حصل على أرباح وزعت على المساهمين قدرها عشرة جنيهات ونصف الجنيه خلال تلك الفترة ..!

وبالتالي فإن الإدعاء بأن جريدة مايو والمجلات التي يصدرها الحزب الوطني لا تحقق أرباحا وأنها تخسر غير صحيح ..!



وتتكلم أرقام ميزانية دار مايو عن السنة المالية المنتهية يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٠ لتقول إن صافى الأرباح القابلة للتوزيع هذا العام بلغت ٦٧٨١٥٥ جنيها و ٨٢٢ مليما بالضبط، منها ٦٤٥٥٤ جنيها و ١١٥ مليما مرحلة من العام الماضى .

وهذه الأرباح موزعة كالتالى :

٣٠٣٦٥ جنيها و ٩٠ مليما كاحتياطي وفقا للقانون و ٢٥٠ ألفا من الجنيهاات توزيع أول للمساهمين، ٣٢٦٩٣ جنيها و ٦٦٠ مليما حصة العاملين فى الأرباح و ١٤٧١٢ جنيها و ١٥٠ مليما حصة عائد مجلس الإدارة و ١٥٠ ألف جنيه توزيع ثان للمساهمين و ٩٤٠٨٤ جنيها و ٩٣٢ مليما أرباح مرحلة للعام القادم !..

وبمعنى آخر. أن الميزانية تسمح بتوزيع نصف مليون جنيه على المساهمين هذا العام بنسبة ١٠٪ من قيمة رأس المال .

ومن الغريب أن تبرز الميزانية صورتين متناقضتين الأولى صورة تمثل زيادة إيرادات نشاط دار مايو من ١,٥٤٤,٤٥٦ جنيها فى آخر عام ١٩٨٩ إلى ١,٧٧٦,٩١٢ جنيها فى آخر عام ١٩٩٠، وفى نفس الوقت تركز على تأكيد الخسائر التى تكبدتها دار مايو عن عمليات إصدار الصحف والمجلات التى تصدرها باسم الحزب الوطنى حتى تبرر عدم قيامها بصرف مبلغ الـ ٢٥٠ ألف جنيه التى التزمت بدفعها إلى الحزب !.

وفى هذا تتكلم أرقام ميزانية دار مايو مرة أخرى لتقول :

- إن تكاليف إصدار جريدة مايو بلغت ١,٧٥٨,٠٤٨ جنيها فى عام ١٩٩٠، وكانت ١,٤٦٨,٥٠٠ جنيها فى عام ١٩٨٩ . بينما قُدرت إيرادات نشاط الجريدة من حصيلة الإعلانات والتوزيع وغيرها بمبلغ ١,٥٨٥,٢٧٧ جنيها، وكانت هذه الإيرادات ١,١٦٣,٤٠٥ جنيهاات !.

- إن تكاليف إصدار مجلة اللواء الإسلامى بلغت عام ١٩٩٠ مبلغ ١,١١٤,١١٨ جنيها وكانت ١٠,٥١١,٥٧ جنيها عام ١٩٨٩، وبلغت إيرادات هذه المجلة ٦٤٤٣٧٨ جنيها وكانت ٧٣٦١٨٠ جنيها ..

- وبلغت تكاليف تشغيل وحدة الجمع التصويرى، وهى التى تقوم بعمليات الجمع الإلكتروني للمواد التحريرية مبلغ ٢٥٦٢٩٧ جنيها بعد أن كانت ٣٧٠,٨٠٨ جنيهاات، وقدرت إيرادات هذه الوحدة بمبلغ ١٢٧,٠٣٨ جنيها، وكانت ١٤٢٢٧٠ جنيها !.

وبمعنى آخر.. أن إصدار صحف ومجلات الحزب الوطنى كما تقول أرقام الميزانية حقق خسائر قُدرت بمبلغ ٥٥٢,٠٧٠ جنيها، وكانت هذه الخسائر فى العام السابق ٧٥٨٨٦٤ جنيها !..

ويصبح من الطبيعى التساؤل : إذا كانت هناك خسائر فمن أين جاءت الأرباح !..

ويحتمل أن يكون الرد التقليدى هو أن دار مايو شركة مساهمة استثمارية وأن هذه الأرباح هى حصيلة عمليات تجارية أخرى كعمليات استيراد ورق الصحف التى كانت وما تزال تدور حولها أكثر من علامة استفهام .

كما أن دار مايو تحصل على عمولة إعلانات مقابل ما ينشر في صحف ومجلات الحزب الوطنى من إعلانات تمثل جانباً من إيرادات هذه الصحف والمجلات ولا أحد يعترض على نسبة هذه العمولة، أو أن يحصل عليها مندوب جلب الإعلانات أو أن يكون لرئيس مجلس الإدارة نفسه نسبة مئوية ثابتة فى مجموع حصيلتها سنوياً باعتباره -وهو مندوب إعلانات سابق- الذى يشرف على جلبها، ولكن أرقام ميزانية دار مايو للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ذكرت أرقام تقول إن أرصدة العملاء المدينة بلغت ٣,٥٠٢,٦١٢ جنيهاً و ٢٤٠ مليماً أى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات ويدخل فى هذه الأرصدة طبعاً حساب الإعلانات التى يتم تحصيلها أو الإعلانات التى لم تدفع وتعتبر ديوناً منتهية أو معدومة، كما ذكرت أن هناك حسابات مدينة مفتوحة قدرت بمبلغ ٤,٠٤٥,٥٦١ جنيهاً.. إنها الحقيقة، ولا أتصور أن تكون دار مايو قد حملت صحف ومجلات الحزب الوطنى جانباً من الخسائر المترتبة على تراكم الإعلانات التى يتم تحصيلها لإبراز الخسائر التى تتكبدها..!

وكانت نكتة عندما قرر عبدالبارى رفع التليفون الدولى من مكتب أنيس منصور رئيس التحرير.. قال إنه يستخدم هذا التليفون الدولى فى اتصالات خاصة لا علاقة بعمله فى المجلة.. وأنه قرر رفع التليفون من مكتب رئيس التحرير تنفيذاً لحظة وضعها لترشيد الإنفاق.. وقال إن فاتورة مصلحة التليفونات لمكالمات أنيس منصور فى التليفون الدولى بلغت فى شهر واحد ٢٣٠٠ جنية.

وجاء أحدهم إلى أنيس منصور بفاتورة التليفون الدولى لمكتب رئيس مجلس إدارة دار مايو عن مكالماته خلال شهر أغسطس سنة ١٩٩١، وكان قيمتها ٩٨٠٠ جنية بالضبط..! وعرف أن أنيس منصور حصل على الصورة الأصلية فهذه الفاتورة، وكانت مختومة بخاتم مصلحة التليفونات فسكت وم يقل شيئاً..! وكانت نكتة أخرى عندما أرسل الرجل شيكا إلى أنيس منصور قبل تنحيته عن رئاسة تحرير جريدة مايو بمبلغ ٥٠٠ جنية ومعه رسالة كانت تقول بالحرف الواحد:

الأستاذ أنيس منصور رئيس تحرير -مايو

عزيزى أنيس.. تحية طيبة وبعد فإنى أبادر وأعتذر لك عن عدم قدرة دار مايو على الرفاء بمكافآتكم الشهرية كما كانت، ونظراً للظروف التى تمر بها الجريدة وأنت أدري بها فإنى أرفق لكم مع هذا شيكا بمبلغ ٥٠٠ جنية (خمسمائة جنية فقط) مكافأة شهر سبتمبر ١٩٩١..

وأنتا لنترجو أن تكون هذه المكافأة بصفة مؤقتة وعلى أمل أن يعاد النظر فيها على ضوء ما نتمناه جميعاً لجريدة مايو من زيادة من التوزيع والموارد، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام مع أطيب تمنياتى.

رئيس مجلس الإدارة:

القاهرة فى ١٢ / ١٠ / ١٩٩١

عبدالله عبدالبارى

ورفض أنيس منصور أن يتسلم الرسالة والشيك واعتبرها إهانة موجهة إليه، وكما قال لى إن تعيينه رئيساً لتحرير جريدة مايو كان بقرار من الرئيس مبارك باعتباره رئيساً للحزب الوطنى، وقد تحدت له مكافأة شهرية قدرها ١٥٠٠ جنيه، وقد ظل يتقاضاها منذ توليه العمل رئيساً للتحرير، ولم يكن من حق رئيس مجلس إدارة أن يقوم بتخفيضها وفق هواه..

وأراد أنيس منصور أن يرد الصفحة فكتب على أصل الرسالة بخط يده يعاد إليه لوقاحته! وقال أحد الخبثاء إنهاء طريقة عبدالبارى وأن تعمد تخفيض مكافأة أنيس منصور حتى يدفعه إلى الاستقالة!

وروى لى أنيس منصور ما حدث بعد أن توقف صاحبنا عن صرف مكافآت بعض المحررين والكتاب الذين كانوا يكتبون فى جريدة مايو.

قال إن بعضهم تطوع للعلاقة الشخصية التى تربطه بهم للكتابة فى الجريدة بالجمان ومن هؤلاء المرحوم الدكتور فرج فودة الذى كتب ثلاثة مقالات نُشرت بالجريدة. وأثارت واحدة من هذه المقالات انتباه الرئيس مبارك ووصفها فى حديث مع أنيس منصور بأنها مقالة ممتازة.

وانتهز أنيس الفرصة ليقول للرئيس إن الدكتور فرج فودة كتب المقال متطوعاً بعد أن أوقف رئيس مجلس الإدارة صرف مكافآته.

ومرت عدة أيام ثم عرف أنيس منصور أن الزميل محمد عبدالمنعم وكان يعمل مستشاراً صحفياً لرئاسة الجمهورية قام بالاتصال بعبد البارى فى التليفون وأبلغه تعليمات الرئيس بأن يصرف مكافأة الدكتور فرج فودة فوراً.

وكان آخر ما يمكن أن نتصوره أن يتصل عبدالبارى بالدكتور فرج فوده معذراً بأن مكافآته ألغيت عن طريق الخطأ، ثم قام بنفسه بزيارة الدكتور فرج فودة فى بيته وحمل إليه شيكاً بمبلغ ٤٠٠ جنيه مكافأة عن مقالاته الثلاثة..

ولم يكن فى وسعى إلا أن أتساءل فى تعليق على رسالته إلى أنيس منصور الذى أبلغه فيها قراره بتخفيض مكافآته الشهرية..

كم تبلغ تكاليف التحرير فى جريدة مايو بما فى ذلك مرتبات ومكافآت المحررين والكتاب بالمقارنة مع تخصصات مكتب رئيس مجلس إدارة دار مايو؟..

إنها لا شىء إذا ما قورنت بما يحصل عليه رئيس مجلس إدارة دار مايو من مرتبات وعمولات وبدلات سفر خيالية تتراوح ما بين ١٠ و ١٢ ألف دولار فى بعض رحلاته فى دول أوروبا وأمريكا.

وأود أن أقول أنه إذا صح أنه كان يسعى فعلاً لترشيد الإنفاق فى دار مايو، فلماذا لم يبدأ بنفسه حتى يكون مثالا يقتدى به بتخفيض راتبه ومخصصاته؟..

إننى أشفق على الزميل الصديق سمير رجب بعد أن كلف بتولى رئاسة تحرير جريدة مايو..

وأنا أعرف أنه لم يقبل المهمة إلا بعد أن فرض شروطه، وأهمها أن تكون مسؤوليته كاملة، وبحيث لا يكون أمام عبدالبارى إلا أن يسدد الحسابات وأن يدفع الفواتير!.

ولا أظن أن الوقت كان ممكنا أن يسعفه لأن يكرر المهزلة فيرسل إليه في يوم في الأيام رسالة كالتى بعث إلى أنيس منصور ليخطره بقرار من جانبه بتخفيض مكافآته الشهرية!.

إن نصيحتى للزميل سمير رجب، وأنا أقلب فى بعض التقارير والمستندات التى عثرت عليها، أن يكون يقظا دائما وأن يعرف أن الخسائر كثيرة داخل دار مايو، وليست فى جريدة مايو.

وأضرب مثلا عن صفقة من الأفلام الخام استوردتها دار مايو بمبلغ لا يقل عن ٢٥٠ ألف جنيه بالعملات الصعبة، ثم اكتشف أنها أصبحت غير صالحة للاستعمال نتيجة لتخزينها فى مخزن لا تتوفر فيه الشروط الفنية أو لعدم الحاجة إليها واضطرت دار مايو لعرضها للبيع فلم تجد مشتريا لها بأكثر من ١٦ ألف جنيه، واضطرت دار مايو للتراجع عن عملية البيع حتى لا تتكشف فضيحة إهمالها فى تخزين هذه الأفلام..

ولأسف إنهم يعرفون كيف يقلبون الحقائق، ويحتمل كثيرا أن يكونوا قد حملوا خسائرهم فى هذه الأفلام على جريدة مايو أيضا!.



ومن الغريب أن عبدالله عبدالبارى لم يكن يريد حتى يوم وفاته أن يعترف بأن دار مايو الوطنية للنشر، هى شركة مساهمة مصرية، وأنها إحدى الاستثمارات الجانبية للحزب الوطنى، أى الحزب الحاكم فى مصر، وبالتالي فإن هذه الشركة عليها التزام بأن لا تخرج عن سياسة الحزب الوطنى.

إنها الحقيقة مهما قال الرجل إن شركته استثمارية ولا علاقة للحزب بما تقوم به من عمليات تجارية فيما عدا التزامها بإصدار جريدة مايو والمجلات التى يوافق على إصدارها..

إن آخر عملياته، وهو أنه قام بتسجيل شركة جديدة باسم دار مايو فى بريطانيا وقد أطلق عليها اسم: دار مايو الوطنية أوفرسيز للنشر.. أى دار مايو لما وراء البحار!.

ولا أظن أنه كان فى وسعه أن ينكر أنه أرسل إلى الوزير صفوت الشريف وزير الإعلام مذكرة مكتوبة على الآلة الكاتبة على الورق الخاص بدار مايو بالقاهرة، وموقعة بإمضائه وتحمل تاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٩١ يطلب فيها الترخيص بطباعة خمسة إصدارات جديدة هى كما جاء فى هذه المذكرة: جريدة يومية اسمها اللواء الاقتصادى على أن تصدر أسبوعيا بصفة مؤقتة واللواء الثقافى الفنى وتصدر أسبوعيا، واللواء الرياضى (أسبوعية) وجريدة اسمها: الصحوة وتصدر يوميا.. ومجلة متخصصة فى الحوادث والقضايا على أن تصدر أسبوعيا..

واعترف عبدالله عبدالبارى - الله يرحمه - فى هذه المذكرة بأن كل هذه الإصدارات تحمل تراخيص انجليزية، ويطلب الموافقة على طباعتها فى مصر على أن تخضع لنظام المطبوعات الأجنبية وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها فى مصر..

وصحيح أن وزير الإعلام لا يمانع فى الموافقة على الترخيص لبعض الصحف والمجلات العربية التى تحمل تراخيص أجنبية من لندن وباريس وقبرص بالطباعة فى مصر، ويضع قيودا على ذلك، ولكن يبقى سؤالان يحتاج كل منهما إلى إجابة :

أولا : هل حصل عبدالبارى على موافقة الحزب الوطنى على إنشاء شركة استثمارية لما وراء البحار، وعلى إصدار مثل هذه المطبوعات الجديدة؟ ..

وإذا كان الحزب الوطنى قد وافق سرا على إصدار هذه الصحف والمجلات الجديدة، فلماذا لم تصدر عن دار مايو الوطنية للنشر مباشرة فى القاهرة؟ .

وثانيا : هل استأذن عبدالبارى مجلس إدارة شركته الاستثمارية قبل أن يقوم بتسجيل الشركة الجديدة لما وراء البحار، وتحمل نفس اسم دار مايو فى بريطانيا؟ .. وهل صحيح ما يتردد من أن دار مايو الوطنية للنشر ساهمت فى جانب من رأس مال الشركة الإنجليزية الجديدة؟ .

إن مجلس إدارة مايو كان يضم شخصيات لها وزنها الاجتماعى والأدبى والثقافى كالأديب الكبير نجيب محفوظ والسيدة أمينة السعيد والكاتب الصحفى إبراهيم سعده والمرحوم الأستاذ عثمان العبد والزميل نبيل زباطة (ممثل المساهمين) بالإضافة إلى ممثلين عن البنوك الستة المساهمة فى رأس مال الشركة، وممثل عن الهيئة العامة للبترو، ولا أظن أن أى واحد منهم قد وافق على أن تصدر مثل هذه الصحف والمجلات الجديدة بتراخيص إنجليزية، ولا أن تصدر عن الحزب الوطنى أو غيره من الأحزاب السياسية فى مصر (١) ..

وأظن أن الاجابة على هذا الاستفسار كانت سريعة وواضحة عندما طلب الزميل الصديق إبراهيم سعده بصفته رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم وكان يشغل فى نفس الوقت منصب نائب رئيس مجلس إدارة دار مايو، إلى المجلس الأعلى للصحافة الترخيص لمؤسسة أخبار اليوم بتنفيذ فكرة قديمة كانت تراوده - كما قال لى - بإصدار خمس مجلات جديدة لا تختلف كثيرا فى تخصصها عن المجلات التى حصل عبدالله عبدالبارى على تراخيص إنجليزية بإصدارها ..!

وكانت مجلة الحوادث التى أصدرتها أخبار اليوم باكورة إصداراتها لهذه المجموعة من المجلات، كما كانت مجلة النجوم إصدارا جديدا هى أيضا .!

ولا يسعنى إلا أن أضيف بعض ما يتردد بين العاملين فى دار مايو، وهو أن الموافقة على طباعة هذه الصحف والمجلات تستدعى الحصول على تراخيص باستيراد كميات إضافية من ورقة الصحف، وتحقيق المزيد من أرباح تجارة الورق، وكما يقول المثل : التجارة شطارة! ■■

(١) نرد أن اميرا عربيا، كان له دور فى عملية تمويل إصدار هذه الصحف والمجلات الجديدة، وقيل أيضا أن عبدالله عبدالبارى عقد صفقة مع الشيخ شمس الدين الفاسى الذى جاء به إلى مصر لتمويل مشروع إصدار هذه الصحف والمجلات المصرية التى كان مفروضا انها تنطق بلسان الحزب الوطنى .



أنا ومصطفى شردى وقنبلة نابالم في لبنان!

■ ■ سافرت إلى دمشق على أثر أندلاع الثورة في لبنان عام ١٩٥٨ بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا بعدة أشهر لتغطية أحداث هذه الثورة.

وكان كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية في تلك الأيام قد انحرف بسياسة لبنان مما أثار عليه وعلى حكومة سامي الصلح الذي جاء بها لتغطية سياسته كل القوى الوطنية في لبنان وفي العالم العربي.

ولم يكن سرا أن الجمهورية العربية المتحدة كانت تساند هذه القوى الوطنية سياسيا، وأنها كانت تزودها بكل ما تحتاج إليه من أسلحة وذخائر.

ولعب عبد الحميد السراج الذي أصبح نائبا لرئيس الجمهورية أيام الوحدة وكان يعمل وقتها رئيسا للمكتب الثاني السوري أى المخابرات السورية دورا مثيرا في دعم هذه الثورة حتى أنهم كانوا يطلقون عليه اسم مهندس انتفاضة الشعب اللبناني عام ١٩٥٨.

وفي دمشق كنت أنزل في فندق «الأوريانت بالاس» ومنه كنت أتوجه في كل ليلة بالسيارة إلى مدينة حمص حيث كنت أحجز لنفسى حجرة دائمة أخرى في فندق آخر اسمه رغدان.

واستطعت بمساعدة مجموعة من ضباط المكتب الثاني في حمص وعلى رأسهم ضابط كان في رتبة المقدم اسمه عبده حكيم أن أتسلل عشرات المرات إلى داخل الأراضي اللبنانية من منطقة تتداخل عندها الحدود اللبنانية السورية في الغرب من مدينة حمص.

وفي إحدى هذه المرات اصطحبت معي الزميل المرحوم رشاد الشبراخومي وكان يعمل محرراً في جريدة الاخبار، وكان علينا أن نسير على أقدامنا إلى جوار قافلة من الجمال لمسافة ١٨ كيلو مترا.

كانت الجمال تحمل كميات هائلة من الأسلحة والذخائر والديناميت.

وكنت أضحك وأنا أقول لزميلي: إن الديناميت الذي تحمله الجمال وحده يكفي لنسف قارة كبيرة كقارة أفريقيا.

وكان يكفي أن تنطلق أى شرارة منها أو أن يطلق عليها رصاصة واحدة لتنفجر القافلة، ولتتطاير في الهواء، ولتنسف المنطقة كلها!

وعند مشارف قرية اسمها المنية، وكنا قد وصلنا إليها عند الفجر اضطرت القافلة لأن تخوض.. الجمل بعد الآخر في مياه نهر صغير اسمه نهر أبو علي حتى تتمكن من الوصول إلى الشاطئ الآخر حيث تقع القرية.

إنه نهر صغير، ولم تكن مياهه عميقة ولكنها كانت شديدة البرودة ولم يكن أماننا إلا أن نخوض بكامل ملابسنا في مياه النهر حتى نلحق بقافلة الجمال.

وكان الاتفاق على أن يتم تفريغ شحنة الأسلحة والديناميت فى قرية المنية، على أن يتم نقلها سرا إلى مدينة طرابلس وتسليمها للمقاتلين ضد حكومة كميل شمعون .

وكادت أن تقع معركة بين حراس القافلة من جنود الصاعقة السورية والمجاهدين الفلسطينيين وبعض المقاتلين من أبناء القرية عند الفجر .

وتدخل بعض زعماء مدينة طرابلس وعلى رأسهم المرحوم رشيد كرامى . . أو رشيد أفندى كما كانوا يطلقون عليه حتى تم الإفراج عن شحنة الأسلحة ليجرى نقلها بواسطة القوارب الصغيرة والسيارات عبر الدروب السرية وممرات جبل التربل الذى يمتد بين قرية المنية ومدينة طرابلس وكان الزميل المرحوم رشاد الشبراخومى ممتلىء الجسم ثقیل الحركة وقد اشفقت عليه كثيرا أثناء رحلة العودة التى بدأها سيرا على أقدامنا بعد غروب الشمس فى مساء اليوم التالى . .

كان علينا أن نصل إلى الأراضى السورية أثناء الليل وقبل شروق الشمس خشية أن يشكف أنصار كميل شمعون عن تسللنا داخل الأراضى اللبنانية .

وكان القبض علينا بإعتبارنا صحفيين مصريين يمكن أن يسبب حرجا كبيرا للجمهورية العربية المتحدة . . وبدأت متاعب الزميل الشبراخومى بعد أن قطعنا حوالى ستة كيلو مترات سيرا على أقدامنا . . كما أنه لم يَقْوَ بسبب إجهاده فى الليلة السابقة على مواصلة السير وكان أن أخذ يتعثّر فى خطواته .

وتكرر سقوطه على الأرض، وفى إحدى المرات قال لى : إنه لم يعد قادرا على مواصلة السير وطلب إلى أن أوصل رحلتى على أنه أتركه فى مكانه !

وحاولت تشجيعه على التحرك معى فى اتجاه الأراضى السورية، ولكنه كان فى حالة يرئى لها . وانتابتنى الحيرة، فلم يكن فى وسعى أن أتركه ورائى . . وتلفتُ حولى مستطلعا المنطقة، لألمح تحت ضوء القمر حمارا يقف أمام بيت أحد الفلاحين اللبنانيين .

وأسرعت إلى بيت الرجل وأخذت أدق على بابه الخشبي حتى استيقظ من النوم . قلت له : أريد شراء الحمار .

وأخذ الرجل فى مساومتى وهو لا يدري أننى كنت على استعداد لأن أدفع له أى مبلغ يطلبه مقابل شراء الحمار حتى أتمكن من إنقاذ زميلى الذى كان جالسا على الأرض ينتظرنى فى مكانه . قلت له : كم تريد ثمننا للحمار ؟

وكانت مفاجأة عندما طلب الرجل ٤٠ ليرة لبنانية وهو يقول لى :

– دخيلك الله ما بدى أبيع الحمار، أتركه عند الحدود وهو يعرف طريقه وسيعود لى مرة أخرى !

ودفعت ٤٠ ليرة لبنانية للفلاح اللبنانى الذى عرفت فيما بعد أن كل سكان المنطقة يعرفونه، فقد كان واحدا من أشهر مهربى الدخان فى منطقة الحدود اللبنانية السورية . !

وكان حمار الرجل هو الذى أنقذ حياتى وحياة الزميل المرحوم رشاد الشبراخومى أثناء رحلة تسللنا داخل الأراضى اللبنانية .

وكان أحد الزعماء اللبنانيين ينزل في فندق رغدان في مدينة حمص وهو نفس الفندق الذي كنت أحجز فيه حجرة دائمة بإسمى ولفت هذا الزعيم انتباهي بما كان يلف به جسمه الضخم من أشرطة الرصاص وبالمدفع الرشاش الذي كان يحمله في يده ..

وبالإضافة إلى هذا المدفع الرشاش الذي لم يكن يفارقه في كل تحركاته كان يحمل على كتفيه، ووراء ظهره قنبلتان صاروخيتان من قنابل آر بي جي!

وكان هذا الزعيم اللبناني الذي كانت له شعبية كبيرة بين أهالي مدينة طرابلس قد جاء إلى مدينة حمص ليطلب المزيد من الأسلحة من السلطات السورية!

كانت مدينة طرابلس تعاني نقصاً في الذخائر ..

واقترح الزعيم اللبناني مساعدته في نسف معمل للسكر كان يقع على مسافة عدة كيلو مترات من مدينة طرابلس في اتجاه الحدود السورية ..

وأعد الرجل خطة لنسف هذا المعمل .. وتمت الموافقة على تنفيذ هذه الخطة، ولكن بشرط أني يشترك فيها بنفسه!

وعرفت بموعد تنفيذ العملية فأسرعت أحمل كاميرا التصوير ثم تسللت أثناء الليل مع مجموعة من رجال الصاعقة السورية لتأمين تنفيذ العملية.

وجاء معنا الزعيم اللبناني الكبير وعدد من مرافقيه، وكانوا كلهم مدججين بكل أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة.

وقام رجال الصاعقة السورية بتثبيت الألغام وقوالب الديناميت في عدة أماكن داخل المصنع تمهيداً لتفجيرها.

وبدأ العد التنازلي لتنفيذ العملية .. وفجأة رأيت الزعيم اللبناني الذي كنت أظنه زعيماً كبيراً يهرول هارباً في اتجاه منطقة الدبوسية عند الحدود السورية.

وعندما دوى المكان بصوت الانفجار، واشتعلت نيران الحريق في معمل السكر أخذ الزعيم اللبناني يتعثر وهو يجري ليسقط على الأرض عدة مرات.

وأخذت اضحك .. وأنا أقول لضابط سوري كان يقف إلى جوارى:

– كنت أظنه زعيماً كبيراً ولكنه للأسف يبدو أنه نمر من ورق!

ومرة أخرى تقرر نسف مطار القليعات، وهو مطار في شمال لبنان يبعد حوالي ١٢ كيلو متراً من الحدود السورية داخل الأراضي اللبنانية.

وتسللت مع مجموعة من المقاتلين كانوا مكلفين بتنفيذ عملية نسف المطار .. وتم تثبيت الألغام والديناميت في مباني المطار وفي ممراته وقبل أن يجري تفجيرها شاهدت طائرة صغيرة كانت تقف إلى جوار مباني المطار.

وقال لي أحدهم: إن الطائرة كانت تستخدم في تهريب المخدرات وقد صادرتها السلطات اللبنانية.

وتبادر إلى خاطري أن التقط صورة فوتوغرافية للطائرة وهي تحترق فأوعزت إلى أحد المقاتلين اللبنانيين بسكب صفيحة من البنزين حولها .

والتقطت صورة الطائرة عندما اشتعلت فيها النيران بعد أن وقع الانفجار الكبير في المطار وكانت صورة فريدة نشرتها مجلة آخر ساعة على مساحة صفحة كاملة .



وأثناء إحدى زياراتي السريعة إلى القاهرة اقترح علىّ المرحوم علي أمين أن اصطحب الزميل المرحوم مصطفى شردي لمساعدتي في مهمتي .

وكان مصطفى شردي قد اشتهر بمجموعة الصور التي التقطها في بورسعيد أثناء العدوان الثلاثي على مصر وتقرر نقله من بورسعيد للعمل في صحف ومجلات أخبار اليوم في القاهرة .

وكان في رأي علي أمين أن يقوم مصطفى شردي بتغطية أحداث الثورة اللبنانية في منطقة الحدود اللبنانية الجنوبية بالقرب من حدود إسرائيل .

واعترضت لأن منطقة هذه الحدود عبارة عن شريط ضيق من الأرض، وكان تخوفي من أن يتعرض مصطفى شردي لحظر إطلاق الإسرائيليين الرصاص عليه !..

ولم يكن أمامي إلا أن أصطحبه إلى منطقة الحدود اللبنانية السورية الشمالية على أن يشارك معي في عمليات التسلل التي كنت أقوم بها داخل الأراضي اللبنانية .

وكانت إحدى الطائرات اللبنانية التابعة لكميل شمعون قد قامت بضرب قافلة كانت تتكون من ١٢ بغلا داخل الأراضي اللبنانية وكانت هذه القافلة في طريقها من إحدى معسكرات الجيش السوري في منطقة اسمها جبل أبو علي في طريقها إلى قرية لبنانية في الجنوب من بعلبك اسمها عرسال .

وأثار سامي الصلح ضجة بتصريحات أدلى بها إلى مراسلي الصحف الأجنبية في بيروت قال فيها إن الحكومة اللبنانية امسكت بالدليل على تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شئون بلاده الداخلية .

وتقدم شارل مالك . . وكان مندوبا للجمهورية اللبنانية لدى الأمم المتحدة بشكوى إلى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة يتهمها بتهريب الأسلحة إلى عناصر المعارضة اللبنانية .

وكنت قد وصلت إلى دمشق مع المرحوم مصطفى شردي ومنها اصطحبته إلى مدينة حمص في نفس الليلة . .

وكانت مفاجأة عندما وجدت عددا من أصدقائي السوريين في المكتب الثاني السوري يفتشون عني

قالوا لي : في وسعك أن تقدم خدمة جليلة للجمهورية العربية المتحدة .

قلت لهم : أي خدمة !

قالوا : بأن تتسلل إلى قرية عرسال لالتقاط عدة صور فوتوغرافية للبالغ النافقة ولكن بعد إستبدال حملتها من الأسلحة بالتبن . .

ولم أتردد لحظة واحدة فى قبول المهمة .
واقترحت أن أصطحب معى الزميل المرحوم مصطفى شردى .
وأعد كل شىء بسرعة فى نفس الليلة وكان أن جاءوا الى بسيارة تحمل أرقاماً لبنانية .
وجلست بالمقعد الخلفى وبجوارى المرحوم مصطفى شردى بينما جلس أحد الوطنيين من عائلة لبنانية اسمها الدناشدة وهى عائلة معروفة فى منطقة بعلبك إلى جوار السائق وقد وضع تحت قدميه مدفعاً رشاشاً وكان السائق مقاتلاً مجنداً من الصاعقة السورية .
وتحركت السيارة قبيل الفجر بقليل من نقطة الحدود المعروفة باسم الجوسى على مسافة ١٣ كيلو متراً فى الجنوب من مدينة حمص لتتجه مباشرة إلى منطقة رأس بعلبك، ومنها تحركنا شرقاً إلى قرية عرسال لنصلها فى حوالى الساعة العاشرة صباحاً .
وأثار انتباهى أن سائق السيارة كان يحمل جهازاً لاسلكياً صغيراً وأنه ظل على اتصال داذم بالمكتب الثانى فى مدينة حمص طوال رحلتنا بالسيارة داخل الأراضى اللبنانية .
وفى قرية عرسال وجدنا فى انتظارنا مفاجأة جديدة فقد كان مختار القرية أى -العمدة- قد رفع علم الجمهورية العربية المتحدة على سارية فى ساحة القرية معلناً انضمام قريته إلى الجمهورية العربية المتحدة .
وذهبنا لزيارة الرجل ليرحب بنا بحرارة وهو يقول : إن أهالى قريته يعتبرون أنفسهم مواطنين لدى الجمهورية العربية المتحدة .
وهم لا يعترفون بحكومة كميل شمعون فى بيروت . . ولا يعترفون بالمعارضة أيضاً !
قلت له : خطوة مباركة . . ولكن المهم أين ذهبت البغال ؟
قال : نافقة على مسافة غير بعيدة من القرية .
قلت له : وماذا عن حملتها من الأسلحة ؟
قال : اختفت تماماً . .
ثم ابتسم وهوى يقول لى : شو بدك منها يا أخى أرسلها لنا عبد الناصر . . هدية بمناسبة العيد . .
وأخذت أهنىء الرجل على تصرفه ثم طلبت إليه أن يأتى لنا بكميات من التبن، وأن يقوم رجاله بربط هذا التبن فوق ظهور البغال النافقة مكان الأسلحة حتى يتسنى لنا التقاط صور لها .
وأدرك الرجل بذكائه الفطرى مهمتنا فأخذ يشرف بنفسه على عملية نقل التبن إلى مكان البغال وتثبيتها فوق ظهورها بالحبال .
ولم تستغرق العملية كلها أكثر من ربع ساعة قمت بعدها بالتقاط ستة أفلام كاملة أى حوالى ٧٢ صورة للبغال وهى نافقة فى مكانها بعد أن أصيبت برصاص رشاشات مدافع الطائرة اللبنانية .
وقد ظهرت كلها فى الصور وهى محملة بالتبن !

وتأهبنا للعودة إلى الأراضى السورية ولكن الرجل أصر على استضافتنا، ورفض أن يسمح لما بمغادرة المكان قبل أن نتناول طعام الغداء معه ومع وجهاء القرية.

وأقيمت بسرعة وليمة كبيرة للترحيب بنا وتكريمنا.. وبعد تناول الغداء استأذنا الرجل فى العودة إلى الأراضى السورية ولكنه أصر على الخروج معنا إلى مشارف القرية.

وأشار الرجل إلى قنبلة كبيرة الحجم كانت ملقاة على جانب الطريق وهو يقول لى :

-- هادى القنبلة قوصتها الطائرة.. أى رمتها، ولم تنفجر.

كانت القنبلة كبيرة الحجم، وكان منظرها يثير انزعاجه ولم يكن يعرف كيف يتصرف بها.

وكان تصويره أنه سيجد حلاً لمشكلته معها عندي!

وتلفت ناحية القنبلة وكانت فى حجم أنبوبة البوتاجاز ولفت انتباهى وجود عدة كلمات مكتوبة على ظهرها باللغة الإنجليزية.

وبطريقة لا شعورية نزلت من السيارة ثم اقتربت من القنبلة وأخذت أتفحصها، وأنا أحاول قراءة الكلمات المكتوبة عليها ثم التفت ناحية المرحوم الزميل مصطفى شردى وأنا أقول له :

إنها قنبلة أمريكية الصنع وهى من قنابل حلف الأطلنطى.

وبسرعة قررنا أن نحمل القنبلة معنا إلى الأراضى السورية.

ولا أعرف لماذا أخذت أحرك صمام أمن القنبلة.. كان تصورى أننى أقوم بتأمينها فى الوقت الذى كنت أعمل عكس ذلك.

وكان قراراً طائشاً من جانبنا ولم نعرف أن القنبلة كانت على وشك الانفجار.. وقد حملها الزميل المرحوم مصطفى شردى فوق ركبته فى السيارة التى عادت بنا إلى سوريا.

ووصلنا إلى نقطة الجوسى فى حوالى الساعة الخامسة بعد الظهر.. وكان القلق قد أخذ ينتاب رجال المكتب الثانى لتأخرنا فى مهمتنا.

وجاء الرجل الثانى فى المكتب فى دمشق - وأذكر أن اسمه كان برهان أدهم - بنفسه إلى نقطة الجوسى ووقف عند مكتب الجمارك ينتظر وهو فى أشد حالات الانزعاج.

كان الرجل يخشى أن يكون قد أصابنا مكروه فى رحلتنا داخل الأراضى اللبنانية.. وانفجرت أسارير الرجل بمجرد أن شاهد سيارتنا وهى تقترب من نقطة الحدود السورية..

إنه لم يقل لى.. حمداً لله على السلامة.. وقد فوجئت به يسألنى عن الأفلام التى التقطتها.. كان قد عرف بنجاح مهمتنا من سائق السيارة الذى كان على اتصال به باللاسلكى!

ووضعت يدى فى جيبى ثم أخرجت ثلاثة أفلام أى ٣٦ صورة وقمت بتسليمها إليه واحتفظت ببقية الأفلام لعملى الصحفى.

ولم ينتظر الرجل، وبادر بركوب سيارته إلى مطار حمص حيث كانت إحدى الطائرات تنتظره ليطير بها إلى دمشق.



• حمل مصطفى شردي قنبلة النابالم،
وهو لا يدري أن مسمار أمانها غير مثبت،
وأنها كانت تحمل الموت في أي لحظة.



• عاش جميل عارف شهرين كاملين مع المناضلين أثناء انتفاضة شعب لبنان سنة ١٩٥٨.

وفى دمشق تم تجميع الأفلام لتطير بها طائرة سورية إلى نيويورك.. وكانت مفاجأة عندما أخذ مجلس الأمن فى مناقشة شكوى الجمهورية اللبنانية ليفاجأ بمندوب الجمهورية العربية المتحدة وهو يقدم هذه الصور كدليل على أن البغال كانت تحمل تبنا، وليس أسلحة كما ادّعت حكومة كميل شمعون.

ولم انتظر عند نقطة الحدود وقمت باصطحاب الزميل المرحوم مصطفى شردى إلى مدينة حمص وكنت قد التقطت له صورة فوتوغرافية وهو يحمل القنبلة وهى صورة نشرت له فى جريدة الأخبار فى تلك الأيام..

وفى مدينة حمص توجهنا إلى معسكر القوات السورية وكانوا يطلقون عليه اسم موقع الجيش. وصعدت ومن خلفى الزميل المرحوم مصطفى شردى وهو يحمل القنبلة وقد احتضنها بين يديه إلى الطابق الثانى لتسليمها إلى الصديق عبده حكيم رئيس المكتب الثانى أى المخابرات السورية فى حمص.

ودخلنا مكتب الرجل لأبادره بقولى:

— معنا يا أخى الدليل على استخدام أسلحة حلف الأطلنطى فى لبنان.

وقفز الرجل من مكانه بمجرد أن شاهد القنبلة وهو يصرخ:

— شو.. القنبلة مسمار الأمان فيها مفكوك.. أى أن القنبلة على وشك الانفجار لأنها غير مؤمنة.

لقد عرف الرجل بخبرته كضابط فى القوات المسلحة السورية الخطر الذى كان يتمثل فى القنبلة. وكان أن أخذ يدق كل أجراس الخطر بينما كنا نضع القنبلة على الأرض ثم هرولنا معه إلى خارج الحجرة.

وتم إخلاء موقع الجيش فى تلك الليلة من ثلاثة آلاف جندي حتى جاء خبراء المفرقعات لتأمين القنبلة.

وكانت المفاجأة عندما عرفنا أن القنبلة كانت من قنابل النابالم وأنها كان ممكنا أن تنفجر فى أى لحظة.

وكان أقل اهتزاز للسيارة طوال رحلتنا من عرسال إلى حمص يكفى لتفجيرها.

ولكن الله.. ستر.. وكما يقول المثل.. عمر الشقى بقى! ■ ■



جليل البنداري ممنوع من الكتابة!

■ ■ هذه شهادة للتاريخ وهى أن الكاتب الصحفى محمد جلال رئيس تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون الأسبق كان أول من كتب قصة شهيدة ثورة الجزائر جميلة بوحريد .

كان كاتبها شابا ولم تكن له تجربة سابقة فى كتابة القصة للسينما إلا أنه انفعّل كثيرا بما سمعه عن البطلة الجزائرية جميلة بوحريد فقام بكتابة قصتها .

كانت محاولة جريئة من صحفى شاب، وقد فتحت الزوبعة التى أثارها حولها أمام محاكم القاهرة لإثبات حقه كمؤلف للقصة، الطريق أمامه لكتابة القصة للسينما والتليفزيون .

ولا أريد أن أقول إن صلابته فى إدارة النزاع حول حقه كمؤلف للقصة، قد ساعدت على إطلاق الطاقات التى كانت مخزونة فى داخله ليصبح كاتباً مرموقاً واحداً من أدباء كتابة القصة فى مصر والعالم العربى .

وكانت هذه القصة هى نقطة البداية لانطلاقه فى كتابة غيرها من القصص التى أخرجت للسينما والتليفزيون .

وأنا نفسى لا أعرف كيف حاول الصحفى الشاب فى تلك الأيام أن يزج بى لأصبح طرفاً فى النزاع الذى شهدته المحاكم بينه وبين الفنانة الكبيرة ماجدة الصباحى .

كانت قد أعلنت أنها ستقوم بإنتاج فيلم جميلة بوحريد لتسجل به ملاحم ثورة بلد المليون شهيد فى الجزائر، ولم تنتظر وبادرت بالتعاقد مع الكاتب الكبير المرحوم يوسف السباعى على كتابة قصة هذا الفيلم .

وكل ما أذكره أن صداقة خاصة كانت تربطنى بالفنانة العملاقة التى تربعت على عرش التمثيل ثم الإنتاج السينمائى فى مصر لسنوات طويلة .

وفى اجتماع عقد فى مكتبها فى عمارة الإيموبيليا فى شارع شريف بالقاهرة اشترك فيه المنتج السينمائى تكفور أنطونيان، وكان يعمل مديراً لإنتاجها عرضت على أن أعمل مستشاراً لهذا الفيلم .

كانت تعرف علاقتى بالكثيرين من زعماء ثورة الجزائر وعلى رأسهم الرئيس الجزائرى الأسبق أحمد بن بلة .

وكنت قد انفردت بنشر أول حديث مع الزعيم الجزائرى وقمت بتقديمه على صفحات مجلة آخر ساعة .

وأذكر أنني كنت قد اصطحبت الفنان الكبير محمد يوسف وكان يعمل كبيرا لمصورى أخبار اليوم قبل انتقاله للعمل فى جريدة الأهرام أثناء أول لقاء لى مع الزعيم الجزائرى حيث قام بالتقاط مجموعة من الصور الفوتوغرافية الفريدة كان مقررا أن تنشر مع هذا الحديث .

كان لقاء مثيرا مع الزعيم الجزائرى الثائر ولعلها أول مرة يعرف فيها أن هذه الصور لم تنشر مع الحديث وبقيت حبيسة فى أرشيف قسم التصوير بدار أخبار اليوم على أثر اعتراض الزعيم الجزائرى على نشرها .

قال إنه يعيش حياة بسيطة فى أحد البنسيونات فى وسط القاهرة، وأنه يتنقل بحرية مستخدما مختلف وسائل المواصلات من تاكسيات وأتوبيسات وأنه أحيانا يتجول فى الشوارع على قدميه ولذلك فإنه يخشى فى حالة نشر هذه الصور أن يضطر لتقييد حريته .

واقترح المسئولون على أعلى المستويات عن الاتصالات المصرية مع ثورة الجزائر بوجهة نظر الزعيم الجزائرى، وكان أن صدرت تعليمات واضحة بنشر الحديث بلا صور فوتوغرافية .

وتدخل الأخ الصديق محمد حسنين هيكل وكان رئيسا لتحرير مجلة آخر ساعة فى تلك الأيام – تخوفا من وجهة النظر الصحفية أن يشكك بعضهم فى صحة الحديث – وقد استطاع باتصالاته على أعلى المستويات الحصول على موافقة هؤلاء المسئولين على استبدال الصور الفوتوغرافية بصورة يرسمها أحد كبار الفنانين بريشته للزعيم الجزائرى .

وكانت أول مرة يرى فيها العالم رسما لملاح أحمد بن بلة . . بعد أن فجر مع مجموعة من زملائه ثورة الجزائر . . و كان الرسم بريشة الفنان الكبير منير كنعان .

وأعود بعد رواية هذه الحكاية باعتبارها ذكريات تاريخية إلى الفنانة ماجدة الصباحى بعد أن اتخذت قرارها بإنتاج فيلم جميلة بوحريد .

كانت قد قامت بقراءة القصة التى كتبها محمد جلال عن جميلة بوحريد عدة مرات .

وفى يقينى أن هذه القصة هى التى أوحى إليها بإنتاج هذه القصة للسينما .

ولكن محمد جلال كان كاتباً صحفياً شاباً، ولم يكن اسمه لأمعاً فى عالم كتابة القصة السينمائية .

وكان أن قررت ماجدة البحث عن اسم لكاتب كبير ليقوم بكتابة القصة . . وعندما اقترحت على المرحوم يوسف السباعى فى التليفون أن يكتب القصة وافق على الفور، وطلب إليها أن تمهله أسبوعاً واحداً لانتهاه من كتابة القصة .

وأذكر أنني قرأت القصة التى كتبها المرحوم يوسف السباعى .

إنها تختلف كثيراً عن القصة التى كتبها محمد جلال، كما أنها تختلف أيضاً عن القصة التى ظهرت فى الفيلم بعد إخراجه .

وكانت الفنانة ماجدة قد أعطتني نسخة منها لقراءتها، وبقيت هذه النسخة فى ملفاتى القديمة .

وتذكر الفنانة ماجدة أننى اعترضت على قصة المرحوم يوسف السباعى، فقد كانت تدور حول قصة حب للبطلنة الجزائرية جميلة بوحريد بطبيب جزائرى شاب عندما كانت تعمل موظفة للبريد فى مدينة الجزائر، وعندما تقدم هذا الطبيب لخطبتها اشترطت عليه أن ينضم إلى الثورة الجزائرية ليحارب الاستعمار الفرنسى مع المجاهدين قبل أن توافق على الزواج منه .

وقتل الطبيب الجزائرى برصاص الفرنسيين لتقرر البطة الجزائرية الانضمام إلى الثورة للانتقام لمقتل خطيبها الذى كانت تنتظر عودته فى بيتها بحى القصبة بمدينة الجزائر للاحتفال بزواجهما .

وكانت الفنانة ماجدة قد تعاقدت مع المرحوم عز الدين ذو الفقار لإخراج هذا الفيلم . ولعلها أول مرة يعرف فيها أن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر أصدر تعليماته عندما عرف أن الفنانة ماجدة تدرس مشروعا لإنتاج هذا الفيلم السينمائى عن جميلة بوحريد بتشجيعها على إنتاج هذا الفيلم ووضع كل ما تحتاج إليه من إمكانيات تحت تصرفها حتى يخرج هذا الفيلم مشرفا وليكون أكبر دعاية للثورة الجزائرية .

وأكثر من ذلك أمر بأن تساهم الدولة بنصف تكاليف إنتاج هذا الفيلم .

وأذكر أننى نقلت إلى الفنانة ماجدة رسالة من أحد المسؤولين الكبار عن الاتصالات مع الثورة الجزائرية بأن الدولة على استعداد لأن تضع كل إمكانياتها تحت تصرفها، ولكن بشرط أن يتم إخراج الفيلم تحت سيطرة وإشراف الأجهزة التى تعمل على دعم الثورة الجزائرية .

وحاولت الفنانة ماجدة، كما حاول بعض مستشاريها التملص من الالتزام المطلوب منها ولكنها تلقت أكثر من تحذير واضح وصريح بأن الفيلم يمكن أن يتعرض للمصادرة إذا لم يتم إنتاجه على المستوى المشرف المطلوب .

واضطرت الفنانة ماجدة للموافقة على الالتزام بكل ما كان مطلوبا منها .

ودفعت الدولة نصيبها فى إنتاج الفيلم فى صورة شيك بمبلغ ٢٥ ألف جنيه .

ومرت عدة أيام ثم عقد اجتماع فى مكتب أحد كبار المسؤولين فى مبنى كان ملحقا برئاسة مجلس الوزراء .

إنه نفس المبنى الذى تشغله وزارة الحكم المحلى هذه الأيام .

ووجهت الدعوة للفنانة ماجدة وللمرحومين يوسف السباعى والمخرج عز الدين ذو الفقار للمشاركة فى هذا الاجتماع .

وكانت المفاجأة عندما ذهب الثلاثة فى الموعد ليجدوا خمسة من زعماء الثورة الجزائرية فى انتظارهم .

وتكلم المسئول الكبير فى بداية الاجتماع موجهها كلامه إلى المخرج عز الدين ذو الفقار ليقول له بالحرف الواحد :

- اسمع يا عز إننا نعرفك كضابط سابق فى القوات المسلحة قبل أن تصبح مخرجا سينمائيا وعلشان كده الفيلم ده لازم تعرف إنه مسئوليتك أمانا وحده .. لا السيدة ماجدة ولا الاخ يوسف

السباعي.. كما أحب أن أبلغك أنها تعليمات الرئيس عبد الناصر بأن نضع كل الإمكانيات التي تحتاجها من قوات مسلحة وخلافه تحت تصرفك. وحاولت الفنانة ماجدة وكانت تجلس إلى جوارى أن تقول شيئاً ولكن المسئول الكبير استطاع بلباقة أن يحول بينها وبين التعقيب على كلامه. كان حديثه إلى المرحوم عز الدين ذو الفقار واضحاً وقاطعاً.

ولعلها أول مرة يعرف فيها أن هذا المسئول الكبير لعب دوراً كبيراً في تغيير الكثير من وقائع الفيلم حتى تتفق مع كل الحقائق والمعلومات التي كانت متاحة عن القصة الحقيقية للمجاهدة الجزائرية جميلة بوحريد.

وأن زعماء الثورة الجزائرية عرضوا تأمين تصوير جانب من مشاهد الفيلم داخل الجزائر. ولما سأل المسئول الكبير الفنانة ماجدة عن مدى استعدادها للمجازفة هي والمخرج والمصور ومجموعة من المشاركين في تمثيل الفيلم لتصوير لقطاته داخل الأراضي الجزائرية تحت حراسة قوات الثورة الجزائرية، رحبت بحماس وقالت إنها موافقة.

كما رحب المخرج عز الدين ذو الفقار بالمشاركة في هذه المخاطرة، ولكنه اشترط التأمين على حياة المصور ومجموعة الفنانين الذين تقرر مشاركتهم في عملية تصوير بعض مشاهد الفيلم داخل الأراضي الجزائرية بمبلغ مليون جنيه لكل واحد منهم على الأقل..

وابتسم المسئول الكبير ثم التفت ناحية أحد زعماء الثورة الجزائرية وهو يقول له: - خلاص الأخ بومدين. وهونفسه الرئيس الجزائري بومدين فيما بعد - يقوم بمهمة تأمين المجموعة أثناء عملها داخل الجزائر.

وكان الأخ بومدين مسئولاً في تلك الأيام عن قوات جيش التحرير التي كان يجري تدريبها وتجميعها في تونس، وقد وصلت إليه التعليمات فعلاً بالإعداد لتأمين عملية تصوير مشاهد الفيلم في منطقة الجبل الأخضر في شرق الجزائر.

ولكن فجأة بعد عدة أسابيع، وقبل الموعد المحدد لسفر الفنانة ماجدة والفريق المرافق لها بعدة أيام تراجعَت الفنانة الكبيرة عن موافقتها، وقالت إنها تفضل أن يجري تصوير الفيلم في مصر. اتخذت هذا القرار بعد أن تكبدت مصروفات لا تقل عن ١٢ ألف جنيه. وتردد أن تراجعها كان السبب في إنسحاب المرحوم عز الدين ذو الفقار من الاستمرار في إخراج الفيلم.

واضطرت الفنانة ماجدة للاتجاه إلى المخرج يوسف شاهين والاتفاق معه على إخراج الفيلم.

وكان على يوسف شاهين أن يبدأ العمل من جديد في إخراج الفيلم.

إنها بداية قصة إنتاج فيلم جميلة بوحريد.

وكان المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر يتابع بنفسه عملية تصوير هذا الفيلم.

وكان وراء تغيير بعض مشاهد الفيلم بعد أن انتهت عملية تصويره ولعلها أول مرة التي يعرف فيها أن أول نسخة من الفيلم كانت قد عرضت عليه في عرض خاص وقد أعجب بالفيلم ولكنه أثار ملاحظة وهي أن المخرج قام بالتركيز على المظاهرات التي خرجت في موسكو وبكين لتتجهت بحياة البطلة الجزائرية الشهيدة، وقد اضطر يوسف شاهين بسبب هذه الملاحظة لأن يتوجه إلى ستوديو مصر بعد منتصف الليل لإضافة مشاهد للمظاهرات التي خرجت في القاهرة وبيروت وبعض العواصم العربية لمناصرة الثورة الجزائرية وللاحتجاج على الجرائم التي كان الاستعمار الفرنسي يرتكبها في الجزائر.

وكان رأى الرئيس جمال عبد الناصر أن نجاح الفيلم يمثل إحدى صور التحدى لقوى الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ولم يمنع تراجع الفنانة ماجدة الصباحي عن الموافقة على التسلسل داخل الأراضي الجزائرية من أن تقدم السلطات المصرية كل ما احتاج إليه تصوير هذا الفيلم من مساعدات للمخرج يوسف شاهين بعد أن أخذ على عاتقه إخراج هذا الفيلم.

وأذكر على سبيل المثال أن الطائرات العسكرية قامت بنقل وحدات من قوات الصاعقة السورية من دمشق إلى القاهرة أيام الوحدة المصرية السورية وقد ظهرت في الفيلم وهي تمثل دور قوات المرتزقة والفرقة الأجنبية الفرنسية.

كما أن الكثير من مناظر الفيلم الخارجية قد تم تصويرها في ضاحية المعادى جنوب القاهرة للتشابه الكبير بينها وبين مدينة عنابة في شرق الجزائر.

وكانت ملاحظة وهي أن نفس الشركة الفرنسية التي قامت بتصميم ضاحية المعادى هي نفسها التي وضعت تصميمات لإنشاء مدينة عنابة الجزائرية.

وأثار إنتاج الفيلم وإخراجه في وقت قياسى غضب الحكومة الفرنسية.

وخرجت الصحف الفرنسية تهاجم مصر وجبهة التحرير الجزائرية.

وأكثر من ذلك وضعت السلطات الفرنسية اسم الفنانة ماجدة الصباحي في القائمة السوداء ومنعت دخولها إلى فرنسا.

ولم يعرف وقتها أن هذا الفيلم قد شارك في إخراجه وكتابة قصته رئيس جمهورية وهو الرئيس الراحل عبد الناصر بالتعديلات التي أمر بإدخالها عليه عندما شاهد أول نسخة منه في عرض خاص قبل أن يتم عرضه في دور السينما.

وكانت من عادة الوزير فتحى الديب الذى كان مسئولاً عن الشؤون العربية في تلك الأيام .. وبالتالي كان مسئولاً عن الاتصالات مع جبهة تحرير الجزائر أن يصطحب عدداً من الزعماء الجزائريين إلى ستوديو مصر حيث كان يجرى تصوير مشاهد الفيلم الداخلية لمراقبة التصوير.

وساهمت ملاحظات هذا الوزير المصرى وهؤلاء الزعماء الجزائريين فى إدخال الكثير من التغييرات على قصة الفيلم.

وابتسمت وأنا أقول لهذا الوزير المصرى السابق مرة:

- يبدو لى أنك الكاتب والمخرج والمنفذ التنفيذى الحقيقى لهذا الفيلم!

وانتهى تصوير الفيلم ليعتبره الجزائريون وثيقة تاريخية تدين قوى الاستعمار الفرنسى فى الجزائر .
وكتب المرحوم الناقد السينمائى جليل البندارى مع العرض الأول للفيلم فى دور السينما مقالا فى مجلة آخر ساعة يهاجمه بضراوة . واتهم الفنانة ماجدة بأنها قامت بإنتاج فيلم لا يزيد عن كونه أحد أفلام العسكر والحرامية .

أراد أن يصفى حسابا قديما مع المخرج يوسف شاهين دون أن يعرف شيئا عن اهتمام سلطات الدولة ودورها وراء إنتاج هذا الفيلم .

ولعلها أول مرة التى يعرف فيها أن قرارا صدر بمنع المرحوم جليل البندارى من الكتابة، وأنه استدعى لتحقيق استغرق أكثر من تسع ساعات بسبب هذا المقال .

وانهار المرحوم جليل البندارى وكان مشهورا بجرأته وسلطة لسانه أمام الاتهامات التى وجهت إليه وأخذ يبكى وهو يقول: الله يخرب بيتك يا حلمى يا حليم .. أنت السبب .

وعرف أن مخرجا سينمائيا منافسا كان وراء المقال الذى نشره المرحوم جليل البندارى .

وألغى قرار المنع من الكتابة بعد أن تعهد بنشر مقال أملى عليه يعتذر فيه عما نشره ويدافع فيه عن الفيلم .

وكنت الوحيد بحكم موقعى كمدير لتحرير مجلة آخر ساعة فى تلك الأيام الذى عرف سر تراجع المرحوم جليل البندارى فى المقال الذى نشره فى الأسبوع التالى عن فيلم جميلة بو حريد .

وبقى هذا السر دفيناً فى صدرى إلى أن توفاه الله حتى لا أسبب له حرجا أو أجرح مشاعره رحمه الله ■



في بغداد ليلة الانقلاب..

■ ■ جاءني الصديق السوري في فندق رغدان الذي كنت أقيم فيه بمدينة حمص في سوريا يوم ٧ يوليو سنة ١٩٥٨ وقال لي :

— بتريد تشم الهواة في « أبو الشامات »؟

كان الرجل واحدا من المسؤولين في المكتب الثاني السوري .. أى المخابرات السورية وكانت علاقتي به توطدت كثيرا عندما كنت ألتقى به أثناء عمليات التسلل التي كنت أقوم بها داخل الأراضي اللبنانية .

وكانت أول مرة أسمع فيها عن اسم : أبو الشامات !

وتبادر إلي ذهني لأول وهلة أنه يريد دعوتي لقضاء عدة أيام للاستجمام في إحدى مناطق الاصطياف في سوريا، وأن « أبو الشامات » هو اسم واحدة من هذه المناطق .

قلت له : أنت تعرف يا صديقي أنني في مهمة لتغطية أحداث ثورة لبنان ولا أظن أن في وسعي أن أترك مكاني قبل أن أستاذن أخبار اليوم في القاهرة .

قال لي وهو يبتسم :

— هادى عملية يمكن أن يدخل بها أى صحفى في العالم التاريخ .

قلت له : أى عملية .. أن أسافر للاستجمام في « أبو الشامات » التي تتكلم عنها .

وأخذ الرجل يقهقه، وهو يقول لي :

— « أبو الشامات » في آخر صحراء الشام عند الحدود السورية مع العراق .

وأثارني حديث الصديق السوري، فقد كانت منطقتنا العربية تعيش فوق بركان، وكانت الثورة العربية قد ألهمت مشاعر جماهير الشعب العربى في المنطقة من الخليج إلى المحيط .

كما تحركت دول حلف بغداد لتنظيم حملة إعلامية ضد الجمهورية العربية المتحدة .

وكان قد أعلن في نفس الوقت أنه قد تقرر أن يغادر الملك فيصل الثاني ملك العراق في تلك الأيام بغداد يرافقه خاله ولى عهده الأمير عبد الإله ورئيس وزرائه نوري السعيد في الساعة الثامنة من صباح يوم ١٤ تموز (يوليو) في طريقهم إلى أنقرة لإجراء مباحثات مع رئيسى الجمهورية التركية تمهيدا لاجتماع المجلس الوزارى لحلف بغداد الذى كان مقرا عقده في لندن يوم ٢٨ تموز (يوليو) .

وكان حلف بغداد يضم الولايات المتحدة وبريطانيا إلى جانب الدول الأربع وهى العراق وباكستان

وإيران وتركيا .

وكانت كل التقارير القادمة من بغداد تشير إلى قلق وانزعاج المسؤولين في الأردن والعراق نتيجة لتطورات الموقف في لبنان .

وخرجت من بغداد عدة تصريحات رسمية لنورى السعيد رئيس وزراء العراق تحرض كميل شمعون على أن يطلب رسميا من الولايات المتحدة التدخل لحماية استقلال لبنان .

وواجهت الجمهورية العربية المتحدة الحملة المسعورة التي خرجت من العراق وبعض عواصم حلف بغداد ضد قيام الوحدة المصرية السورية بصلاية، وبكل قوة وعنف .

وهاجم الرئيس عبد الناصر نوري السعيد، واتهمه بأنه عميل للاستعمار .

واهتزت العراق بعنف وهي تستمع إلى الرئيس عبد الناصر، وهو يقول في أحد خطابه السياسية:

– سأتركك يا نوري لشعب العراق ليصفى حساباته معك .

وارتفعت مع خطاب الرئيس عبد الناصر أصوات قوى التحرر الوطني في مختلف أرجاء البلاد العربية تطالب بالتخلص من سيطرة القيادات السياسية القديمة التي عاشت وتربت في أحضان القوى الاستعمارية التي كانت تسيطر على مقدرات الأمة العربية .

وأذكر أنني كنت قد استطعت قبل ثورة لبنان إقناع الزعيم العراقي الشاير المرحوم رشيد عالي الكيلاني وهو الذي قاد ثورة العراق ضد الاحتلال البريطاني في عام ١٩٤١، أي أثناء الحرب العالمية الثانية بكتابة مذكراته السياسية، وهي المذكرات التي قمت بنشر عدة فصول منها في مجلة آخر ساعة في أوائل عام ١٩٥٨ .

كان الرجل يعيش في القاهرة لاجئا سياسيا بعد أن قام النظام الملكي في العراق بتحريض الملك سعود على إصدار قرار بإبعاده عن المملكة العربية السعودية .

ولم أكن أعرف أن القوى الوطنية في العراق قد قامت بتجميع هذه المذكرات ثم عملت على طبعها في منشورات وأخذت في توزيعها سرا في مختلف أنحاء العراق .. وألهبت هذه المذكرات مشاعر الشعب العراقي ضد نوري السعيد وعملاء الاستعمار من السياسيين الذين كانوا يسيطرون على مقدرات الأمور في العراق .

وكانت هذه المنشورات أحد الأسلحة التي استخدمت للتمهيد للانقلاب ضد النظام الملكي الهاشمي في بغداد .

وفي فبراير سنة ١٩٥٨ أعلن عن إنشاء ما أطلق عليه اسم الاتحاد العربي الذي كان يضم العراق والأردن .

وفي نفس الوقت عمل النظام الملكي في العراق على التقارب بين العراق والمملكة السعودية .

وكان تصور نوري السعيد وبعض السياسيين العراقيين أن هذا التقارب يمكن أن يعيد توازن القوى الذي انقلب رأسا على عقب في المنطقة العربية على أثر إعلان الوحدة بين مصر وسوريا .

وكان أن قام الأمير عبد الإله ولي عهد العراق فى تلك الأيام بأول زيارة رسمية لمسئول عراقى كبير للمملكة العربية السعودية ووضع الأمير عبد الإله أثناء مباحثاته الرسمية مع المسئولين السعوديين شرطاً لتحقيق هذا التقارب هو تسليم رشيد عالى الكيلانى للعراق . ووافق الملك سعود، وعرف أنه أرسل مبعوثاً إلى رشيد عالى الكيلانى يطلب إليه مغادرة الأراضى السعودية ..

وتقرر أن يتم ترحيل الزعيم العراقى على طائرة كان الاتفاق على أن تحمله رأساً إلى العراق .. ولكن رشيد عالى الكيلانى استطاع أن يهرب وأن يستقل طائرته حملته إلى القاهرة بدلاً من بغداد ..

ورحبت القاهرة بالزعيم العراقى ليعيش فيها كلاجئ سياسى .. وفشلت محاولات التقارب العراقى السعودى، بعد أن أخذت الأحداث تجرى بسرعة فى المنطقة العربية ..

وكان الانقلاب على النظام الملكى فى بغداد . وكانت أيضاً فضيحة الملك سعود عندما حاول رشوة عبد الحميد السراج نائب رئيس الجمهورية والرجل القوى فى سوريا أيام الوحدة بينها وبين مصر بمبلغ خمسة ملايين جنيه . إنها الفضيحة التى لعبت الصحافة المصرية دوراً كبيراً فى كشف تفاصيلها بالوثائق الدامغة والصور الزنكوغرافية للشيكات، وقد اهتز العالم العربى بعنف وهو يتابع ما أذيع حول هذه الفضيحة مما اضطرب الملك سعود لأن يستسلم ولأن يكف عن المشاركة فى الحرب ضد الوحدة بين مصر وسوريا . والثابت أن المسئولين العراقيين وأيضاً الأردنيين كانوا يشعرون بالقلق والانعراج نتيجة لتطورات الموقف فى لبنان . وكانوا أن أخذوا فى تحريض كميل شمعون لمطالبة الولايات المتحدة بالتدخل لحماية استقلال بلاده .

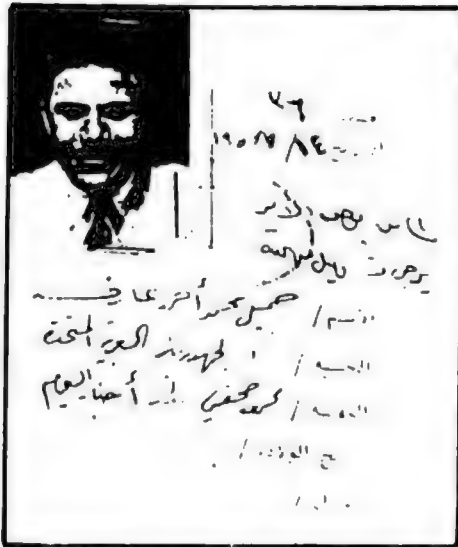
وكانت قناعتهم أن الأمم المتحدة لن تتمكن من اتخاذ أى إجراء فعال لوقف ما كانوا يطلقون عليه اسم: تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى الموقف المتدهور فى لبنان . وتردد فى تلك الأيام أن كميل شمعون عرض على الولايات المتحدة تأجير خليج جونيه على الشاطئ اللبنانى فى شمال بيروت ليكون مرسى لغواصات الاسطول السادس . ولعلها أول مرة يعرف فيها أيضاً أن بعض الزعماء اللبنانيين كان يراودهم بتحريض من العراق التفكير فى العمل على تقسيم لبنان إلى دولة مسيحية وأخرى إسلامية، وأن البطريرك المعوشى بطريرك الطائفة المارونية فى تلك الأيام لعب دوراً وطنياً رائعاً للمحافظة على وحدة واستقلال لبنان .



وأعود إلى الصديق السورى .. وإلى دعوته لى لشم الهواء فى « أبو الشامات » .. لم يكن فى وسعى إلا أن أوافق على تلبية دعوته وأنا أقول له :



• في فيلم سينمائي عثر عليه في قصر الرحاب للملك فيصل والأمير عبد الله نوري وهم يلعبون لعبة «بطة الانجليز» في حديقة القصر



• تصريح العمل الصحفي بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩٥٠



• عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم يوم قيامهما بالانقلاب في بغداد!



• سجلوا جثمان فوزي السعيد في شوارع بغداد!



• عثروا علي فاضل الجمالي وزير الخارجية في عشة الفراخ!



• قتلوا الأمير عبد الله ثم علقوا جثمانه أمام وزارة الدفاع!

في بغداد ليلة الانقلاب..

أنا وبارونات الصحافة - ٢٨٤

-- أنا موافق، ولكن واجبي يحتم على أن أبعث ببرقية إلى أخبار اليوم في القاهرة للاستئذان منها في التغيب لعدة أيام.

قال لي: شو بدك تحكى لهم.. المهمة سرية ولا يجب أن يعرف بها أحد.

ثم استطرد يقول لي، وقد لمعت عيناه ببريق عجيب:

-- يا خيو.. وقع الاختيار عليك بالذات للسفر إلى «أبو الشامات» لنجاحك في عمليات التسلل داخل الأراضي اللبنانية، كما أن عملياتك مع ثورة الجزائر تكشف عن معدتك الأصيل، وتدل على أنك زلمة من حديد.. أي رجل المهام الصعبة!

ثم سكت الصديق السوري عن الكلام وهو يقول لي:
ما بدى أحكى أكثر.

كان حديثاً مثيراً للغاية، وقد دفعني لأن أوافق بلا تردد على القيام بالمغامرة.

وعرفت فيما بعد.. أن الصديق عدلى حشاد المستشار الصحفي المصرى فى دمشق وهو رجل عمل فى سوريا أكثر من ١٥ سنة، كان وراء ترشيحي لهذه المهمة!

إنه صديق قديم، وكان زميلى منذ أيام الدراسة الثانوية بمدرسة المساعى المشكورة فى شبين الكوم. وفى تصورى أنه الوحيد الذى كان يعرف سر إختفائي فجأة من دمشق ومن مسرح العمليات داخل الأراضي اللبنانية وتفاصيل رحلتى إلى «أبو الشامات».

وكانت رحلة متعبة للغاية اخترقنا فيها صحراء الشام.

وأذكر أننا خرجنا من دمشق عند الفجر فى سيارة لاندوفر أخذت تضرب بنا فى أعماق الصحراء طوال النهار لمدة ١٢ ساعة..

ولفت إنتباهى عدد من السيارات اللورى العسكرية كانت تتحرك وراءنا على مسافة تتراوح ما بين الكيلو متر والكيلو مترين..

كانت مغطاة بالمشمع ولما سألت صاحبي السوري عنها لم يرد على بإجابة شافية.

قال لي: يحتمل أن تكون من سيارات الجيش السوري التى تحمل الماء والتموين للجنود السوريين عند منطقة الحدود السورية مع العراق.

ووصلنا بعد غروب الشمس لنجد مجموعة من الجنود السوريين قد نصبوا عدة خيام فى منطقة فهمت أنها لا تبعد أكثر من خمسة كيلو مترات من خط الحدود مع العراق.

وكان الصديق السوري يحمل على كتفه جهازاً لاسلكى كان يستخدمه فى الاتصال بقيادته فى دمشق.

وأضينا الليلة الأولى فى هذا المعسكر.

وكان تصورى أن أحدا لم يكن يعرف بمكاننا فى تلك الليلة إلا هؤلاء المسئولون الذين كان صاحبي السوري يقوم بالاتصال بهم عن طريق جهازه اللاسلكى.

كانت مهمة سرية للغاية .

وأثار انتباهي عندما خرجت من خيمتي عند فجر اليوم التالي وأخذت أتطلع حولي محاولا اكتشاف المنطقة مشهد السيارات اللورى العسكرية التى كانت تلاحق سيارتنا اللاندوفر فى رحلتنا التى اخترقنا فيها الصحراء السورية .

كانت قد توقفت هى الأخرى، ولكن على مسافة حوالى الكيلو متر من معسكرنا فى قلب الصحراء .

وكان صاحبى المسئول السورى يعرف هوايتى للصيد فاقترح على أن نخرج لصيد الأرانب الصحراوية .

ولم تنتظر وبادرنا بنصب مجموعة من الفخاخ لصيد هذه الأرانب .

وانتشرنا فى المنطقة التى حولنا نسعى وراء الصيد الثمين فى قلب الصحراء، واشترك عدد من الجنود الذين سبقونا لنصب خيام المعسكر فى عملية الصيد !

وكان صيدنا فى هذا اليوم وفيرا فقام الجنود بذبح الأرانب وسلخها ثم شيها على النار . وكانت وليمة للطعام شهية للغاية .

وفى مساء تلك الليلة تكلم الصديق السورى معى لأول مرة عن طبيعة المهمة السرية التى كان مكلفا بالقيام بها .

قال لى : إن دمشق تتوقع أحداثا هامة فى العراق فى صباح اليوم التالى، وأن علينا أن نتأهب لدخول العراق مع وقوع هذه الأحداث . قلت له : انقلاب .

قال : يحتمل .. ثم سكت ولم يقل شيئا .

وأثارنى حديث الرجل بحيث بقيت طوال الليل أفكر فى كل الاحتمالات لما يمكن أن يقع فى العراق .

وكان أشد ما يقلقنى هو وجودى فى تلك المنطقة فى قلب الصحراء، ولم أكن أعرف أقرب نقطة للعراق إلى مكان معسكرنا .

وكانت مشكلتى أن الحدث الكبير الذى تتوقعه دمشق يمكن أن يكون خبرا يهز العالم كله ولم يكن فى وسعى إبلاغ جريدتى به حتى أسجل لنفسى نصرا صحفيا عالميا .

وكنت فى مكانى فى قلب الصحراء الصحفى الوحيد الذى كان فى وسعه إذاعة الخبر إذا صح ما توقعته دمشق وحدث انقلاب فى العراق .

وراودنى تفكير عجيب وأنا أحدث نفسى قائلا :

- إن القاهرة لا شك تعرف كل التفاصيل حول ما تتوقعه دمشق من أحداث فى العراق ووقوع مثل هذا الانقلاب فى العراق، سيكون خبرا هاما ولن تنتظر القاهرة عودتى لأنها ستبادر باستغلاله بمجرد وقوع مثل هذا الانقلاب وبالتالي لن يكون فى وسعى أن أسجل لنفسى أى نصر صحفى .

وتصورت نفسي وأنا راقد على فراشي الميداني داخل الخيمة الصغيرة كسجين في تلك المنطقة الصحراوية وليس في وسعي أن أتصرف في الخبر الكبير الذي عرفت به .

وجاء يوم ٩ يوليو سنة ١٩٥٨ ليتلقى صاحبي السوري تعليمات من دمشق .
قالوا له إن المهمة ألغيت وأن عليه أن يعود إلى دمشق .

وجاءني الرجل وهو يسب ويشتم قائلا :

— إن التعليمات صدرت إليه بإلغاء المهمة وعلينا أن نعود مرة أخرى إلى دمشق .

قلت له : هل يعنى ذلك فشل محاولة الانقلاب في العراق ؟

قال : لا أعرف بالضبط ماذا حدث ؟

وجلسنا على الرمل وكان الرجل يبدو حزينا مكتئبا، ناقش كل الاحتمالات التي استدعت إلغاء هذه المهمة .

وعرفت لأول مرة أن الملحق الزراعي في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد وكان اسمه على ما أذكر محمد كابول أرسل تقريراً إلى دمشق حول تفاصيل خطة وضعها اللواء عبد السلام عارف القائد الفعلي للانقلاب الذي وقع في العراق بعد أيام .

كما عرفت أن حمولة قافلة السيارات التي تحركات وراءنا من دمشق هي أسلحة معينة طلب عبد السلام عارف دعم قوات الانقلاب بها .

وأضينا تلك الليلة نستمع إلى الإذاعات حولنا بواسطة جهاز صغير للراديو .

كانت إذاعات بغداد عادية، ولم تكن توحى بفشل أى انقلاب حدث في العراق .

كما كانت إذاعة الجمهورية العربية المتحدة من دمشق هي الأخرى أكثر من عادية .

ولا أعرف لماذا قرر الصديق السوري في اليوم التالي تأجيل العودة إلى دمشق .

قال لي إنه مجهد من مشقة الرحلة من دمشق وأنه يشعر بالآلام في معدته وأنه لذلك يفضل البقاء يومين للراحة قبل أن يتحرك عائداً إلى دمشق .

قلت له : إنها فرصة لممارسة هوايتي لصيد الأرانب، والغزلان إذا أمكن !

ووافقت دمشق عن طريق الاتصالات اللاسلكية على بقائنا في المنطقة لمدة يومين .

وخرجنا في تلك الأثناء في عدة رحلات للصيد .

وكاد اليأس أن يتسرب إلى نفسي من إمكانية أن يقع الانقلاب في العراق .

ولكن صاحبي السوري كان يقول لي إن شعوره أن الخطة قد أرجئت لسبب مجهول .

قلت له والأمل يراودني أن أصل إلى بغداد في الوقت المناسب لأعيش لحظات هذا الانقلاب :

— يا ريت يا صاحبي ..

وفي صباح يوم ١٣ يوليو جاءت إشارة لاسلكية من دمشق تقول :

— ألغيت تعليمات العودة، وعلينا أن ننتظر تعليمات أخرى .

وعاد الأمل يراودنا من جديد .

وفجأة وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل . . وقبل فجر يوم ١٤ يوليو جاءت التعليمات باستئناف التحرك وتنفيذ المهمة .

وبسرعة تحركت السيارات اللورى وهى تحمل شحنة الأسلحة المطلوبة، وتحركت مع صاحبى السورى فى سيارته اللاندوفر فى اتجاه نقطة الحدود العراقية عند مدينة اسمها « الرطبة » . .

كانت قوات الانقلاب فى بغداد قد تحركت، وعرف الجنود العراقيون بما وقع فى بغداد فاشتد حماسهم للثورة على حكم الهاشميين ونورى السعيد .

واستقبل صاحبى السورى من الضباط العراقيين بالأحضان والعناق والتهنئة تحية للجمهورية العربية المتحدة وللرئيس عبد الناصر .

ودخلنا بلا فيزات أو تأشيرات لنصل إلى مدينة الفالوجا فى حوالى السادسة صباحا .

وفى السابعة صباحا كنت مع صاحبى السورى أمام قصر الرحاب . . أى القصر الملكى فى بغداد .

وكان عبد السلام عارف يقف على رأس قواته التى حاصرت القصر الملكى، وهو يرتدى ملابس الميدان .

ونقل صاحبنا السورى إلى عبد السلام عارف أول رسالة من الجمهورية العربية المتحدة وهو يقول له :

– إن الأمانة التى طلبتموها قد وصلت .

واندفعت أمارس عملى الصحفى وكان أن عرفت أن الأمير عبد الإله ولى العهد قد قتل عندما خرج لمواجهة قوات الانقلاب فأطلقوا عليه عدة دفعات من المدافع الرشاشة التى مزقت جسده بالرصاص .

وبسرعة تم سحب جثته، حيث قام عدد من الجنود بتعليقها عارية من الملابس أمام مبنى وزارة الدفاع العراقية .

وكان دخان الحرائق يتصاعد من مبنى القصر الملكى بعد أن اشتعلت النيران فى داخله .

وسألت عن الملك فيصل الثانى وعرفت أنه نقل إلى المستشفى العسكرى حيث كانت تجرى محاولة لإنقاذ حياته بعد إصابته بـ ٣٧ رصاصة اخترقت صدره وبطنه .

وكان الملك فيصل ما يزال حيا عندما وصلنا إلى بغداد وقد حاول الأطباء إنقاذ حياته بنقل كميات من الدم إليه إلا أن إصابته كانت بالغة فتوفى بعد وصوله إلى المستشفى بحوالى ٣٥ دقيقة .

وقال لى أحدهم إن الملك فيصل خرج من حجرته يحمل مصحفا شريفا وأخذ يصرخ طالبا الرحمة، ولم يمنع ذلك جنود الانقلاب من إطلاق الرصاص عليه .

وكان عبد السلام عارف هو الذى أمر بنقله إلى المستشفى العسكرى فى بغداد لإنقاذ حياته وحتى يتسنى الحصول منه على توقيع بالتنازل عن مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات كانت مودعة باسمه فى أحد بنوك سويسرا .

واستأذنت عبد السلام عارف بالدخول إلى القصر الملكي .
وذهبت إلى حجرة الملك فيصل، وكانوا قد أعدوا له ملابس التشريفية الرسمية التي كان مقررا أن يرتديها أثناء زيارته الرسمية لتركيا في نفس اليوم .
وشاهدت الأوسمة التي كان مقررا أن يرتديها مبعثرة على الأرض .
ولم أتمالك نفسي عندما أمسكت بوسام الرافدين أعلى أوسمة العراق في تلك الأيام ثم وضعت في جيبى .

لقد احتفظت به حتى عدت إلى القاهرة بعد أن انتهت مهمتى في بغداد .
وفي القاهرة قدمت وسام الملك فيصل الثانى إلى الصديق الزعيم الثائر رشيد عالى الكيلانى .
قلت له : جئت بهذا الوسام من بغداد لأنك أحق به من الملك فيصل الثانى نفسه !
ولن أنسى مشهدا رأيته فى اليوم الثالث للانقلاب حيث كان أهالى بغداد يسحلون جثة نورى السعيد .. وكان قد هرب من قصره الذى كان يطل على نهر دجلة مرتديا ملابس نسائية ليختفى لمدة يومين وأعلنت قيادة الانقلاب عن مكافأة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يقبض عليه حيا أو ميتا .
وقبض عليه الأهالى فى اليوم الثالث للانقلاب ليقتلوه بلا محاكمة وبلا محاسبة عن الجرائم التى ارتكبها، ثم ربطوه من قدميه بحبل فى إحدى السيارات لتقوم بسحله فى شوارع مدينة بغداد .
ونشرت فى آخر ساعة فى تلك الأيام أن جزارا عراقيا جاء بساطور ثم ضرب فخذ نورى السعيد ليفصل ساقه عن قدمه ثم أمسك بالساق وألقى بها فى حديقة السفارة التركية التى كانت قريبة وهو يصرخ : روح لأخوك عدنان مندرى .
ولما سألته الأهالى : لماذا فعلت ذلك ؟
قال : نورى لعنة الله عليه قتل أخويا !

ورأيت أيضا فاضل الجمالى وزير خارجية العراق أيام نورى السعيد عند القبض عليه بعد عدة أيام مختبئا داخل عشة فراخ فوق سطح أحد المنازل فى بغداد، وكان مرتديا جلبابا وجاكيت وقد طال شعر ذقنه وكان فى حالة يرثى لها !
وكانت أيام لا تنسى .

وكان حزنى شديدا للغاية لأن وكالات الأنباء سبقتنى فى إذاعة خبر الانقلاب، فلم أحقق النصر الصحفى الذى كنت أحلم به وأنا بالقرب من نقطة الحدود العراقية فى قلب صحراء الشام .
كنت على يقين من أن القاهرة قد عرفت بتفاصيل الانقلاب قبل أن تتحرك قواته من مصدرين :
الأول عن طريق دمشق حيث كان محمد كابول الملحق الزراعى فى سفارة الجمهورية العربية المتحدة ينقل إلى دمشق أولا بأول ما كان يتجمع لديه من معلومات .

والمصدر الثانى وكان عن طريق أحد أصدقاء عبد السلام عارف المقربين، واسمه يحيى ثانياً الذى كان يمتلك إحدى شركات الاعلانات فى بغداد، وكان الرجل على اتصال بالزعيم العراقى الثائر رشيد عالى الكيلانى فى القاهرة .

ولعلها أول مرة التي يعرف فيها أن نجم الدين السهرودي زوج الابنة الثانية لرشيد عالي الكيلاني واسمها وداد وصل فجأة إلى القاهرة في أوائل شهر يوليو سنة ١٩٥٨، أى قبل وقوع الانقلاب بعد أيام وأنه قام بإبلاغ الزعيم العراقي بتفاصيل الخطة التي وضعها عبد السلام عارف للانقلاب.

قال له إن أوامر صدرت إلى اللوائين ٢٠, ١٩ وهما من قوة الفرقة التي يقودها الفريق غازي الداغستاني نائب رئيس الأركان وهو من رجال الملك ونوري السعيد بالاستعداد للتحرك إلى الأردن استجابة لطلب من الملك حسين على أثر اكتشافه مؤامرة لاغتياله في عمان.

وقال له: إن الخطة أعدت بحيث تقوم قوات اللوائين عند مرورها بمدينة بغداد في طريقها إلى الأردن بقلب نظام الحكم في العراق!

وقال له: إن قيادة اللوائين قد أسندت إلى عبد الكريم قاسم باعتباره أقدم من عبد السلام عارف في رتبته العسكرية.

وأن عبد الكريم قاسم على اتفاق مع عبد السلام عارف على القيام بعملية الانقلاب على نظام الحكم في العراق عندما تمر قواتهما بمدينة بغداد في طريقها إلى الأردن.

وقام الزعيم العراقي رشيد عالي الكيلاني بإبلاغ التفاصيل التي تلقاها من بغداد إلى المسؤولين في القاهرة.

وكان واضحاً أن نجاح الانقلاب كان يتوقف على صدور الأمر إلى قوات اللوائين بالتحرك.

وكانت كل التقارير تؤكد أن اللوائين يتأهبان للبدء في عملية تحركها يوم ٩ يوليو سنة ١٩٥٨.

ولكن فجأة صدرت إلى هذه القوات التعليمات بتأجيل تحركها.

وتصورت دمشق أن الانقلاب لن يتم وكان أن أصدرت تعليماتها إلى الضابط السوري الذي اصطحبني معه إلى «أبو الشامات» بالعودة إلى دمشق.

وفي بغداد تكشفت لي حقيقة وهي أن نوري السعيد كان يزعم أن يتخذ من قوات اللوائين ٢٠, ١٩ ركيزة لإرسال المزيد من القوات إلى الأردن.

وتصور أن حشد القوات العراقية في شمال الأردن يمكن أن يمثل نوعاً من الضغط والتهديد للجمهورية العربية المتحدة حتى تخفف من دعمها للمعارضة اللبنانية ضد حكومة كميل شمعون.

وكشفت بعض الوثائق التي عثر عليها داخل بيت نوري السعيد أن الحكومة البريطانية عرفت بما كان يراوده من أفكار فأرسلت إليه تحذيراً بواسطة السفير البريطاني في بغداد قالت فيه:

– إن إرسال هذه القوات العراقية إلى الأردن يمكن أن يزيد من توتر الموقف، وأهم من ذلك أنها لن تفيد في مساندة كميل شمعون.

كانت نصيحة خالصة من الحكومة البريطانية لنوري السعيد بالرغم من كراهية الإنجليز في تلك الأيام للرئيس عبد الناصر ونظام الحكم في مصر!

وكان نوري السعيد قد اقترح أن تدعم العراق كميل شمعون بقوات عراقية في مواجهة قوات الجمهورية العربية المتحدة.

ولم توافق الحكومة البريطانية على كل مقترحاته في هذا الصدد لأن أى قوات عراقية في الأردن لا يمكن أن تصل إلى لبنان لمساندة كميل شمعون بدون المرور من الأراضي السورية.

ولم يكن نوري السعيد أو الحكومة البريطانية يعرفان أن اللوائين ٢٠, ١٩ اللذين صدر إليهما أمر التحرك إلى الأردن سيصبحان القوة الضاربة لقلب نظام الحكم في العراق.

وفي تصوري أن نجاح الانقلاب قد قضى على كل أمل في حصول كميل شمعون على مساندة عسكرية عراقية لنظام حكمه.

وأن تطورات الموقف في منطقة الشرق الأوسط مع نجاح هذا الانقلاب هي التي دفعت الولايات المتحدة للتحرك بإنزال قوات الأسطول السادس على شواطئ لبنان!

وعندما وقع الانقلاب في العراق كان الرئيس عبد الناصر في زيارة لجزيرة بريوني في يوغوسلافيا.

كان قد سافر إليها على ظهر السفينة « الحرية » للقاء الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو.

إنها نفس السفينة التي كان اسمها « المحروسة » وهي التي حملت فاروق من الإسكندرية إلى منفاه في إيطاليا.

وقرر الرئيس عبد الناصر أن يعود فوراً إلى الإسكندرية على نفس السفينة، ولكن فجأة تقرر أن يعود بالطائرة.

كانت بعض التقارير تشير إلى تحركات مريبة لعدة قطع من الأسطول السادس الأمريكي في طريق خط عودة السفينة من بريوني إلى الإسكندرية.

ووضع الاتحاد السوفيتي طائرة سوفيتية تحت تصرف الرئيس قبل أن يعود إلى القاهرة.

وفي بغداد سمعنا أن طائرة الرئيس عبد الناصر طارت في الأجواء العراقية قبل أن تهبط في دمشق.

وكان أول قرار للرئيس عبد الناصر هو تعيين عبد المجيد فريد ملحقا عسكريا للجمهورية العربية المتحدة في بغداد.

وطار عبد المجيد فريد إلى العراق ليبلغ عبد السلام عارف أن الرئيس عبد الناصر أصدر إليه تعليماته بأن يضع نفسه تحت تصرف القيادة العراقية.

وعين في نفس الوقت الرجل الثاني في المكتب الثاني في دمشق.. أى المخابرات السورية، وهو طلعت صدقي مساعد الملحق العسكري في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد!

وكان طلعت صدقي هو نفسه الذي عينه الرئيس عبد الناصر في آخر أيام الوحدة محافظاً لدمشق، ولكن الوقت لم يسعفه لمباشرة عمله بسبب مؤامرة الانفصال على الوحدة.

وعاد الرجل إلى القاهرة ليعمل مديراً لمكتب الرئيس عبد الناصر للشؤون العربية.

ولعلها أول مرة التي يعرف فيها أن اللواء عبد السلام عارف أعد مكتبا في وزارة الدفاع العراقية لعبد المجيد فريد وطلعت صدقي.

وتم في هذا المكتب بمساعدة مجموعة من الاختصاصيين المصريين تصوير جميع ملفات ومستندات حلف بغداد لتقوم طائرة عسكرية خاصة بنقلها إلى القاهرة.

وكان كشف مخططات حلف بغداد ونجاح الانقلاب في العراق عنصرا هاما لانحلال هذا الحلف الاستعماري.. وليصبح هذا الحلف في خبر كان! ■ ■



• كان يكره كرئيس للتحريض حياة الكاتب الذي يجلس إلى مكتبه ويكتب مقالاته وكان يقوم بنفسه بعمل التحقيقات الصحفية! والصورة لـ محمد صبيح مع أحد السجناء عندما كان معتقلاً في سجن الأجانب!!

عبد الناصر يقول: محمد صبيح أستاذى فى مصر الفتاة!

■ كان الكاتب الصحفى المرحوم محمد صبيح واحدا من الصحفيين القلائل الذين عرفهم جمال عبدالناصر قبل ثورة ٢٣ يوليو.

كانت تربطه به علاقة قديمة منذ أن كان فى شبابه عضو فى حزب مصر الفتاة، وكان محمد صبيح يعمل سكرتيرا عاما لهذا الحزب .

أنها الحقيقة، وقد أكدها فتحى رضوان فى مذكراته التى نشرت ، فقد قال فيها :

-- استدعيت على أثر الإفراج عنى وخروجى من السجن بعد الثورة لمقابلة أعضاء مجلس القيادة فى مقر اجتماعاتهم بكوبرى القبة. ولما ذهبت إليهم لم أكن أعرف من بينهم سوى أنور السادات .. وأثار انتباهى شاب طويل أسمر كان أعضاء المجلس يكونون له احتراما كبيرا، ولما جلست بادر هذا الشاب الطويل قائلا : ألا تعرفنى يا أستاذ فتحى ؟ قلت له : لم أتشرف بمعرفتك ..

وابتسم الشاب الطويل وهو يقول :

– كنت عضوا فى حزب « مصر الفتاة »، وكنت رئيسا لشعبة الحزب فى باب الشعرية، وكان محمد صبيح رئيسى المباشر.

وذكر ديموند إستوارث فى كتابه : « مصر الفتاة » أيضا أنه سأل جمال عبدالناصر عن شبابه فقال :

– كنت فى حزب « مصر الفتاة » وكان محمد صبيح فى الحزب وفى تلك الأيام كنت لا أستطيع أن أدخل على أحمد حسين رئيس الحزب فى حجرته، ولكن محمد صبيح السكرتير العام للحزب كان يفتح لنا دائما الباب لنجلس معه !..

وأذكر أننى كنت قد سألت محمد صبيح مرة قبل وفاته عن حياة جمال عبدالناصر فى حزب مصر الفتاة، فأكد لى هذه الحقيقة، وقال لى أكثر من ذلك أنه كان يرتدى القميص الأخضر الذين كان يميز أعضاء الحزب، وكانت شخصيته قوية مما أهله لأن يصبح رئيساً لشعبة الحزب فى باب الشعرية.

وقال لى محمد صبيح – فى شهادة أمام الله والتاريخ – أن أول تفكير فى إعداد تنظيم الضباط الأحرار كان من بنات أفكار الفريق عزيز المصرى التى أخذت أفكاره تنتشر بين الضباط الوطنيين الذين اشتهروا بنزعاتهم الوطنية. ومن هنا كان اتجاه الكثيرين منهم وحماسهم للانضمام إلى حزب مصر الفتاة.

ولعل أول مرة التى يعرف فيها أن أول تنظيم للضباط الأحرار تم تشكيله داخل سلاح الطيران المصرى عام ١٩٣٩ وكان المسئول عنه هو قائد الجناح وجيه أباطة، وهو من الضباط الأحرار الذى قامت

على أكتافهم فيما بعد ثورة ٢٣ يوليو، وكان وجيه أباظة عضواً في حزب مصر الفتاة، ومن غلاة المتحمسين لمبادئ هذا الحزب!

وكان جمال عبدالناصر رئيساً لشعبة الحزب في باب الشعرية، وكان عبداللطيف البغدادي هو الآخر من أعضاء الحزب!

وكان تنظيم الضباط الأحرار داخل سلاح الطيران المصري هو الذي قام بتجهيز الطائرة التي استقلها عزيز المصري من مطار ألماتة الحربى للانضمام إلى ثورة رشيد عالي الكيلانى التي تفجرت عام ١٩٤١ في العراق، ولكن الطائرة التي كان يقودها حسين ذو الفقار صبرى الذى أصبح واحداً من أبرز الضباط الأحرار، وعمل نائباً لوزير الخارجية في السنوات الأولى بعد الثورة، سقطت في أحد الحقول بناحية قليوب في شمال القاهرة مما أدى إلى فشل الرحلة..

وتردد أيامها اسم المرحوم محمد توفيق عبدالفتاح من الضباط الأحرار أيضاً، وقد عمل فترة من الوقت مديراً لمكتب المشير عبدالحكيم عامر ثم سفيراً لمصر في سويسرا ثم سفيراً لمصر في كوبا، وبعدها وزيرا للشئون الاجتماعية فقد كان مكلفاً بالعمل ضابطاً عظيمًا لمطار ألماتة الحربى في ليلة إقلاع الطائرة وقيل أنه هو الذى عمل على تجهيز الطائرة في سرية تامة للسفر في رحلتها إلى بغداد وأنه أبعد عن سلاح الطيران الجوى للعمل ضابطاً في الجيش لدوره وراء حادث هذه الطائرة...!

وعلى أثر تفجر ثورة رشيد عالي الكيلانى في العراق تطوع مصطفى الوكيل، وكان من أقطاب حزب «مصر الفتاة» للانضمام إلى ثورة العراق، إلا أنه اضطر بعد فشل هذه الثورة للانضمام إلى الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين وإلى رشيد عالي الكيلانى في ألمانيا النازية حيث عاش سنوات الحرب العالمية الثانية، ومات قبل انتهائها بعدة أسابيع في أحد فنادق مدينة برلين..

ودفن مصطفى الوكيل في ألمانيا، ثم نقلت رفاته بعد ثورة ٢٣ يوليو لتدفن في مصر.

ولا أريد أن أقول أن محمد صبيح كان «المايسترو» وراء الكثير من الأحداث التي شهدتها حركة حزب «مصر الفتاة» في تلك الأيام، مما أوغر صدور الانجليز والحكومات الحزبية والسراى أى القصر الملكى ضده!

ولكن فجأة اختلف محمد صبيح مع أحمد حسين رئيس حزب «مصر الفتاة» في الأربعينات، وكان أن قرر الاستقالة من الحزب ليعمل صحفياً محترفاً.

وكان أن أصدر مجلة أطلق عليها اسم: نداء الحرية، ثم عمل مع جلال الحمامصى في مجلة الأسبوع التي كان يصدرها، ثم أنتقل منها للعمل رئيساً لقسم الأخبار بجريدة الأساس التي كانت تصدرها الهيئة السعدية في تلك الأيام...!

وأظن أن محمد صبيح كان الوحيد من بين الصحفيين الذى قدم للمحاكمة أمام محكمة الجنايات أكثر من ٣٠ مرة، وكانت تهمته دائماً تتعلق بقضايا حرية الرأى، وأحياناً السب والقذف في الذات الملكية.

وكانت المفاجأة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عندما اعتقل محمد صبيح مع مجموعة السياسيين بمبنى الكلية الحربية الملكية.

وكانت الثورة قد قامت باعتقال عدد كبير من هؤلاء السياسيين الذين مارسوا الحياة السياسية قبل الثورة لتأمين نفسها كما اعتقلت عددا من الصحفيين أيضا من بينهم كريم ثابت باشا ومصطفى وعلى أمين...!

وأضى محمد صبيح في المعتقل مائة يوم وهو لا يعرف سببا أو مبررا لاعتقاله، ثم أفرج عنه ليجد نفسه بلا عمل، وبلا جريدة يعمل بها، وكانت الثورة قد أغلقت جريدة «الاساس» باعتبارها جريدة حزبية تنطق بلسان الهيئة السعدية..

وكان محمد صبيح واحدا من الصحفيين الشرفاء فلم يكن يملك غير راتبه الذى كان يحصل عليه من الجريدة التى أغلقت ليتعيش منه.

وذهب الرجل كما روى لى مرة إلى أحمد أبو الفتح وكان يعمل رئيسا لتحرير جريدة المصرى قبل إغلاقها ومصادرتها، وعرض عليه أن يعمل كاتبا صحفيا بجريدته.

وكانت المفاجأة التى اهتز لها كل كيان محمد صبيح عندما رد عليه أحمد أو الفتح قائلاً:

– أنا موافق وأرحب بعملك معى فى جريدة المصرى، ولكن بشرط أن تأتى لى بموافقة على تعيينك فى الجريدة من جمال عبدالناصر.

وذهب محمد صبيح إلى المهندس سيد مرعى على أثر إختياره للعمل عضوا منتدبا للإشراف على تنفيذ مشروعات الإصلاح الزراعى، يعرض عليه هو الآخر أن يعمل معه.

كان المهندس سيد مرعى عضواً فى الهيئة السعدية قبل الثورة، وكانت تربطه بمحمد صبيح علاقة قوية وذهب المهندس سيد مرعى إلى عبدالناصر يستأذنه فى تعيين محمد صبيح مستشارا صحفيا للإصلاح الزراعى.

ووافق عبدالناصر على الفور، وهو يقول للمهندس سيد مرعى:

– محمد صبيح مش حتلاقى أحسن منه.

وكان الإصلاح الزراعى يشغل فى تلك الأيام عدة حجرات فى أحد أجنحة قصر عابدين الذين أصبح اسمه الآن القصر الجمهورى.

وتحولت الحجرة التى كان يشغلها محمد صبيح بسرعة إلى خلية نحل بعد أن أصدر منها مجموعة من الكتب والنشرات الاعلامية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية عن الإصلاح الزراعى..

ومن هذه الحجرة أصدر أيضا عشرات الكتب ومنها كتاب تاريخى كان الأول من نوعه عن قصة الأرض فى مصر، وكتاب آخر عن الفلاح وأسرة محمد على..

وأثناء أحد اجتماعات مجلس الوزراء جاء عبدالناصر، وكان يرأس الاجتماع بمجموعة من الكتب التى أصدرها الإصلاح الزراعى تم وضعها على طاولة الاجتماع أمام الوزراء وكان من بينهم فتحى رضوان وزير الارشاد القومى. وقال لهم:

– شوفوا محمد صبيح كفرد عمل ايه، وإحنا عندنا مصلحة استعلامات ووزارة للارشاد القومى

مش قادرة تعمل اللى بيعمله صبيح وحده!

وكان هذا يعنى تقديرا خاصا من عبدالناصر للجهد الكبير الذى قام به الرجل لإثارة حماس الجماهير للإصلاح الزراعى فى مصر وكانت شهادة رسمية تؤكد نجاحه فى عمله المميز...! وجاءه فى تلك الايام شاب كان قد تخرج حديثا من إحدى كليات الزراعة اسمه الشابورى.. قال له أنه ابن أخت أحمد أبو الفتاح، وأنه يريد منه مساعدته فى التعيين فى وظيفة مهندس زراعى بالإصلاح الزراعى..

وابتسم محمد صبيح، وهو يقول للشاب:

– أنا موافق إنك تشتغل معايا ، ولكن بشرط أن تذهب إلى خالك أحمد أبو الفتاح، وتقول له: أنت رفضت تشغل صبيح فى وقت كان محتاجا فيه للعمل، وهو وافق على تعيينى للعمل معه، وأنا ابن خالتك...!

ولم ينتظر محمد صبيح ، وبادر بتعيين الشاب فى إحدى الوظائف التابعة له...!



ونقل عن مذكرات المهندس سيد مرعى التى أطلق عليها اسم: «أوراق سياسية».. قوله أنه قام بالاتصال بمحمد صبيح فى التليفون فى منتصف الليل أثناء أزمة مارس سنة ١٩٥٤ عندما نشب الخلاف بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ، وأنه قال له، وهو فى أشد حالات الانزعاج أن جمال سالم اتصل به وأبلغه أن الثورة انتهت، وأنه يجرى تصفيتها، وأن أعضاء مجلس قيادة الثورة قرروا الاختفاء للتفرغ للعمل السرى، ثم حملة وصية ، وهى أن يحافظ على الإصلاح الزراعى...!

وأنه أى المهندس سيد مرعى عندما انتهت الازمة بتنحية اللواء محمد نجيب، ذهب إلى جمال عبدالناصر واقترح عليه أن يقوم بتوزيع الأراضى الزراعية على مستأجرى الأرض التابعة للإصلاح الزراعى فى إحدى المناطق القريبة من بلبس فى طريق القاهرة – الاسماعيلية دعما لشعبيته وتأكيدا لزعامته..

ووافق جمال عبدالناصر على الفور ولكنه عاد بعد أقل من ٢٤ ساعة ليطلب إلى المهندس سيد مرعى إلغاء كل الترتيبات التى أعدت للاحتفال بتوزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين..

ولما سأل المهندس سيد مرعى عن السبب، قال له عبدالناصر: إن أحد التقارير التى وصلت إليه تقول إن الشيخ محمد علوان وهو من زعماء الطرق الصوفية يسيطر على منطقة الأراضى التى تقرر توزيعها على الفلاحين.. وأن هناك من يؤكد أن جماهير الفلاحين فى المنطقة قررت مقاطعة الاحتفال بتوزيع الأراضى خاصة بعد أن انطلقت شائعات كثيرة فى المنطقة تتهم الشيخ علوان بالتجار فى المخدرات، وأنه غضب بشدة لهذه الاتهام وقرر الانتقام من الثورة بمقاطعة الاحتفال بتوزيع الأراضى على الفلاحين...!

وروى لى محمد صبيح مرة أنه تدخل لتصفية الخلافات بين الشيخ محمد علوان ومجلس قيادة الثورة.. فقد سافر بنفسه إلى مدينة بلبس حيث قام بزيارة الرجل الذى كانت تربطه به علاقات طيبة منذ أن كان عضوا سابقا فى الهيئة السعدية، ثم لحق به المهندس سيد مرعى..

وكانت مناقشة طويلة استمرت لمدة سبع ساعات كاملة وقد انتهت . بالاتفاق على إقامة الاحتفال ..

وجاء عبدالناصر إلى بلبيس ليشهد ومعه أعضاء مجلس قيادة الثورة احتفالا شعبيا كبيرا، فقد خرجت الفلاحين بإيعاز من الشيخ علوان تحمل سيارته، وتسد عليه الطريق ، وهى تدوى بالهتافات تحية له وللثورة المصرية ..

وعرف عبدالناصر بتفاصيل المناقشة التى دارت فى بيت الشيخ علوان بينه وبين المهندس سيد مرعى ومحمد صبيح ، فقرر أن يقوم بزيارة الشيخ فى بيته ومعه زملاؤه أعضاء مجلس قيادة الثورة لترضيته .. !

وكانت هذه الزيارة التى لم تكن مدرجة فى البرنامج مفاجئة مثيرة للشيخ علوان .. !



وكانت تربط محمد صبيح بأنور السادات قبل الثورة علاقة من نوع خاص ترجع إلى الثلاثينات .. أى منذ أن كان محمد صبيح يعمل سكرتيرا عاما لحزب « مصر الفتاة » ..

وكانت من عادة أنور السادات أثناء الحرب العالمية الثانية بعد إخراجهم من الجيش أن يلجأ إلى محمد صبيح لمساعدته على الاختفاء بعيدا عن مطاردة رجال البوليس السياسى ..

ولعلها أول مرة التى يعرف فيها أن أنور السادات كان كثيرا ما يختفى فى الشقة الصغيرة التى كان محمد صبيح يسكن فيها فى ناحية العباسية ..

وجاء وقت أصبح فيه الاثنان مطاردين من رجال البوليس السياسى ، وأن يجرى اعتقالهما ليودعا معا فى سجن واحد هو سجن الأجانب ، ثم فى معتقل الزيتون ، و أن يتم نقلهما معا أيضا بعد ذلك إلى معتقل آخر اسمه ~~مخيم~~ بمحافظه المنيا .

وعلى أثر الإفراج عنهما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قرر حزب « مصر الفتاة » أن يخوض معركة الانتخابات التى أجرتها حكومة أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ..

وقام أحمد حسين بترشيح نفسه فى دائرة السيدة زينب ، أما محمد صبيح فقد رشح نفسه فى دائرة الوليلية التى أصبح أسمها الآن ، دائرة الوايلي .

وكان السادات مطاردا من رجال البوليس السياسى ، وبالرغم من ذلك كان يخرج من مخبأه فى شقة محمد صبيح بالعباسية وهو يغطى وجهه بكوفيه من الصوف للسير فى ركاب صاحبه لحراسته أثناء جولاته الانتخابية .. !

وكان ينافس محمد صبيح فى هذه الانتخابات الدكتور محمود سامى ابن خاله الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ..

وكاد الكاتب الصحفى الكبير أن يكتسح الدائرة الانتخابية وأن يفوز بعضوية مجلس النواب ، لولا أن استدعاه رئيس الوزراء لمقابلته فى مكتبه ..

أراد إقناعه بالانسحاب من الانتخابات، ولما لم يوافق أوعز رئيس الوزراء إلى رجال البوليس السياسى باعتقاله قبل الموعد المحدد للانتخابات بيومين ..

وفاز الدكتور محمود سامى بعضوية مجلس النواب، أما محمد صبيح ، فقد نقل إلى منزل أسرته بمدينة المنيا حيث تقرر أن يبقى فيه تحت التحفظ ..

أما أنور السادات فقد قبض عليه وأرسل إلى معتقل ماقوسة، وقد بقى فى هذا المعتقل إلى أن نقل إلى معتقل الزيتون حيث كان محمد صبيح قد سبقه إلى هذا المعتقل ..

إنها علاقة قديمة ربطت بين محمد صبيح وأنور السادات، وكان تصورى، أن يرد السادات الجميل للكاتب الصحفى الكبير بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية، وأصبحت كل القرارات تصدر منه، ولكن على العكس أنقلب السادات على الرجل، وكان أن عمل على إبعاده عنه فى محاولة منه لنسيان كل ما يتعلق بماضيه قبل الثورة ..

أراد أن يتخلص من كل الذين وقفوا وراءه أو ساندوه فى الكثير من المواقف الحرجة التى تعرض لها فى حياته حتى لا يبقى لأحد فضل عليه .

وفى رأى آخر أن أنور السادات كان يغار من جمال عبدالناصر بعد أن تجمعت كل قوى الثورة بين يديه وأنه ظل يكتنم هذا الشعور بالغيرة فى نفسه، وأنه لم يكن يعجب السادات أن يمتدح عبدالناصر محمد صبيح فى الكثير من أحاديثه مع زملائه أعضاء مجلس الثورة ..

وعندما تقرر إنشاء جريدة للثورة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو على أن يطلق عليها اسم: جريدة الجمهورية رشح جمال عبدالناصر اسم محمد صبيح ليكون أول رئيس لتحريرها وكانت المفاجأة عندما اعترض أنور السادات على هذا الترشيح وكان هو الذى اقترح اسم حسين فهمى ليكون رئيسا لتحرير الجريدة الجديدة ..

وعندما تولى صلاح سالم رئاسة مجلس إدارة دار التحرير التى تصدر عنها جريدة الجمهورية بعد أنور السادات أصدر جمال عبدالناصر قرارا بتعيين محمد صبيح رئيسا لتحرير الجريدة، ولكن صلاح سالم أخفى هذا القرار فى درج مكتبه، ولم يعمل على تنفيذه!

وعرف أن صلاح سالم كان قد عرض هذا القرار على حسين فهمى وكامل الشناوى، وكانا يعملان رئيسيين لتحرير الجريدة، وأعترض الإثنان، وقال كامل الشناوى لصلاح سالم:

– أظن أن محمد صبيح سيتعبك كثيرا كرئيس تحرير لأنه جاد جدا، وهو لا يعرف غير العمل، كما أن دماغه ناشفه، ولن تستطيع السيطرة عليه !

وكان هذا يكفى لكى يخفى صلاح سالم قرار عبدالناصر فى درج مكتبه ..

ولم ينقطع محمد صبيح أثناء عمله مستشارا إعلاميا للإصلاح الزراعى عن العمل بالصحافة، فقد كان يبعث بين الآونة والأخرى بمقالات إلى جريدة الجمهورية، وكانت تنشر له وجاء وقت كان يتناوب مع المرحوم / سامي داوود كتابة الصفحة الأخيرة بالجريدة، وعندما أصدر شيخ الصحفيين حافظ محمود جريدة أطلق عليها اسم: القاهرة، انتقل للكتابة فى الجريدة الجديدة .

وفى سنة ١٩٥٨ اتفق محمد صبيح على إصدار المجلة الزراعية شهرية من غرفته المتواضعة التى كان يشغلها فى قصر عابدين على أن تقوم جمعيات الإصلاح الزراعى بتمويلها والانفاق على إصدارها! ولكن الغرفة ضاقت عليه، ولم تعد تسع مشروعات أخرى للتوسع فى نشاطته وكان أن قرر الانتقال بالمجلة إلى مبنى مستقل بها بعيدا عن الإصلاح الزراعى.

واقترح أحدهم عليه أن ينتقل إلى مبنى جريدة المصرى التى كانت قد أغلقت وتقرر الحافها بدار التحرير وكان صلاح سالم قد أصدر منها جريدة أطلق عليه اسم: الشعب.. ولكن الجريدة توقفت فجأة عن الصدور على أثر تعيين صلاح سالم رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير. وذهب محمد صبيح إلى صلاح سالم يعرض عليه أن يستأجر المبنى باسم جمعيات الإصلاح الزراعى..

وكانت مفاجأة عندما ثار صلاح سالم فى وجهه، وهو يقول له بالحرف الواحد:

- إنت عاوز تورثنى بالحيا، ولا إيه يا سى صبيح!

وابتسم محمد صبيح، وهو يرد على صلاح سالم قائلا:

- صدر قرار بتعيينى رئيسا لتحرير جريدة الجمهورية والقرار صدر من أسابع، ولم يخطرني به أحد، وأنا مستعد أن أتنازل عن التعيين فى هذا المنصب إذا كان ذلك يرضيك ولكن بشرط أن توافق على تأجير مقر جريدة الشعب.. أى مبنى جريدة المصرى القديمة للمجلة الزراعية!

ولم يتمالك صلاح سالم نفسه عن الدهشة عندما عرف أن محمد صبيح كان يعلم بقرار عبد الناصر، ومع ذلك بادر يقول له:

-- أنا موافق، وعلى استعداد لتأجير المبنى للمجلة الزراعية، ولكن بشرط أيضا، وهو أن تخبرني من أين عرفت بهذا القرار؟

وكان طبيعيا أن يرد عليه محمد صبيح قائلا: لا أظن أن فى وسعى أن أخبرك بشيء عن مصدر الخبر.. المهم أنه خبر صحيح وصادق مائة فى المائة!

ووافق صلاح سالم على تأجير المبنى إلى المجلة الزراعية!

ومات محمد صبيح يوم ٢٧ إبرایل سنة ١٩٨٢ دون أن يبوح لأحد من المقربين إليه باسم المصدر الذى عرف منه بقرار جمال عبدالناصر بتعيينه رئيسا لتحرير الجمهورية..

ولكننى أستطيع أنؤكد إنه عرف بالخبر من الصديق المرحوم وجيه أباطة، وكان يعمل عضوا منتدبا لدار التحرير، فقد كان هو الذى اتصل به بالتليفون وأبلغه بقرار عبدالناصر بمجرد أن عرف به، ولعلها أول مرة التى يعرف فيها أن وجيه أباطة كان عضوا فى حزب «مصر الفتاة» وكان أول من قام بتكوين أحد خلايا الضباط الأحرار داخل سلاح الطيران المصرى فى عام ١٩٣٩..



وحاول محمد صبيح مرة أن يسأل عبدالناصر عن السبب فى إعتقاله بعد قيام الثورة..

كان عبدالناصر في رحلة لتوزيع أراضي الإصلاح الزراعى على الفلاحين فى محافظة البحيرة، عندما كلف محمد صبيح بالإشراف بنفسه على تنظيم الاحتفالات التى أقيمت فى هذه المناسبة، ودخل صبيح على عبدالناصر فى صالون القطار الذى كان يستقله إلى محافظة البحيرة وقال له :

- أنا عاوز يا ريس أعرف سببا واحدا لاعتقالى سنة ١٩٥٣ خاصة وأنت تعرف أننى لم أكن فى يوم من الأيام رجعيا، وأننى كنت فى عملى بجريدة الأساس صحفيا محترفا قبل أى شىء آخر.. وكانت مفاجأة أذهلت كل الذين كانوا يرافقون عبدالناصر فى صالون القطار عندما رد على محمد صبيح قائلا :

- أقسم لك أننى أعطيت صوتى فى مجلس قيادة الثورة ضد اعتقالك ولكنه أعز أصدقائك فى المجلس هو الذى أصر على إعتقالك!

وأدرك محمد صبيح ما كان عبدالناصر بعينه.. أنه أنور السادات الذى قاد الحملة أثناء التصويت فى مجلس قيادة الثورة لاعتقاله !

ويروى عن المرحوم فتحي رضوان أنه قال أمام مجموعة من الصحفيين أثناء احتفال إقيم فى نقابة الصحفيين :

- كنت أذهب إلى بيت عبدالناصر على أثر تعيينى وزيرا للإشاد القومى بعد الثورة وفى أحد الأيام دخلت عليه فوجده جاليا مع أنور السادات، وصاح عبدالناصر فى وجهى بمجرد أن رآنى قائلا :
- تعال يا فتحي نستشهد بك..

ثم إلتفت ناحيتى وهو يقول : إننا يا فتحي فى سبيل إصدار أول جريدة يومية للثورة على أن يطلق عليك اسم جريدة الجمهورية، وقد استعرض أنور السادات معى الاسماء التى يرشحها لرئاسة تحرير الجريدة وقد قلت له رأى، وهو أن الشخص الوحيد الذى يصلح لهذا العمل هو محمد صبيح.. فما رأيك؟

وقال فتحي رضوان أنه رد على جمال عبدالناصر قائلا : طبعا مافيش حد يستطيع أن يقوم بهذا العمل غير محمد صبيح!

وأبتسم جمال عبدالناصر وهو يقول لى : قل لأنور السادات الذى يقاتل للحيلولة دون تعيين صبيح، وهو يدفع أسبابا لذلك ليست فى صلب الموضوع.

كان هذا هو موقف عبدالناصر من محمد صبيح، ولا يسعنى إلا أن أضع علامات إستفهام كثيرة أمام موقف لا أستطيع أن أتفهمه ل محمد صبيح عندما هاجم عبدالناصر فى صحف ومجلات دار التعاون بعد وفاة عبدالناصر وتولى أنور السادات المسؤولية..!

إنه أستاذى الذى تعلمت منه الكثير فى مستهل حياتى الصحفية وكان هو الذى شجعنى على الاستقالة من عملى الذى التحقت به فى وزارة الزراعة بعد تخرجى من الجامعة حيث عملت لمدة ٣ أشهر فقط بإدارة الصحافة بهذه الوزارة للعمل فى الصحافة.

وعملت معه ست سنوات قبل الثورة، وكان هو الذى فتح أمامى الطريق للسفر حول العالم.

وقد كنت شابا لم أتجاوز الرابعة والعشرين من عمري عندما أوفدني في أول رحلة صحفية قمت بها خارج مصر لتغطية أحداث تقسيم الهند بعد إعلان حصولها على الاستقلال، إلى جمهوريتي الهند وباكستان عام ١٩٤٧، أنه لم يكن يغادر كبارونات الصحافة هذه الأيام من نجاح أى شاب يعمل معه، وعندما اقترحت عليه عام ١٩٤٧ أيضا أن أقوم بأول مغامرة لزيارة اليمن أيام الإمام يحيى عن الطريق البرى فى ناحية مدينة جيزان في جنوب المملكة العربية السعودية مستخدما وسائل النقل البدائية من حمير وبغال وجمال لم يتردد فى تشجيعى على القيام بهذه المغامرة التى أظنها كانت أول مؤشر على نجاحى كصحفى فى رحلاتى التى قمت بها فى الكثير من بلدان العالم .

وكان هو الذى نصحنى بأن استخدم الطائرة فى الوصول إلى عدن، ومنها الطريق البرى إلى صنعاء حيث كان يقيم الإمام يحيى بن حميد الدين ملك اليمن . .

وبقيت فكرة الوصول إلى اليمن بالطريق البرى من ناحية مدينة جيزان عند حدود المملكة العربية السعودية الجنوبية، تراودنى حتى استخدمت هذا الطريق فى رحلة أخرى فى الوصول إليها بعد فشل الانقلاب الذى ذهب ضحيته الإمام يحيى، وتولى الإمام أحمد حكم اليمن .!

وكان محمد صبيح بحق أستاذا لجيل بأكمله من الصحفيين أذكر منهم أنيس منصور فقد كان أول من اكتشف مواهبه الأدبية وشجعه على العمل بالصحافة والزميل حمدى فؤاد وعادل مجدى وكان الاثنان على أثر تخرجهما من كلية الآداب قد توقفا أمام جريدة الأساس يسألان عن وظيفتين خاليتين ورحب بهما محمد صبيح، وبعد مناقشة قصيرة استطاع اقناعهما بتغيير اسميهما ليحمل أوزوريس مقار اسم حمدى فؤاد وصليب بونيه اسم عادل مجدى وأصبح حمدى فؤاد رحمه الله واحدا من أشهر مراسلى الصحف المصرية فى الخارج أما عادل مجدى فقد تقاعد وكان أشهر المحررين الاقتصاديين ورئيسا لتحرير المجلة الاقتصادية التى كانت تصدر عن وكالة أنباء الشرق الأوسط ومنهم أيضا ممدوح طه الذى عمل سنوات طويلة رئيسا لقسم الأخبار بجريدة الأهرام، وكان فى بداية حياته موظفا فى شركة لتجارة الشاي، واختاره محمد صبيح للعمل مندوبا إخباريا فى وزارة التجارة عندما رشحه للعمل فى جريدة الأساس، ومن الصحفيين الشباب محمد رشاد عبدالله رئيس مجلس إدارة دار التعاون السابق إنه واحد من الذين صعدوا السلم من أوله وأصبح الآن أحد أركان الحركة التعاونية فى مصر، وسلامة أبو زيد رئيس مجلس إدارة دار التعاون الحالى ورئيس تحرير جريدة السياسى المصرى ومحمود بسيونى رئيس المجلة الزراعية وصلاح الدين حافظ نائب رئيس تحرير الطبعة الدولية لجريدة الأهرام والسكرتير العام لاتحاد الصحفيين العرب وغيرهم كثيرون!

وتتكلم الوقائع التاريخية لتقول أصدر محمد صبيح جريدة التعاون فى شهر يوليو سنة ١٩٥٩ وكانت فى البداية تصدر كل إسبوعين كملحق للمجلة الزراعية .

وحدث فى شهر مايو سنة ١٩٥٩ أثناء المعرض الزراعى الذى أقيم فى أرض المعارض القديمة التى أنشئت فى مكانها دار الأوبرا أن هيئة الإصلاح الزراعى كانت قد أقامت كافيتيريا كانت فلاحات الإصلاح الزراعى تقدم فيها الفطير المشلتت لروادها داخل مبنى المعرض الذى أشرف على إعداده فنان الشعب الكبير المرحوم عبدالسلام الشريف .

وسمع عبدالناصر أثناء زيارته للمعرض عن الفطير المشلتت الذى تقدمه فلاحات الإصلاح الزراعى فى كافثيريا، فقرر أن يتناول طعام الغذاء مع كبار المدعوين من رجال الدولة فى هذه الكافثيريا .. قال .. إنه يريد أن يتذوق هذا الفطير المشلتت .. وأثناء تناول الغذاء خرج محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس يبحث عن محمد صبيح فلما عثر عليه قال له إن الرئيس يطلبك .

ودخل محمد صبيح الكافثيريا لسمع جمال عبدالناصر وهو يقول له بينما كان مستغرقا فى أكل الفطير المشلتت : فىن جريدة التعاون أنا لم أقرأها فى الأسبوع الماضى ؟ .. ولماذا لا تصدرها اسبوعيا لأننى معجب بها وأواظب على قراءتها .. !

ورد محمد صبيح إنها الإمكانات التى تحول بينى وبين إصدارها أسبوعيا ..

وكانت مفاجأة عندما التفت عبدالناصر ناحية محمد أحمد سكرتيره الخاص وقال له :

– كل ما يطلبه محمد صبيح لتسهيل عمله ينفذ فوراً .. !

وكانت تعليمات عبدالناصر كافية لأن تصدر جريدة التعاون ابتداء من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٩ إسبوعية، وأن تظل تصدر حتى الآن كل أسبوع !

وكان رأى عبدالناصر عنها كما كان يقول .. إنها جريدة جادة تبحث مشاكل الفلاحين وتناقشها بموضوعية .

وعرف أن عبدالناصر كان يتابع هذه الجريدة باهتمام شديد حتى كانت المفاجأة الكبيرة أثناء أحد اجتماعاته مع مجموعة من رؤساء تحرير الصحف ..

قال لهم كلماته المشهورة، وهو فى أشد حالات السخط والغضب بالحرف الواحد :

– انتم تكتبون عن سهرات كافثيريا الهيلتون وعن المجتمع الاستقرائى وعن تاتا زكى وغيرها .. اقرأوا ما تنشره جريدة التعاون عن كفر البطيخ حتى تروا مصر على حقيقتها !

ولا أريد أن أقول أن عبدالناصر كان سعيدا بما كانت الجريدة تنشره من تحقيقات ..

وعندما جاء الزعيم الهندى جوهر لال نهرو لزيارة القاهرة اصططحبه عبدالناصر لزيارة إحدى مناطق الإصلاح الزراعى فى ناحية أنشاص ..

وأخذ نهرو فى محاوره سكرتيرى الجمعيات التعاونية فى المنطقة وأثناء الحوار الذى استغرق أكثر من ساعتين وقف أحد سكرتيرى الجمعيات التعاونية واسمه الشيخ جعفر وسأل عبدالناصر :

– هل تقرأ جريدة التعاون يا سيادة الرئيس ؟

ورد عليه عبدالناصر قائلا : يقولون إنهم يفرضون عليكم هذه الجريدة كفلاحين !

ووقف عبدالحميد غازى عضو مجلس الشعب الحالى ليرد على عبدالناصر قائلا :

– يا سيادة الرئيس .. نحن نشترك فى هذه الجريدة وهى جريدتنا التى نقوم بتمويل إصدارها من حصيلة الموارد الخاصة بالجمعيات التعاونية، ونحن جميعا كجمعيات تعاونية من الإسكندرية إلى أسوان نعمل كمراسلين لهذه الجريدة فى بلادنا بالمجان !

وابتسم عبدالناصر، ثم التفت ناحية عبدالحميد غازي وقال له بالحرف الواحد :
- إذن سأقول لكم رأيي في جريدة التعاون، وهو إنني حريص على قراءتها أسبوعيا لاستفيد مما تنشره
عن أخبار الريف المصري، ويعجبني فيها أنها تنشر مشكلة الفلاح المصري، ولا تكتفي بنشر
المشكلة دون اقتراح حل لها، ولكنها تذهب إلى المسؤولين لحل مشاكل الفلاحين، فهي تنشر
المشكلة والحل في نفس الوقت ..

وكانت كلمات عبدالناصر شهادة تقدير لجريدة التعاون ومحمد صبيح أستاذه القديم في « مصر

الفتاة » ■ ■ ■



• محمد صبيح مع سيد مرعي عندما كان
يعمل مستشاراً صحفياً للإصلاح الزراعي!



• ذهب محمد صبيح إلى الرئيس السادات لتهنئته بعد توليه
منصب رئيس الجمهورية ورحب به السادات وبعدها انقلب عليه!



عندما هبطت الطائرة المصرية التي كانت تحمل رسالة عبد الناصر الى لومومبا.. أطفأ
البلجيكيون أنوار ممرات المطار فهبطت على مشاة الجنود السودانيين التابعين للأمم المتحدة !



مؤامرة على طائفة مصرية بالكونغو

■ ■ عندما ذهبت إلى جمهورية الكونغو البلجيكية « أصبح اسمها الآن جمهورية زائير » بعد أيام من إعلان استقلالها . . كانت المعلومات المتوفرة عنها عن طريق الصحافة غير موجودة تقريبا . واصطحب معي الزميل المصور الصحفي الفنان خميس عبداللطيف الذي يعمل الآن مصورا في أكثر من مؤسسة صحفية في الخارج . .

وكان رفيقي هو والمرحوم الزميل المصور الشهير أحمد يوسف في الكثير من رحلاتي حول العالم ، وفي القارة الإفريقية بالذات .

وفي تلك الأيام . . كان علينا أن نطير إلى باريس أو إلى بروكسل عاصمة بلجيكا لنستقل إحدى الطائرات المتجهة إلى ليوبولدفيل عاصمة الجمهورية الإفريقية التي أصبح اسمها الآن « كينشاسا » .

وفي جمهورية الكونغو عشت مع خميس عبداللطيف أكثر من ثلاثة أشهر ونصف بالضبط ١١٩ يوما .

وتوثقت عرى الصداقة بيني وبين الزعيم الشهيد باتريس لومومبا أول رئيس وزراء للجمهورية الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال .

كان ينظر إليّ باعتباري الصحفي القادم من القاهرة بلد الزعيم جمال عبدالناصر .

وكنت الوحيد بين ١٨٠ صحفيا أجنيا ذهبوا إلى جمهورية الكونغو لتغطية ما كان يجري فيها من أحداث بعد إعلان استقلالها ، الذي منح لومومبا تصريحاً لدخول بيته أثناء الليل أو النهار .

وفي إحدى الليالي وكنت ساهرا في منزل الزعيم الإفريقي الشهيد الذي بدأ حياته موظفا في إدارة البريد بمدينة ستانلي فيل أخذ الرجل الذي كان يلتهب حماسا ووطنية يحدثني عما كان يراوده من أحلام حول مستقبل بلاده .

قال لي : إننا بلاد غنية بثرواتها ومناجم النحاس واليورانيوم وقد جاءت بلجيكا لتحتل أرضنا أكثر من ٦٠ سنة ، وعندما انسحبت بجيوشها واضطرت للموافقة على منحنا الاستقلال كانت قد نهبت كل شيء .

وكان عليه كزعيم وطني وبعد أن أصبح رئيسا للوزراء أن يبدأ من الصفر .

إن تعداد جمهورية الكونغو في ليلة الاستقلال لم يكن يتجاوز ١٦ مليون نسمة ، وقد تركها البلجيكيون وليس فيها أكثر من ١٦ مواطنا إفريقيا يحملون شهادات جامعية أي بنسبة واحد إلى كل مليون نسمة .

ومن أسرار حركة كفاحه من أجل تحرير بلاده من نير الاستعمار البلجيكي .. أنه عندما ذهب إلى نيويورك لعرض قضية الكونغو على الأمم المتحدة ولم يكن في جيبه أكثر من مائة دولار، وقد اضطر لأن يهمس في أذن المرحوم عمر لطفى، وكان رئيسا لوفد مصر في الأمم المتحدة .

قال له : أخشى أن يحجز أصحاب الفندق على ملابسى في نيويورك .

وكان من الطبيعى أن تقوم مصر والجزائر بتسديد فواتير إقامة الزعيم الشهيد باتريس لوموميا في نيويورك، ولعلها أول مرة التى يعرف فيها أن الرئيس جمال عبدالناصر أمر عندما عرف بذلك أن يدفع خمسة آلاف دولار إليه لنفقاته الشخصية فى نيويورك!

وأظنه حصل على مثل هذا المبلغ من الجزائر أيضا!

إنها حقيقة، وقد عرفت بها من الزعيم الشهيد لومومبا كصديق قبل أن أكون صحفيا .

قال لى بعد أن وعدته بعدم نشرها أنها ليست للنشر ولكنه يرويها لى من أجل التاريخ وحده! ولم يكن بوسعى إلا أن ألتزم بوعدي له، فلم أشر إلى هذه القصة فى رسائلنى الصحفية التى نشرت فى أخبار اليوم وآخر ساعة فى تلك الأيام!

وكنت على أثر وصولى إلى مدينة ليوبوفيل (كنشاسا) أنزل مع زميلى المصور خميس عبداللطيف فى فندق اسمه ريجنت أوتيل، وقد مكثت فى هذا الفندق عدة أسابيع وكان بومبوكو وزير خارجية الكونغو فى حكومة لومومبا التى شكلها بعد الاستقلال ينزل فى الحجرة المجاورة لحجرتنا .

وأذكر أن بومبوكو جاء لزيارتنا مرة بعد ظهر أحد الأيام وكانت العلاقة قد توثقت بينى وبينه . ولفت انتباه بومبوكو أننى أضع بجوار سريرى زوجين من الأحذية بالإضافة إلى الحذاء الذى كنت أرتديه .

وأخذ وزير الخارجية يقلب أحد أحذيتى بين يديه، ثم خلع حذاءه وارتدى حذائى الذى أرادت الصدفة أن يكون على مقاسه .

وكانت المفاجأة عندما طلب منى إقراضه الحذاء .

قال لى : إن الحذاء يعجبه وسوف يتباهى به كثيرا أمام زملائه الوزراء فى حكومة لومومبا

قلت له بسرعة : خذه هدية منى إليك .

ومرت عدة أيام ثم جاء وزير الخارجية مرة أخرى لزيارتى فى حجرتى بالفندق ولم يغادر الرجل الحجرة قبل أن يحصل على هدية أخرى كانت أحد بنطلوناتى .

وفى تلك الأيام لم تكن القاهرة قد افتتحت أول سفارة لها فى جمهورية الكونغو .

وصحيح أن وزارة الخارجية المصرية كانت قد أوفدت المرحوم السفير نجيب الصدر لتمثيل مصر فى احتفالات إعلان استقلال جمهورية الكونغو إلا أنه عاد إلى القاهرة ثم مرت عدة أشهر قبل أن يتقرر تعيين السفير الدكتور مراد غالب سفيراً لجمهورية مصر العربية لدى الدولة الأفريقية الجديدة .

وجاءنى فى إحدى الليالى ضابط من قوة حراسة الزعيم الشهيد باتريس لومومبا، وكانت الساعة قد قاربت الثانية بعد منتصف الليل .

قال لى : إن رئيس الوزراء .. أى لومومبا يريدك لأمر هام !
وارتديت ملابسى بسرعة، ثم ذهبت إلى بيت لومومبا فى سيارة عسكرية كانت تنتظرنى أمام باب الفندق .

وصعدت إلى الزعيم الأفريقى الكبير لأجده جالسا مع مجموعة من وزرائه وكان يبدو وكأنه قد فرغ لتوه من اجتماع هام .
قال لى وهو يستقبلنى :

– يا صديقى .. عندى رسالة هامة أريد إبلاغها إلى الرئيس عبدالناصر، ولا أظنك تمنع فى أن تحمل هذه الرسالة إليه .

ولم أتمالك نفسى من الدهشة . فقد كان طلبا غريبا من رئيس وزراء إلى صحفى، ولذلك بادرت أقول له :

– لا أظن أن فى وسعى ذلك لأننى هنا أعمل صحفيا وقد كلفتنى جريدتى بمهمة ولا أستطيع أن أتخلى عن مهمتى بلا تعليمات من رئيس التحرير فى القاهرة .

قال لى : ولكنك المصرى الوحيد معنا والرسالة هامة وسرية للغاية .

قلت له : عند لك الحل وهو أن توفد أحد وزرائك إلى أكرا عاصمة جمهورية غانا لتسليم الرسالة إلى السفير المصرى فيها باعتباره أقرب سفير مصرى إلى جمهورية الكونغو وفى تصورى أنه لن يتردد فى تكليف أحد الدبلوماسيين المصريين فى سفارته بالسفر فورا إلى القاهرة ليحمل الرسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر .

ثم استطردت أقول له :

– يحتمل كثيراً أن يحمل السفير المصرى الرسالة بنفسه إلى القاهرة !

وانفجرت اسارير باتريس لومومبا على أثر استماعه إلى اقتراحى ..

وقرر بسرعة تكليف مدير مكتب وزير الخارجية وكان يشغل فى نفس الوقت منصب وكيل وزارة الخارجية واسمه « جبرائيل لاسريه » بالسفر إلى أكرا لتسليم هذه الرسالة إلى السفير المصرى هناك ..

وبسرعة أيضا، وكانت الساعة قد قاربت الخامسة صباحا تم استدعاء الرجل وكان ينتمى إلى إحدى القبائل المسلمة فى جمهورية الكونغو وقد عرفت ذلك من طربوش أحمر بلا زر كان يضعه على رأسه .

وكان سفيرنا فى أكرا فى تلك الأيام هو المرحوم نبيه عبد الحميد، وهو من السفراء العسكريين وكان يعمل قائدا لمخابرات سلاح الحدود قبل أن يقع عليه الاختيار للعمل سفيرا لمصر فى جمهورية غانا .

وفى تلك الأيام كانت قوات الأمم المتحدة قد أخذت تتوافد على جمهورية الكونغو .

وكانت قيادة هذه القوات قد تعاقدت على تأجير عدة طائرات لنقل احتياجات هذه القوات وخاصة أغذيتها من عواصم بعض الدول الأفريقية إلى قوات الأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو .

وأرادت الصدفة أن تكون واحدة من هذه الطائرات تابعة للخطوط الجوية السورية، وكان يتناوب على قيادتها إثنان من أقدم الطيارين المصريين فى شركة مصر للطيران هما الكابتن إحسان كمال والكابتن محمد رمضان .

وتطوعت لتسهيل مهمة حامل رسالة لومومبا إلى الرئيس جمال عبدالناصر .
كنت أعرف أن لومومبا فى مأزق بسبب كثرة المؤامرات التى كانت القوى الاستعمارية تديرها ضده، وكان يستغيث فى رسالته بالزعيم عبدالناصر لمساندته فى مواجهة هذه المؤامرات .
وبادرت باصطحاب جبرائيل لاسريه إلى الكابتن احسان كمال فى الفندق الذى كان ينزل فيه .
قلت له : إن الرجل فى مهمة سرية إلى جمهورية غانا وأنه يحمل رسالة هامة إلى الرئيس عبدالناصر وعليك أن تساعد فى الوصول إلى سفير مصر فى أكرا .
وتحمس الكابتن إحسان كمال بدافع شعوره الوطنى، ولم ينتظر وبادر بوضع خطة سرية لحمل مبعوث لومومبا إلى أكرا .

وكانت تتخلص فى أن يقوم بحمله معه سرا فى الطائرة السورية فى طريق عودتها إلى أكرا لحمل شحنة من جذور نباتات الكاسافا وهى جذور تشبه البطاطس أو البطاطا وتعتبر الغذاء الرئيسى لقوات جمهورية غانا المشاركة مع قوات الأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو على أن يقوم باصطحابه من الطائرة فى إحدى سيارات الأمم المتحدة المخصصة لنقل الطيارين إلى خارج المطار من الباب الذى تستخدمه هذه القوات بلا تفتيش أو جمارك ثم يقوم بنقله مباشرة إلى منزل السفير المصرى فى أكرا لتسليمه رسالة لومومبا إلى الرئيس عبدالناصر .

وكانت الخطة تقضى بأن يعيده معه مرة أخرى على نفس الطائرة باعتباره أحد أفراد طاقم الطائرة .
وأعد كل شئ بسرعة، وفى اليوم المحدد للسفر اصطحبت جبرائيل لاسريه معى فى سيارة كنت أستأجرها لتنقلاتى مع المصور خميس عبداللطيف إلى مطار لانجالا، وهو الاسم الذى كانوا يطلقونه على المطار الدولى لمدينة ليوبولدفيل .
وكانت مفاجأة عندما همس الرجل فى أذنى فى طريقنا إلى المطار بأنه لم يحمل معه جواز سفره، كما أنه لا يحمل معه أى نقود . .

وبسرعة امسكت بورقة وكتبت فيها رسالة إلى السفير عبدالحميد نبيه فى أكرا .
كنت أعرفه، وكانت عرى الصداقة قد توثقت بيني وبينه لكثرة ترددى على جمهورية غانا أثناء رحلاتى فى دول القارة الإفريقية، فقد كانت مدينة أكرا هى المحطة الرئيسية التى كنت أتوقف فيها قبل أن انتقل إلى إحدى الدول الإفريقية المحيطة بها فى غرب إفريقيا .
كانت محاولة سريعة منى لإثارة انتباه السفير المصرى إلى أن الرجل لا يحمل جواز سفر أو أى نقود .

ولا أعرف لماذا اقترحت على السفير فى هذه الرسالة أن يعمل على مساعدته ماديا بما يكفى لتغطية نفقاته حتى يعود إلى الكونغو بعد أن يقوم بتسليمه رسالة لومومبا إلى الرئيس عبدالناصر .

وأذكر أنني وضعت يدي في جيبى ثم أخرجت ورقة من فئة العشرين دولارا وأعطيتهما للرجل .
المهم .. تم تنفيذ الخطة وقام الكابتن احسان كمال بحمل رسول باتريس لومومبا إلى أكرا فى طائرة
الخطوط الجوية السورية .

وفى مطار أكرا قام بتهريبه سرا داخل إحدى سيارات الأمم المتحدة ليحمله إلى بيت السفير المصرى .
ومرت عدة أسابيع لأعرف أن السفير نبيه عبد الحميد وجد فى الرجل بعد أن تسلم منه رسالة
لومومبا مصدرا حيا لأحد تقاريره التى بعث بها إلى وزارة الخارجية فى القاهرة عن تطورات الموقف فى
جمهورية الكونغو بعد أن حصلت على استقلالها .

وكان أن أنزله ضيفا عليه فى بيته بحيث لم يعرف أحد بوجوده فى أكرا لعدة أيام، وبعد أن حصل
منه على كل ما يريد من معلومات عمل بنصيحتى وقام باعطائه مبلغا من المال ثم أنزله على نفقة
السفارة المصرية فى فندق الألباسادور وكان واحدا من أكبر الفنادق فى مدينة أكرا فى تلك الأيام .
وظهر الرجل فى شرفة الفندق بعد ظهر نفس اليوم ليعرف الرئيس كوامى نكروما بوجوده فى
عاصمة بلاده .

وكانت مفاجأة للسفير المصرى عندما عرف أن الرئيس نكروما قد دعا الرجل لتناول العشاء على
مائدته فى قصر الرئاسة فى نفس الليلة .

وعاد الرجل بعد عدة أيام إلى ليوبولدفيل لأعرف منه أنه حمل معه فى عودته رسالة من الرئيس
نكروما إلى باتريس لومومبا .

ومرت عدة أسابيع ليتقرر عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية فى ليوبولدفيل عاصمة
جمهورية الكونغو .

وجاء السفير عبد الحميد نبيه من أكرا قبل موعد انعقاده المؤتمر بيومين لينضم إلى الوفد المصرى
وكان برئاسة السفير حسين ذو الفقار صبرى نائب وزير الخارجية فى تلك الأيام .

ودعانى السفير لتناول العشاء فى مطعم يمتلكه أحد اليونانيين المهاجرين فى الميدان الرئيسى فى
مدينة ليوبولدفيل، ويقع فى مواجهة فندق الريجنت أوتيل الذى كنت أقيم فيه ..

وأخذ السفير يعاتبني لأننى تدخلت كصحفى فى موضوع الرسالة التى بعث بها لومومبا إلى
الرئيس عبد الناصر .

وقال لى : أنه أرسل تقريرا إلى وزارة الخارجية فى القاهرة يشكو فيه من تصرفى .

قلت له : إننى لم أفعل أكثر مما أملاه علىّ واجبى كمواطن مصرى قبل أن أكون صحفيا .

قال لى : إن تهريبك الرجل بلا تأشيرة دخول إلى جمهورية غانا قد أخرجنى كثيرا أمام السلطات
الغانية .

قلت له : لقد كانت الخطة أن يخرج من غانا بنفس الطريقة بمجرد أن يقوم بتسليمك رسالة
لومومبا إلى الرئيس عبد الناصر ولكنك استبقيته فى بيتك حتى تحصل منه على تقرير للموقف فى

جمهورية الكونغو وكان ممكنا أن يعود إلى ليوبولدفيل بنفس الطريقة لولا أنك أنزلته في فندق
الأمباسادور ليعرف الرئيس نكروما بوجوده في أكرا.

وكانت مفاجأة عندما أخذ السفير في مهاجمة الصحافة والصحفيين وهو يقول لى:

— إننى لا أقبل أبدا أن أتلقي تعليمات من صحفى.

وابتسمت وأنا أقول للسفير:

— آسف لأننى صاحب النصيحة إلى لومومبا بأن يبعث بالرسالة إلى أقرب سفير مصرى ليقوم بإرسالها
إلى القاهرة.

ثم ناديت على الجرسون الذى كان يعرفنى باعتبارى زبونا دائما فى المطعم وقلت له:

— السفير ضيفى.. وفاتورة الحساب عندى.. وأصررت ليلتها أن أدفع ثمن العشاء!



مرة عدة أيام ثم وصل إلى ليوبولدفيل الدبلوماسى المصرى المرحوم عبدالعزيز إسحاق.

كان واحدا من أكبر خبرائنا المصريين بالشئون الإفريقية، وكان صديقا لغالبية زعماء القارة
الإفريقية، وكان يعرف شيوخ القبائل والزعماء المحليين واحدا واحدا.

وفى تلك الأيام كان الدكتور مراد غالب سفير مصر فى الكونغو قد اقترح على القاهرة أن تقوم
قوات الصاعقة المصرية التى وضعتها مصر تحت قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو وكانت تتمركز فى
الأقليم الاستوائى فى شمال جمهورية الكونغو باختطاف لومومبا بطائرة هليكوبتر لإبعاده عن الخطر
الذى كان يهدده، ولم توافق القاهرة على هذا الاقتراح نظرا لأن قوات الصاعقة المصرية كانت تعمل
تحت قيادة الأمم المتحدة.

واستطاع المرحوم عبدالعزيز إسحاق بعد ذلك وكان يعمل مستشارا بالسفارة المصرية فى الكونغو
تهريب أطفال باتريس لومومبا وزوجته بولين إلى القاهرة.

إن الرجل كان شخصية اسطورية وكان موسوعة لا تنافس فيما كان يعرفه من حقائق عن الحركات
الوطنية فى القارة الأفريقية.

وأذكر قبل وصول القوات المصرية إلى الكونغو أن وزارة الخارجية المصرية كانت قد أوفدت أحد
الدبلوماسيين واسمه رؤوف للإعداد لافتتاح مبنى السفارة المصرية وفى يوم وصول القوات المصرية
تلقى هذا الدبلوماسى المصرى بريقة مفتوحة من وزارة الخارجية المصرية تطلب إليه الاتصال بالسلطات
الكونغولية للترخيص لطائرة مصرية من طراز كوميت بالهبوط فى مطار لانجالا المطار الرئيسى لمدينة
ليوبولدفيل.

وجاءنى الرجل يطلب إلى مساعدته فى الاتصال بأصدقائى من المسئولين فى الحكومة الكونغولية
للترخيص للطائرة بالهبوط فى مطار لانجالا.

وتصور الرجل أن الطائرة تحمل مجموعة الدبلوماسيين الذين وقع عليهم الاختيار للعمل فى سفارة
مصر فى الكونغو..

وكالعادة أخذ يتبرم ويشكو من وزارة الخارجية المصرية .
قال إن وزارته تعجلت بإرسال هؤلاء الدبلوماسيين للعمل بالسفارة قبل أن يقوم بعملية استئجار مبنى السفارة .

قلت له : أى دبلوماسيين .

قال : إن الأسماء التى جاءت فى البرقية التى تليتها لم أسمع عنها من قبل فى وزارة الخارجية
قلت له : عندك الأسماء ؟

وأخرج الرجل البرقية من جيبه وأخذ يقرأ أسماء الذين تصور أنهم دبلوماسيون من وزارة الخارجية .

وصرخت فى وجه الرجل ، وأنا أقول له :

– محمد فائق أنه مدير مكتب الرئيس للشئون الأفريقية وشمس بدران مدير مكتب المشير عبدالحكيم عامر والفریق محمد سعد الدين شريف كبير طيارى الرئيس وقائد طائرته الخاصة وعبدالمجيد فريد السكرتير العام لديوان رئاسة الجمهورية . . يا راجل هؤلاء ليسوا دبلوماسيين ، وفى تصورى أنهم جاءوا للاطمئنان على قواتنا التى وصلت إلى الكونغو .

ولم أنتظر وبادرت بالتوجه مع الرجل إلى بيت الزعيم باتريس لومومبا حتى أحصل منه على الترخيص بنزول الطائرة فى المطار .

ولم يكن باتريس لومومبا موجودا ، ولم أنتظر واتجهت إلى نائبه جيزنجا لأجده جالسا فى حجرة مكتبه .

وكانت مفاجأة عندما عرفت منه أن القاهرة أبرقت إلى لومومبا بأن الطائرة تحمل رسالة هامة من الرئيس جمال عبدالناصر إلى الحكومة الكونغولية ، وأنه ينتظر أن تصل فى الساعة الخامسة بعد الظهر ، وقال لي إن التعليمات صدرت إلى إدارة المطار باستقبال الطائرة وتسهيل هبوطها فيه .

وكان العقيد سعد الشاذلي (رئيس الأركان فى حرب ١٩٧٣) قد وصل فى صباح نفس اليوم إلى ليوبولدفيل بطائرة هليكوبتر وضعتها قوات الأمم المتحدة تحت تصرفه بعد أن استقرت قواته فى أماكنها فى الإقليم الاستوائى ليقدم نفسه إلى قائد قوات الأمم المتحدة .

وكنت قد التقيت به فى مقر قيادة الامم المتحدة وعرفت منه أنه سيطير فى صباح اليوم التالى عائدا إلى قواته .

ولم أنتظر واقتربت على الدبلوماسى المصرى أن يبادر بإبلاغه خبر توقع وصول الطائرة المصرية فى القاهرة حتى لا يفاجأ بوصولها بعد عودته إلى مقر قيادته فى الإقليم الاستوائى .

وكانت القاهرة كما عرفت فيما بعد قد أخطرت شركة سابينا البلجيكية أيضا برحلة الطائرة المصرية قبل طيرانها إلى الكونغو وطلبت إليها رسميا أن تكلف أجهزتها الفنية فى مطار لانجالا باستقبالها وتقديم التسهيلات التى تحتاج إليها عند هبوطها فى المطار .

وربما يكون ذلك هو أحد أسباب أن الطائرة المصرية تعرضت لمؤامرة دنيعة كانت تهدف إلى إسقاطها وتخطيطها بما كانت تحمله من شخصيات مصرية هامة فى أحراش جمهورية الكونغو.

أراد الاستعماريون البلجيكيون أن ينتقموا من مصر ومن الرئيس جمال عبدالناصر لمناصرتهم حركة استقلال جمهورية الكونغو فأوعزوا إلى عدد من الفنيين البلجيكين كانوا يعملون في مطار لانجالا بعدم تقديم التسهيلات التى تحتاج الطائرة إليها للهبوط فى المطار.

وكانت الساعة الخامسة بعد الظهر عند وصولنا إلى المطار فى سيارتين.. سعد الدين الشاذلى وأنا والدبلوماسى المصرى رؤوف.

وجاء معنا المرحوم عبدالعزيز إسحاق والزميل الصديق المرحوم حمدى فؤاد الذى كان يعمل مديرا لمكتب جريدة الأهرام فى واشنطن وكان قد وصل إلى ليوبولدفيل فى صباح نفس اليوم على إحدى الطائرات التى حملت قوات الصاعقة المصرية إلى الكونغو.

وكانت القوات السودانية التى وضعتها حكومة السودان تحت تصرف الأمم المتحدة بتولى مهمة حراسة المطار.

وأخذنا نتطلع إلى ساعاتنا، ونحن نشخص بعيوننا فى اتجاه السماء ترقبا لوصول الطائرة المصرية، وكان تصورنا أن أجهزة المطار الفنية قد اتخذت الإجراءات لتسهيل هبوط الطائرة.

وجاءت الساعة السادسة دون أن يظهر أى أثر للطائرة.

ولم تنتظر وبادرت أنا وسعد الدين الشاذلى وعبدالعزيز إسحاق بالصعود إلى برج مراقبة المطار.

وسال سعد الشاذلى - وكان مرتديا ملابسه العسكرية وقد علق على ذراعه شارة الأمم المتحدة الزرقاء - ضابط مراقبة بلجيكي كان جالسا في حجرة برج المراقبة عن موعد وصول الطائرة المصرية .

وكانت مفاجأة عندما رد عليه الرجل البلجيكي بجفاء واضح:

«طائرة مصرية.. إننى لم أسمع عن مثل هذه الطائرة».

وأخذنا نتلفت إلى بعضنا البعض وراودتنا شكوك كثيرة مما دفع سعد الدين الشاذلى لأن يقول للرجل:

«إن الساعة الآن السادسة وعشر دقائق والموعده المحدد لوصول الطائرة هو الخامسة بالضبط».

قال له الرجل:

«لا أظن أن مثل هذه الطائرة يمكن أن تصل».

ولم يتمالك سعد الدين الشاذلى نفسه وبادر بإخراج مسدسه ثم اقترب به ناحية رأس الرجل وهو يقول له:

«اسمع عليك أن تستخدم اللاسلكى لتعرف مكان الطائرة بالضبط وإلا حطمت رأسك بالرصاص».

وأصيب الرجل بهلع شديد وأخذ يجرى اتصالات لاسلكية مع مطار الخرطوم، وكل المطارات الدولية في طريق الطائرة من القاهرة إلى ليوبولدفيل.

وسمعنا الرجل يقول وهو يرتجف :

- إن آخر اتصال للطائرة كان منذ ٥٠ دقيقة فوق مطار مدينة كانو فى شمال نيجيريا، وبعدها لم يسمع شيئا عنها.

وبينما كنا نتشاور فى المواقف أستأذن الرجل البلجيكي فى مغادرة حجرة المراقبة بحجة الذهاب إلى التواليت .

وذهب الرجل ليختفى، وكان هذا يعنى أنه لن يتم الاتصال بالطائرة وأن تواصل طيرانها حتى ينفد وقودها.

وبمعنى آخر.. أن تتحطم بما تحمله من شخصيات هامة فى الأحرار!

وجلس سعد الدين الشاذلى أمام جهاز اللاسلكى يحاول الاتصال بالطائرة المصرية دون جدوى . وتذكرت فى تلك الحظة محمد شاكى ضابط المراقبة الجوية الذى أعارته القاهرة للأمم المتحدة من مطار القاهرة للعمل فى الكونغو.

كان ينزل فى فندق اسمه فيكتوريا على مسافة كيلو متر واحد من المطار . وبادرت بالاتصال به قلت له إن طائرة مصرية معرضة لكارثة وعليك أن تحضر بسرعة إلى برج مراقبة المطار لإنقاذ الموقف .

ومرت عدة دقائق ليصل ضابط المراقبة الجوية المصرية وكان يرتدى الروب دى شامبر . كان من الواضح أنه لم ينتظر حتى يرتدى ملابسه وجاء فى سيارة جيب وضعتها قيادة الأمم المتحدة تحت تصرفه لتنقلاته من الفندق إلى المطار .

وأخذ الرجل وهو الخبير الفنى بجهاز اللاسلكى ينادى على الطائرة المصرية فى الجو دون أن يتلقى أى إشارة تحدد مكانها بالضبط .

وأنتابت الرجل العصبية فأخذ يسب ويشتم باللغة العربية .

وفجأة جاء الرد باللغة العربية أيضا من قائد الطائرة وهو يقول :

- مين ابن الد.. اللى بيشتتم بالعربى .

وأخذ محمد شاكى يتراقص فى مكانه أمام جهاز اللاسلكى وهو يقول للكابتن شمس :

- أنت فىن يا حبيبى .. أنتم خليتم قلبنا يسقط بين رجلينا .

وتم بسرعة تحديد مكان الطائرة، وكانت الطائرة على ارتفاع ٣٦ قدما، وقد تجاوزت فى طيرانها مطار لانجالا بحوالى مائة ميل فى اتجاه أنجولا التى كانت ما تزال مستعمرة برتغالية ولم تكن قد حصلت على استقلالها .

وكان مفروضا أن تخفض الطائرة من ارتفاع طيرانها عند اقترابها من مطار الهبوط بحوالى مائة ميل حتى يتسنى لها النزول فى أحد ممرات الهبوط .

وبسرعة أخذ محمد شاكر يوجه الطائرة للعودة فى اتجاه المطار وفي نفس الوقت أصدر تعليماته بإضاءة ممرات الهبوط .

وتكشفت المؤامرة عندما عُرف أن جميع الفنيين البلجيكيين المسؤولين عن إضاءة الممرات قد اختفوا من المطار تاركين الطائرة لمصيرها المجهول .

وتحرك سعد الدين الشاذلى بسرعة، وهو يقول لضابط المراقبة الجوية المصرية:

– وجه الطائرة للدوران فوق المطار، ولا تقطع اتصالك بها حتى نجد حلا لمشكلة إضاءة الممرات .

ثم أخذ يسأل عن اتجاه ممر الهبوط المناسب لنزول الطائرة وبعد أن تجمعت عنده كل التفاصيل اتجه بسرعة للبحث عن قائد القوة السودانية التى كانت مكلفة بحراسة المطار .

وذهبنا إليه وكان ضابطا برتبة العقيد ولما عرف بالمشكلة لم يتردد فى جمع قواته التى كانت تضم ٢٥٠ جنديا ثم أصدر إليها تعليماته بأن تنتشر على جانبي ممر الهبوط وقد أمسك كل جندي بمشعل كان عبارة عن قطعة خشب في طرفها خرقة من القماش مبللة بالبنزين .

وفى اللحظة التى كان الجنود يشعلون النيران فى مشاعلهم كان ضابط الحركة الجوية المصرية يوجه الطائرة للهبوط فى المطار على أضواء هذه المشاعل .

وكانت أول مرة فى تاريخ الطيران فى العالم تهبط طائرة كبيرة من طراز الكوميت على مثل هذه المشاعل...!

واحتاجت عملية هبوط الطائرة نفسها إلى مهارة فائقة من طيار مصرى قديم هو الكابتن محمد شمس .

وكان منظرا لا ينسى عندما هبطت الطائرة ثم توقفت محركاتها على أرض المطار عندما تحركت مع سعد الدين الشاذلى والمرحوم عبدالعزيز اسحاق ومعنا قائد القوة السودانية لندفع أماننا أحد سلالم الهبوط من الطائرة ولنقترب من الطائرة على ضوء المشاعل أيضا .

وتعانق سعد الدين الشاذلى مع شمس بدران ومحمد فائق والفريق سعد الدين الشريف وعبدالمجيد فريد .

والتفت ناحية عبدالمجيد فريد وهو صديق قديم وقد عرفته دائما بدمائه أخلاقه وسماحة وجهه ولكنها كانت أول مرة أرى وجهه قد تصلب ثم أخذ يهدر كاسد كاسر .

إن أحدا لم يكن يصدق أن الطائرة يمكن أن تهبط على أرض المطار دون أن تتحطم . والتفت عبدالمجيد عبدالمجيد ناحية الكابتن شمس وهو يقول له :

– شمس .. طاقم الطائرة ينام فى الطائرة ولا يفارقها أحد .

وأدركت ما كان يهدف إليه، كان يريد تأمين الطائرة ضد أى عملية تخريب بعد أن فشلت المؤامرة فى تخطيطها فى الأدغال، وللمحافظة أيضا على جهاز كبير للأسلحة كانت الطائرة قد حملته من القاهرة ليعمل كمحطة ارسال للسفارة المصرية فى الكونغو، وليكون وسيلة اتصال مباشرة بين القاهرة وليوبولدفيل .

وأحاول للتاريخ أن أربط هذه المؤامرة التي فشلت وكانت تهدف إلى تحطيم الطائرة المصرية، وبين مؤامرة أخرى استخدمتها نفس القوى الاستعمارية وذهب ضحيتها داج همر شولد السكرتير العام للأمم المتحدة في تلك الأيام.

أرادوا أن يتخلصوا منه لأنه قال في تقاريره كلمة حق في صالح باتريس لوموميا والحركة الوطنية التي تزعمها من أجل حصول جمهورية الكونغو على استقلالها.

وكان أن استخدموا نفس الأسلوب، ولكن مع تغيير في السيناريو عندما تاهبت طائرة الأمم المتحدة التي كان داج همر شولد يستقلها للهبوط في أحد مطارات إقليم كاتانجا في جمهورية الكونغو.

وكان أن أضاءوا أنوار ممرات الهبوط وعندما اتجهت إليها الطائرة لتهتدى بها في الهبوط بالمطار قاموا بإطفاء هذه الأنوار فجأة.

وكان هذا يكفي لتحطيم الطائرة عند اصطدامها بأشجار الغابات المحيطة بالمطار.

وإن اجمعت بعض التقارير التي خرجت من جمهورية الكونغو أن المؤامرة التي أودت بحياة داج همر شولد كانت من إعداد المخابرات الأمريكية وليست البلجيكية!

إنها الحقيقة التي كشفت عنها كل التقارير التي تنشر حتى الآن عن الحادث الذي ذهب ضحيته داج همر شولد السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة في أدغال الكونغو! ■ ■



■ واجه باتريس لوموميا وحده
للمؤامرة التي انتهت بقتله...!



■ موبوتو من جاويش إلى كولونيل بعد الاستقلال
وكان لوموميا الذي عينه رئيساً لأركان الجيش.



أثناء اللقاء المشير بين الدكتور المجنوني وموسى صبري بالمستشفى
في باريس قبل وفاته بعدة أسابيع ..



فصلوه من الصحافة فأصبح أخصائياً عالمياً

■ كان الصديق المرحوم الكاتب الكبير فتحى غانم ينشر بمجلة آخر ساعة فى مستهل حياته الصحفية صفحة للنقد الأدبى بعنوان : أدب وقلة أدب .. وعندما اختطفته روز اليوسف للعمل بها كلفت أخبار اليوم شاباً اسمه على الجنجهنى بتقديم هذه الصفحة فى مكانه .

وكان على الجنجهنى طالباً بالسنة الرابعة فى كلية الطب، ولكن هوايته للصحافة جعلته يتفرغ للعمل لها، وكان فى تصوره أن فى وسعه تأجيل استكمال دراسته للطب لعدة سنوات حتى يتمكن من تحقيق ذاته كأديب شاب أخذ اسمه يتألق بسرعة فى عالم النقد والأدب .

وأثار على الجنجهنى الانتباه بنشر حملة موضوعية عن السرقات الفنية .. وحدث أنه كان فى طريقه إلى مكتبه فى أخبار اليوم، وكان يحمل فى يده نسخة من جريدة أخبار اليوم وكان مانشيت الجريدة عن حادث قتل ابنة الممثلة الأمريكية الشهيرة لانا تيرنر لعشيق أمها، والتقى أمام معهد الموسيقى فى شارع رمسيس بالموسيقار الكبير المرحوم أنور منسى الذى استوقفه ليهنئه على نجاح حملته التى كشفت الكثير من السرقات الفنية .

وابتسم على الجنجهنى، وهو يقول لأنور منسى :

- هل قرأت مانشيت أخبار اليوم؟

وكان رد أنور منسى عليه :

- قرأته .. ولكن بدلاً من أن تكتبوا عن عشيق لانا تيرنر، اكتبوا عن الصحفى الذى يسعى لطلاق مطربة كبيرة من زوجها الموسيقار الفنان ..

وابتسم على الجنجهنى بعد أن فهم ما كان أنور منسى يعنيه .

وعاد الأديب الشاب إلى مكتبه ليكتب فى باب كان ينشر فى مجلة آخر ساعة تحت عنوان صفعات وقبالات بالحرف الواحد :

- صفعة للصحفى الكبير الذى يطارد مطربة مشهورة ويسعى لطلاقها من زوجها الموسيقار الكبير .. والتوقيع أنور منسى .

وتم طبع مجلة آخر ساعة، وهى تحمل هذه الصفعة ليثور صحفى كبير كان يعمل فى أخبار اليوم متصوراً أنه المقصود بما نشرته المجلة .

وصعد الصحفى الكبير الذى كان قبل وفاته واحداً من أكبر بارونات الصحافة إلى مكتب المرحوم على أمين ليقول له وهو يبكى :

- هل يعقل أن يهاجم الصحفيون بعضهم البعض على صفحات مجلات وصحف أخبار اليوم؟
وانتهز الصحفي الكبير الفرصة ليحاول وهو يتباكى أن يدخل فى روع المرحوم على أمين أن الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل، وكان رئيساً لتحرير مجلة آخر ساعة وراء نشر هذه الصفعة محاولاً التشهير به!

وأراد على أمين أن يهدئ من روع صاحبنا الصحفي الكبير وكان أن أصدر قراراً بفصل على الجنجهنى من العمل فى صحف ومجلات أخبار اليوم.
وعرف مجموعة من زملاء على الجنجهنى من محررى آخر ساعة بما حدث، فتوجهوا إلى مكتب الصحفي الكبير وقالوا له: إن زميلهم لم يكن يعرف أن أنور منسى كان يعنيه بالذات!
وحاولوا إقناعه للتوسط لدى على أمين لإلغاء قرار فصل زميلهم من العمل!
وكان رد الصحفي الكبير عليهم بالحرف الواحد:

- إذا صح أن على الجنجهنى لم يكن يعرف أننى المقصود بما نشر فعليه أن يحضر بنفسه إلى مكتبى ليقول لى ذلك وليعتذر عما نشره وعندها أتنازل عن شكواى لعلى أمين وسأطلب إليه اعتبار قرار الفصل وكأنه لم يكن!

ولم يكن على الجنجهنى موجوداً فى أخبار اليوم عندما توجه زملاؤه إلى مكتب الصحفي الكبير وأذكر منهم الزميل كمال سعد نائب رئيس تحرير مجلة المصور، وهو من تلاميذى الذين أعتز بهم، وقد عمل معى رئيساً لقسم التحقيقات بمجلة آخر ساعة أكثر من عشر سنوات وكان من بينهم أيضاً الزميل طارق فودة نائب رئيس تحرير مجلة آخر ساعة للشئون الدبلوماسية والخارجية فى الوقت الحاضر.

وفى الساعة الواحدة بعد الظهر حضر على الجنجهنى كعادته إلى مكتبه ليسمع تفاصيل المقابلة التى دارت بين زملائه والصحفى الكبير الذى كان السبب فى صدور القرار بفصله.
واقترح عليه زملاؤه أن يتوجه إلى مكتب صاحبنا ليعتذر له بأنه لم يكن يعرف بأن أنور منسى كان يعنيه بالذات!

وكانت المفاجأة عندما رفض على الجنجهنى أن يعتذر لصاحبنا وقال لزملائه:

- آسف فقد كنت أعرف بأنه المقصود بهذه الصفعة وقد نشرتها مع العمدة وسبق الإصرار.

ققالوا: وماذا عن قرار فصلك؟

قال: سمعت بقرار الفصل، وأنا لم أحضر إلى أخبار اليوم إلا لكى أجمع أوراقى، وكل ما أستطيع أن أقوله هو. إن قرار فصلى سيجعلنى أعود إلى كليتى لاستكمال دراستى للطب بعد أن اكتشفت أننا فى الصحافة عندما يأتى إلينا مريض بالقلب فإنه يسعدنا أن نضحك عليه ونقول له إنه مريض بالكلى بينما فى الطب لن نستطيع أن نخدعه وعلينا أن نواجهه بالحقيقة وأن نقول له إنه مريض بالقلب حتى يمكننا علاجه من مرض القلب إنقاذاً لحياته وحتى لا يموت ويصبح فى خبر كان!

وذهب على الجنجهنى ليكمل دراسته فى كلية الطب التى تخرج منها بتفوق، ثم تخصص فى دراساته ليحصل على شهادتى الماجستير والدكتوراه وليصبح فى أقل من عشر سنوات واحداً من أشهر الأخصائيين العالميين فى أمراض الشيخوخة، وهو يعمل الآن متنقلاً بين لندن وباريس، وقد عمل فترة من الوقت مديراً لواحدة من أكبر المستشفيات الفرنسية.

وآخر ما سمعته عنه أنه استدعى منذ عدة أشهر للعمل أخصائياً عالمياً فى إحدى الدول العربية الشقيقة، ولعلاج عدد من كبار المسئولين فى هذه الدولة العربية من أمراض الشيخوخة.



وأصيب الصحفى الكبير الذى توفاه الله بمرض خبيث أصاب خلايا نخاعه، وجانباً من رأسه، وبسرعة طار إلى باريس ثم إلى نيويورك ليعرض نفسه على كبار الأخصائيين وللعلاج على نفقة الدولة باعتباره واحداً من كبار بارونات الصحافة.

وروى لى الصديق سعد زغلول فؤاد الذى يعيش فى باريس كيف أنه كان يتردد عليه لزيارته ولعيادته أثناء مرضه.

كان يصرخ من الألم، ولم تفلح كل أنواع المسكنات فى التخفيف من آلامه.

وكان يبكى وهو يقول لسعد زغلول فؤاد:

— ادعُ الله علشان يخفف عنى آلامى يا سعد!

وعرف الدكتور على الجنجهنى بمرض الصحفى الكبير، فذهب لزيارته فى المستشفى.

وفى بادئ الأمر لم يعرفه صاحبنا فقد تغيرت ملامحه كثيراً منذ أن كان شاباً يعمل محرراً فى مجلة آخر ساعة فلما قدم له نفسه تذكره بسرعة ثم أخذه يتأوه من الألم أمامه وهو يقول له:

— حاموت .. يا دكتور على .. أرجوك تسامحنى إذا كنت أسأت إليك فى يوم من الأيام.

وابتسم الدكتور على وأخذ يربت على كتف صاحبنا وهو يقول له:

— لا تيأس .. لأن الطب ليس فيه مستحيل، وشد حيلك علشان الله يشفيك.

ولم يجد صاحبنا بارون الصحافة الكبير ما يقوله فظل يصرخ، ويصرخ من الألم وهو يقول:

— حاموت يا ناس من الألم!

وكانت أول مرة أعرف أنه يتألم .. وأنه كان يصرخ من الألم.

وقلت لنفسى: سبحان الله .. إن والدته كانت مريضة بنفس المرض، وكانت فى حاجة إلى أدوية ومسكنات، وظلت تصرخ .. وتصرخ وهى تستغيث به حتى يرسل إليها ثمن هذه الأدوية ولكنه لم يفعل.

وأذكر عندما كنت مديراً لتحرير مجلة آخر ساعة، أن جاءنى زميل كان يعمل معى هو المرحوم محمد نصر، كان يسكن فى نفس العمارة التى كانت فيها والدة صاحبنا فى أول شارع الجيش.

وأغلق المرحوم محمد نصر باب حجرتى ثم جلس أمام مكتبى ليقول لى بالحرف الواحد:

- عاوز أكلمك فى موضوع حساس للغاية.. إنه خاص بفلان زميلك، وهو كبير زيك فى أخبار اليوم.. وأظن أن فى وسعك أن تكلمه فيه بصراحة.

قلت له موضوع أيه يا محمد؟

قال لى: إن والدته مريضة، وصرخاتها من الألم تصل إلى سكان الأدوار العليا فى العمارة، وقد أرسلت إليه تطلب منه أن يرسل لها ثمن أدوية علاجها ولكن رفض أن يبعث إليها بمليم واحد!

قلت له: لا أظن أن الجحود يصل بإنسان إلى هذا الحد.

قال إن سكان العمارة وأنا واحد منهم قاموا بجمع مبلغ من المال اشتروا به الأدوية رافة بالسيدة المريضة ورحمة بشيخوختها!

وفتحت فمى من الدهشة محاولاً أن أقول شيئاً.. إنها أمه!

ومرة عدة دقائق تمالكك فيها نفسى، ولم يكن فى وسعى أن أفعل شيئاً أكثر من أن أضع يدي فى جيبي، ثم أخرجت منه كل ما كان فيه من نقود، وكانت حوالى عشرين جنيهاً، ثم ناولتها للمرحوم محمد نصر، وأنا أقول له:

- خذ هذا المبلغ يمكن أن يفيد فى شراء أدوية أخرى قد تحتاج إليها السيدة المريضة، وكل ما أرجوه منك هو أن تتكتم الموضوع حتى نجد له حلاً!

ولكن.. أى حل؟.. هل أذهب إليه فى مكتبه لأقول له بصراحة: عيب يا فلان أن يدفع الجيران ثمن الأدوية التى تحتاج إليها والدتك المريضة، ولا تدفعها أنت من جيبيك؟ وهل أقول له: إنها أمك وكان تصورى أن تستدين إذا لم تكن قادراً على شراء الأدوية لعلاجها، ولكنك قادر وفى وسعك أن تنفق على علاجها فى أكبر المستشفيات؟.

وراودنى تفكيرى أن أتصل به فى التليفون الداخلى لأدعوه لشرب فنجان قهوة معى فى مكتبى. كنت أريد بعد أن أغلق الباب وراءه أن أصارحه بما سمعته من الزميل الراحل محمد نصر ولكنى ترددت فجأة وأنا أقول لنفسى:

- كيف أصارحه بالحقيقة بعد هذا الجحود بأقرب إنسان إليه وهى أمه؟

وقلت لنفسى: ماذا سيكون عليه الموقف إذا قال لى.. إنت مالك.. إنها مسألة خاصة ولا أسمح لك أو لغيرك بالتدخل فيها!

وتذكرت فى تلك اللحظة موقف الرجل الإنسان المرحوم على أمين عندما أمر الرئيس عبدالناصر بفصل أنيس منصور من عمله فى أخبار اليوم، وأصدر تعليماته بوقف صرف مرتبه بالإضافة إلى حرمانه من تقديم أى برنامج فى الإذاعة والتليفزيون.

كان المرحوم على أمين يعرف أن والدته أنيس منصور مريضة، وأنه يعيش معها فى شقة متواضعة بأحد البيوت القديمة بجوار مسجد السلطان أبو العلا ببولاق.

وكان يعرف أيضاً أن أنيس منصور يحتاج إلى مصروفات كثيرة لشراء الأدوية وعلاج والدته.

ولعلها أول مرة يعرف فيها أن المرحوم على أمين تحايل على قرار عبدالناصر، فكان يصرف للزميل الصديق عبدالغنى عبدالفتاح، وكان يعمل مديرا لحسابات أخبار اليوم مكافآت شهرية توازى المرتب الذى كان أنيس منصور يتقاضاه.

وكان عبدالغنى عبدالفتاح يتسلم هذه المكافآت فى اليوم الأول من كل شهر ليضعها فى مظروف، وكان يحملها بنفسه بناء على تعليمات على أمين إلى أنيس منصور فى بيته.

وروى لى الصديق محمد رشاد رئيس مجلس إدارة مؤسسة التعاون السابق أن المرحوم محمد صبيح كان فى تلك الفترة يستكتب أنيس منصور لكتابة عدة مقالات فى نشرة كانت مؤسسة التعاون تصدرها دعاية للمعرض الزراعى الصناعى، وكان يدفع إليه مبالغ مالية مقابل نشر هذه المقالات!

وكانت هناك تبرعات أخرى كثيرة توضع لأنيس منصور من زملائه وأصدقائه من تحت عقب باب شقته أثناء الليل ليجدها فى الصباح، ولا أظنه عرف حتى الآن مصدرها!

وروى أنيس منصور بنفسه أنه كان يكتب البرامج للإذاعة ثم يسلمها إلى الأستاذ عبدالنواب يوسف كاتب قصص الأطفال المعروف.. إنه زميله منذ أيام أيام الدراسة، وقد عملا سويا فى مستهل حياتهما فى الصحافة.

وكان عبدالنواب يوسف يقدم البرامج إلى الإذاعة باسمه، وكان يتقاضى أجرها ليسلمه إلى أنيس منصور!

واستغرقت فى تفكير عميق، وأنا لا أستطيع أن أصدق أن يصل الجحود بإنسان إلى حد حرمان والدته من العلاج..!

وفجأة قررت أن استشير المرحوم على أمين فى الموضوع.

كان هو الحل حتى أبعد عن نفسى حرج مناقشة الموضوع مع صاحبنا.

وكانت كلمة واحدة منه تكفى حتى يعدل عن جحوده وموقفه المخزى.

وذهبت إلى المرحوم على أمين الرجل الإنسان الذى عاش ومات وهو يدعو للحب والسلام.. وهو صاحب فكرة الاحتفال بعيد الأم.

رويت له التفاصيل بالدرجة التى جعلته يلقي بنفسه على مقعده، وقد أمسك رأسه بيديه دون أن يتكلم.

وكان صاحبنا من الصحفيين المقربين إلى المرحوم على أمين، ولم يمنع ذلك من أن يقول رأيه فيه بصراحة بعد أن استمع إلى تفاصيل موقفه من والدته المريضة.

وكان تصورى أن يستدعيه المرحوم على أمين فى التليفون، وعندما يصعد إلى مكتبه لن يتردد فى أن يقول له:

— فلان.. إفتح الشباك وإرم نفسك.. وبمعنى آخر.. انتحر!

ولكن يبدو أنه تخرج هو الآخر من أن يتدخل فى الموضوع .
فقد فوجئت به يفتح درج مكتبه ، ثم أخرج منه رزمة مالية ناولنى إياها ، وهو يقول لى
- أعط المبلغ ده لمحمد نصر يشتري به الدواء المطلوب ، بشرط أن لا تقول له إنه منى !
وأمسكت الرزمة المالية وأخذت فى عد أوراقها ، وكانت على ما أذكر مائتى جنيه !
ورأيت فى تلك اللحظة دمعة تترقرق فى عيني الرجل . !
وكان موقفا لا أنساه للمرحوم الراحل الإنسان على أمين !
ومرت سنوات ثم ماتت والدته صاحبتنا . . ولا أريد أن أقول إنها صحوة ضمير ، فقد أخذ بيتاكى
بحرارة .
وأقام الدنيا وأقعد لها بما كتبه من مقالات يعبر فيها عن حزنه الشديد لوفاتها .
وذهبت لتعزيتة فى السراى الكبير الذى أقامه أمام البيت الذى كانت تعيش فيه والدته فى شارع
الجيش بالقاهرة . .
وصافحته معزيا ، وأنا أقول لنفسى :
- إننى لا أعزيه . . ولكن أعزى قاتل أمه ! . . ■



ذكريات صحفى بالابتدائية مع روميل ومونتجومرى!

■ كان المرحوم الشيخ جابر المجعاوى أشهر مراسل أقاليم عرفته الصحافة المصرية على مدى أكثر من ٥٠ سنة!

إنه واحد من زعماء قبائل أولاد على التى تعيش فى الصحراء الغربية، وكان الرجل عندما يتكلم يسكت كل الذين يحيطون به من أبناء هذه القبائل ..

إنهم يحترمونه، ويعتبرون كلمته قانونا يجب عليهم احترامها ..

واستطاع الرجل أن يفرض نفسه على الصحافة المصرية، وأن يصبح مديرا لمكتب جريدة الأهرام فى مرسى مطروح، وما وراءها من صحارى مترامية تمتد إلى كل النواحي التى يذهب إليها أفراد قبائل أولاد على وراء الحدود المصرية الليبية غربا وإلى واحة سيوة جنوبا .

وأنا أعرف الشيخ جابر منذ حوالى ٢٥ سنة، وقد أثارنى دائما بأحاديثه ذكرياته الطريفة عن حياته فى الصحراء، وكان الرجل إلى جانب عمله الصحفى يعتبر خبيرا فى تاريخ الصحراء الغربية، وقد اشتهر بجلساته، وبأحاديثه الشيقة عن تاريخ القبائل التى تربطها بعشيرته صلات القرابة والنسب .. إنها روايات يتناقلها أفراد هذه القبائل جيلا بعد جيل .

وتاريخ الشيخ جابر المجعاوى حافل بالإثارة والمغامرات، وأثناء الحرب الثانية كما يقول هو نفسه .. عمل مترجما لقوات الحلفاء، ولكنه هرب على جمل متسللا فى ظلام الليل إلى الخطوط الألمانية، ومنها إلى منطقة الضبعة فى الشرق من مرسى مطروح لزيارة والدته التى كانت تحتضر واضطر الرجل لأن يعرض حياته للموت بين خطوط القوات المتحاربة حتى يراها قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة ويتوفاها الله ..

وأذكر أننى سألت الشيخ المجعاوى مرة : ما هو تاريخ ميلادك بالضبط ؟

فرد على بأسلوبه المتميز الذى يشع بالطلاوة .

- كل ما أعرفه هو أننى ولدت فى خيمة، وكانت عادات بدو الصحراء أن تقوم المرأة بتوليد نفسها دون أى مساعدة من أحد، وعندما جاء المخاض لأمى دخلت إلى خيمتها وأخذت تهىء نفسها لعملية الوضع بينما جلس والدى خارج الخيمة ينتظر أن تزف إليه أمى البشرى بولادتى، وأراد قدرى فى اللحظة التى خرجت فيها إلى الدنيا أن يتسلل ذئب جائع إلى داخل الخيمة محاولا افتراسى بمجرد أن أخرجتنى أمى من بطنها ..

وصرخت أُمى تطلب النجدة عندما شاهدت الذئب ، وهو ينشب أنيابه فى مؤخرتى محاولا التهامها واندفع والدى إلى داخل الخيمة ، واستطاع إنقاذى بإطلاق رصاص بندقيته على الذئب ..
وهرب الذئب وهو يعوى بعد أن أصابته عدة رصاصات من بندقية والدى لتتم والدتى عملية ولادتى ، ولأخرج إلى الدنيا ، وقد تركت أنياب الذئب أثارها فى لحم مؤخرتى ..
ويضحك الرجل ثم يستطرد قائلا :

- أشعر عادة مرة فى كل سنة بوغزة ألم فى نفس المكان الذى أنشب الذئب فيه أنيابه فأعرف عندها أنه يوم عيد ميلادى !
والشيخ المجعوى كانت له ذاكرة قوية كما أن ذكرياته كثيرة عن الحياة فى الصحراء الغربية منذ أيام الحرب العالمية الثانية ..

ويقول لى الرجل الذى يعتبر بحق شيخ مراسل الصحف المصرية فى الأقاليم :
- نشرت جريدة الأهرام علي مدى سنوات عملى كمراسل لها فى مرسى مطروح والصحراء الغربية ٦١٢ مانشتا .. أى عنوانا رئيسيا لأخبار فى باب من غير عنوان .. فى صفحتها الأخيرة ، وهو الباب الذى كان كمال الملاخ يشرف عليه وتولت آمال بكير الإشراف عليه بعد وفاته .. ويتولاه الآن الأستاذ محمد صالح ويذكر الرجل أنه نشر مرة خبرا عندما كان الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيسا لتحرير جريدة الأهرام عن اكتشاف نبات غريب ينمو بطريقة شيطانية بين صخور جدران بئر رومانية قديمة ، وقال إن البدو يستخدمون هذا النبات الذى يشبه الصبار فى علاج الصلع ، وأثار هذا الخبر ضجة حتى أن المشير عبدالحكيم عامر اتصل بالأستاذ هيكل فى التليفون يسأله عن مكان البئر الرومانية القديمة ، وتردد أن المشير عامر كلف مجموعة من العسكريين فى سلاح الحدود بالتوجه إلى مكان البئر وجمع كل ما فيه من النبات الغريب وإرسالها إليه !
وأن المشير عامر صنع من هذا النبات لبخة كان يضعها فوق فروة رأسه عند النوم .. ؟
ومن أشهر أخبار الرجل أيضا خبر كان عنوانه : تزوير شهادة ميلاد بغل !
وخبر آخر بعنوان : جمل ينتحر تحت عجلات قطار الديزل ..



إن الرجل البسيط ابن الصحراء لم يتزلف فى يوم من الأيام لأى واحد من المحافظين الذين عملوا فى محافظة مطروح وقد درج على أن يتعامل معهم بشموخ وكرامة .
وكان طبيعيا لأنه يحترم نفسه ، ولأنه لم يكن يطلب لنفسه شيئا .. أن يسعى كل هؤلاء المحافظين على كسب وده .

سألته وماذا عن ذكرياتك أثناء الحرب العالمية الثانية عندما اجتاحت قوات المحور وعلى رأسها قوات الفليق الأفريقى تحت قيادة الماريشال روميل مدينة مرسى مطروح وتقدمت إلى منطقة العلمين ؟ .. !
- إن قوات المحور كانت تتحرك دائما خارج مدينة مرسى مطروح خوفا من الألغام التى كانت قوات الحلفاء قد زرعتها فى منطقة الحدود المصرية ، والحقيقة التاريخية هى أن الماريشال روميل عندما

زحف على الأراضى المصرية خرج على رأس قواته من طبرق فى ليبيا ليتحرك لمسافة ١٢١ كيلو متر إلى واحة جغبوب ومنها اتجه إلى واحة سيوة فى الأراضى المصرية حيث تمرکز فيها لمدة ١٦ يوما وبعدها تحرك على امتداد الطريق المعروف باسم طريق الإسطبل لمسافة ٢٨٩ كيلو مترا حتى وصل إلى منطقة رأس الحكمة ومنها زحفت قواته على طول الشريط الساحلى حتى وصل إلى منطقة سيدى عبدالرحمن والعلمين...!

وبمعنى آخر قام روميل بعملية التفاف حول حقوق الألغام التى كانت تحيط بمدينة مرسى مطروح خوفا على قواته من هذه الألغام وكان يطلق على المدينة والمنطقة حولها اسم: مثلث الرعب...!

ويلفت انتباهك اسم طريق الاسطبل الذى أشار إليه الرجل ابن الصحراء والذى كان طريق روميل إلى العلمين، فتسأله عن حكاية هذا الطريق... يقول لك: أنه عبارة عن مدك قديم قامت السلطات المصرية بإنشائه فى قلب الصحراء فى عام ١٩٢٧ عن طريق السخرة لتستخدمه القوافل والعربات التى كانت تجرها الخيول حتى يتسنى للملك فؤاد زيارة واحة سيوة وافتتاح مسجد كان قد انشئ فيها، وأنشئ على جانبى هذا الطريق اسطبلات لتغيير الخيول التى قامت بجري عربة الملك، وقد اشتهر باسم طريق الاسطبل منذ تلك الأيام

قلت للرجل: وماذا عن متحف روميل الذى أقيم فى مدينة مرسى مطروح، ويعتبر الآن من المزارات السياحية فى المدينة؟

قال: أقيم هذا المتحف فى كهف رومانى قديم، كان الرومان يستخدمونه فى تخزين الغلال، وقد تم تجميع بعض مخلفات روميل فيه، وكذب من يقول إن المارشال الألماني كان يستخدم هذا الكهف مركزا لقيادته أو أنه عاش فيه يوما واحدا..!



إنها أحداث تاريخية، وقد عاشها الرجل وكان شاهدا عليها.
قلت للرجل:

– هل قابلت روميل عندما جاء على رأس قواته إلى المنطقة؟
قال، وهو يعود بذاكرته إلى أيام الحرب العالمية الثانية:

– التقيت به مرة واحدة أثناء وليمة أقامها لتكريمه المرحوم الشيخ علوانى الجمز عمدة منطقة سيدى عبدالرحمن قبل ستة زيام من معركة العلمين.

وكان الشيخ علوانى قد ذهب إليه فى مقر قيادته، ودعاه لحضور هذه الوليمة ولتناول لحم الضان والأرز والخساء..

قال له: إن البدو يقيمون هذه الوليمة على شرفه..

رجاء الماريشال روميل ومعه عدد من ضباطه إلى الخيمة الكبيرة التى أقيمت الوليمة تحتها، وجلس ومن حوله ضباطه، بينما جلس شيوخ الأعراب والبدو كنت أنا واحد منهم أمامه.. وسمعت الماريشال روميل أثناء الوليمة وهو يقول للعمدة بواسطة المترجم:

- يا شيخ .. أنا شفتك عندما جئت أمس إلى مقر قيادتي لتدعوني إلى هذا الوليمة العربية، وكانت لك لحية، وأنا أراك اليوم بلا لحية، فلماذا حلقتها؟
- ورد الشيخ علوانى الجمز على روميل قائلا:
- حلقتها ابتهاجا بانتصارك على الانجليز ولا حتلاك منطقة سيدى عبدالرحمن ..
- وابتسم المارشال روميل، وهو يقول للعمدة:
- يا شيخ حلقت ذفنك لأنى احتليت الصحراء، فماذا ستفعل عندما أحتل القاهرة أو الإسكندرية؟
- قال الشيخ علوانى بسرعة: أبقى أحلق شنبى ..!
- ويستطرد الشيخ المجعاوى: وهو يتحدث عن شريط ذكرياته القديمة قائلا:
- كانت نكتة، وقد ضحكنا كثيرا عندما استمعنا إلى إجابة العمدة، كان رده بسرعة دون أن يدري أن العد التنازلى كان قد بدأ على الجانب الآخر، وأنه لم يبق أكثر من أسبوع واحد على بدء معركة العلمين التى انهزمت فيها قوات المارشال الألمانى روميل أمام قوات المارشال الانجليزى مونتجومرى، مما اضطره للانسحاب بسرعة بعد أن تكبدت قواته خسائر كبيرة فى اتجاه الغرب .. وأظن أن المارشال روميل قد أشار إلى هذه النكتة فى مذكراته التى نشرت بعد انتحاره ..
- وتقول للرجل .. وماذا عن ذكرياتك عن المارشال مونتجومرى؟ ..
- يقول لك: كان أول قرار اتخذه مونتجومرى بعد أن تسلم قيادة الجيش الثامن هو أن تقوم طائرات الحلفاء بعملية تسميم لجميع الآبار فى المنطقة الممتدة من تونس إلى العلمين، وكان تصوره أنه يستطيع بتسميم هذه الآبار حرمان المارشال روميل وقواته من مياه الشرب الحلوة، وأنه بذلك يعمل على إنهاكها وإضعاف معنوياتها قبل أن يبدأ معركة فى العلمين ..!
- وعرف البدو بهذا القرار فاصابهم بانزعاج شديد، وذهب أحد رعاة الغنم إلى مقر قيادة قوات الحلفاء وألح على مقابلة مونتجومرى .. قال إنه يريد أن يراه لأمر هام يعتبر بمثابة الحياة أو الموت لكل الأعراب فى منطقة الصحراء الغربية كلها ..
- ووافق مونتجومرى على مقابلة الرجل ..
- وأراد قدرى أن أكلف بترجمة الحوار الذى دار بينه وبين راعى الغنم.
- قال القائد الإنجليزى للرجل: اسمك أيه؟
- قال راعى الغنم: عبده شوشان ..
- بتعمل إيه؟
- راعى أغنام.
- أنت قلت عاوز تقابلنى لأمر هام .. ما هو؟
- قال الرجل بثبات: القبائل هربت من الحرب إلى محافظة البحيرة والدلتا وتركت مواشيتها وراءها فى الصحراء ..

- إذا صح ذلك .. أنا أقدر أعمل إيه؟
- سمعنا أنك أصدرت قراراً بتسميم الآبار!
- هذا صحيح وده شىء يهملك فى إيه؟
- أيام الحرب لن تطول فهى أيام محدودة وقد تنتهى غدا وسوف تفاجئ قبائل أولاد على عندما تعود إلى أراضيها بأن مصادر مياهها وهى الآبار مسمومة، ولن يكون من السهل علينا تطهيرها!
- قال مونتيجمورى. الحرب لا ترحم .. وإحنا عاوزين نحرم روميل من مياه الشرب، عندك حل آخر.
- قال عبده شوشان راعى الغنم للقائد الإنجليزي:
- بسيطة أيها القائد العظيم .. بدل السم حطوا نصف شوال ملح فى كل بئر لتمليح مياه الآبار حتى تصبح فى ملوحة مياه البحر وعندما لن يجد روميل نقطة ماء واحدة للشرب!
- واعتمد مونتيجمورى فى مقعده عندما استمع إلى ترجمة كلمات راعى الغنم، ثم التفت ناحية بعض ضباط أركان حربه، وكانوا يقفون بجواره فوجدتهم يؤيدون اقتراح راعى الغنم ابن الصحراء.
- ولم يتردد مونتيجمورى فى تغيير قراره بتسميم الآبار إلى قرار آخر بالعمل فوراً على تمليح مياهها ..
- وكان ذلك على ما أذكر فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤١ ..



إن ذكريات الشيخ المجاوى عن الحرب العالمية الثانية لا تنتهى، وفى رأيه أن حرب المياه التى أعلنها مونتيجمورى على روميل نجحت فى تحطيم معنويات قوات المحور قبل أن يبدأ معركة العلمين.

وعندما اضطر الرجل الذى عاصر أحداث هذه الحرب أن يهرب على جمل إلى منطقة الضبعة لزيارة والدته التى كانت تحتضر لم يكن فى استطاعته أن يعود إلى عمله مترجماً لقوات الحلفاء، وقد اضطر للبقاء وراء خطوطهم عند الألمان.

وشهد الرجل فى تلك الأيام الكثير من وقائع الحرب التى أدت إلى هزيمة المارشال روميل .. إنه يذكر ن روميل أصدر قراراً ميدانياً لمواجهة أزمة الفقر فى المياه بأن يقتصر استخدام ما يبقى لقواته منها على الشرب وحده على ألا يزيد حصّة كل فرد عن نصف لتر منها فى اليوم، وأن لا تستخدم المياه مهما كانت الظروف فى غسيل الملابس أو الاستحمام وقرر أن يسرى هذا القرار على الضباط والجنود على السواء ..

ومرت عدة أسابيع ليواجه روميل بمشكلة أخطر بكثير من مشكلة المياه فقد أخذ الجنود الألمان يشكون من انتشار القمل فى ملابسهم .. وأرسل روميل برقيته المشهورة إلى القيادة الألمانية فى برلين يقول لها فيها:

- أعد الحلفاء خطة لإبادة قواتنا ولكننى فوجئت بعدو لم يكن فى حسابنى، ولم أكن قد وضعت أى خطة لمواجهة وهو القمل ..!

وتحركت برلين بسرعة لترسل إلى منطقة الضبعة حمولة ٢٠ طائرة بشحنة غريبة كانت عبارة عن أحزمة من القماش الأبيض تنبعث منها رائحة نفاذة تستخدم في إبادة القمل.. وقام روميل بنفسه بمعاينة شحنة هذه الأحزمة، ثم قام بارتداء واحد منها تحت ملابسه العسكرية وأصدر في نفس الوقت تعليماته بتوزيع هذه الأحزمة على قواته على أن يرتدى كل ضابط وجندى واحدا منها لحمايته من القمل..!

واختفى القمل بسرعة، ولم يعد يثير أى مشكلة للمارشال روميل..! ويقول المجعوى: إن البدو ما يزالون حتى الآن يعثرون على هذه الأحزمة، وقد دفنت تحت الرمال في الصحراء، ومن الغريب أنها ما تزال تحمل رائحتها النفاذة حتى الآن.. أى بعد مرور أكثر من ٥٠ سنة..!

وتقول له: وماذا عن المؤامرات التي تعرض لها روميل في حرب الصحراء؟ يقول: كتب روميل في مذكراته عن براميل البنزين التي حملتها باخرة إيطالية من نابولي لاستخدامها كوقود لدباباته ثم تبين عند وصولها إليه أن البراميل ملانة بمياه البحر المالحة، وليس بالبنزين.. ولم يكن أمامه إلا أن يتهم حلفاءه الإيطاليين بالتآمر عليه لحساب الحلفاء. وعرف أن الباخرة اتجهت من ميناء نابولي في إيطاليا إلى مالطة حيث تم تفريغ البراميل من البنزين ثم أعيد ملؤها بمياه البحر المالحة، قبل أن تواصل رحلتها إلى أحد الموانئ التي كان روميل يسيطر عليها في منطقة الضبعة..! وتعرض المارشال روميل لمؤامرة أخرى عندما وصلت إلى قواته شحنة من المعلبات التي كان الجنود يستخدمونها في طعامهم، ثم تبين أنها كانت فاسدة أيضا..!

وكانت هذه المؤامرات، وحرب المياه هي التي أثارت الإحباط عند روميل بالدرجة التي جعلته أول من يدرك أن الحرب في شمال أفريقيا قد تحدد مصيرها وأنها لن تكون تكون في صالح قواته. وفى يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ جمع روميل أركان حربه وقال لهم:

- كل وقود الدبابات أصبح مياه مالحة، وما تبقى عندنا من بنزين لا يكفي، كما أن الطعام فاسد، وأظن أن الليلة يمكن أن تكون الفاصلة. إن حساباتي تؤكد أن مونتجومرى سيبدأ الحرب الليلة، وليس أمامنا إلا أن نكون على أهمية الاستعداد لمواجهة الموقف على إمتداد جبهة خط النار..!

كان أشبه بالقائد الذى يرى صورة الهزيمة أمام عينيه، ولا يملك أن يفعل شيئا، وفعلًا تحركت قوات الحلفاء الانتحارية في تلك الليلة، وكانت بداية معركة العلمين التي انتهت بهزيمة الألمان وتكبيدهم خسائر فادحة.

واضطر هتلر إلى استدعاء المارشال روميل إلى برلين حتى لا يقع في أسر الحلفاء!

□ □ □

وتقول للرجل:

- وماذا عن حقول الألغام أكبر مشكلة للحياة في الصحراء الغربية؟.

يقول الشيخ: ذهب الغالب والمغلوب، وتركوا لنا تركة عبارة عن ١٢ مليون لغم انجليزى وألماني وإيطالي. إنهم لم يحملوها معهم، ولكنهم تركوها لتتحول الصحراء إلى غابة كثيفة مزروعة بهذه الألغام، ولتحمل الموت في كل لحظة وفي كل شبر من الأرض على مدى أكثر من ٥٠ سنة..!

ثم تلمع عينا الرجل ببريق عجيب، وهو يقول:

- لن تصدق أنني شاركت في شبابي في عملية زراعة هذه الألغام التي ألغمتها الآن، عندما كنت أكلف بالترجمة بين المهندسين الإنجليز والعمال المصريين الذين كان الجيش البريطاني يستأجرهم للمساعدة في زراعة هذه الألغام..

ويسكت الرجل ليبدو وكأنه يعود بذاكرته إلى تلك الأيام، ثم يرتجف في مكانه، وهو يقول:

- تسببت هذه الألغام التي تحمل الموت لكل من يقترب منها منذ عدة سنوات في تعطيل أكبر مشروع لاستخدام الطاقة النووية في تحلية مياه البحر المالحة وتحويلها إلى مياه حلوة صالحة للشرب والرى، كان مشروعاً مصرياً ألمانياً، في ناحية سيد كرير بالضبعة وقد بنيتُ فعلاً مبانيه والمستعمرة السكنية الملحقة به، ولكن فجأة توقف العمل في تنفيذه خوفاً على حياة العاملين فيه من الألغام..

وتقول للشيخ المجعوى:

- هل يعقل أن يبقى مفعول هذه الألغام حياً حتى الآن.. أى بعد أكثر من ٥٠ سنة؟..

ويرد الشيخ بعمق: إن قوة انفجارها تبقى حية لا تموت.. وفي رأبي أن قلبها ينبض دائماً بالموت! وتقول له:

- ما هي هوايتك بعد مشوارك الطويل مع الحياة في الصحراء؟..

يقول لك: كانت هوايتي قبل أن يضعف بصرى القراءة، وقد قرأت منذ أن كنت شاباً مئات الكتب عن المنفلوطي وعن لافونتين شاعر الحب والجمال، وقرأت لأحمد حسن الزيات وتوفيق الحكيم ولطه حسين وعباس محمود العقاد. وكانت آخر قراءتي لأديبنا الكبير نجيب محفوظ.. وصحيح أنني حصلت على شهادة الابتدائية، ثم توقفت عن دراستي بعد حصولي على شهادة الكفاءة من إحدى مدارس الإسكندرية، إلا أنني عملت على تعلم اللغة الإنجليزية التي اكتبها وأتكلّمها بطلاقة.

أما الآن فأصبحت هوايتي وأنا الشاهد الحى على معارك العلمين الذي قتل فيها مئات الألوف من الجنود أن أتغزل في السلام، لأن الذى الذى يرى أهوال الحرب لا يمكن إلا أن يؤمن بأهمية السلام..!

ويسطرّد الرجل:

- أصبحت عادتى كلما سافرت إلى الإسكندرية أن أتوقف قليلاً أمام مقابر الجنود الذين قتلوا أثناء معركة العلمين، إن هذه المعركة لم تستمر أكثر من ٣٤ ساعة وقد انتهت بهزيمة قوا المحور، وتركت في مكانها:

مقبرة إيطالية عند الكيلو ١١٩ في طريق الإسكندرية مرسى مطروح وهى تضم كما هو مكتوب عندما مدخلها ٣٣٥٠ جندياً قتيلاً وقد جمعت إسلأهم من بين ٣٨ ألف آخرين لم يلفظهم البر أو البحر أو الجو.. أى أنه لم يعثر لهم على أثر..



■ عمل جابر الجعافوي
مدير مكتب الأهرام في
مرسي مطروح وأشهر
مراسل للإقليم مترجما
لونتجومري أثناء
قيادته لقوات الحلفاء
في معركة العلمين كما
عمل مترجما للألمان.

■ روميل علي مجموعة من جنوده
في مقر قيادة في منطقة الضبعة



■ تشرشل مع مونتجومري يتفقدان قوات الحلفاء قبل بداية الهجوم على الألمان!

وأكتفى الإيطاليون بجمع جماجم هؤلاء الجنود، ووضعوها صفوفًا على رفوف داخل المقبرة، أما أجسادهم، فقد نقلوها لتدفن في إيطاليا.. وكتب الإيطاليون على لافتة كبيرة داخل المقبرة باللغة الإيطالية مونك لافارتونا الفلورى..

ومعناها: ليس القوة، ولكنه هو الحظ العاثر..

وبمعنى آخر.. أراد الإيطاليون أن يعلقوا هزيمتهم في الحرب على شماعة الحظ الذى لم يساعدهم على الانتصار..

مقبرة المانية.. عند الكيلو ١٥٥ فى نفس الطريق، وهذه المقبرة بنيت بأحجار كبيرة مختلفة وهى تتكون من ٩ قبور - ويرمز كل قبر منها إلى واحدة من مقاطعات جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل أن تتوحد مع ألمانيا الشرقية.. ولا يحتفظ الألمان برفات جثث جنودهم الذين قتلوا في معركة العلمين، ولكنهم قاموا بحرق جثث أبناء كل مقاطعة داخل أفران كهربائية وبعد أن تفحمت قاموا بطحنها داخل مطاحن ضخمة ثم نقلوا الرماد وقاموا بدفنه داخل المقبرة المخصصة لأبناء هذه المقاطعة..

ويوجد داخل المقبرة الألمانية قبرًا ظل وحده فارغًا وهو الذى كان مخصصًا لنقل رفات المارشال روميل من ألمانيا ليدفن فيه بين جنوده..

فقد كانت وصيته التى كتبها بخط يده قبل انتحاره أن يموت وأن يدفن فى العلمين مع جنوده. وكتبت على قبر روميل الفارغ عدة كلمات باللغة الألمانية تقول ترجمتها:

- لم يهزمى عدوى بل هزمى حليفى!

وتوجد داخل المقبرة الألمانية لافتة كبيرة تحمل كلمات الفيلسوف الإلمانى نيتشه التى تقول:

«أروع ما فى حياة المقاتل هو أن يعيش، وأن يموت فى خطر»..!

وهناك أيضا مقابر قتلى الانجليز والاستراليين، وغيرهم من جنود قوات الحلفاء..

وتقول.. وماذا عن مقابر جنود المستعمرات الانجليزية القديمة من أفريقيين وآسيويين الذين قتلوا أثناء العمليات العسكرية فى منطقة العلمين؟

ويرد عليك الشيخ المجاوى قائلاً:

- قتل أثناء معركة العلمين حوالى ربع مليون جندى أفريقى أسود وآسيوى، والذى أعرفه هو أن الانجليز قاموا بجمع جثث هؤلاء الجنود فى منطقة أبو طرطور التى تطل على منخفض القطارة، ثم أحرقوها دون أن تميز لأسماء اصحابها أو أديانهم.

ولم يتم دفن الرماد المتخلف عن حريق أكوام الجثث الهائلة فى أحد المقابر منطقة العلمين حتى لا يختلط هذا الرماد برماد جثث الجنود البيض..

وذهب الإنجليز وتركوا فى المكان لافتة تطل على منخفض القطارة، وقد كتبوا عليها: هنا محرقة لشوى جثث آدمية..!

- وهكذا كانت مقبرة الجنود المجهولين الذى صنعوا انتصار المارشال مونتجومرى وقوات الحلفاء فى معركة العلمين، ثم تنكرت لهم الامبراطورية البريطانية فاصبحت مقبرتهم بلا صاحب!
- وأسأل الرجل ابن الصحراء الذى كان أشهر مراسل أقاليم فى الصحافة المصرية:
- هل تعانى من أى مشكلة بعد أن تقدمت بك سنوات العمر وأصبحت تعيش على ذكرياتك القديمة؟..
- ويرد عليك الرجل قائلاً:
- اختطف الموت شريكة حياتى فجأة، وبقيت وحدى حيث أعيش فى رعاية أولادى وبناتى
- وماذا عن عملك كمراسل لجريدة الأهرام؟
- تخرج أصغر أبناء واسمه عاطف من كلية الحقوق، ولكنه رفض أن يصبح محامياً، وهو يعمل الآن صحفياً، وعضواً فى نقابة الصحفيين، وهو يعاونى فى عملى كمراسل للجريدة فى الصحراء..!
- ومات الشيخ المجعوى منذ عدة سنوات. ليخلفه ابنه عاطف الذى يعمل الآن مديراً لمكتب الأهرام فى محافظة مرسى مطروح.. وما وراءها من أراض صحراوية..! ■

قريباً

فى الجزء الثانى

للحديث بقية..



■ صورة طريفة للمؤلف وهو يحمل موسى صبرى
فى شبابه على بلاج ستانلى بالإسكندرية!

- الصحافة المصرية من صلاح سالم إلى صفوت الشريف ..
- أنا وموسى صبرى والشيطان ..
- القصة الكاملة لحكايات صدام حسين وسيارات المرسيدس ..
- صحفى أمام محكمة الجنايات ٣٠ مرة ..
- مصطفى نجيب شاهد على إعدام زعماء الإخوان ..
- قتلوا إسماعيل الحبروك ثم شيعوا جنازته ..
- أيام فى الجمهورية: اعترافات عبد الحميد حمروش
- ماذا فعلت بأولادى فى أكتوبر يا صلاح؟ ..
- مناجم الفحم التى أثارت أزمة بين مصر واليمن
- جلسة عاصفة لمنع عودة مصطفى أمين لنقابة الصحفيين
- من الطائرة إلى السجن بأمر تشومبى ..
- خطفوا عميل فرنسا فى تونس وأعدموه فى ليبيا
- شاهد على اغتيال نقيب الصحفيين فى قبرص!
- فاروق لم يمت بالسم ولكن بالتخمة ..
- رئيس أفريقى يبحث عن صلة قرابة مع عبدالناصر!
- الحجر الخفاف للملكة فى الحقيبة الدبلوماسية!
- تجربة عملية: أن يتبنى الصحفى فردا ..
- السادات مات وفى ذمته ٤٣ ألف دولار!
- فصلته الأهرام فأصبح مندوبا لمصر فى الأمم المتحدة!

- شاهد على زواج الأميرة فتحية أخت فاروق ورياض غالى فى سان فرانسيسكو!

وللحديث بقية..



■ أمر فؤاد سراج الدين عندما كان وزيراً للداخلية عام ١٩٥١
بالقبض علي جميل عارف، ثم تراجع في قراره!

- نقابة الصحفيين لا تحتفل بمرور ٥٠ سنة على إنشائها.. لماذا؟
- إنذار للسفير العراق بعد منتصف الليل.
- عندما طاردني الاسطول البريطاني في مياه الخليج!
- رشحوه سكرتيراً للتحريض فعينه هيكمل مديراً عاماً للأهرام..
- دراسة تاريخية: فاروق ليس حفيداً لمحمد علي؟
- من الذي قتل سليم اللوزي في لبنان؟
- مؤامرة البهرة على مقام سيدنا الحسين
- عندما أمر سراج الدين بالقبض على ثم تراجع!
- بسبب إشاعة رفضت ابنة السلطان زواج ملك العراق.
- شاهد على تجارة الجوارى بأمر الإنجليز في عدن!
- صفقة العمر في أخبار اليوم.. والضحايا الخمسة..!
- شاهد على زواج الأميرة فتحية ورياض غالى في سان فرانسيسكو.
- صبرى أبو المجد وكتابة أيام الفاروق.. وصمة!
- السادات لا يكرم محاميه في قضية أمين عثمان.. لماذا؟
- جدة الملك السابق فاروق.. جارية!
- رئيس مجلس إدارة يتقاضى عمولات بالملايين.. كيف؟
- كنت السبب في نفى زعماء البحرين إلى سانت هيلانة!
- القصة الكاملة لاعتقالات وتشريد الصحفيين في سبتمبر!
- أين المقص الذهبي.. يا نقيب الصحفيين؟..

ماذا قال الكاتب الصحفي محمود عبد المنعم مراد

عن كتاب «أنا وبارونات الصحافة»!

كتب الكاتب الصحفي الكبير محمود عبد المنعم مراد في عموده اليومي (كلمات) بجريدة الأخبار عن كتاب «أنا.. وبارونات الصحافة» وهذا نصه:

أخونا وزميلنا جميل عارف صحفى مخضرم، يؤكد أنه أصبح الآن شيخ الصحفيين فى مصر. ولا أريد مناقشته ولا منافسته، فقد كان شقيقه الأكبر، الدكتور فؤاد عارف زميلاً لى فى الدراسة بالمدرسة السعدية، وكنا نجلس فى سنة منها متجاورين فى درج واحد. وكنت أحياناً أفتح درجه، فأجد فيه جزءاً من عود قصب، وبيضه نيئة وبكرة خيط وأشياء أخرى لا أعرف ما هى الصلة بينها، وأقول ذلك من باب الفكاهة واستحضار ذكريات الزمن الضاحك. أما الجد فهو فى السطور القادمة.

جميل عارف وضع كتاباً جديداً عنوانه «المؤامرات الصهيونية على مصر بالوثائق» عقب عليه زميلنا النقيب الأسبق كامل زهيرى. والكتاب الجديد الذى نشره المكتب المصرى الحديث ليس مثل كتابه السابق «بارونات الصحافة» فالكتاب السابق ملئ بما لا يسر أحداً من هؤلاء البارونات. ولم يتنبه الناشر ولا المؤلف إلى أنك إذا هاجمت الأغلبية الساحقة من الصحفيين الكبار فلن تجد منهم أحداً يشير إلى كتابك هذا من قريب أو من بعيد. لهذا قوبل كتاب بارونات الصحافة بصمت كامل من البارونات ومن غيرهم. أما كتابه الجديد فلن يلقى مثل ذلك المصير لأنه لا يهاجم أحداً من الزملاء الصحفيين ولكنه يهاجم الإسرائيليين أو الصهاينة، ويكشف ألاعيبهم منذ نابليون وغزوه لمصر ومؤامرتهم على محمد على الكبير، ومحاولتهم استئجار سيناء لمدة ٩٩ سنة ويقدم الوثائق الدالة على أن هيرتزل اعترف بالمؤامرة على مياه النيل. ويروى القصة الكاملة لاغتيال اللورد موين بالقاهرة، واعتراف بيجين بأنه هو الذى قتله ويقول جميل عارف أن الإسرائيليين جاءوا بالماسونية والخندرات والأمراض الخبيثة وتحدث عن فضيحة لافون وزير الدفاع الإسرائيلى، وهجوم إسرائيل على علماء الصواريخ الألمان الذين جاءوا للقاهرة وكيف تخلصوا من علماء الذرة المصريين بالقتل.

ويطالب بعد ذلك بمحاكمة الجنرالات الإسرائيليين باتهامهم أنهم مجرمو حرب. ويقول إن مصر كان فيها ٨٠ ألف يهودى، يتمتعون بكل الحقوق التى يتمتع بها المواطنون المصريون.. ولكنهم فعلوا بعد ذلك ما فعلوا.

جميل عارف يقول إن المؤامرات الصهيونية على مصر عمرها ٣٥٠٠ سنة واستمرت ولم تتوقف وتغيرت أشكالها ولكن مضمونها واحد.

وجميل عارف صحفى قديم فعلاً، فقد اشتغل بالصحافة عقب تخرجه فى جامعة القاهرة عام ٤٥ واشتغل بعدد من الصحف والمجلات المصرية كالمصور وآخر ساعة وأكتوبر وروزاليوسف وصباح الخير.. كما عمل مراسلاً حربياً أثناء حرب فلسطين ٤٨ وأثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ٥٦ وزار كثيراً جداً من بلدان العالم وشهد كثيراً جداً من الثورات والانقلابات التى حدثت فى العالم العربى وهو يحصى زيارته لدول العالم فيقول إنه زار ١٠٩ دول واشتهر بكتاباتاته عن الدول الأفريقية التى حصلت على استقلالها.

ويقول كامل زهيرى فى نهاية تعقيبه على الكتاب أنه ملئ بالوثائق والشهادات وتتضمن تفاصيل دامت كثيرة، ويكشف أن إسرائيل مازالت جيشاً له دولة ولم تصبح حتى الآن دولة لها جيش وأقول وقانا الله خطر الدولة والجيش معاً.

محمود عبد المنعم مراد

الأخبار فى ١٩٩٩ / /

ريشة فنان تتكلم...!



الفنان البرجيني

■ ■ إنفعل الفنان الكبير محمد عبد الحليم البرجيني بشدة على أثر قراءته للطبعة الأولى من كتاب : أنا وبارونات الصحافة ..

وأراد أن يعبر عن رأيه فيما جاء فى الكتاب بأسلوب فريد يتسم بروح الفنان وكان أن أهدي إلى الطبعة الثانية من الكتاب إضافة جديدة هى عبارة عن مجموعة من اللوحات التى رسمها بريشته، وتراها منشورة على صفحات الكتاب ..

وكان الفنان الكبير البرجيني الذى بدأ حياته الصحفية فى دار أخبار اليوم ثم انتقل إلى جريدة الجمهورية ..

وغاب الرجل الفنان عن مصر أكثر من ٢٥ سنة حيث كان يعمل فى دولة الإمارات العربية المتحدة . وكان إنفعاله على أثر عودته إلى القاهرة ما شاهده بنفسه، وما لمسه عن الحالة المأسوية التى تعيشها صحافتنا هذه الأيام !.. ثم ما قرأه فى الكتاب عن التحول الكبير الذى طرأ على الصحافة المصرية ..

وكانت لوحاته التى سجل فيها بريشته بعض لقطات من فصول الكتاب . ولا يسع المؤلف إلا أن يقول للرجل الفنان شكراً .. وألف شكر !

رقم الابداع ١٣٨٢١ / ٢٠٠٠